

نماذج من التمرينات الحديثية

مجموعة نفيسة تشتمل على نماذج شتى من التمرينات الحديثية حول أحوال الرواة والأحاديث التي اختلف في تصحيحها وتضعيفها وأحاديث الأحكام والأحاديث المعللة والأحاديث الموضوعة والمشتهرة مع فوائد كثيرة لمباحث شائكة في علوم الحديث الشريف.

بقلم

محمد حسن صديق الرحمن

خادم طلبة التخصص في علوم الحديث الشريف
بالجامعة الرحمانية العربية محمديبور داکا

الناشر

دار الكتب - محمديبور داکا

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى

رمضان المبارك سنة ١٤٤٣ هـ

إبريل سنة ٢٠٢٢ م

السعر : ٨٠٠ تاكا فقط

(মূল্য : ৳৪০০/- টাকা মাত্র)

يُطلب من الناشر ومن المكتبات التالية:

حكيم الأمة بروكاشني، إسلامي تاور، بنغلابازار، داكا. الجوال: ٠١٩١٤٧٣٥٦١٥

نيو رحمانية لائبريري، سات مسجد سوبار ماركيت، محمدبور، داكا، الجوال: ٠١٦١٦٨٨٢٤٠٩

المكتبة الرشيدية، اندهو ماركيت، شابار، داكا، الجوال: ٠١٧٧٠٢١٢٠٠٠

قام بطباعته وإخراجه **دار الكتب** للطباعة والنشر والتوزيع

محمدبور، داكا-١٢٠٧، جمهورية بنغلاديش

مقدمة المؤلف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نحمده ونصلي على رسوله الكريم. أما بعد:

إن سنة ٢٠٠٠ الميلادية سنة لا تنسى في حياتي، فقد تشرفت في هذه السنة بالحج الى بيت الله تعالى، وفيها وفقني الله تعالى لقبول عقد الزواج، وفيها قد رزقني الله تعالى الالتحاق بقسم التخصص في علوم الحديث الشريف في مركز الدعوة الاسلامية داکا بنغلاديش وهو من أفضل و أشهر مراكز العلم في هذا البلد.

فهاتان الستتان التي قد قضيتها تحت رعاية فضيلة الشيخ محمد عبد المالك حفظه الله تعالى ورعاه كانت من أفضل أيامي في شبابي.

ففي ذلك الحين قد وُفقت لبعض الأعمال في علوم الحديث بمشورة من فضيلة الأستاذ ورعايته مما قد نظر في أكثرها وصحَّحها فضيلة الأستاذ المبجل ببذل أوقات غير قصيرة لِمَا كان يحُبُّني كثيرا ولما كنت أصررت عليه أحيانا، وعلق على بعض المواضيع تعليقاتٍ وتوجيهاتٍ قيمةً ثمينةً. جزى الله تعالى فضيلة أستاذي الكريم خير ما يجزي به عباده الصالحين في الدنيا والآخرة، فإني قاصر من مجازاة إحسانه العظيم.

ثم قد بدأت حياتي التدريسية في الجامعة الرحمانية العربية جامعة عريقة في هذه البلاد في أواخر سنة ٢٠٠١ ميلاديا.

لما أنني قد درست في مركز الدعوة الاسلامية قسم التخصص في علوم الحديث الشريف قد فَوَّضَ الأساتذةُ المرَبُّونَ تدريسَ كتب قسم علوم الحديث المهمة على عاتق هذا العبد الضعيف، فكنت ساعيا للقيام بهذه المهمة بقدر وسعي مع قلة حيلتي.

إلا أن المشكلة اعترضت للطلاب حينما جاءت مرحلة التمرين على تخريج الأحاديث والرواة والأحاديث المعللة أو الموضوعية أو أحاديث الأحكام ، لعدم سبق التجربة لهؤلاء في هذا المجال، فبدؤوا يراجعونني في تصوير تماريني السابقة التي قمت بها حين إقامتي بمركز الدعوة الإسلامية، ثم الاستفادة منها بالتأسي بمناهجها ونماذجها، ففرحت لما رأيت من حسن استفادتهم منها فوق التوقع.

على هذا مضت السنون إلى أن ضعفت كراساتي لطول العهد وقدم الوقت، فكان ما يصور منها غير واضح بل ممسوح الخط منمحميا. فشاورني بعضهم أن ينضد هذه التمارين الخطية بالكمبيوتر، حتى تحفظ من الاندرااس. فاستخرت ذلك وفعلت، فخرج إلى القارئ الكريم ما يراه. وقد قام بتنضيده تلميذي الحبيب مولانا محمود الحسن المدرس بمعهد البحوث الإسلامية فاستمر في عمله طول سنتين ونصف تقريبا، بارك الله في علمه وعمله ولسانه وقلمه. آمين.

فأرجو أن يكون هذه القراطيس ربما تسد فراغا قد طال وتفيد طلاب علوم الحديث الشريف فتزودهم بخير الزاد وتكون لهم خير عون.

ففي الختام أقول بصراحة : إن جميع الأخطاء التي تطلعون عليها عند قراءة هذه القراطيس فلا تتهموا لها إلا إياي، فإنني عبد ضعيف العلم والعمل، أتمنى من القارئ الكريم أن يزودني بإصلاح أو توصية نصيحة لي فإن الدين النصيحة. وسأكون له دائما بسبب ذلك شكورا. الله يتقبل هذا العمل بقبول حسن. وصلى الله على النبي الكريم وآله وصحبه وسلم. آمين.

المؤرخة

٢٥ شعبان ١٤٤٣هـ

٢٩ مارس ٢٠٢٢م

وكتبه

محمد حسن صديق الرحمن

خادم الطلبة بالجامعة الرحمانية العربية

محمد بور، داكا، بنغلاديش

أحوال الرواة

باسمه تعالى

(١) أيمن بن نابل الحبشي*

أيمن بن نابل الحبشي، هو أبو عمران، وقيل أبو عمرو المكي، نزيل عسقلان مولى آل أبي بكر، وقيل مولى امرأة منصح. هو من صغار التابعين، حبشي من سودان مكة، الضرير، الطويل. ولد وتوفي سنة بضع وخمسين ومائة.

أقوال الأئمة فيه جرحا وتعديلا

قال عثمان بن سعيد الدارمي عن يحيى بن معين: ثقة.

وايضا عن يحيى بن معين: شيخ ثقة.

قال عباس بن محمد الدوري سمعت يحيى يقول: أيمن بن نابل ثقة، وكان لا يفصح وكانت فيه لكنة.

قال أبو بكر الأثرم: سمعت ابا عبد الله (أحمد بن حنبل) يستل عن عبد العزيز بن أبي رواد وأيمن بن نابل، فقال: هئولاء قوم صالحون - قال المزني: يعني في الحديث في ما أرى.

قال سفيان الثوري للفضل بن موسى: يا فضل: هل لك في لقاء أبي عمران (أيمن بن نابل) فإنه ثقة.

* المراجع والمصادر: تهذيب الكمال ٣٩٦/٢، سير أعلام النبلاء ٤٨٦/٦، ميزان الاعتدال ٢٨٢/١، الكامل لابن عدي ١٤٥/٢، التاريخ الكبير للبخاري ٢٧/٢، تهذيب التهذيب ٣٩٣/١، خلاصة الخزرجي ص ٤٢، الكاشف ٢٥٩/١، تقريب التهذيب ص ١١٧ برقم ٥٩٨، معرفة الثقات للعجلي ٢٤١/١ وأسد الغابة لابن الأثير ٤٧٧/٣ إذ ذكره في ترجمة الصحابي قدامة بن عبد الله رضي الله تعالى عنه، في الرواية عنه.

قال الإمام النسائي: لا بأس به.

قال ابن عدي: له أحاديث وهو لا بأس به، فيما يرويه، ولم أر أحدا
ضعفه ممن تكلم في الرجال، وأرجو أن أحاديثه لا بأس بها، صالحة.
وقال أبو حاتم: شيخ.

وقال يعقوب بن شيبه: مكى صدوق وإلى الضعف ما هو.
وقال الدار قطني: ليس بالقوي، خالف الناس، ولو لم يكن إلا حديث
التشهد.

وقال ابن حبان: لا يحتج به إذا انفرد.

قال المزني: روى له البخاري متابعة والترمذي والنسائي وابن ماجه.
قال العبد الضعيف عفا الله عنه وعن والديه: هذا ما وجدته في ترجمته
من أقوال الأئمة الجهابذة ونصوصهم جرحا وتعديلا.
وقد اتضح بذلك عندي عدة أمور، وهي كما تلي:
الأول: أن أيمن بن نابل ثقة في نفسه.

الثاني: لا شك في عدالته، والدليل عليه توثيق مثل سفيان الثوري
وابن معين وأحمد بن حنبل وغيرهم من أئمة هذا الشأن.

الثالث: والذين جرحوا إنما جرحوا لقلّة ضبطه وتفردّه بعض الأحيان
بما لم يتابع عليه، يدل عليه قول ابن حبان: كان يخطئ ويتفرد بما لا يتابع عليه.

الرابع: ما قاله الدار قطني فإن ذلك ليس على إطلاقه، كيف وقد وثقه
إمام الجرح والتعديل بل الذي هو متشدد فيه أعني يحيى بن معين ومثل
الإمام أحمد بن حنبل الإمام الذي شهد بالنصفة والاعتدال.

وأيضاً قد سرد ابن عدي في كتابه "الكامل" في ترجمة أيمن هذا عدة
أحاديث وهي بضع عشر أحاديث، وقال في ختامه: كما سبق "لم أر أحدا
ضعفه ممن تكلم في الرجال وأرجو أن أحاديثه لا بأس بها، صالحة".

عده الذهبي ذلك الإمام الحجة من قسم المعتدلين والمنصفين في الجرح، وذلك في كتابه "ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ص ١٧٢".

ثم العجب من الدار قطني رحمه الله تعالى أنه قال في علله: قد تابع أيمن عليه الثوري وابن جريج عن أبي الزبير!! كما جاء ذلك في شرح سنن النسائي للسيوطي ٢/٢٤٣، والله تعالى أعلم بصحة هذا النقل عنه. وإضافة إلى ذلك فالإلزام على أحد لأجل حديث واحد فقط بأنه خالف الناس لا يخلو عن التشدد في الجرح.

فالحاصل: أن مترجمنا أيمن بن نابل ثقة لا شك في عدالته إلا أنه في ضبطه وحفظه شيء ما. فالجروح التي وردت فيه إنما تتعلق من هذه الناحية، ولا تتعارض هذه الجروح بالتوثيق التي جاءت عن الأئمة في حقه.

ولعل ما حكم به الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى هو القول الفيصل في حقه، إذ قال: أيمن بن نابل ... صدوق يهم. والله تعالى أعلم وعلمه أتم وأحكم. انتهى.

(٢) بشر بن شعيب*

هو بشر بن شعيب بن أبي حمزة، إسمه دينار، القرشي، مولاهم، أبو القاسم الحمصي.

ولد ... ومات سنة ثلاث عشرة ومأتين (٢١٣هـ).

روى عن أبيه شعيب بن أبي حمزة.

وروى عنه الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن منصور الكوسج والإمام البخاري في غير الجامع ومحمد بن يحيى الذهلي وغيرهم. وأيضا روى عنه الإمام الترمذي والنسائي بواسطة إسحاق وكأنه الكوسج.

أقوال الأئمة فيه

قال الإمام ابن حبان (في كتاب الثقات ١٤١/٨): وكان متقنا وبعض سماعه عن أبيه (شعيب) مناولة.

وقال أبو زرعة الرازي: سماعه كسماع أبي اليمان، إنما كان اجازة (أي من أبيه).

وقال الإمام البخاري: تركناه وهو حي سنة اثنتي عشرة ومأتين (٢١٢هـ).

* المراجع والمصادر: تهذيب التهذيب ٤٥١/١، تهذيب الكمال ٨٠/٣، التاريخ الكبير ٧٦/٢، ميزان الاعتدال ٣١٨/١، كتاب الثقات لابن حبان ١٤١/٨، الكاشف ٢٦٨/١، تقريب التهذيب ص ١٢٣، خلاصة تذهيب تهذيب الكمال للخزرجي ص ٤٨، جامع التحصيل ص ١٤٩، إذ ذكره في سياق ذكر الرواة المحكوم على روايتهم بالإرسال. طبقات ابن سعد ٢٢١/٧.

وقال الإمام ابن أبي حاتم: سئل أبي عنه فقال: ذكر لي ان احمد بن حنبل قال له سمعت من أبيك؟ قال: لا، قال: فقري عليه وأنت حاضر؟ قال: لا، قال: فقرأت عليه؟ قال: لا، قال: فأجاز لك؟ قال: نعم.

قال -أي أبي- فكتب -الإمام أحمد- عنه على معنى الاعتبار ولم يحدث عنه. وقال أبو اليمان الحكم بن نافع: كان شعيب بن أبي حمزة عسرا في الحديث فدخلنا عليه حين حضرته الوفاة فقال -أي شعيب بن أبي حمزة- هذه كتبي قد صححتها فمن أراد أن يأخذها فليأخذها ومن أراد ان يعرض فليعرض ومن أراد ان يسمعها من ابني فليسمعها فإنه قد سمعها مني.

قال العبد الضعيف عفا الله عنه: هذا ما وجدته في ترجمة بشر بن شعيب من أقوال الأئمة ولم أفق على نص أحد من أئمة هذا الشأن على جرحه وتضعيفه وقد اتضح بذلك عندي عدة أمور:

الأول: أن بشر بن شعيب ثقة، لا شك في ثقافته، والدليل عليه كلام ابن حبان في كتاب الثقات له وهو من الأئمة في هذا الفن بأنه كان متقنا. وأيضا رواية الإمام أحمد بن حنبل والإمام البخاري وإن كان في غير الجامع والترمذي والنسائي في كتبهم.

وما نقل ابن أبي حاتم عن أبيه بأن الإمام أحمد بن حنبل لم يحدث عنه فقد أجاب عنه ابن حجر في التهذيب حيث قال ... وليس الأمر كذلك بل حديثه (الإمام أحمد بن حنبل) عنه (بشر بن شعيب) في المسند.

الثاني: ان بشر بن شعيب لم يحدث إلا عن أبيه شعيب فقط. وقد نص على ذلك الإمام الذهبي: قلت: لا أعلمه روى شيئا من غير أبيه. وأيضا سرد المزي في تهذيب الكمال وابن حجر في تهذيب التهذيب من روى عنه واكتفيا كلاهما بهذا، إذ قال: روى "عن أبيه شعيب"، ولم يذكر إلا روايته عن أبيه.

الثالث : قد تعارض حكاية أبي حاتم مع قول أبي اليمان حكم بن نافع ، فإنه يفهم من حكاية أبي حاتم بأن بشرا هذا لم يسمع الحديث من أبيه مباشرة بل سمعها إجازة ، ويفهم من كلام أبي اليمان بأنه سمع من أبيه حيث قال أبوه : ومن أراد ان يسمعها من ابني فليسمعها فانه قد سمعها مني . فأقول : العمدة فيه ما قال ابن حبان في الثقات حيث فصل وقال : كان متقنا وبعض سماعه عن أبيه مناولة وسمع نسخة شعيب سماعا . انتهى .

الرابع : وما صنع ابن حبان بذكره في الضعفاء (وإن لم أجد ترجمته فيه بعد تتبع غير قليل) مع أنه ذكره في الثقات كما مر فهو خطأ نشأ عن حذف في نقل عبارة البخاري ، لأن البخاري إنما قال : تركناه حيا ، وسقط لفظ "حيا" في نقله ، وقد تعقب على ذلك وفيه أبو العباس النباتي في الحافل فأسهب . صرح بذلك الحافظ ابن حجر العسقلاني في تهذيب التهذيب ٤٥٢/١ .

فالحاصل : ان بشر بن شعيب ثقة ، وإنما التنازع والاختلاف في أنه سمع من أبيه مباشرة أو لا؟

فنقول : إن كان الحق هو الذي قاله أبو اليمان : بأنه سمع من أبيه مباشرة فيها ونعمت ولا حرج ، وإن كان الأمر فيه عدم سماعه من أبيه مباشرة بل مناولة فلا حرج فيه أيضا ، لأنها مناولة مقرونة بالإجازة وهي مقبولة عند عامة أهل الحديث .

قال الإمام ابن الصلاح في مقدمته مع شرحه التقييد والإيضاح للعراقي ص ١٧٩-١٨٠ : المناولة على نوعين ، أحدهما المناولة المقرونة بالإجازة وهي أعلى أنواع الإجازة على الإطلاق ، ثم قال وهذه المناولة المقترنة بالإجازة حالة محل السماع عند مالك وجماعة من أئمة أصحاب

الحديث، وحكى الحاكم النيسابوري في عرض المناولة المذكور عن كثير من المتقدمين أنه سماع.

فممن حكى الحاكم ذلك عنهم ابن شهاب الزهري وربيعة الرأي ويحيى بن سعيد الأنصاري ومالك بن أنس الإمام في آخرين من المدنيين، ومجاهد وأبو الزبير وابن عيينة في جماعة من المكين إلى قوله وآخرون من الشاميين والخراسانيين.

ونحو هذا في اختصار علوم الحديث لابن كثير مع شرحه الباعث الحثيث ص ١٢١.

والله تعالى أعلم بحقيقة الحال.

فالرجل ثقة وليس في حديثه شيء يقدح فيه، أما روايته عن أبيه فهو مبنى على المناولة المقرونة بالإجازة وهي مقبولة عند عامة أهل الحديث كما قدمنا ذكره فلا تجرح هو ولا حديثه والله أعلم.

٦ ذو القعدة سنة ١٤٢١ هـ

١ فبراير سنة ٢٠٠١ م

(٣) عبد الكريم بن أبي المخارق*

هو عبد الكريم بن أبي المخارق، واسمه قيس، أبو أمية البصري، نزل مكة، ولد... توفي سنة ١٢٦ أو سنة ١٢٧ الهجرية.
 روى عن إبراهيم النخعي وأنس بن مالك والحسن البصري وسعيد بن جبير ونافع مولى أبو عمر وعكرمة وعطاء بن أبي رباح وطاوس وغيرهم.
 روي عنه السفينان وعطاء ومجاهد (وهو من شيوخه) وابن جريج وأبو حنيفة وحماد بن سلمة وشريك بن عبد الله وخلق كثير.

أقوال الأئمة فيه

جرح رجال هذا الشأن وأغلظوا القول في عبد الكريم بن أبي المخارق، وما وجدت من أحد توثيقه إلا من حماد بن أبي سليمان فقط، وذلك أنه قال معمر: سألتني حماد يعني ابن أبي سليمان عن فقهاءنا فذكرتهم، فقال قد تركت أفقهم يعني عبد الكريم أبا أمية، قال أحمد بن حنبل كان (حماد) يوافق على الإرجاء.
 قال أبو زرعة: لين.

قال معمر: سمعت أيوب (السختياني) يقول: لبعث عبد الكريم أبي أمية والله إنه لغير ثقة.

* المراجع والمصادر: سير أعلام النبلاء ص ٦، ميزان الاعتدال ٦٤٦/٢، تهذيب الكمال ١١/١٢، تهذيب التهذيب ٣٧٦/٦، الكاشف ٦٦١/١، التقريب ص ٣٦١، خلاصة الخزرجي ص ٢٤٢، الكامل لابن عدي ٣٧/٧، التاريخ الكبير ٨٩/٦، كتاب المجروحين ١٤٤/٢، لسان الميزان ٢٩١/٧، هدي الساري ص ٤٤٢، مقدمة مسلم ١٠٤/١، شرح النووي ترمذي ١٤/١، جامع التحصيل ص ٢٢٩، إذ ذكره في سياقة ذكر الرواة المحكومة عليهم بالإرسال.

وأيضاً قال معمر: ما رأيت أيوب اغتاب أحدا قط، إلا عبد الكريم يعني أبا أمية فإنه ذكره فقال: رحمه الله كان غير ثقة، لقد سألتني عن حديث لعكرمة ثم قال: سمعت عكرمة.

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سألت أبي عن عبد الكريم أبي أمية فقال: بصري، نزيل مكة، وكان معلماً، وهو ابن أبي المخارق، وكان ابن عيينة يستضعفه، قلت له: هو ضعيف؟ قال: نعم.

وقال عباس الدوري عن يحيى بن معين: قد روى مالك عن عبد الكريم أبي أمية، وهو بصري ضعيف.

قال ابن عبد البر: اغتر مالك ببيكائه في المسجد وروى عنه في الفضائل.

قال النسائي والدارقطني: "متروك".

قلت: تفسير لفظ "متروك". كما يلي-

قال شيخنا المحقق الناقد المحدث الإمام عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله تعالى في هامش "الرفع والتكميل" (الطبقة الثالثة ص ١٤٠) بعد نقل قول أحمد بن صالح: "لا يترك حديث رجل حتى يجتمع على ترك حديثه، قد يقال: فلان ضعيف، فأما أن يقول: فلان متروك فلا، إلا أن يجمع على ترك حديثه".

قال الشيخ عبد الفتاح أبو غدة بعد هذا: ولا يعني هذا الذي قاله أحمد بن صالح، أنه لا يقال في رجل (متروك)، إلا وقد اجتمع الجميع كافة على تركه، فهذا الذي قاله أحمد بن صالح ثم النسائي ثم غيرهما هو الفصل لمدلول لفظ (متروك) عندهم، ولكن هذا لا يمنع أن يقول أحد النقاد في راو: (ثقة)، ويقول فيه ناقد آخر: (متروك) (فنقول: ههنا أيضاً يراد بقوله متروك، مدلوله الأصلي يعني أنه ضعيف وهو مراد النسائي).

قلت ولعل المتروك استعمل هنا في غير مدلوله الأصلي ، فلم يوجد اتفاق
الجميع على ترك أبي أمية هذا.
ثم سرد الشيخ نماذج لهذا.
وبعد هذا ارجع إلى أقوال الأئمة فيه.

قال الدارمي: سمعت يحيى بن معين يقول: عبد الكريم أبو أمية ليس بشيء.
قلت: في تفسير كلام ابن معين "ليس بشيء" ما قال الإمام عبد الحي
اللكنوي في كتابه العجائب "الرفع والتكميل" (ص ٢١٢ الطبعة الثالثة) وما
علق عليه الشيخ المحقق الكبير عبد الفتاح أبو غدة الحلبي وأيضا ما حرر
المحدث الأعظم الشيخ محمد عوامة في دراساته على "الكاشف" (ص
٦٧-٦٨) حول هذا اللفظ.

قال الإمام اللكنوي: كثيرا ما تجد في "ميزان الاعتدال" وغيره في حق
الرواة نقلا عن يحيى بن معين: (إنه ليس بشيء). فلا تغتر به ، ولا تظن أن
ذلك الراوي مجروح بجرح قوي ، فقد قال الحافظ ابن حجر في مقدمة
فتح الباري في ترجمة (عبد العزيز بن المختار البصري) ذكر ابن القطان
الفاسي ان مراد ابن معين من قوله ليس بشيء ، يعني ان أحاديثه قليلة. انتهى
كلام اللكنوي.

قال الشيخ بعد إيراد تحقیقاته حول هذا اللفظ تفصيلا: ثم ترجح عندي
الآن- لما وقعت عليه من شواهد كثيرة سأسوقها- الجزم بأن قول ابن معين
في الراوي: (ليس بشيء) يعني به ضعف الراوي ، وقد يعني به قلة أحاديثه
(في بعض الروايات) على حد تعبير ابن القطان الذي نقلته تعليقا وتقدم في
ص ٢١٢.

وقال الشيخ محمد عوامة في دراساته على الكاشف (ص ٦٧):
فالشواهد الكثيرة التي جمعها شيخنا العلامة الحجة الأستاذ الشيخ عبد

الفتاح أبو غدة - سلم الله تعالى - في تعليقاته على "الرفع والتكميل" (ص ٢١٢-٢٢١)، هي شواهد ناطقة بأن المراد: تالف هالك، كما هو المدلول الأصلي لها.

فلا ينكر هنا ان ابن معين اراد بقوله: ليس بشيء، تضعيف عبد الكريم التضعيف الشديد، لأن ذلك هو مدلوله الأصلي كما ذكرته. وبعد هذا أرجع إلى أقوال الأئمة فيه.

قال الحميدي عن سفيان: قلت لأيوب: يا أبا بكر! ما لك لم تكثر عن طاوس؟ قال: أتيت لأسمع منه فرأيت بين ثقيلين: عبد الكريم أبي أمية، وليث بن أبي سليم، فذهبت وتركته!

وقال اسماعيل بن علية، عن خالد الحذاء: كان عبد الكريم إذا سافر يقول أبو العالية: "اللهم لا ترد علينا صاحب الأكسية".

قلت: لعله فيه إشارة إلى كونه صوفيا وعن حذاقته وثقاوته في الحديث، ويؤيد زعمي هذا قول ابن عبد البر فيه: كان (عبد الكريم بن أبي المخارق) مؤدّب كتاب، حسن السميت، غرما لكامنه سمته.

بل قال الإمام مالك نفسه معذرا لما تبين أمره وقال: غرني كثرة بكائه في المسجد أو نحو هذا.

وقال عمرو بن علي: كان عبد الرحمن ويحيى لا يحدثان عنه وسألت عبد الرحمن عن حديث من حديثه فقال دعه فلما قام ظننت أنه يحدثني به فسألته فقال أين التقوى؟

وقال ابن حبان: وكان فقيها يقول بالإرجاء وكان كثير الوهم فاحش الخطأ فيما يروي، فلما كثر ذلك في روايته بطل الاحتجاج بخبره.

وقال أبو عبيد الآجري: مرجئة البصرة: عبد الكريم أبو أمية، وعثمان بن غياث، والقاسم بن الفضل.

وقال عبد الله بن عدي بعد ما سرد في كتابه الكامل ثمانية أحاديث "ولعبد الكريم أبي أمية من الحديث غير ما ذكرت والضعف بين على كل ما يرويه."

وقال ابن حجر في تقريب التهذيب: "ضعيف" وهو الذي لم يوجد فيه توثيق لمعتبر ووجد فيه الضعف ولو لم يفسر.

قال العبد الضعيف عفا الله عنه: هذا ما وجدت في ترجمة عبد الكريم بن أبي المخارق من أقوال الأئمة، فقد ظهر بذلك عندي أمور شتى.

الأول: أن عبد الكريم بن أبي المخارق ضعيف في الحديث. كما صرح بذلك أئمة هذا الشأن، وجلهم بل كلهم متفقون على أنه ضعيف.

الثاني: ومن أدلة ضعف عبد الكريم ضعف جل رواياته، وهذا ليس دعوى بلا بينة، فقد قال ابن عدي بعد سرد ثمانية أحاديث له في كتابه "الكامل" ولعبد الكريم أبي أمية من الحديث غير ما ذكرت والضعف بين على كل ما يرويه. (٤١/٧)

وأما أفراد عبد الكريم فمن الصعب أن تعد الغرائب التي تحتمل، كما يفهم من أصولهم في قبول الأفراد والغرائب.

الثالث: الذين جرحوه إنما جرحوه لقلّة ضبطه وحفظه وفحش خطأه وكثرة وهمه، والدليل عليه ألفاظ الجارحين التي مرت آنفا. لا سيما قول ابن حبان "وكان كثير الوهم، فاحش الخطأ فيما يروي."

ومما يدل على أنه ليس بضعيف شديد الضعف ولا متروك كما زعم النسائي (وقد مر تفصيله وتفسيره)، كلام الإمام الناقد المعتدل الذهبي في حقه حيث قال: روى عند الترمذي والنسائي وابن ماجه ومسلم، قلت - القائل الذهبي - وقد أخرج له البخاري تعليقا ومسلم متابعاً. (وهذا لا يخلو

عن تسامح كما يجيئ تفصيله) "وهذا يدل على أنه ليس بمطرح. (ميزان الاعتدال ٦٤٦/٢)

وأيضاً رواية السفينين وحماد بن أبي سليمان والإمام أبي حنيفة عنه وهم من كبار الأئمة يدل على أنه ليس فيه ضعف شديد لا سيما من ناحية العدالة.

بل الضعف الذي طرأ عليه إنما هو من قبل حفظه ووهمه وضبطه.

الرابع : أما ما اتهم بعضهم بأنه كان مرجئاً فهذا في الحقيقة ليس بقدر ولا عيب فيه، وذلك لا يتعلق بعدالة الراوي وضبطه، بل كان مرجئاً إرجاء الفقهاء.

قال الإمام الناقد الذهبي في سير أعلام النبلاء (٦٢/٦) في ترجمة حماد بن أبي سليمان: قال معمر: قلت لحماد: كنت رأساً، وكنت إماماً في أصحابك، فخالفتهم فصرت تابعا، قال: إني أن أكون تابعا في الحق خير من أن أكون رأساً في الباطل. قلت - القائل الإمام الذهبي - تشير معمر إلى أنه تحول مرجئاً إرجاء الفقهاء وهو أنهم لا يعدون الصلاة والزكاة من الإيمان، ويقولون: الإيمان إقرار باللسان، ويقين في القلب، والنزاع على هذا لفظي إن شاء الله، وإنما غلو الإرجاء من قال: لا يضر مع التوحيد ترك الفرائض، نسأل الله العافية.

الخامس : وما قال بعض الأئمة من أن عبد الكريم هذا اخرج له البخاري تعليقا ومنهم الإمام المزي والذهبي ومسلم متابعة وهو أيضا قولهما.

فقد أجاب عنه الحافظ ابن حجر في هدي الساري مقدمة فتح الباري وفي تهذيب التهذيب (٣٧٨/٦).

وملخصه: أنه يعتذر عن البخاري في ذلك بأمرين: (الأول) أنه انما أخرج له زيادة في حديث متعلق بفضائل الأعمال وذلك حديث التهجد، (كتاب التهجد ١/١٥١ باب التهجد بالليل). و(الثاني) أنه لم يقصد التخريج له وإنما ساق الحديث المتصل وهو على شرطه ثم اتبعه بزيادة عبد الكريم لأنه سمعه هكذا كما وقع له قريب من ذلك في حديث صخر الغامدي في البيوع بالنسبة للحسن بن عمارة ... وما قال المؤلف - وهو المزي في كتابه تهذيب الكمال بأن البخاري روى عنه تعليقا ورقم له "خت" - فليس بجيد، لأن البخاري لم يعلق له شيئا ... وأما مسلم: فقال المؤلف - المزي - روى له في المتابعات، وهذا للإطلاق يقتضي أنه أخرج له عدة أحاديث وليس كذلك ليس له في كتابه سوى موضع واحد وقد قيل إنه ليس هو أبا أمية وإنما هو الجزري (أي عبد الكريم بن مالك الجزري) وروى له النسائي حديثا وضعفه وأخرج له الترمذي (فالترمذي أيضا أشار إلى تضعيفه بل أشار إلى تضعيف هذا الحديث لوجود الإنقطاع فحسب بنقل قول ابن عيينة حيث قال ابن عيينة: لم تسمع عبد الكريم من حسان بن بلال حديث التخليل (أي تخليل اللحية). (جامع الترمذي ١/١٤١ باب تخليل اللحية).

قلت: في ذكر زيادة البخاري عن عبد الكريم تشعر بان لعبد الكريم حيثة ما عند البخاري وإلا ما ذكره كما هي عادة البخاري.

السادس: قد يشتبه على بعض الناس مترجمنا عبد الكريم بن أبي المخارق وعبد الكريم الجزري بل اشتبه على بعض الأئمة في هذا الفن أيضا. والسرفيه أنه كما اشترك مترجمنا وعبد الكريم الجزري الحراني في الإسم فكذا اشتركا في الرواية عن ابن جبير ومجاهد والحسن (البصري) وأيضا في رواية مالك، والثوري، وابن جريج عنهما، وفي موقهما،

لأنهما توفيا في عام واحد وهي سنة ١٢٧ الهجرية (وقيل إن عبد الكريم بن أبي المخارق توفي سنة ١٢٦ الهجرية كما في تاريخ ابن أبي خيثمة حيث صرح به في مواضع من تاريخه. نقل هذا الحافظ ابن حجر في التهذيب، لكن الراجح وهو المشهور أنه توفي سنة ١٢٧ الهجرية كما ذكرنا، إلا أنه لا خلاف في وفاة عبد الكريم الجزري بأنه توفي سنة ١٢٧ الهجرية).

الحاصل: ان عبد الكريم بن أبي المخارق وان كان حسن السمات فقيها لكن كان ضعيفا في الحديث، فلا يحتج به لا سيما اذا انفرد تلك الرواية.

وقد أعجبني قول ابن عبد البر المالكي الأندلسي في حقه، ولعله القول الفيصل في حق عبد الكريم بن أبي المخارق؟ لذا اختتم الترجمة بنقل ذلك القول من الميزان (٦٤٦/٢)

قال ابن عبد البر: (عبد الكريم) بصري، لا يختلفون في ضعفه، إلا ان منهم (أي من المحدثين) من يقبله في غير الاحكام خاصة (مثل الإمام مالك حيث روى في الفضائل) ولا يحتج به، وكان مؤدب كتاب، حسن السمات، غرّ مالكا منه سمّته، ولم يكن من أهل بلده فيعرفه.

قال الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في حاشية "الرفع والتكميل" (ص ١٦٥٦ الطبقة الثالثة): ما روى مالك عن أحد إلا وهو ثقة، سوى عبد الكريم بن أبي المخارق، فإنه ضعيف باتفاق. وفوق كل ذي علم عليم.

١٦ ذو القعدة سنة ١٤٢١ هـ

١١ فبراير سنة ٢٠٠١ م

(٤) عمر بن حفص أبو حفص العبدي*

هو عمر بن حفص أبو حفص العبدي، وهو عمر بن حفص بن ذكوان. ولد... توفي سنة ١٩٨ الهجرة النبوي، وقيل ما بعد المأتين. سكن بغداد وحدث بها عن ثابت البناني وأيوب السخيتاني وزيد الرقاشي ومالك بن دينار ومطر الوراق وغيرهم من المحدثين. روي عنه أحمد بن بشار الصيرفي والعلاء بن سالم العبدي وحسين بن منصور وخلق سواهم.

أقوال الأئمة فيه

جرح رجال هذا الشأن وأغلظوا الكلام في عمر بن حفص أبي حفص العبدي، ولم أجد من أحد من الأئمة توثيقه. فأذكر أولاً أقوال الأئمة مع التفسير المختصر في بعض الحين. قال الإمام أحمد: "تركنا حديثه، وحرقناه" بالحاء المهملة (هكذا في اللسان، لكن في تاريخ بغداد والميزان والكامل "خرقناه" بالحاء المعجمة). وقال الإمام يحيى بن معين: "ليس بشيء، لم يكن ثقة، وأيضاً كان يحيى بن معين يوماً عند أبي سلمة التبوذكي، فجعل يحدث عنه (عن عمر بن حفص) فأقبل عليه يحيى فقال: لعله الذي قدم علينا بغداد؟ فتبسم أبو سلمة فأخذ يحيى القلم فضرب على حديثه.

* المراجع والمصادر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ١/١٩٢، التاريخ الكبير للبخاري ٦/١٥٠، الطبقات الكبرى لابن سعد ٧/١٦٧، كتاب المجروحين لابن حبان ٢/٨٤، الكامل لابن عدي ٦/٩٨، ميزان الاعتدال ٣/١٨٩، لسان الميزان ٤/٢٩٨.

قلت: أقوال ابن معين في حقه وكذا صنيعة من الضرب على حديثه تدل على ان الضعف فيه شديد. لأن الإمام ابن معين يقصد من قوله "ليس بشيء" التضعيف الشديد وهو المعنى الحقيقي لهذه الكلمة، كما أشار إليه الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله تعالى في حاشية "الرفع والتكميل" (ص ٢٢١) والشيخ قاسم علي سعد في "مباحث في الجرح والتعديل" (ص ٥٩-٦٠).

وأیضا نقل الشيخ قاسم علي عن الشيخ أحمد محمد نور سيف أنه قال: ان مدلول لفظة "ليس بشيء" وكذلك "ليس بثقة" وأيضا "ضعيف" تعني عند ابن معين غالبا الضعف الشديد.

ولقد أعجبنى قول الإمام المنذري في تفسير هذه اللفظة "ليس بشيء"، قال الإمام المنذري في رسالته التي أجاب بها عن مسائل في الجرح والتعديل (ص ٨٥-٨٦): وأما قولهم: فلان ليس بشيء ويقولون مرة "حديثه ليس بشيء" فهذا ينظر فيه: فإن كان الذي قيل فيه هذا، قد وثقه غير هذا القائل، واحتج به، فيحتم أن يكون قوله محمولا على أنه ليس حديثه بشيء يحتج به، بل يكون حديثه عنده يكتب بالاعتبار وللاستشهاد وغير ذلك. وإن كان الذي قيل فيه ذلك مشهورا بالضعف، ولم يوجد من الأئمة من يحسن أمره، فيكون محمولا على أن حديثه ليس بشيء يحتج به، ولا يعتبر به ولا يستشهد به، ويلتحق هذا بالمتروك، والله عز وجل أعلم.

انتهى كلام المنذري.

قلت: لما كان مترجمنا عمر بن حفص مماثلا بما ذكره المنذري بأنه لم يحسن أمره ولم يوثقه أحد من أئمة هذا الشأن بل جرحه كلهم مع قول ابن معين المذكور آنفا "ليس بشيء" فيكون متروكا ولا يحتج به، وأعود ثانيا إلى اقوال الأئمة في حقه.

قال الإمام البخاري: "ليس بقوي".

قلت: الإمام البخاري إذا أطلق "ليس بالقوي" يريد به أنه ضعيف، ومن المعلوم ان البخاري معتدل في الجرح والتعديل كذا استفدته من المؤقظة للإمام الذهبي (ص ٨٣).

وقال الإمام أبو زرعة الرازي: "واهي الحديث لا أعلم حدث عنه كبير^(١) أحد إلا من لا يدري الحديث".

قلت: أبو زرعة أبو زرعة، ملك الجرح والتعديل، منصف فيه ومعتدل.

وقال الإمام النسائي: "متروك".

وقال زكريا الساجي: "متروك الحديث".

وقال علي بن المديني: ليس بثقة. وهو قول أحمد بن شعيب في حقه.

قلت: عدّ الإمام ابن أبي حاتم في "كتاب الجرح والتعديل" (٣٧/١) لفظ "متروك" و"متروك الحديث" وكذا لفظه "ليس بثقة"، أعني بها الألفاظ التي قالها الإمام النسائي والساجي وعلي بن المديني وأحمد بن شعيب في حق عمر بن حفص المذكورة آنفا من المرتبة الثانية من مراتب ألفاظ التجريح. ويبيّن حكم هذه المرتبة بأنه لا تحتج به ولا يستشهد به ولا يعتبر به.

انتهى من الرفع والتكميل (ص ١٥٢-١٥٣).

وقال الإمام مسلم: ضعيف الحديث.

وقال محمد بن سعد (صاحب الطبقات): كان ضعيفا عندهم في

الحديث كتبوا عنه ثم تركوه.

وقال أبو نعيم الأصبهاني: روى عن ثابت (البناني) المناكير.

(١) "الكبير" مستعمل في معنى "الكثير" وهو المراد هنا.

قلت: ما قال أبو نعيم في حق مترجمنا أبو حفص العبدي صحيح فيما أظن، لأنني تتبعت الحديث الذي روى عن ثابت فلم أجد له إلا متابعا واحدا فقط، وذلك المتابع أيضا ضعيف وهو مسلم الأعور بل لم يوجد هذا الحديث إلا من مسلم الأعور فقط كما قال الترمذي.

وإليك طرق حديث مسلم الأعور من سنن الترمذي والمستدرک وابن ماجه ودلائل النبوة للبيهقي حيث يتضح بذلك قوة هذه الرواية.

أما حديث أبي حفص العبدي فقد رواه ابن عدي في كامله فقال: حدثنا عمر بن بكار القافلاني ثنا محمد بن سعيد العطار ثنا أبو حفص العبدي ثنا ثابت عن أنس قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعود المريض ويتبع الجنابة ويركب الحمار ولقد رأيته يوم حنين على حماره وخطأه من ليف. انتهى.

أما حديث الأعور فقد رواه الترمذي في "سننه" عن علي بن حجر، قال أخبرنا علي بن مسهر عن مسلم الأعور عن أنس بن مالك قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعود المريض ويشهد الجنابة ويركب الحمار ويجيب دعوة العبد وكان يوم بني قريظة على حمار مخطوم بحبل من ليف عليه إكاف ليف.

قال أبو عيسى (الترمذي): هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث مسلم (الأعور) عن أنس، ومسلم الأعور يضعف، وهو مسلم بن كيسان تكلم فيه، وقد روى عنه شعبة وسفيان الملائني.

جامع الترمذي، كتاب الجنائز (٣/٣٣٧، رقم الحديث ١٠١٧) وأيضا أخرجه ابن ماجه في "سننه" في كتاب الزهد (٢/١٣٩٨، برقم ٤١٧٨)، قال الإمام ابن ماجه: حدثنا عمرو بن رافع ثنا جرير عن مسلم الأعور عن أنس بن مالك قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعود المريض... الحديث.

وأخرجه الحاكم النيسابوري في "المستدرک" (٥٠٦/٢)، في كتاب التفسير) المتبوع بتحقيق مصطفى عبد القادر.

قلت: وقد ذكروا من مناكيره عن ثابت عدة روايات فمن ذلك، ما أورده الإمام ابن عدي في "الكامل" حيث قال: ثنا محمد بن أحمد بن هارون ثنا أحمد بن يحيى ثنا أبو حفص العبدي ثنا ثابت البناني عن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "يد الرحمن على رأس المؤذن حتى يفرغ من أذانه، وانه ليغفر له مد صوته أين بلغ".

فهذا الحديث ذكره علي المتقي الهندي في كنز العمال (٦٨٧/٧) برقم (٢٠٩٢٥) وعزاه لأبي الشيخ (ابن حَيَّان المتوفى سنة ٣٦٩ الهجرية) في الأذان، ولا أدري من حديث من رواه أبو الشيخ.

ورواه الخطيب البغدادي أيضا في "تاريخ بغداد" (١٩٣/١١) برقم (٥٩٠١)، فقال: أخبرنا محمد بن مخلد العطار حدثنا العلاء بن سالم حدثنا أبو حفص العبدي عن ثابت عن أنس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "يد الرحمن تعالى على رأس المؤذن حتى يفرغ من أذانه، وإنه ليغفر له مد صوته". انتهى.

ونقل الخطيب الجرح على عمر بن حفص بعده بقليل عن الساجي حيث قال: عمر بن حفص أبو حفص العبدي يحدث عن ثابت، متروك الحديث. وسرد ابن عدي له رواية أخرى لأبي حفص هذا، عن أبان عن أنس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من رفع قرطاسا في الأرض فيه بسم الله الرحمن الرحيم إجلالا لله ان يداس، كتبه الله من الصديقين وخفف عن والديه وإن كانا مشركين".

ونقل الذهبي حديث أبي حفص هذا عن ابن عدي، ثم قال: "هذا غير صحيح". انتهى. فهذا من مناكيره أيضا، اللهم إلا أن تكون الآفة فيه عن أبان نفسه، فإنه متهم بالغفلة الشديدة، بل اتهمه بعضهم بالكذب أيضا.

ثم إن هذا الحديث روى من طرق أخرى واهية، ذكرها ابن الجوزي في العلل المتناهية وأوهاها كلها، ولا ينفي النكارة عن حديث أبي حفص عن أبان المذكور.

فهذا الحديث روى بطرق مختلفة، بين ذلك بيانا شافيا محققوا "الكامل لان عدي" في هامشه.

انقل منه قول ابن الجوزي، حيث قال: في العلل المتناهية (١/٨٧-٩٠)، باب ثواب من رفع قرطاسا من الأرض فيه بسم الله الرحمن الرحيم. وقال رفعه عن علي عليه السلام وأنس وأبي هريرة، اما حديث علي عنه فله طريقان: الطريق الأول الطريق الثاني
وأما حديث أنس

ثم قال ابن الجوزي: ليس في هذه الأحاديث ما يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه أبو حفص العبدى، قال أحمد حرقنا حديثه وقال يحيى (ابن معين): ليس بشئ.

وأما حديث أبي هريرة: فقال الدارقطني: تفرد به سليمان عن همام، قال: وسليمان ضعيف، غير أسماء مشائخ، وروى عنهم مناكير، قال ابن حبان: وهمام يسرق الحديث ويروي عن الثقات ما ليس من حديثهم فبطل الاحتجاج به. انتهى كلام ابن الجوزي باختصار غير قليل.

وقال الإمام الناقد الذهبي رحمه الله تعالى بعد ذكر هذه الرواية عن ابن عدي: قلت: "هذا غير صحيح". ميزان الاعتدال (٣-١٨٩).

وهو قول ابن حجر، كما في اللسان (٤/٢٩٩).

وأیضا قال علي بن محمد بن عراق الكنانى في "تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة"، والرواية الأخيرة: من كتب بسم الله

الرحمن الرحيم وجوده تعظيما لله غفر الله له بذلك الإسناد (أبو حفص العبدى عن أبان عن أنس) من كذب فلا يصلحان شاهدا، والله أعلم.

قلت: أما عمر بن حفص أبو حفص العبدى فقد مر فيه أقوال الأئمة تفصيلا، وأما أبان (ابن أبي عياش)، فقد قال الإمام شعبة في حقه: "لأن يزنى الرجل خير من أي يروي عن أبان"،

اللهم إلا إن يقال إن في هذه اللفظة من المساواة ما هو فوق قياسنا، نسأل الله العافية "وأياضا قال شعبة:

لأن أشرب من بول حمار حتى أروي أحب إلي من أن أقول: حدثنا أبان بن أبي عياش".

وقال يحيى بن معين: متروك.

وقال أحمد بن حنبل: متروك الحديث. (وتفصيل ذلك في الميزان (١٠/١-١٥).

وقال الذهبي: ومن بلاياه أي عمر بن حفص العبدى: عن ثابت، عن أنس، قال جاء موسى عزيرا بعد ما محي من النبوة، فحجبه فرجع وهو يقول: مائة مائة أهون من ذل ساعة. كما في الميزان (٣/١٩٠) واللسان (٤/٢٩٩) فهذا منكر آخر من مناكير أبي حفص عن ثابت التي أشار إليها أبو نعيم.

فالحاصل: أن أبان بن أبي عياش ضعيف مشهور. فصح قول ابن عراق: "في سند كل منهما من كذب فلا يصلحان شاهدا".

قال العبد الضعيف عفا الله عنه: هذا ما تيسر لي من البحث والتنقيح في ترجمة عمر بن حفص أبي حفص العبدى على ضوء أقوال الأئمة من المتقدمين والمتأخرين. وقد تلخص مما سبق ما يلي:

الأول : ان مترجمنا عمر بن حفص ضعيف جدا. والشاهد عليه جروح الأئمة عليه المذكورة آنفا. مع عدم التوثيق من أحد من رجال هذا الشأن.

الثاني : أن عمر بن حفص يروي المناكير، لا سيما عن ثابت، كما قال أبو نعيم الأصبهاني، وكما أوضحناه بالنقول الكثيرة، والأقوال الصريحة، فلا يحتج به، لا سيما اذا انفرد ولا يكون له متابع قوي.

الثالث : لا شك في أنه كان سيئ الحفظ والضبط، وذلك من ضوء أقوال الأئمة في حقه، وهل كان في عدالته شيء؟ بلفظ آخر. هل كان مخدوش العدالة؟ ففيه تردد وريبة لي. اللهم إلا أن يقال ان عدم احتياطه في الرواية عن ثابت يمكن أن يكون سببا للكلام على عدالته!

الرابع : قد خلط ابن حبان في كتاب المجروحين له بين عمر بن حفص أبي حفص العبدى وبين عمر بن أبي خليفة.

والحال أن بينهما تفاوت بوجوه، منها (١) ان مترجمنا عمر بن حفص أبو حفص العبدى وهو عمر بن حفص بن ذكوان توفي سنة ثمان وتسعين ومائة سنة ١٩٨ هـ وقيل ما بعد المائتين، وعمر بن أبي خليفة وقد قيل ان اسم أبي خليفة حجاج بن عتاب. توفي سنة ١٨٩ هـ، (٢) عمر بن حفص مترجمنا ضعيف عند أهل الحديث، كما علمنا، لكن عمر بن أبي خليفة ثقة عند أكثر الأئمة، قال أبو حاتم: صالح الحديث، وقال عمرو بن علي: حدثنا عمر بن أبي خليفة من الثقات، (٣) لم يخرج لعمر بن حفص أحد من الأئمة الستة، وأخرج النسائي من عمر بن أبي خليفة في العزل.

الحاصل : ليس عمر بن حفص وعمر بن أبي خليفة شخص واحد. كما قال الحافظ ابن حجر: وزعم ابن حبان انه (عمر بن أبي خليفة) عمر بن حفص العبدى أبو حفص، فوهم في ذلك وقد فرق بينهما غير واحد وهو الصواب. تهذيب التهذيب (٤٤٣/٧).

وقال الإمام الذهبي: وأما العقيلي فإنه فرق بين عمر بن حفص العبدي وبين عمر بن أبي خليفة. والله أعلم. ميزان الاعتدال (٣/١٩٠) انتهى.
فالحاصل: عمر بن حفص أبو حفص العبدي ضعيف عند أئمة الحديث، والضعف بين على رواياته، كما قال ابن عدي في الكامل (٦/١٠٢)، فلا يحتج بحديثه ولا يعتبر به.

١٨ ذو القعدة سنة ١٤٢١ هـ

١٣ فبراير سنة ٢٠٠١ م

(٥) محمد بن كثير بن أبي عطاء الصنعاني ثم المصيبي*

هو محمد بن كثير بن أبي عطاء الثقفي، مولاهم، أبو يوسف الصنعاني، نزيل المصيصة (بلدة كبيرة على ساحل بحر الشام. الأنساب ٣١٥/٥).

ولد وتوفي سنة ست عشرة ومأتين (٢١٦) هـ.

روى عن الجماعة، والمشهور منهم: أبو إسحاق الفزاري، حماد بن سلمة وزائدة بن قدامة، والسفيانان، عبد الرحمن الأوزاعي ومعمر بن راشد وغيرهم.

روى عنه خلق كثير: فمنهم الكوسج وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، والحسن بن الصباح البزار والحسن بن علي الواسطي ورواة سواهم.

كلام الأئمة فيه ما بين ثناء ومدح، وجرح وقدح

الجرح

تضعيف أحمد بن حنبل: قال الإمام البخاري: ضعفه أحمد، وقال: بعث إلى اليمن فأتى بكتاب فرواه.

وقال أحمد بن حنبل أيضا: "محمد بن كثير لم يكن عندي ثقة".

* المراجع والمصادر: سير أعلام النبلاء ١١٢/٩، التاريخ الكبير ٢١٨/١، كتاب الثقات ٨٠/٩، الكامل لابن عدي ٥٠٠/٧، تهذيب الكمال ١٧٤/١٧، تهذيب التهذيب ٤١٥/٩، ميزان الاعتدال ١٨/٤، لسان الميزان ٣٨٣/٧، الكاشف ٢١٢/٢، خلاصة الخرجي ص ٣٥٧، تقريب التهذيب ص ٥٠٤، شذرات الذهب ٣٨/٢، شرح علل الترمذي في بيان قسم من ضعف حديثه في آخر عمره ص ٣٥٦، المستدرک للحاكم ٢٧٥/٢، مسند أحمد ١٢٩/١.

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: ذكر أبي محمد بن كثير فضعه جدا، وضعف حديثه عن معمر جدا، وقال: هو منكر الحديث، وقال: يروي أشياء منكورة.

وقال حاتم بن الليث الجوهري عن أحمد بن حنبل: "ليس بشيء، يحدث بأحاديث مناكير ليس لها أصل".

قلت: سأقدم ما يتنقح فيما يأتي كلام الإمام أحمد بن حنبل وأفصل بإيراد الأقوال والشواهد حسب استطاعتي إن شاء الله.

وقال الإمام البخاري: "لين جدا".

وقال صالح بن محمد الحافظ: صدوق، كثير الخطأ.

وقال الآجري عن أبي داود: لم يكن يفهم الحديث. أي كان غير مطلع على قوانين آداب رواية الحديث وتحمله ومما يتعلق به وغير ذلك.

وقال ابن حبان في الثقات: يخطئ ويغرب.

وقال الإمام النسائي: ليس بالقوي كثير الخطأ.

وقال الساجي: صدوق كثير الغلط.

وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم.

وقال ابن عدي: له روايات عن معمر والأوزاعي خاصة أحاديث عداد مما لا يتابعه أحد عليه.

وقال محمد بن سعد: يذكرون ان محمد بن كثير الصنعاني اختلط في آخر عمره.

وقال يونس بن حبيب: قلت لابن المديني ان محمد بن كثير حدث عن الأوزاعي عن قتادة عن أنس قال: "نظر النبي صلى الله عليه وسلم إلى أبي بكر وعمر فقال: هذان سيدا كهول أهل الجنة الحديث، فقال علي: "كنت اشتهي ان ارى هذا الشيخ فالآن لا احب ان اراه".

كلمات الشناء والتوثيق

قال إبراهيم بن الجنيد عن ابن معين: "كان صدوقاً".

وقال عبيد بن محمد عن ابن معين: "ثقة".

وقال أبو حاتم: سمعت الحسن بن الربيع يقول: محمد بن كثير اليوم أوثق الناس وينبغي لمن يطلب الحديث لله تعالى ان يخرج إليه، كان يكتب عنه وإسحاق الفزاري حي، وكان يعرف بالخير من كان.

وأيضاً قال أبو حاتم الرازي: كان رجلاً صالحاً يسكن المصيصة، وأصله من صنعاء اليمن، وفي حديثه بعض الإنكار.

قلت: هذا ما تيسر لي في حق محمد بن كثير المصيصي من أقوال الأئمة وآرائهم جرحاً وتعديلاً، تجريحاً وتوثيقاً.

فها أنا ذا انقح بعض الأقوال لبعض الأئمة كي يتجلى أمامنا مقامه ومكانته في الحديث، وذلك بحسب ما أستطيع. لا سيما وإن قول الإمام أحمد بن حنبل: "يروى أشياء منكراً" في حاجة شديدة إلى التمهيص والتنقيح.

فأقول: لعل مراد الإمام أحمد بن حنبل بقوله: "يروى أشياء منكراً" الإشارة إلى تفرد في الاسناد ومخالفته الثقات.

ويشهد لذلك كلام الحافظ ابن حجر أيضاً، لا النكاره في المتن.

قال الحافظ ابن حجر: ومن أوهامه أنه روى عن الثوري عن اسماعيل عن قيس عن جرير اتينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن أربعمأة فقلنا: "أطعمنا فقال لعمر: قم فاطعمهم (فقال يا رسول الله ما عندي إلا تمر هو فيض عيالي قال قم فاطعمهم)". قال أبو بكر: اسمع وأطع فانطلق بنا إلى علي له فأعطانا من تمر فيها فكنت آخر من أخذ منها فالتفت فإذا هي كالبُحَيَّةِ).

وإنما رواه الثوري بهذا الإسناد عن "دكين بن سعد" بدل "جرير"، وكذا حدث به الثقات عن الثوري. انتهى كلام الحافظ ابن حجر نقلا عن التهذيب. فقد اتضح بهذا ان محمد بن كثير قد خالف الثقات حيث جعل "جريرا" مكان "دكين" ولم يشر أحد إلى نكارة متن هذا الحديث - فيما أعلم. ومما يقوي ظني هذا بان مراد الإمام أحمد النكارة الإسنادية لا النكارة في المتن. ان الإمام أحمد نفسه قد أورد هذا الحديث المذكور على اختلاف في لفظه في "مسنده" (٦٢٢/٥) من حديث النعمان بن مقرن رضي الله عنه.

وفيما استعرضت من مروياته يوجد أنه قد خالف الثقات في الإسناد وما قاله أحمد أنه ما يروي عن معمر ليس لها اصل يريد به من حديث معمر ولا يريد ان متن الحديث منكر في سند.

تنقيح قول علي بن المديني: (بعد إيراد حديث "نظر النبي صلى الله عليه وسلم إلى أبي بكر وعمر فقال هذان سيدا كهول أهل الجنة"). كنت اشتهى ان أرى هذا الشيخ فالآن لا أحب أراه.

قلت: لعل إعراض الإمام علي ابن المديني عنه لكونه متفردا في هذه الرواية عن الأوزاعي عن قتادة عن أنس، وإلا فلهذا الحديث طرق متعددة. ويؤيد زعمي هذا كلام الإمام الترمذي بعد هذا الحديث في "سننه" (٥٧٠/٥) في كتاب المناقب "هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه".

وأيضا رواه الإمام أحمد في "مسنده" من مسند علي رضي الله عنه باختلاف في لفظه بطريق آخر غير طريق محمد بن كثير المصيصي. (١٢٩/١ رقم الحديث ٦٠٣).

ورواه الإمام ابن ماجه في "سننه" (٣٦/١ رقم الحديث ٩٥) بطريق آخر غير طريق الترمذي.

ونقل الشيخ فؤاد عبد الباقي عن "مصباح الزجاجاة" في هامش هذا الحديث "الحديث قد جاء بوجوه متعددة عن علي وغيره، ذكره الترمذي وقد حسنه من بعض الوجوه".

فيظهر من هذا كله والله أعلم ان لهذا الحديث أصلاً ما، وإنما الغرابة في الإسناد فقط لكون محمد بن كثير المصيبي منفرداً في الرواية عن الأوزاعي عن قتادة، حيث أشار إليه الترمذي رحمه الله تعالى.

لكنني صرت متعجباً بعد ان وجدت في نسخة الترمذي المطبوعة من دار الكتب العلمية بتحقيق كمال يوسف الحوت في الإسناد هذا الحديث زيادة "العبدى" نسبة "محمد بن كثير" والحال ان محمد بن كثير العبدى (وسوف يأتي ترجمته) ومحمد بن كثير الصنعاني المصيبي وهو مترجمنا الذي روى الحديث المبحوث عنه ليسا بشخص واحد، بل في نسخة عارضة الأحوزي (٣٠/١٣) المطبوعة من دار الكتب العلمية أيضاً وجد هذا الغلط والزلة.

والنسخة الهندية خالية عن النسبة، بل فيه "محمد بن كثير" فقط. (٢٠٧/٢).

وجزى الله خير الجزاء عن علمه وأهله الشيخ عبد الرحمن المباركفوري صاحب "تحفة الأحوزي"، حيث حرر في شرح هذا الحديث (١٠٤/١٠) "قوله: (أخبرنا محمد بن كثير) الثقفي الصنعاني". انتهى.

فالثقفى والصنعاني هو الذي نعرفه بالمصيبي.

هذا، فأقول من ضوء أقوال الأئمة وآرائهم في حق محمد بن كثير المصيبي جرحاً وتعديلاً انه ثقة صدوق إلا ان له أوهاماً، كما قال صالح ابن محمد: صدوق كثير الخطأ، وكما قال الساجي: صدوق كثير الغلط.

وهو قول الإمام الناقد الحافظ ابن حجر في حقه حيث قال: "صدوق كثير الغلط".

قلت: فلعل هذا هو القول الفصل والرأي الحتمي في حق مترجمنا محمد بن كثير المصيصي.

ولما كان حاله هذا، فلا يحتج بحديثه في الأحكام، لكن لا حرج من اعتبار حديثه في الفضائل والترغيب والترهيب والزهد مما لا تعلق له بالحلال والحرام مباشرة.

والله أعلم وعلمه أتم وأحكم.

٢٧ ذو القعدة سنة ١٤٢١ هـ

(٦) محمد بن كثير العبدى*

هو محمد بن كثير العبدى، أبو عبد الله البصري، أخو سليمان بن كثير.

ولد سنة ١٣٣ هـ وتوفي ثاني عشر من جمادى الأولى سنة ثلاث وعشرين ومأتين أي سنة ٢٢٣ هـ، وله من العمر تسعون (٩٠) سنة. أسماء شيوخه: روى عن شعبة وسفيان الثوري وهمام بن يحيى وأخيه سليمان بن كثير (وهو أكبر منه بخمسين سنة) وهمام بن يحيى وجماعة سواهم.

أسماء الرواة عنه: روى عنه الإمام البخاري، وأبو داود، وأبو حاتم وأبو زرعة الرازيان وعلي بن المديني ويعقوب بن شيبة والذهلي وعدد كثير.

آراء أئمة هذا الشأن في حقه توثيقاً وتزييفاً

قال أبو حاتم الرازي: صدوق.

وقال ابن حبان: كان تقياً فاضلاً يخضب.

وقال أحمد بن حنبل: ثقة.

وقال عبد الكريم السمعاني: من ثقات البصرة.

* المراجع والمصادر: التاريخ الكبير ٢١٨/١، الطبقات الكبرى ١٥٢/٧، معرفة الثقات للعجلي ٢٥١/٢، كتاب الثقات ٧٧/٩، الأنساب للسمعاني ١٣٧/٤، تهذيب الكمال ١٧٧/١٧، تهذيب التهذيب ٤١٧/٩، سير أعلام النبلاء ١١٤/٩، ميزان الاعتدال ١٨/٤، الكاشف ٢١٣/٢، خلاصة الخزرجي ص ٣٥٧، لسان الميزان ٣٧٣/٧، تقريب التهذيب ص ٥٠٤، هدي الساري مقدمة فتح الباري ص ٤٦٤.

وقال الإمام الذهبي: كان صاحب حديث ومعرفة، سمع بالبصرة وبالكوفة، وطال عمره، وحديثه مخرج في الصحاح كلها. الرجل ممن طفر القنطرة، وما علمنا له شيئاً منكراً يلين به. (سير ١١٤/٩-١١٥).

وقال الحافظ ابن حجر: ثقة، لم يصب من ضعفه.

وأيضاً قال الحافظ: روى عنه البخاري ثلاثة أحاديث في العلم والبيع والتفسير قد توبع عليها.

فهذا توثيق الأئمة في حقه.

وأما تضعيفه وتزييفه: فما رأيت إلا من يحيى بن معين وابن قانع والعجلي.

قال يحيى بن معين: وروى عنه ابن جنيد الختلي، لم يكن يستاهل أن يكتب عنه.

وقال ابن قانع: ضعيف.

وفي "الميزان" للذهبي، روى أحمد بن أبي خيثمة، قال لنا ابن معين: لا تكتبوا عنه، لم يكن بالثقة.

وقال العجلي: بصري ضعيف.

قلت: هذا ما وجدت في ترجمته من أقوال النقاد والجهابذة جرحاً وتعديلاً، وقد تجلّى بها عندي أمور.

فمنها (١) ان محمد بن كثير العبدي ثقة إلا أن ثقافته ليست في الدرجة العليا، والشاهد له آراء النقاد من المتقدمين والمتأخرين جلهم سوى يحيى بن معين وابن قانع والعجلي.

ومنها (٢) ان قول يحيى بن معين الذي رواه عنه ابن أبي خيثمة "لا تكتبوا عنه؛ لم يكن بالثقة"، فمصادقه ليس مترجمنا هذا، بل مصداق هذا الجرح شخص آخر وهو محمد بن كثير الفهري الشامي.

وقد نبه عليه الذهبي في "التهذيب" وقال: ان قول ابن معين ذلك إنما هو في محمد بن كثير الفهري.

كما أفاده الإمام سبط ابن العجمي في حاشيته على "الكاشف" للذهبي. وقال الشيخ محمد عوامة حفظه الله تعالى ورعاه في التعليق على هذه العبارة "ومما يدل - كما في "التذهيب" - على ان ابن معين ضعف الفهري هذا التضعيف الشديد: قوله الآخر الذي أسنده إليه الخطيب في تاريخه (١٩٤/٣) لتلميذه إدريس بن عبد الكريم: "إذا مررت به - بابن كثير الفهري - فارجمه!"، أما ابن كثير العبدى فإنه لينه في "سؤالات ابن الجنيد" (٣٤٣) وقال له مرة (٣٤٤، ٧٦٧): "لم يكن يتأهل ان يكتب عنه". انتهى كلام الشيخ المحقق محمد عوامة مد ظله العالى.

ملاحظة هامة: من الجدير بالذكر هنا ان مصداق قول ابن معين "لم يكن يتأهل ان يكتب عنه" انما هو في مترجمنا محمد بن كثير العبدى لا في محمد بن كثير الفهري، كما وضح ذلك بكلام الشيخ محمد عوامة المذكور آنفا، لكن من الأسف انه قد زل هنا قدم الشيخ محب الدين العمروي (المحقق على "سير أعلام النبلاء" للذهبي) حيث جعل مصداق كلام ابن معين هذا محمد بن كثير الفهري؟!

ومنها (٣) أي من تلك الأمور التي تلخص من النصوص المتقدمة في محمد بن كثير العبدى: ان الذين جرحوه وضعفوه مثل يحيى بن معين والعجلي إنما جرحوه لقلّة ضبطه وحفظه مما لا علاقة له بعدالة الراوي، فهذا الراوي عدل وثقة.

وقد روى عنه الإمام البخاري في "جامعه وصحيحه" ثلاثة أحاديث وقد توبع عليها، احداها في كتاب العلم، باب الغضب في الموعظة والتعلم إذا

رأى ما يكره (١٩/١)، ثانيها في كتاب البيوع، باب تفسير المشبهات (٢٧٥/١)، وثالثها في كتاب التفسير.

صرح بهذا الحافظ ابن حجر في هدي الساري (ص ٤٦٤)، بل حديثه مخرج في الصحاح كلها، وروى عنه مثل أبي حاتم وأبي زرعة الرازيان. وأما تليين يحيى بن معين فلا ندري حقيقة حاله، إلا اننا نجد الإشارة في الذب عن هذا الجرح فيما قال الإمام الناقد الذهبي حيث قال: وما علمنا له شيئاً منكراً ايلين به. (سير ١١٥/٩)

وأيضاً لا ينبغي ان نغتر بجرح ابن معين على هذا المترجم بقوله: لم يكن يستأهل ان يكتب عنه.

لأننا نقول: ان هذا ليس بجرح شديد وضعف قادح فيه، وإلا لما استعمل لفظ "يستأهل" من باب الإستفعال، بل يستعمل هكذا "ليس بأهل". فثبت ان هذا ليس بجرح شديد، فلا يتعارض وقتئذ بين توثيقات النقاد الآخرين.

ونقول للتطبيق بين توثيقات الأئمة وتضعيفهم حول مترجمنا محمد بن كثير العبدي: انه ثقة، لكن ليس في الدرجة العليا بل فيه ضعف ما من أي وجه كان، وهذا هو ظني في حق محمد بن كثير العبدي، والله تعالى أعلم، وعلمه أتم وأحكم.

٢٧ ذو قعدة سنة ١٤٢١ هـ

(٧) عطاء بن السائب*

هو عطاء بن السائب بن مالك، الثقفي، الكوفي، أبو السائب (واسم أبيه السائب الثقفي وهو تابعي).

ولد وتوفي في سنة ١٣٦ هـ أي سنة ست وثلاثين ومائة.

روى عن: إبراهيم النخعي، وأنس بن مالك (لكن الصحيح انه سمع منه بواسطة، قال هذا الإمام الذهبي) والحسن البصري، وأبيه السائب، وسعيد بن جبير، وعامر الشعبي وخلق كثير سواهم.

روى عنه: إبراهيم بن طهمان، واسماعيل بن عليّة، والسفيانان، والأعمش، وشعبة، ومسعر بن كدام، ويحيى بن سعيد القطان وجم غفير.

أقوال الأئمة والنقاد فيه توثيقاً وتضعيفاً

قال البخاري: أحاديث عطاء بن السائب القديمة صحيحة.

قال أيوب السختياني: اذهبوا فقد قدم عطاء بن السائب من الكوفة وهو ثقة.

وقال علي بن المديني عن يحيى بن سعيد القطان: ما سمعت أحداً من

الناس يقول في عطاء بن السائب شيئاً قط في حديثه القديم الخ.

* المراجع والمصادر: التاريخ الكبير ٤٦٥/٦، الطبقات الكبرى ٥٢٥/٦، الضعفاء الصغير للبخاري ص ١٧٧، معرفة الثقات للعجلي ١٣٦/٢، شرح مسلم للنووي ٥١/١، إكمال المعلم ٩٦/١، تهذيب الكمال ٥٤/١٣، تهذيب التهذيب ٢٠٣/٧، كتاب الثقات لابن حبان ٢٥١/٧، سير أعلام النبلاء ٣٣٥/٦، ميزان الاعتدال ٧١/٣، الكاشف ٢٢/٢، خلاصة الخزرجي ص ٢٦٦، تقريب التهذيب ص ٣٩١، هدي الساري ص ٤٤٦، البداية والنهاية ٣٣/٧، الكامل في التاريخ ٤٦٣/٥، شذرات الذهب ١٩٤/١، الكامل لابن عدي ٧٢/٧، لسان الميزان ٣٠٥/٧، فتح المغيث ٢٧٨/٣.

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه: "عطاء بن السائب ثقة ثقة رجل صالح".

وأيضاً عن أحمد بن حنبل: من سمع منه قديماً كان صحيحاً، ومن سمع منه حديثاً لم يكن بشيء.

وقال الآجري عن أبي داود: سمعت أحمد يقول: كان عطاء بن السائب من خيار عباد الله، كان يختم القرآن كل ليلة.

وقال عباس الدوري عن يحيى بن معين: عطاء بن السائب اختلط، فمن سمع منه قديماً فهو صحيح، وأيضاً قال ابن معين: ليث بن أبي سليم ضعيف.^(١)

قال أبو حاتم الرازي: كان محله الصدق قديماً قبل أن يختلط صالح مستقيم الحديث، ثم باخرة تغيير حفظه، في حديثه تخالط كثيرة، وقديم السماع من عطاء: سفیان وشعبة، وفي حديث البصريين الذين يحدثون عنه تخالط كثيرة، لأنه قدم عليهم في آخر عمره، وما روى عنه ابن فضل ففيه غلط واضطرب، رفع أشياء كان يرويها عن التابعين فرفعها إلى الصحابة.

وقال العجلي: كان شيخاً ثقة قديماً، روى عن ابن أبي أوفى، ومن سمع منه قديماً فهو صحيح الحديث، منهم سفیان الثوري، فأما من سمع منه بأخرة فهو مضطرب الحديث، منهم هشيم، وخالد بن عبد الله، إلا أن عطاء باخرة كان يتلقن إذا لقنوه في الحديث، لأنه كان غير صالح الكتاب، وأبوه تابعي ثقة.

وقال الإمام النسائي: ثقة في حديث القديم إلا أنه تغير، ورواية حماد بن زيد وشعبة وسفیان عنه جيدة.

(١) مثل عطاء بن السائب، وجميع من روى عن عطاء روى عنه في الاختلاط إلا شعبة وسفیان.

قال ابن عدي: وعطاء اختلط في آخر عمره، فمن سمع منه قديما مثل الثوري وشعبة فحديثه مستقيم، ومن سمع منه بعد الاختلاط فأحاديثه فيها بعض النكرة.

وعن يحيى بن سعيد القطان: عطاء بن السائب تغير حفظه بعد، وحماد -يعني ابن زيد- سمع منه قبل ان يتغير.

قال اسماعيل بن عليّة: قال لي شعبة: ما حدثك عطاء بن السائب من رجاله عن زاذان وميسرة وأبي البخري فلا تكتبه، وما حدثك عن رجل بعينه فاكتبه.

وعن أبي بكر بن عياش: كنت إذا رأيت عطاء بن السائب وضرار بن مرة رأيت أثر البكاء على خدودهما.

وقال الدارقطني: دخل عطاء البصرة مرتين، فسمع أيوب وحماد من سلمة في الرحلة الأولى صحيح.

وقال الحاكم: تغير بأخرة، وقال في السؤالات: تركوه كذا.

قال الحافظ ابن حجر: "ولعله أراد بالترك ما يتعلق بحديث في الاختلاط".

وقال الساجي: صدوق ثقة لم يتكلم الناس في حديثه القديم.

وقال العقيلي: تغير حفظه، وسمع حماد بن زيد منه قبل التغير.

قال ابن عيينه: ذكر أبو إسحاق السبيعي عطاء بن السائب، فقال: ما فعل عطاء! إنه من البقايا.

أجاب عن هذا القول الإمام الذهبي في الميزان، فقال: وقد حدث عنه يحيى بن سعيد القطان، وهو أقدم شيخ عنده وفاة.

وعدّ الإمام مسلم عطاء بن السائب من المرتبة الثانية من المراتب الثلاثة في الرواة، وعرف الصنف الثاني بقوله: بعض من ليس بالموصوف

بالحفظ والإتقان كالصنف المقدم قبلهم على أنهم وإن كانوا فيما وصفنا دونهم فإن اسم السند والصدق وتعاطي العلم يشملهم كعطاء بن السائب ويزيد بن أبي زياد وليث بن أبي سليم الخ.

قال ابن حبان: قد قيل انه سمع من أنس ولم تصح ذلك عندي، مات سنة (٣٦) وكان اختلط بآخرة، ولم يفحش حتى يستحق ان يعدل به عن مسلك العدول بعد تقدم صحة بيانه في الروايات.

قلت: قد قال الذهبي أيضا مثل هذا، حيث صرح في السير: ولم يثبت انه سمع منه (من أنس).

قال العبد الضعيف عفا الله عنه: ما نقلته في حق عطاء بن السائب من أقوال الأئمة فذلك ليس بمنحصر فيهم، بل قال مثل هذا نقاد آخرون مثل محمد بن سعد وعلي بن المدني والطبراني وابن الجارود ويعقوب بن سفيان وغيرهم.

هذا، وقد تحصل لي من ضوء أقوال الأئمة في حقه أنه كان ثقة، بل من مشاهير الرواة الثقات، وأحد الأعلام، إلا انه اختلط في آخر عمره وتغير حفظه لكن ليس تخليطا فاحشا ولا تغييرا شديدا حيث يرد روايته مطلقا، كما نجد الإشارة إليه في كلام ابن حبان المذكور، وفي كلام الذهبي في حقه: "أحد الأعلام على لين فيه"، وأيضا "كان من كبار العلماء، لكنه ساء حفظه قليلا في آخر عمره"، وفي كلام ابن حجر: عطاء بن السائب ... من مشاهير الرواة الثقات إلا انه اختلط فضعفوه بسبب ذلك الخ. ويفهم بدهاءه وصراحة ان التضعيف الذي اورد النقاد عليه إنما هو من هذه الناحية ألا وهي اختلاطه في آخر عمره.

فالحاصل: ان عطاء بن السائب ثقة، الا أنه اختلط في آخر عمره قليلا، فمن سمع منه قبل اختلاطه فحديثه مستقيم وغير مضطرب ومن

سمع منه بعد اختلاطه او بعد وروده بالبصرة كما ورد هناك في آخر عمره
ففي حديثه بعض اضطراب وبعض النكرة.

وقد جمع الحافظ ابن حجر في "التهذيب" أقوال النقاد فيمن عرف
سماعه من عطاء قبل اختلاطه، ورتب اسمائهم تلميذه الإمام السخاوي في
"فتح المغيث" (٣٣٣/٣) والنسخة التي في أيدينا (٢٧٨/٣) في بحث
معرفة من اختلط من الثقات وها هي أسمائهم: (١) شعبة (٢-٣)
والسفيانان (٤) وحماد بن زيد (٥) وأيوب السختياني (٦) وزهير بن
معاوية (٧) وزائدة بن قدامة (٨) ووهيب بن الورد، واختلف فيه حماد بن
سلمة، قال الحافظ: "الظاهر أنه سمع منه مرتين" قبل الاختلاط وبعده!
مع تغير قليل من دراسة الشيخ محمد عوامة على "الكاشف" للذهبي).

وبعد هذا اختتم كلامي ذاكرا وناقلا ما قال المحدث الإمام ابن عدي
في حقه (وإن كنت قد ذكرته من قبل ولكن بعد ذلك أيضا انقله لأنه يمكن
ان يكون قوله هذا قولا فصلا في عطاء بن السائب).

قال الإمام ابن عدي في كتابه "الكامل في ضعفاء الرجال" (٧٨/٧):
"وعطاء بن السائب اختلط في آخر عمره، فمن سمع منه قديما مثل الثوري
وشعبة فحديثه مستقيم، ومن سمع منه بعد الاختلاط، فأحاديثه فيها بعض
النكرة". انتهى.

٢ ذو الحجة سنة ١٤٢١ هـ

٢٧ فبراير سنة ٢٠٠١ م

(٨) الخليل بن مرة الضبعي البصري*

هو الخليل بن مرة الضبعي البصري، وقع إلى الشام، ونزل الرقة.
ولد وتوفي سنة ستين ومائة (١٦٠) هـ.

روى عن أبان بن أبي عياش، ويزيد بن أبي مریم، وسعيد بن أبي عروبة، وشعبة بن الحجاج، وعطاء بن أبي رباح، وعكرمة مولى ابن عباس، وسهيل بن أبي صالح، وليث بن أبي سليم وخلق كثير سوى هؤلاء.
روى عنه: أحمد بن إسحاق الحضرمي، وبقية بن الوليد، عبد الله بن وهب، ابنه علي بن الخليل بن مرة، والليث بن سعد، ووکیع بن الجراح، ويحيى بن سلام، ومحمد بن حمزة الرقي، وطلحة بن زيد الرقي وجماعة سواهم.

آراء الأئمة النقاد في حقه توثيقاً وتزييفاً

قال الإمام أبو زرعة الرازي: "شيخ صالح".

أحمد بن صالح المصري: ما رأيت أحدا يتكلم فيه، ورأيت أحاديثه عن قتادة ويحيى بن أبي كثير صحاحاً، وإنما استغنى عنه البصريون لأنه كان خاملاً، ولم أر أحدا تركه وهو ثقة.

أبو أحمد بن عدي: "لم أر في أحاديثه حديثاً منكراً قد جاوز الحد، وهو في جملة من يكتب حديثه، وليس هو متروك الحديث".

* المراجع والمصادر: التاريخ الكبير ٣/١٩٩، كتاب المجروحين ١/٢٨٦، الكامل لابن عدي ٣/٥٠٤-٥٠٩، ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه لابن شاهين ص ٥٢، الكاشف ١/٣٧٦، خلاصة الخزرجي ص ١٠٧، تهذيب الكمال ٥/٥١٤، تهذيب التهذيب ٣/١٦٩، تقريب التهذيب ص ١٩٦، سنن الترمذي ٥/٣٨، الجرح والتعديل ٣/٣٧٩.

أبو حفص بن شاهين: "وهو عندي إلى الثقة أقرب".
قلت: هذا ما تيسر لي في حقه من توثيقات الأئمة وتعديلات نقاد
الفن، وأما الجروح عليه فانقله الآن.

فقد اختلف جرح الإمام البخاري في حقه بالفاظ شتى وعبارات
مختلفة، حيث قال مرة: "منكر الحديث"، سمع هذا منه تلميذه الإمام
الترمذي.

وقال مرة أخرى: "فيه نظر" (وسياتي بعض الشرح والتفسير لقوله هذا
على ضوء ما حققه الشيخ المحدث الإمام عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله
تعالى حول هذين اللفظين).

وأيضاً قال البخاري: "لا يصح حديثه" في موضع آخر.
قال أبو حاتم الرازي: "ليس بقوي" من بابة^(١) بكر بن خنيس،
واسماعيل بن رافع^(٢).
قال الآجري عن أبي داود: قال أبو الوليد الطيالسي: "خليل بن مرة
ضال مضل".

أبو الحسن الكوفي: "ضعيف الحديث متروك".
النسائي: "ضعيف".

ابن حبان في "الضعفاء": يروي عن جماعة من البصريين والمدنيين من
المجاهيل، وروى عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة
نسخة طويلة كأنها مقلوبة، روى عنه إنسان ليس بثقة يقال له طلحة بن زيد
الرقبي وقد طول ابن عدي ترجمته وأورد له عدة مناكير، انتهى كلام ابن
حبان.

(١) انظر استعماله في كلام ابن معين في حاشية "الرفع والتكميل" ص ٣٢٣.
(٢) يعني أنه من قبيلهما يشبههما في الصلاح وعدم الإتيان التام في الحديث.

(قلت: قول ابن عدي قد ذكر أنفا، حيث قال بعد ذكر مرويات متعددة في كتابه "الكامل" لمترجمنا هذا، لم أر في حديثه حديثا منكرا قد جاوز الحد.)

وذكر الخليل بن مرة العقيلي والساجي وابن الجارود والبرقي وابن السكن في الضعفاء.

هذا ما نقلته من أقوال النقاد المتقدمين.

وقال الذهبي وابن حجر من المتأخرين ما يلي: "كان أحد الصالحين" (الكاشف)، "ضعيف" (تقريب التهذيب).

قال العبد الضعيف عفا الله عنه وعن والديه: قد تحصل لي من ضوء أقوال الأئمة في حقه أنه ضعيف لكن ليس ضعفه بشديد، وبلغ آخر هو ليس بمتروك، والعمدة فيه ما قال أبو حفص بن شاهين: وهذا الخلاف في الخليل بن مرة يوجب التوقف فيه، لأن الخليل بن مرة قد روى أحاديث صحاحا، وروى أحاديث منكرا، وهو عندي إلى الثقة أقرب.

لكن يمكن ان يعترض على هذا الدعوى بقول الإمام البخاري في حقه، حيث قال مرة: منكر الحديث، وقال في موضع آخر: فيه نظر.

والمشهور المعروف من مراد البخاري بقوله "فيه نظر" انه يتهم الراوي بهذا اللفظ غالبا، كما نقله العلامة عبد الحي اللكنوي عن العراقي والذهبي.

وأیضا المشهور من لفظ البخاري "منكر الحديث" ان المراد به لا تحل الرواية عنه، فحاصل الاعتراض والاستشكال: الخليل بن مرة ليس بضعيف فقط كما قلت بل هو متهم^(١) وهو ممن لا تحل^(٢) الرواية عنه!!

(١) وهو مدلول لفظ "فيه نظر".

(٢) وهو مدلول لفظ "منكر الحديث" عند الإمام البخاري.

فأقول ذابا عن هذا الاعتراض ودافعا عن هذا الاستشكال: أن ما ذكر في مدلول الإمام البخاري ومراده من هذين اللفظين ليس بقاعدة كلية بل ولا أكثرية، وقد نبه على هذا الإمام العلامة المحدث النبيل حبيب الرحمن الأعظمي حيث كتب إلى العلامة المحدث الناقد أستاذنا الإمام عبد الفتاح أبي غدة رحمهما الله تعالى: لا ينتضي عجبني حين أقرأ كلام العراقي والذهبي هذا، ثم أرى أئمة هذا الشأن لا يعبتون بهذا، فيوثقون من قال فيه البخاري: (فيه نظر)، أو يدخلونه في الصحيح، وإليك أمثلة:

فذكر العلامة الأعظمي أمثلة عديدة على هذا، حيث قال الإمام البخاري "فيه نظر" ولم يوافق عليه الأئمة الجهابذة. (حاشية قواعد في علوم الحديث للتهانوي ص ٢٥٤-٢٥٧)^(١).

وأیضا يمكن ان يكون مدلول "فيه نظر" ومدلول "منكر الحديث" في الخليل بن مرة سواء، وإليه رجحان العلامة المحدث الكبير الشيخ محمد عوامة حفظه الله تعالى، حيث صرح في حاشية "الكاشف" في ترجمة الخليل بن مرة بعد نقل هذين اللفظين للبخاري في حقه: فكأن الكلمتين سواء عند البخاري، انتهى. (الكاشف ١/٣٧٦)

وغرضي بنقل كلمة الشيخ محمد عوامة انه إن تساوى مصداق هذين الكلمتين فوقتئذ لا يبقى لقول البخاري قوة كثيرة بقوله "منكر الحديث" حتى يقال في مدلوله انه لا تحل الرواية عنه!

هذا، وقد يطلق الإمام البخاري قوله: منكر الحديث في ترجمة الراوي، ولا يريد به صاحب الترجمة، وإنما يريد بعض من في السند إليه. وقد أورد العلامة عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله تعالى نماذج شتى على هذا في هامش "الرفع والتكميل" (ص ٢٠٨-٢٠٩).

(١) الرفع والتكميل مع التفصيل جدا من ص ٣٨٨ إلى ٣٩٣.

فيمكن على ضوء هذا التحقيق ان يقال والله أعلم ان مراد الإمام البخاري من قوله "منكر الحديث" ان حديثه منكر.

على كل، مترجمنا الخليل بن مرة ضعيف في الحديث، لكن ليس ممن يقال فيه الضعيف الشديد، أو المتروك، ولعل مأتي ضعفه قلة حفظه وضبطه، ووجود بعض الشذوذ والنعارة في مروياته.

وقد قال الإمام ابن عدي، ولعل قول هذا هو القول المحكم في حقه؟
"لم أر في أحاديثه حديثا منكرا قد جاوز الحد، وهو في جملة من يكتب حديثه، وليس هو متروك الحديث".
والله أعلم وعلمه أتم وأحكم.

٣ محرم سنة ١٤٢٢ هـ

٢٩ مارس سنة ٢٠٠١ م

(٩) سليمان بن أرقم*

هو سليمان بن أرقم، أبو معاذ البصري، مولى الأنصار، وقيل مولى قريش.
ولد وتوفي

روى عن الحسن البصري، وصالح بن كيسان وعطاء بن أبي رباح
ومحمد بن سيرين وابن شهاب الزهري ويحيى بن أبي كثير.

روى عنه آدم بن أبي إياس واسماعيل بن عياش وسفيان الثوري
والحسن البصري وأبو داود الطيالسي وعلي بن حمزة الكسائي ومحمد بن
مسلم بن شهاب الزهري وهو من شيوخه ويزيد بن هارون وخلق كثير سواهم.

أقوال الأئمة الكرام فيه

قال الدوري عن يحيى بن معين: ليس بشيء ليس يسوي فلسا، وأيضا
قال: سليمان بن أرقم وسليمان بن قرح جميعا ضعيفان.

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه: لا يسوي حديثه شيئا، ولا
يروى عنه الحديث وقال الإمام البخاري تركوه.

وقال أبو عبيد الآجري: سألت أبا داود عن سليمان بن أرقم، قال
متروك الحديث، قلت لأحمد: روى سليمان بن أرقم عن الزهري عن أنس
في التلبية، فقال لا نبالي روى أو لم يرو.

* المراجع والمصادر: التاريخ الكبير ٢/٤، المجروحين لابن حبان ٣٢٨/١، الكامل
٢٢٨/٤، تاريخ بغداد ١٣/٩، تهذيب الكمال ٣/٨، تهذيب التهذيب ١٦٨/٤، تقريب
التهذيب ص ٢٥٠، خلاصة الخزرجي ص ١٥٠، الكاشف ٤٥٦/١ رقم ٢٠٦٨، ميزان
الاعتدال ١٩٦٠٢، الجرح والتعديل ١٠٠/٤، الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ٤٩، أحوال
الرجال للجوزجاني ص ١٠٤ رقم ١٥٨، المغني ٣٩٨/١.

وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: "سليمان بن أرقم متروك الحديث". وهو قول الترمذي والنسائي وعبد الرحمن بن يوسف بن خراش وغير واحد في حقه، (وسيجيء بعض التنقيح حول هذا اللفظ).

وقال أبو زرعة الرازي: بصري، ضعيف الحديث، ذاهب الحديث. قلت: قال ابن المديني: ذهب حديثه، يعني ضاع، كذا فسره محمد بن عثمان بن أبي شيبة وهو في سؤالات محمد بن عثمان لابن المديني. و"ذاهب الحديث" تختلف عن قولهم "ذهب حديثه". (مباحث في الجرح ص ٥٣)

وقال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني: ساقط.

وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابع عليه.

وقال محمد بن عبد الله الأنصاري: كنا ننهي عن مجالسة سليمان بن أرقم، فذكر منه أمرا عظيما.

وقال عمرو بن علي: ليس بثقة، روى أحاديث منكرا.

وقال أبو زكريا: سليمان بن أرقم ليس بذاك.

وقال ابن حبان: كان ممن يقلب الأخبار ويروي عن الثقات الموضوعات.

وقال الإمام الذهبي في "الكاشف": متروك، وفي "المغني": واهي الحديث.

قال العبد الضعيف عفا الله عنه: هذا ما وجدت في ترجمة سليمان بن أرقم من أقوال أئمة هذا الفن وجهابذته في حقه، فما وجدت فيما راجعت من المصادر والمراجع وكتب أسماء الرجال توثيقه من أحد، بل كلهم جرحوه وضعفوه وزينوه.

والمستفاد من كلام جلهم ان مترجمنا هذا متروك الحديث.

فها أنا ذا أنقل من المباحث ما قال الإمام الكبير شعبة بن الحجاج في تعريف "المتروك".

قال ابن مهدي: سئل شعبة: من الذي يترك حديثه؟ قال من يتهم بالكذب، ومن يكثر الغلط، ومن يخطئ في حديث يجمع عليه فلا يتهم نفسه، ويقيم على غلظه، ورجل روى عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون انتهى.

وقال احمد بن صالح فيما رواه ابن الصلاح من جهته: لا يترك حديث الرجل حتى يجتمع الجميع على ترك حديثه، يعني بخلاف قولهم ضعيف، هـ.

قلت: فعلم من هذا أنه لا يحتج بروايته، كما ان تعريف "المتروك" ينطبق عليه.

وأما رواية الإمام الترمذي والنسائي عنه في كتابيهما فذاك ليس بدليل على توثيقه، لأنه كم من رواية روى عنهم الترمذي أو النسائي وهو ضعيف بضعف شديد أو متهم بل كذاب أيضا (وإن كان أقل قليل)، بل قد ضعفه الترمذي والنسائي كلاهما، حيث قالوا: سليمان بن أرقم متروك الحديث.

فالحاصل: سليمان بن أرقم ضعيف جدا، وضعفه متعلق بضبطه وعدالته أيضا، والوجه فيه إنما غفلة شديدة أو وجود النكارة بكثرة أو علة قاذحة أخرى، لذا لا يحتج بروايته لا في الأصول ولا في الفروع، لا في العقائد ولا في الفضائل. والله أعلم وعلمه أتم وأحكم.

١٣ محرم سنة ١٤٢٢ هـ

(١٠) قيس بن الربيع*

هو قيس بن الربيع الأسدي، أبو محمد الكوفي الأحول من ولد قيس بن الحارث، ويقال: الحارث بن قيس الأسدي الذي أسلم وعنده ثمانين نسوة أو تسع نسوة.

ولد في حدود سنة تسعين (٩٠)، وتوفي سنة سبع وستين ومائة (١٦٧) وقيل ثمان وستين ومائة (١٦٨).

روى عن إسماعيل بن عبد الرحمن السدّي، والأسود بن قيس وحماد بن أبي سليمان وسليمان الأعمش وسماك بن حرب وشعبة بن الحجاج وهو من أقرانه وأبي حصين الأسدي وعلقمة بن يزيد ومحارب بن دثار ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلي وهشام بن عروة وأبي إسحاق السبيعي وجماعة سواهم.

روى عنه شعبة والثوري ويحيى بن آدم وعبد الله بن المبارك وعبد الرزاق بن همام وأبو نعيم الفضل بن دكين وأبو داود الطيالسي ووكيع بن الجراح ويزيد بن هارون وخلق كثير.

* المراجع والمصادر: التاريخ الكبير ١٥٦/٧، معرفة الثقات ٢٢٠/٢، طبقات ابن سعد ٥٤١/٦، المجروحين ٢١٦/٢، الجرح والتعديل ٩٦/٧، أحوال الرجال للجوزجاني ص ٦٦، ذكر من اختلف العلماء لابن شاهين ص ٨١-٨٣، تاريخ أسماء الثقات ص ٢٦٩ له أيضا، الكامل ١٥٧/٧، تاريخ بغداد ٤٥٦/١٢، سير أعلام النبلاء ٣٧٨/٧، الكاشف ١٣٩/٢، ميزان الاعتدال ٣٩٣/٣، تذكرة الحفاظ ٢٢٦/١، المغني ١٢٥/٢، (فهذه الكتب الخمسة كلهن للذهبي)، تقريب التهذيب ص ٤٥٧ رقم ٥٥٧٣، لسان الميزان ٤٧٧/٤ كلاهما لابن حجر، خلاصة الخرجي ص ٣١٧، مجمع الزوائد ٨٨/١، تهذيب الكمال ٣٠٦/١٥، تهذيب التهذيب ٣٩١/٨، من كلام أبي زكريا يحيى بن معين ص ١١٢.

أقوال أئمة هذا الشأن وآرائهم فيه

قد اختلفت واضطربت أقوال الأئمة والجهابذة فيه توثيقاً وتضعيفاً، فأنا انقل أولاً كلمات التوثيق، ثم أنقل كلمات التضعيف، مع تنقيحها وتشريحها حسب ما يقتضيه المقام وحسب ما دعت إليه الحاجة إن شاء الله تعالى.

قال أبو داود الطيالسي عن شعبة: سمعت أبا حصين يثني على قيس بن الربيع قال: وقال لنا شعبة: أدركوا قيساً قبل أن يموت.

وأيضاً قال شعبة: ما أتينا شيخاً بالكوفة إلا وجدنا قيساً قد سبقنا إليه؛ كنا نسميه قيساً الجوال.

قال أبو قتبية: قال لي شعبة: "عليك بقيس بن الربيع".

وقال شعبة لمعاذ بن معاذ: ألا ترى إلى يحيى بن سعيد القطان يتكلم في قيس بن الربيع! ووالله ما له إلى ذلك سبيل.

وقال عمران بن أبان: سمعت شريكاً يقول: ما نشأ بالكوفة أطلب للحديث من قيس.

قال عفان: قلت ليحيى بن سعيد: هل سمعت من سفيان يقول فيه بغلطة، أو يتكلم فيه بشيء؟ قال: لا، قلت ليحيى: أفنتهمه بكذب؟ قال: لا.

قال حاتم بن الليث الجوهري عن عفان: كان قيس ثقة يوثقه الثوري وشعبة.

وعن أبي نعيم: سمعت سفيان إذا ذكر قيس بن الربيع أثنى عليه.

عن أبي الوليد الطيالسي: كان قيس بن الربيع ثقة، حسن الحديث، حدث عنه معاذ بن معاذ.

وقال محمد بن يحيى الذهلي: سمعت أبا الوليد يقول: كتبت عن قيس بن الربيع ستة آلاف حديث هي أحب إلي من ستة آلاف دينار.

وقال عمرو بن علي: قلت لأبي الوليد: ما رأيت أحدا أحسن رأيا منك في قيس؟ قال: إنه والله كان ممن يخاف الله.

وقال سريج بن يونس: سمعت سفيان بن عيينة يقول: ما رأيت رجلا بالكوفة أجود حديث من قيس بن الربيع.

وقال أحمد بن صالح: قلت لأبي نعيم: في نفسك من قيس بن الربيع شيء؟ قال: لا.

قال عمرو بن علي: سمعت معاذ بن معاذ يحسن الثناء على قيس بن الربيع.

وقال أيضا: قلت لأبي داود -وحدثنا عن قيس بن الربيع بحديث- وقلت: تحدث عن قيس؟ فرفع رأسه وقد احمر وجهه، فقال: نعم، وددت أنها كانت أكثر وروى عن شريك أنه قال: يوم دفن قيس بن الربيع: ما خلف مثله.

وقال ابن حبان: سبرت أخبار قيس من روايات القدماء والمتأخرين وتَبَعْتُهَا فرأيت صدوقا مامونا حيث كان شابا، فلما كبر ساء حفظه وامتحن بآبن سوء فكان يدخل عليه الحديث، فيجيب فيه ثقة منه بآبنه.

وعن يعقوب بن شيبة: قيس عند جميع أصحابنا صدوق، وهو رديء الحفظ، ضعيف في الرواية.

وقال الذهبي: الإمام الحافظ المكثّر، أحد أوعية العلم على ضعف فيه من قبل حفظه.

فهذا ما لخصته من كلمات الأئمة في الثناء على قيس بن الربيع. وها أنا ذا أنقل ما قاله الجهابذة في تضعيفه، واسعى في تنقيحها حسب الوسع بإذن الله وتوفيقه.

قول الإمام أحمد بن حنبل

قال حرب بن اسماعيل: قلت لأحمد بن حنبل: قيس بن الربيع أي شيء ضعفه؟ قال: روى أحاديث منكورة. وفي موضع آخر "كان يتشيع ويخطئ في الحديث".

قلت: وقد روى الإمام أحمد بن حنبل نفسه عن قيس بن الربيع هذا في مسنده (٤٤١/٥) حديثين، أحدهما: عن سلمان الفارسي رضي الله عنه أنه قال: "قرأت في التوراة بركة الطعام الوضوء بعده، قال فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم وأخبرته بما قرأت في التوراة، فقال: بركة الطعام الوضوء قبله والوضوء بعده".

وثانيهما: أن سلمان الفارسي دخل عليه رجل فدعا له بما كان عنده، فقال لولا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهانا، أو لولا انا نهينا ان يتكلف أحدنا لصاحبه لتكلفنا لك.

وقد أخرج الحديث الأول الإمام أبو داود في السنن (١٣٦/٤) وسكت عنه، والترمذي أيضا في السنن (٢٤٨/٤) وإن ضعف قيسا راويه، والحاكم في المستدرک (١١٩/٤) وقال: تفرد به قيس بن الربيع عن أبي هاشم وانفراده على علو محله أكثر من أن يمكن تركها في هذا الكتاب.

وأیضا يمكن ان يقال من ناحية أخرى أن المراد بالأحاديث المنكرة هاهنا أفراده وغرائبه، وذلك لا يلزم تضعيف الراوي مطلقا، لذا يقول ابن عدي في "الكامل" مرارا، ان هذا الحديث لا أعلم رواه عن قيس بهذا الإسناد غير حسين بن الوليد النيسابوري، وفي موضع: وهذا أيضا بهذا الإسناد لا أعلم رواه غير قيس. ومثل هذا، فهذا يدل على تفرده، وتفرد الراوي لا سيما إن كان ثقة لا يكون سببا للرد مطلقا. والله أعلم.

وأقول عن قوله: "كان يتشيع" ما نقل الشيخ ظفر أحمد التهانوي عن هدي الساري للحافظ ابن حجر، قال الحافظ: أما التشيع، فقد قدمنا ان الراوي إذا كان ثبت الأخذ والأداء لا يضره ولا سيما ولم يكن داعية.

قول الإمام يحيى بن معين

قال الإمام يحيى بن معين مرة: ضعيف لا يكتب حديثه، كان يحدث بالحديث عن عبيدة، وهو عنده عن منصور.

ومرة أخرى: ليس بشيء.

وفي موضع آخر: حبان ومندل: فيهما ضعف وهما أحب إلي من قيس.

وموضع آخر: ليس حديثه بشيء.

ومرة أخرى: ضعيف الحديث لا يساوي شيئاً.

فهذه خمسة أقوال.

تنقيح القول الأول: أي ضعيف لا يكتب حديثه، كان يحدث

بالحديث عن عبيدة وهو عنده عن منصور.

قلت: أشار الإمام يحيى بن معين بهذا إلى قلة حفظه واختلاطه في

الاسناد. ولو صح هذا فلعل الإمام أراد أنه لا يكتب حديثه احتجاجاً؟ فلا

يكون مؤثراً في مروياته مطلقاً حتى يحكم عليه بأنه يكتب حديثه مطلقاً، ثم

إن آفة قلة الحفظ والضبط وكذا الاختلاط إنما ورد به في آخر عمره، واما

مروياته في الشباب فعامتة مستقيمة كما قال ابن عدي.

ويشهد كلام ابن حبان على هذا الدعوى بانه ساء حفظه في آخر عمره،

قال ابن حبان: سبرت أخبار قيس من روايات القدماء والمتأخرين وتتبعها،

فرايته صدوقاً مأموناً حيث كان شاباً؛ فلما كبر ساء حفظه وامتنحن بابن

سوء فكان يدخل عليه. انتهى.

فعلينا ان نقبل مروياته التي في هرمه وآخر عمره بتحقيق وتدقيق، فهذا يمكن ان يكون مخلصا حسنا.

تنقيح القول الثاني والرابع : وأما قوله "هو ليس بشيء" وقوله "حديثه ليس بشيء" فلعلهما ليسا في مدلولهما الأصلي، بل أراد أن حديثه ليس بشيء يحتاج به، كما أشار إلى احتمال هذا اللفظ لهذا المعنى، الإمام المنذري في رسالته في الجرح والتعديل، أو أنه قال الإمام يحيى بن معين هذا باعتبار حاله في آخر حياته وكبر سنه، والله أعلم.

وأما قول ابن معين "ضعيف الحديث"، وكذا قول كل من ضعف قيسا هذا، يمكن أن يعلق عليه بقول ابن شاهين الآتي، إذ دافع عن قيس بأسلوب جيد وتفصيل مفيد.

قال ابن شاهين بعد نقل جروح ابن معين وغيره حول قيس بن الربيع: وهذا الخلاف في قيس بن الربيع يوجب التوقف فيه، وقيس بن الربيع حسن الحديث وصحيحه، وهو عندي في عداد الثقات، وقد حدث عنه من هو أجل منه وأنبل، وهذا لا يكون من ضعفه، لأنه إذا اجتمع على الرجل الثوري وشعبة في الكتابة عنه، فهو غاية من الغايات.

ثم سرد أبو حفص بن شاهين أسماء من حدث عنه ومات قبله مثل الثوري ومات قبله بسبع سنين، وشعبة ومات قبله بسبع سنين وابن جريج ومات قبله بسبع سنين أيضا الخ.

وقال في ختام الكلام: "وحديثه عندي صحيح جائز، إن شاء الله، يعني قول ابن معين: حبان ومندل فيهما ضعف، وهما أحب إلي من قيس"، قلت: لعل هذا من قبيل تضعيف الراوي بالنظر لمن هو أقوى منه، لأن الأئمة كثيرا ما يضعفون الراوي بالنسبة إلى غيره عن هو أثبت من أقرانه، والحال أنه يحتاج بذلك الراوي جماعة، مثل ما وقع لعبد الرحمن بن

سليمان، نص عليه الحافظ في "هدي الساري" (ص ٤٣٨)، فتضعيف قيس هنا يمكن ان يكون من هذا القبيل.

رأي الإمام النسائي

قال الإمام النسائي مرة "ليس بثقة" ومرة أخرى "متروك الحديث". قلت: قد أجاب الإمام الذهبي عن هذا الجرح في "السير"، فقال: قلت: "لا ينبغي أن يترك"، فقد قال محمد بن المثنى: سمعت محمد بن عبيد يقول: لم يكن قيس عندنا بدون سفیان، لكنه وُلِّيَ، فأقام على الرجل الحدَّ، فمات، فطفئ أمره".

هذا، وأيضا يجاب من استطرد الإمام النسائي بان "المتروك" هو الذي يجتمع الجميع على ترك حديثه، وظاهر أن قيسا ليس من هذا القبيل، بل هو أحد أوعية العلم، إمام جوال، مكثر، وقد وثقه كثير من الأئمة مثل شعبة والثوري ويعقوب بن شيبة، فضلا عن أن يتركوه؟! والذين جرحوا إنما جرحوا من قبل حفظه أو اختلاطه لكبر سنه أو لابنه السوء.

قول محمد بن عبيد الطنافسي والجواب عنه

قال محمد بن عبيد الطنافسي في موضع: كان قيس بن الربيع استعمله أبو جعفر -المنصور، الخليفة المشهور من العباسيين- على المدائن، فكان يعلق النساء بثديهن ويرسل عليهن الزنابير.

وقال مرة أخرى: ما زال أمره مستقيما حتى استقصى، فقتل رجلا. ومثله قول الإمام أحمد بن حنبل: وُلِّيَ قيس بن الربيع فلم يحمده.

وقال محمد بن عبد الله بن عمار: كان قيس بن الربيع عالما بالحديث، ولكنه ولي المدائن فعلق رجالا فيما بلغني فنفر الناس منه. قلت: هذا كما قالوا، وخلاصة أقولهم أنه كان ظالما. وبعد التسليم هذا لا يؤثر في ثقافته لوجهين.

الأول: الظلم ليس سببا لاتهام الراوي وتضعيفه، بل هو أمر خارج. لذا قال الحافظ بن حجر في هدي الساري (ص ٤٦٦) في ترجمة مروان بن الحكم (الظالم الشهير) قال عروة بن الزبير: كان مروان لا يتهم في الحديث، وقد روى عنه سهل بن سعد الساعدي الصحابي اعتمادا على صدقه الخ.

فيفهم منه ان الظلم ليس سببا لتضعيف الراوي.

الثاني: قد شهد له الأئمة والأعلام بصدقه وتوثيقه بل ورعه وخوفه حيث قال عمرو بن علي: قلت لأبي الوليد: ما رأيت أحدا أحسن رأيا منك في قيس؟ قال: إنه والله كان ممن يخاف الله.

قلت: لفظ عمرو بن علي واضح وظاهر، فلا ضرورة إلى التفصيل. فالحاصل: ان قيس بن الربيع ثقة. وعليه أكثر الأئمة، كما ذكرت آنفا. والذين ضعفوه إنما سببه عندي إما (١) اختلاطه في كبر سنه لفتور الحافظة والضبط أو لامتحانه بابنه السوء وإما (٢) لظلمه.

فالكلام من السبب الثاني اي ظلمه على النساء والرجال قد مر آنفا فلا أكرره.

وأما الكلام حول "الاختلاط"، فأقول: ان النقاد كثيرا ما يجرحون الراوي بقولهم "اختلط في آخر عمره"، تغير باخرة، ومثل هذا، فهذا ليس بجرح ما لم يكثر منه ذلك.

لذا قال الحافظ الذهبي في "الميزان" (٢٥٥/٣) في ترجمة هشام بن عروة ما ملخصه "لا عبرة بما قاله أبو الحسن بن القطان من أنه اختلط وتغير، نعم الرجل تغير قليلا، ولم يبق حفظه في آخر عمره كما هو في حاله الشبية، فكان ماذا؟ أهو معصوم من النسيان؟ ... ومثل هذا يقع للإمام مالك وشعبة ولوكيع وللكبار الثقات فدع عنك الخبط، وذو خلط الأئمة الأثبات بالضعفاء والمخلطين، فهو شيخ الإسلام".

قال شيخ بعض شيوخنا الشيخ ظفر أحمد العثماني التهانوي^(١): وإذا كثر منه الاختلاط فما رواه أصحابه القدماء عنه فهو حجة، وما رواه المتأخرون من أصحابه لا يحتج به إلا إذا علم بالتاريخ ان سماعه منه كان قبل الاختلاط. انتهى.

قلت: قيس بن الربيع أيضا من هذا القبيل، فاختلاطه ليس بجرح ما لم يكثر منه ذلك، وقد قال ابن عدي بعد استخبار مروياته الكثيرة، وعامة رواياته مستقيمة، وقد حدث عنه شعبة وغيره من الكبار، وهو قد حدث عن شعبة، وعن ابن عيينة وغيرهما، ويدل ذلك على أنه صاحب حديث، والقول فيه ما قاله شعبة، وانه لا بأس به.

ويمكن أن يكون ابنه هو السبب لتضعيفه، ويدل عليه بعض أقوال الأئمة. قال ابن حبان: سبرت أخبار قيس من روايات القدماء والمتأخرين وتتبعها، فرأيت صدوقا مأمونا حيث كان شابا؛ فلما كبر ساء حفظه وامتنحن بابن سوء. فكان يُدخل عليه.

وقال عفان: كنت أسمع الناس يذكرون قيسا، فلم أدر ما علته؟ فلما قدمت الكوفة أتيناها فجلسنا إليه، فجعل ابنه يلقنه ويقول له: حصين، فيقول: حصين، ويقول رجل آخر: ومغيرة، فيقول: ومغيرة. فيقول آخر: والشيباني، فيقول: والشيباني. انتهى.

(١) قواعد في "علوم الحديث" ص ٢٨٠، وأيضا الرفع والتكميل (حاشية) ص ١٦١.

وقال ابن نمير: كان له ابن هو آفته؛ نظر أصحاب الحديث في كتبه فأنكروا حديثه وظنوا ان ابنه غيرها.

وقال الحافظ ابن حجر: ويقال: إن ابنه أفسد عليه كتبه بآخره فترك الناس حديثه، وفي "التقريب" صدوق، تغير لماكبر، وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدث به.

هذا، والكلام من السبب الثاني قد مر تفصيله فلا أذكره ثانياً.
فقيس بن الربيع الأسدي الكوفي ثقة صدوق، لا شك في ثقافته وعدالته، وما ظهر عندي من السبب لتضعيف الأئمة إياه فقد نقحته حسب وسعي. والله أعلم بحقيقة الحال.

نبذة من مروياته

(١) قال محمد بن بكار، حدثنا قيس بن الربيع، عن عائذ بن نصيب، عن جابر بن سمرة قال: كان النبي صلى الله عليه وسلم يشير بأصبعه في الصلاة، فإذا قضاها قال: اللهم إني أسألك من الخير كله، ما علمت منه وما لم أعلم، وأعوذ بك من الشر كله ما علمت منه وما لم أعلم.
فذكر هذا الحديث الإمام الذهبي في "الميزان".

قلت: وقد ذكر هذا الحديث بعينه الإمام ابن عدي في "الكامل" بهذا السند، ولكن لم يتكلم عليه بتحسين أو تضعيف. لكن أخرج هذا الحديث الطبراني في "المعجم الكبير"^(١)، وأيضاً ذكره علي المتقي الهندي في "كنز العمال"^(٢) وعزاه لأبي داود الطيالسي والطبراني عن جابر بن سمرة.

(١) ٢٥٢/٢ برقم ٢٠٥٨ من حديث عائذ بن نصيب عن جابر بن سمرة.

(٢) برقم ٣٦٢٣.

ولهذا الحديث شاهد أخرجه ابن ماجه في "سننه"^(١) من حديث عائشة، وأيضا أبو يعلى في "المسند"^(٢)،

قال الإمام شهاب الدين البوصيري في "مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه"^(٣): هذا إسناد فيه مقال، ام كلثوم هذه لم أر من تكلم فيها ... وباقي رجال الإسناد ثقات رواه أبو داود الطيالسي في مسنده من شعبة عن جبير بن حبيب فذكره، ورواه ابن حبان في صحيحه من طريق حماد بن سلمة عن الجرير عن أم كلثوم به. انتهى.

قلت: فعلم بهذا كله ان لهذه الرواية أصلا ما، يحتج به بلا ريب، وأما النظر في إسناد "الشاهد" فذلك لأمر خارجي وهو ان ام كلثوم صحابية أم لا؟ لكن لا كلام في باقي رجال الإسناد.

(٢) وقال الإمام الذهبي في "الميزان" بسنده عن قيس بن الربيع عن أبي حصين عمن يحيى بن أثنان^(٤) عن ابن عمر قال: كان على الحسن والحسين تعويذتان حشوهما من زغب جناح جبريل عليه السلام. هذا منكر جدا ويرويه الكديمي عن خلاد. انتهى.

قلت: هذه الرواية قد أخرجه ابن الجوزي من طريق الكديمي واتهمه به.

لكن تعقب على ذلك الإمام السيوطي^(٥) وخلاصة ذلك: إن الخطيب البغدادي وابن الأعرابي في معجمه أخرجاه من غير طريق الكديمي فرالت تهمته.

(١) ١٢٦٤/٢ برقم ٣٨٤٦.

(٢) رقم ٤٤٧٣.

(٣) ٢٦٨/٢ برقم ١٣٤٧ باب الجوامع من الدعاء (بتحقيق كمال يوسف الحوت).

(٤) والصحيح "يحيى بن وثاب" وهو ثقة، من الكاشف ٣٧٨/٢.

(٥) في اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة ٣٩٠/١.

هذا، وقال علي بن محمد الكناني في "تنزيه الشريعة المرفوعة من الأخبار الشنيعة الموضوعة"^(١) قلت: وسبقه إلى ذلك الذهبي في تلخيصه، فقال لا ذنب للكديمي، فقد تابعه مطين ورواه عنه عدة، وتابع شيخهما أحمد بن يحيى الأحول، إبراهيم بن سليمان أخرجه ابن أعرابي، واتهم به الذهبي في "الميزان" إبراهيم المذكور، لكن متابعة الأحول أزالته تهمة. والله أعلم. انتهى كلام الكناني.

قلت: إن صح تعقب السيوطي والكناني فلا قدح وقتئذ على قيس بن الربيع ولئن لم يصح التعقب ففي هذا الحين أيضا لم يتعين النكارة لأجل قيس الربيع، بل النكارة إنما هي للكديمي، كما اتهمه ابن الجوزي. والله أعلم.

٧ محرم سنة ١٤٢٢ هـ

(١) ٤١٦/١ (باب في مناقب السبطين وأمهما وآل البيت).

(١١) فرقد السبخي*

هو فرقد بن يعقوب السبخي، أبو يعقوب البصري، نسب إلى سبخة البصرة، قال قعنب بن المحرر: فرقد السبخي من سبخة الكوفة، ليس من سبخة البصرة، لكن المشهور والمعروف هو الأول بانه من سبخة البصرة. ولد وتوفي سنة إحدى وثلاثين ومائة (سنة ١٣١ هـ).

روى عن إبراهيم النخعي وأنس بن مالك وربيعي بن حراش وسعيد بن جبير وشهر بن حوشب وقتادة ومرة بن شراحيل الطيب وأبي العلاء يزيد بن عبد الله بن الشخير وغيرهم.

روى عنه حماد بن سلمة وسعيد بن أبي عروبة وصدقة بن موسى الدقيقي وعلي بن ثابت الأنصاري وهمام بن يحيى وحماد بن زيد وهديبة بن خالد وعنبسة بن سعيد الكلاعي وأبو عمرو بن العلاء النحوي وجماعة سواهم.

أقوال النقاد في حقه توثيقا وتضعيفا

وثقه الأئمة جلهم من قبل عبادته وزهده، وما وثقه أحد من الأئمة النقاد وجهابذة هذا الشأن من ناحية الحديث والرواية سوى يحيى بن معين، في قول، والعجلي. لأنه نقل عنه في قوله الآخر تضعيفه أيضا.

* المراجع والمصادر: طبقات ابن سعد ١٢٥/٧، أحوال الرجال للجوزجاني ص ١٠١، المجروحين ٢٠٤/٢، الكامل ١٣٩/٧، ذكر من اختلف العلماء ص ٨٠، تاريخ أسماء الثقات ص ١٤٤ كلاهما لابن شاهين، حلية الأولياء ٥٢/٣، تاريخ البخاري الكبير ١٣١/٧، الضعفاء الصغير له ص ١٩٢، معرفة الثقات للعجلي ٢٠٥/٢، الأنساب للسمعاني ٢١٢/٣، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي ٨١/٧، الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ٤٠١، صفة الصفوة لابن الجوزي ١٥٦/٣، تهذيب الكمال ٤٦/١٥، الكاشف ١٢٠/٢ رقم ٤٤٤٧، ميزان الاعتدال ٣٤٥/٣ رقم ٦٦٩٩، المغني ١٠٠/٢، لسان الميزان ٣٣٥/٧، تهذيب التهذيب ٢٦٢/٨، تقريب التهذيب ص ٤٤٤ رقم ٥٣٨٤، شذرات الذهب ١٨١/١.

فها أنا ذا أنقل كلام النقاد والجهابذة في حقه حتى يتجلى لنا حاله ويتبين أمره.

قال يحيى بن معين في قول: ثقة، وفي قول: ليس به بأس، وفي قوله الآخر: ليس بذاك، وقال العجلي: بصري لا بأس به، رجل صالح.
وقال أيوب السختياني في رواية: ليس بشيء، وفي رواية: ليس صاحب حديث.

وعن يحيى بن سعيد القطان: ما يعجبني الحديث عنه.
وعن أحمد بن حنبل: رجل صالح، ليس بقوي في الحديث، لم يكن صاحب حديث، وأيضا عنه: يروي عن مرة بن شراحيل الطيب منكرات (وسياتي بعض الكلام على هذا عن قريب إن شاء الله).
وعن أحمد أيضا أنه سئل عنه فحول يده كأنه لم يرضه. وفي رواية: ليس بثقة، وهو قول ابن المديني.
وقال البخاري: في حديثه مناكير.

وقال الترمذي: تكلم فيه يحيى بن سعيد، وقد روى عنه الناس.
قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: فرقد السبخي ليس بقوي في الحديث^(١).

وقال النسائي والدارقطني: ضعيف، والنسائي في قول آخر: ليس بثقة.
وقال يعقوب بن شيبان: رجل صالح، ضعيف الحديث جدا.
وقال محمد بن سعد (صاحب الطبقات الكبرى): كان ضعيفا منكر الحديث^(٢).

وقال الخريبي: كان رجلا صالحا وغيره أثبت منه.

(١) الجرح والتعديل ١٨٢/٧.

(٢) الطبقات الكبرى ١٢٥/٧.

وقال زكريا الساجي: كان يحيى بن سعيد يكره الحديث عنه، وأيضا قال: وقد اختلف فيه وليس بحجة في الأحكام والسنن.

وقال الحاكم أبو أحمد: منكر الحديث.

وقال ابن حبان: كانت فيه غفلة ورداءة حفظ فكان يرفع المراسيل وهو لا يعلم ويسند الموقوف من حيث لا يفهم، فبطل الاحتجاج به.

قال محمد بن حميد: سمعت جريرا عن مغيرة قال: أول من دلنا على إبراهيم -النخعي- فرقد السبخي، قال: وكان فرقد السبخي حائكا من نصارى "أرمينية".

وقال أبو أحمد بن عدي: كان يعد من صالحى أهل البصرة، وليس هو كثير الحديث.

قال أبو حفص بن شاهين: وفرقد السبخي له كلام في الزهد والرقائق، وهو رجل صالح إن شاء الله، وأما في الحديث ونقل علم رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو شئ آخر، وليس ممن يدخل حديثه في الصحيح، والقول فيه عندي قول أحمد بن حنبل رحمة الله عليه. انتهى^(١).

قلت: مراد ابن شاهين بذلك تضعيفه، لأنه نقل في كتابه "ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه" عن الإمام أحمد بن حنبل قولين، وفي كليهما تضعيف له، إلا أن ابن شاهين هذا قد وثقه في كتابه الآخر المسمى "تاريخ أسماء الثقات ممن نقل عنهم العلم"^(٢) فقال: فرقد السبخي: ليس به بأس.

روى جرير عن يعلى بن حكيم، قال: دخل فرقد على الحسن، فقال: السلام عليك يا أبا سعد، فقال الحسن: من هذا؟ قالوا: فرقد، قال: ومن

(١) ذكر من اختلف العلماء ص ٨٠-٨١.

(٢) ص ٢٦٦ رقم ١٠٩٠.

فرقد؟ قالوا: إنسان يكون بالسبخة، قال: يا فرقد! ما تقول فيمن يأكل الخيص؟ قال: لا أحبه، ولا أحب من يحبه، ولا أتولده. فقال الحسن: أترونه مجنوناً! انتهى.

هذا ما وجدت في ترجمة فرقد السبخي من أقوال الأئمة وآراءهم. وقد اتضح بذلك أمور، وهي ما تلي.

الأول: ان مترجمنا فرقد السبخي ضعيف في الحديث، إلا ان ضعفه متعلق بضبطه وحفظه، لا بعدالته. وقد صرح الشيخ محمد عوامة حفظه الله تعالى ورعاه في هامش "الكاشف" على هذا، وقال بعد نقل رواية في الترمذي، ونقل كلام أيوب السخيتاني في حقه: فأبان أن الكلام في ضبطه لا في عدالته.

الثاني: ان فرقد هذا كان رجلاً عابداً صالحاً زاهداً، ويشهد على هذا كلام الأئمة صراحة، كما أسلفت ذلك آنفاً.

الثالث: ان الحديث ليس كان شغله في كل وقت، ويمكن ان يكون سببه إما اشتغاله بالعبادة والزهد بالكثرة، او تلبسه بصناعة الحكمة أو غير ذلك من الأسباب فيما لا أدري، لذا قال أيوب السخيتاني: لم يكن صاحب حديث، وقول ابن شاهين واضح جداً في هذا المقام.

وأيضاً قال ابن عدي: وليس هو كثير الحديث.

الرابع: لا يعتبر قول ابن معين فيه مع تضعيف الأئمة كلهم، لان ابن معين قد ضعفه أيضاً^(١).

(١) بقوله: ليس بذلك، وأيضاً ابن معين لم يدركه لان فرقد توفي سنة ١٣١هـ وولد ابن معين سنة ١٥٨هـ، بل قال ابن معين سماعاً او يقال: ان توثيقه كان من جهة عبادته وزهده فقط، او يقال وثقه أولاً ثم لما اتضح الحقيقة ضعفه واستقر عليه الأمر.

طائفة من غرائب

قد كنت وعدت من قبل حين نقل كلام الإمام أحمد بن حنبل في حق فرقد السبخي: انه يروي عن مُرَّة مناكير، ان أفصل الكلام فيه، فهذا أنا أوف بوعدتي، فأقول:

(١) ذكر الذهبي في "الميزان" رواية فرقد عن مرة عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه مرفوعا: لا يدخل الجنة خب ولا بخيل ولا سيئ الملكة.

فهذا الحديث قد ذكره الإمام أحمد بن حنبل في "مسنده" بهذا السند بعينه أي فرقد عن مرة عن أبي بكر في موضعين^(١).

وأیضا أخرجه الترمذي في "سننه"^(٢) بذلك السند، لكن ليس فيه لفظ "خب ولا بخيل"، وقال الترمذي: هذا حديث غريب، وقد تكلم أيوب السخيتاني وغير واحد في فرقد السبخي من قبل حفظه.

وأخرجه أبو نعيم في الحلية بهذا السند.^(٣)

وأیضا ذكره الزبيدي في الإتحاف شرح إحياء علوم الدين.^(٤)

وذكره علي المتقي الهندي في كنز العمال.^(٥)

قلت: ظهر من هذا كله ان النكارة هاهنا في معنى التفرد، لان كلا من أحمد بن حنبل رضي الله عنه والإمام الترمذي والإمام أبو نعيم أخرج هذا الحديث بهذا السند فقط أي بسند فرقد عن مرة عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه. حيث ما وجد له متابع ولا شاهد فيما راجعت من الكتب.

(١) رقم الحديث ٣١ و٣٢، المجلد الأول ص ٢٠٩ و٧/١ الطبقة السابعة.

(٢) ٢٩٥/٤ رقم الحديث ١٩٤٦.

(٣) ١٧٩/٤ ضمن حديث مرة بن شراحيل.

(٤) ٣٢٣/٢، ٣٢٤، ١٩٢/٨، ٣٣٩.

(٥) ٤٣٧٧٧.

(٢) ذكر الإمام الذهبي في "الميزان" من مناكيره: عنبسة بن سعيد -
واه، قال حدثنا فرقد السبخي، عن مرة الطيب، عن أبي بكر الصديق
مرفوعا: "ملعون من ضر أخاه المسلم أو ما كره".

قلت: هذا الحديث أخرجه الإمام الترمذي في "سننه" كتاب البر والصلة
باب ما جاء في الخيانة والغش^(١) بلفظ: ملعون من ضر مؤمنا أو مكر به،
بسند عن فرقد السبخي هذا عن مرة بن شراحيل الهمداني وهو الطيب عن
أبي بكر الصديق رضي الله عنه. ثم قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب.
وأیضا أخرجه الخطيب البغدادي في "تاريخ بغداد" في ترجمة محمد
بن أحمد بن جابر البغدادي^(٢) بسند عن عنبسة بن سعيد عن فرقد السبخي
عن مرة عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه بلفظ: من ضر أخاه المسلم (أو
مكره).

وأخرجه أبو نعيم الأصفهاني في "حلية الأولياء"^(٣) بهذا السند، وأورد
بفرقد متابعا. لكن ذلك المتابع ليس بقوي.

حاصل الكلام: ان فرقد السبخي ضعيف، سيئ الحفظ في الحديث،
لكن ليس واهيا ولا متروكا، وإن كان صالحا في الزهد والرقائق، فلا
يحتج بحديثه لا سيما فيما ينفرد به حيث لا يوجد له متابع قوي أو شاهد.
والله أعلم وعلمه أتم وأحكم.

٧ محرم سنة ١٤٢٢ هـ

٢ إبريل سنة ٢٠٠١ م

(١) ٢٩٣/٤ برقم ١٩٤١.

(٢) ٣٤٣/١ برقم ٢٦٢.

(٣) ١٨٠/٤ برقم ٥١٨٦.

(١٢) عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان (الإبن)*

هو عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان العنسي، أبو عبد الله الدمشقي، الزاهد. ولد سنة خمس وسبعين من الهجرة وتوفي سنة خمس وستين ومائة أي سنة ١٦٥، وله من العمر تسعون (٩٠) سنة.

أسماء بعض من روى عنهم

روى عن بكر بن عبد الله المزني وأبيه ثابت بن ثوبان وحميد الطويل وابن شهاب الزهري ونافع مولى ابن عمر وهشام بن عروة وعمرو بن شعيب وزيد بن أبي أنيسة وشهر بن حوشب وأبي الزناد عبد الله بن ذكوان وعطاء بن أبي رباح وأبان بن أبي عياش وخلق كثير سواهم.

أسماء بعض من روى عنه

روى عنه الوليد بن مسلم والوليد بن الوليد القلانسي وعلي بن ثابت الجزري وعلي بن الجعد الجوهري وبشر بن المفضل البصري وبقية بن الوليد وزيد بن الحباب وعثمان بن سعيد بن كثير بن دينار الحمصي وعلي بن عياش الحمصي وجماعة سوى هؤلاء.

* المراجع والمصادر: الكامل ٤٦٠/٥، ذكر من اختلف العلماء ص ٦٨، تاريخ أسماء الثقات له ص ١٠٨ برقم ١٧٩، التاريخ الكبير ٢٦٥/٥، الجرح والتعديل ٢١٩/٥، معرفة الثقات للعجلي ٧٤/٢ برقم ١٠٢٤، الثقات لابن حبان ٩٢/٧، تهذيب الكمال ١٣٠/١١، تهذيب التهذيب ١٥٠/٦، تقريب التهذيب ص ٣٣٧ برقم ٣٨٢٠، حاشية تعجيل المنفعة ٢٨٧/١ رقم الترجمة ٣٣، ميزان الاعتدال ٥٥١/٢، سير أعلام النبلاء ٢٣٧/٧، المغني ٥٣٢/١ رقم ٣٥٣٧، الكاشف ٦٢٣/١ رقم ٣١٥٨، معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد (من تكلم فيه وهو موثق) ص ١٣٣ رقم ٢٠٠، شذرات الذهب ٢٦٠/١.

أقوال الأئمة فيه ما بين ثناء ومدح وجرح وقدح

يحيى بن معين

قد اختلفت أقوال الإمام يحيى بن معين في حق عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان.

فقال مرة: صالح، وتارة: ضعيف، وفي موضع: ليس به بأس.

قال معاوية بن صالح عن يحيى بن معين: ضعيف، زاد معاوية: فقلت: يكتب حديثه؟ قال (ابن معين): نعم على ضعفه، وكان رجلا صالحا.

وقال حينئذ آخر: عبد الرحمن ضعيف وأبوه ثقة.

قلت: يستفاد من أقوال الإمام يحيى بن معين المذكورة ان عبد الرحمن بن ثابت ضعيف عنده، لكن ليس ممن يقال فيه: "الضعيف الشديد" أو "المتروك"، ولذا أجاب بعد سؤال معاوية بن صالح: "يكتب حديثه على ضعفه".

رأي الإمام أحمد بن حنبل

ويوجد للإمام أحمد بن حنبل أيضا أقوال شتى في حق عبد الرحمن بن ثابت.

فقال مرة كما روى عنه أبو بكر الأثرم: "أحاديثه مناكير".

وقال مرة أخرى كما روى ذلك عنه محمد بن علي الوراق: "لم يكن بالقوي في الحديث".

وقال أبو بكر المروزي عن أحمد بن حنبل: "كان عابد أهل الشام، وذكر من فضله، قال: لما قدم به دخل على ذلك الذي يقال له المهدي، وابنته على عنقه".

قلت: يفهم من كلام الإمام أحمد بن حنبل في حق عبد الرحمن بن ثابت انه كان ضعيفا وغير قوي عنده، وإن كان رجلا صالحا من ناحية العبادة والزهد.

وقد أورد أحمد بن حنبل حديث "إن الله يقبل توبة العبد ما لم يغرغر" في "مسنده"^(١) برواية علي بن عياش وعصام بن خالد عن عبد الرحمن بن ثابت هذا عن أبيه ... عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم. وأخرجه الترمذي أيضا (٥١١/٥) وقال هذا حديث حسن غريب، وابن ماجه (٤٢٠/٢) والحاكم (٢٥٧/٤) وصححه ولم يتعقبه الذهبي. فعلم بهذا وذاك ان جرح الإمام أحمد بن حنبل بقوله: "أحاديثه مناكير"، لا يريد به الجرح الشديد.

رأي أبي حاتم

قال ابن أبي حاتم^(٢): سئل أبي عن عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان، فقال: ثقة.

وقال في موضع آخر: "يشق به شيء من القدر، وتغير عقله في آخر حياته، وهو مستقيم الحديث".

قلت: لم يتكلم أبو حاتم في ثقافته وعدالته، لا سيما قبل تغير عقله في آخر حياته. وقال سبط بن العجمي في حاشية "الكاشف" (٦٢٣/١) قلت: "الذي وصفه بالتغير أبو حاتم ولفظه: يشوبه شيء من القدر ...، فوصف حديثه بالاستقامة بعد وصف عقله بالتغير دليل على أن التغير لم يضره شيء".

(١) ٢٩١/٢ (١٣٢/٢) رقم الحديث ٦١٢٥.

(٢) في كتاب "الجرح والتعديل" ٢١٩/٥.

إن صحت هذه النسبة، وما نسب أبو حاتم إليه من شائبة القدر، فنقول في الجواب عنه: ما وجدت في ترجمة عبد الرحمن بن ثابت فيما راجعت من المصادر والمراجع أحدا تكلم عليه بالقدر سوى أبي حاتم وصالح جزرة ودُحيم، (حيث قال صالح جزرة: "قدري صدوق"). وتكلم عليه ابن معين وأحمد بن حنبل وعلي بن المديني وأبو زرعة الرازي الذين هم ذروة هذا الشأن، لكنهم لم يتكلموا بالقدر فيه. وبالرغم من هذا فالقدر وكذا كل بدعة ليس سببا لرد الرواية والحديث مطلقا، كيف وقد اختلفت فيه آراء النقاد وأقوال الجهابذة اختلافا شديدا حيث قال البعض: لا يقبل رواية المبتدع إن كان داعيا، وقال البعض لا يقبل مطلقا داعيا أكان أو غير داع، وقال بعض من العلماء: تقبل مطلقا. لكن هذه الأقوال كلها لا تنبئ عن حقيقة البحث والمناط، بل المناط في قبول رواية المبتدع وردها هو ما قاله شيخنا عبد المالك حفظه الله تعالى في درس مقدمة ابن الصلاح: وهو ما يلي:

والمناط لقبول رواية المبتدع وردها أربعة أمور-

الأول: نوعية البدعة هل هي غليظة أم لا؟

الثاني: نوعية تلبسه بها يدعو إليها أم لا؟ ^(١) ترأس فيها أم لا؟ يغلو فيها أم لا؟).

الثالث: جوانبه الأخرى من الورع والتقوى والاحتياط في النقل.

الرابع: تعلق روايته بما يذهب إليه، هل يؤيده أم لا؟ وما هو مدى تأييدها؟

وقال شيخنا بعد هذا: فيدور أمر القبول والرد بحصول الثقة أم عدمها برواية ذلك المبتدع، بعد التأمل في الأمور المذكورة آنفا.

(١) زيادة من كراسة صديقي وأخي في الله عبد الأحد الكملاني حفظه الله تعالى بعد تصحيح شيخنا.

فهذا هو المناط وهذا هو حقيقة البحث، لا كما زعم البعض أن البدعة كالتقدر أو التشيع أو غيرها من الإرجاء والخروج، سبب قادح للراوي مطلقاً.

قول الإمام النسائي

قال النسائي مرة: ضعيف.

ومرة أخرى: ليس بالقوي.

وفي موضع آخر: ليس بثقة.

قلت: لعل الأمر فيه ان النسائي مرة كان يستكثر في مروياته الغلط فحكم عليه بقوله: ليس بثقة، ومرة لأبان به ان غلطاته أقل بالنسبة إلى صوابه فحكم عليه بالضعف الخفيف مثلاً بقوله: "ضعيف" أو بقوله: "ليس بالقوي".

قول علي بن المديني

قال مرة ليس به بأس، وهو قول أحمد بن عبد الله العجلي وأبي زرعة الرازي وقال يعقوب بن شيبة السدوسي: اختلف أصحابنا فيه، فأما يحيى بن معين، فكان يضعفه، وأما علي بن المديني فكان حسن الرأي فيه وكان ابن ثوبان رجل صدوق لا بأس به الخ.

قلت: يدل توثيق ابن المديني ان عبد الرحمن بن ثابت كان ثقة عنده، لكن لا في الدرجة العليا والمرتبة الكبرى حيث قال: ليس به بأس.

قول أبي داود

كان فيه سلامة، وكان مجاب الدعوة، وليس به بأس، وكان على المظالم ببغداد.

ومثله قول أبي بكر الخطيب: كان ممن يذكر بالزهد والعبادة والصدق في الرواية.

قلت: قولهما لا يحتاج إلى التنقيح، لدلالتهما صراحة على عبادته وزهده وصدقه في الرواية وانه ليس به بأس.

قول ابن خراش

قال ابن خراش^(١): "في حديثه لين".

قلت: هذا الجرح لا يكون سببا مؤثرا فيه، لأن وجود الضعف أو اللين ليس بمانع عن كتابة أحاديثه، لذا قال الإمام يحيى بن معين: ضعيف يكتب حديثه على ضعفه.

هذا، وتشدد ابن خراش معلوم.

قال الإمام الذهبي في رسالته الأنيفة الفريدة المسمى "بالموقظة"^(٢): فالحدادّ فيهم (أي من النقاد) يحيى بن سعيد وابن معين وأبو حاتم وابن خراش وغيرهم. انتهى.

أقول: قد ذكرت قول ابن معين وأبي حاتم ورأيهما في حق عبد الرحمن بن ثابت، فقال ابن معين مع تشدده: يكتب حديثه مع ضعفه، وقال أبو حاتم: ثقة، وكفى بهذين القولين من هذين الإمامين للجواب عن جرح ابن خراش الموصوف بالتشدد.

(١) هو أبو محمد عبد الرحمن بن يوسف بن سعيد بن خراش، المروزي ثم البغدادي، مات سنة ٢٨٣ هـ، (المتكلمون في الرجال ص ١٠٨).

(٢) ص ٨٣.

قول ابن عدي

قال أبو أحمد بن عدي^(١): له أحاديث صالحة، يحدث عنه عثمان الطرائفي بنسخة، ويحدث عنه يزيد بن موשל بنسخة ويحدث عنه الفريابي بأحاديث وغيرهم، وقد كتبت حديثه، عن ابن جوصاء وأبي عروبة من جميعهما ويبلغ أحاديث صالحة، وكان رجلا صالحا، ويكتب حديثه على ضعفه. انتهى كلام ابن عدي.

قلت: إنما قال ابن عدي في حقه: له أحاديث صالحة، بعد استخبار أحاديثه، حيث سرد أحاديث عشرة في كتابه "الكامل". وذكره ابن حبان في كتاب "الثقات"^(٢).

روى له البخاري في "الأدب" وغيره، والنسائي في "اليوم والليلة"، والباقون سوى مسلم.

حاصل الكلام: ان عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان ضعيف في الحديث، صالح في العبادة والزهد، لكنه ليس واهيا ولا متروكا، يعتبر به ولا يحتج بما يتفرد به، ويكتب من حديثه الرغائب والآداب والرقاق، إذا سلم من نكارة المتن.

والله أعلم بالصواب، وفوق كل ذي علم عليم.

١٥ محرم سنة ١٤٢٢ هـ

(١) الكامل ٤٦٢/٥ رقم ١١٠٩/١٤٢.

(٢) ٢٦٥/٥.

(١٣) أبوه ثابت بن ثوبان*

هو ثابت بن ثوبان العنسي الشامي الدمشقي، والد عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان.
ولم أظفر بتاريخ ولادته ولا وفاته فيما راجعت من مصادر كتب الرجال.

أسماء من روى عنهم

روى عن خالد بن معدان وسعيد بن المسيب وعبد الله بن الديلمي وعبد الله بن ضمرة السلولي والقاسم بن عبد الرحمن الشامي ومحمد بن سيرين وابن شهاب الزهري ومكحول الشامي (بخ د ت ق) وأبي فاطمة وأبي كبشة الأنماري (د ق) وأبي هارون العبدي وأبي هريرة ولم يدركه.

أسماء من رروا عنه

ابنه عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان (بخ د ت ق) إبراهيم بن الجدار العذري والأوزاعي أي عبد الرحمن بن عمرو وعثمان بن حصين بن عبدة بن علاق ومحمد بن عبد الله بن المهاجر الشعيثي ويحيى بن حمزة الحضرمي القاضي ويزيد بن يوسف الصنعاني.

* المراجع والمصادر : التاريخ الكبير للبخاري ١٦١/٢، الجرح والتعديل ٤٤٩/٢، معرفة الثقات للعجلي ٢٥٩/١، الثقات لابن حبان ١٢٥/٦، تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين ص ٢٦ صرف الثاء رقم ٦، خلاصة الخزرجي ص ٥٦، الكاشف ٢٨١/١ رقم ٦٨٢، تهذيب الكمال ٢٢٨/٣، تهذيب التهذيب ٤/٢، تقريب التهذيب ص ١٣٢ رقم ٨١١.

آراء الأئمة وأقوالهم

قال الإمام يحيى بن معين مرة: ثقة، ومرة: عبد الرحمن بن ثابت ضعيف وأبوه ثقة، وتارة: أصله خراساني نزل الشام.

وفي موضع آخر: لا بأس به.

وقال أبو أحمد بن عبد الله العجلي دمشقي: لا بأس به.

وقال أحمد بن حنبل: هذا شامي ليس به بأس.

وقال أبو حاتم: ثقة.

وقال أبو مسهر الغساني: أعلى أصحاب مكحول، سليمان بن موسى، ومعه يزيد بن يزيد بن جابر، ثم العلاء بن الحارث وثابت بن ثوبان، وإليه أوصى مكحول.

قلت: عد أبو مسهر الغساني ثابت بن ثوبان من أعلى أصحاب مكحول، ومكحول فهو مكحول، ثقة ثبت، فقيه الشام، مشهور.

وقال أبو زرعة الدمشقي: قلت لدحيم، وسألته عن ثابت بن ثوبان والعلاء بن الحارث، أيهما أثبت؟ فقال: العلاء أفقه، وثابت قليل الحديث.

قلت: القائل أبو زرعة الدمشقي: إن أبا مسهر قال: أنبل أصحاب مكحول ثابت بن ثوبان، والعلاء بن الحارث، وأعدت عليه تقدم سن ثابت وبقية سعيد بن المسيب، فلم يدفعه عن ثقة وتقدم، وقدم العلاء بن حارث عليه (أي على ثابت بن ثوبان) لفقهاء.

قلت: ثابت بن ثوبان أيضا فقيه، لذا قال الحافظ الذهبي^(١) في ترجمته: ثابت بن ثوبان العنسي، عن ابن الديلمي، وعدة، وعنه ابنه عبد الرحمن، ويحيى بن حمزة، ثقة فقيه.

(١) الكاشف ٢٨١/١ رقم الترجمة ٦٨٢.

قال المزي^(١): روى له البخاري في "الأدب" أي "الأدب المفرد" وفي "أفعال العباد" وأبو داود والترمذي وابن ماجه.

قال العبد الضعيف عفا الله عنه وعن والديه: هذا ما تيسر لي في ترجمة ثابت بن ثوبان العنسي من أقوال الأئمة وآرائهم، فلم أجد أحدا جرحه أو قدح فيه، بل كلهم قد وثقوه وقالوا فيه خيرا.

بقي حال مروياته، فلم أظفر بمروياته أيضا على سبيل التفصيل، لا في "الكامل" لابن عدي لأنه لم يترجمه فيه، ولا "الميزان" للذهبي لأنه لم يترجمه، إلا أنني وجدت له رواية في "مسند الإمام أحمد بن حنبل"^(٢). وأخرجه الإمام ابن ماجه^(٣) بسنده عن ابن ثوبان عن أبيه الخ.

هذا، ولا نكارة في متن هذا الحديث ولا في إسناده حسب ما تيسر لي من مراجعة كتب الحديث.

فأما نفى نكارة المتن فظاهر.

فصفوة القول في ثابت بن ثوبان العنسي: إنه ثقة لا شك في ثقافته وعدالته إلا أنه في الثقافة ليس بمقام الذروة، كما يشهد عليه ألفاظ الأئمة جلهم "لا بأس به" أو "ليس به بأس" ويكتب حديثه ويحتج به. والله أعلم.

١٥ محرم سنة ١٤٢٢ هـ

(١) تهذيب الكمال ٢٢٩/٣.

(٢) ٢٢٠/٦ (١٧٤/٥) رقم الحديث ٢١٠١١ إلى ٢١٠١٥.

(٣) ١٤٢٠/٢ رقم ٤٢٥٣.

(١٤) مسلمة بن علقمة*

هو مسلمة بن علقمة المازني، أبو محمد البصري، إمام مسجد داود بن أبي هند.

وما تيسر لي الاطلاع على تاريخ ولادته ووفاته.

روى عن داود بن أيوب بن أبي هند وإياس بن دغفل ويزيد الرقاشي.

روى عنه أحمد بن راشد الضبي وحامد بن عمر البكرائي والحسن بن قزعة وعمار بن هارون المستملي وقيس بن حفص الدارمي وغيرهم.

أقوال الأئمة فيه توثيقاً وتضعيفاً

قال الإمام يحيى بن معين: "مسلمة بن علقمة ثقة".

وقال أبو زرعة الرازي: لا بأس به، يحدث عن داود بن أبي هند أحاديث حسان.

وقال ابن أبي حاتم، سئل أبي عن مسلمة بن علقمة، فقال: صالح الحديث.

وقال أبو بكر بن أبي خيثمة: حدثنا عبيد الله بن عمر القواريري، قال: حدثنا مسلمة بن علقمة، وكان عالماً بحديث داود بن أبي هند حافظاً له، وكان يقال: في حفظه شيء.

* المراجع والمصادر: الطبقات الكبرى لابن سعد ١٣٣/٧ رقم ٣٢١٦، التاريخ الكبير ٣٨٨/٧، العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد بن محمد بن حنبل ٣٥٦/١، الجرح والتعديل ٢٦٧/٨، كتاب الثقات لابن حبان ١٨٠/٩، الكامل ٢١/٨، ذكر من اختلف العلماء ص ٩٢، تاريخ أسماء الثقات ص ٣١٥ رقم ١٣٦٤، تهذيب الكمال ١٠١/١٨، المغني ٢/٢٩٩ رقم ٦٢٣٥، الميزان ١٠٩/٤، الكاشف ٢/٢٦٢ رقم ٥٤٤١، تهذيب التهذيب ١٠/١٤٤، تقريب التهذيب ص ٥٣١ رقم ٦٦٦١، خلاصة الخرجي ص ٣٧٧، لسان الميزان ٧/٣٨٧.

وقال أبو القاسم البغوي: بصري، صالح الحديث.
وقال أبو حفص بن شاهين: "وهو إلى الثقة بقول يحيى بن معين (ثقة)
أقرب في العلم".

وذكره ابن حبان في كتاب "الثقات" له.

روى له أبو داود في "فضائل الأنصار"، والباقون سوى البخاري.

قلت: هذا ما ظفرت به من الأقوال والآراء لأئمة هذا الشأن والفن في
توثيق مسلمة بن علقمة وتعديله. وبعد هذا أنقل من بعض أئمة الجرح
والتعديل تضعيفه وتزيينه، ثم أنقح بعض ذلك حسب وسعي فيما دعت
إليه الحاجة ومست إليه الضرورة إن شاء الله.

قول الإمام أحمد بن حنبل

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه: "شيخ ضعيف الحديث،
حدث عن داود بن أبي هند أحاديث مناكير وأسند عنه.

قلت: ما نقل ورؤى عن الإمام أحمد رضي الله عنه فهو محل تأمل
وتوقف، وفيه نظر، لا سيما ما قال ابن عدي في "الكامل": ولمسلمة هذا
عن داود (ابن أبي هند) غير ما ذكرت (أي ثلاثة أحاديث فقط) مما لا يتابع
عليه، انتهى قول ابن عدي. ففيه توقف غير قليل.

والتفصيل فيه والله أعلم أن ما نقل عن أحمد بن حنبل بقوله: "هو شيخ
ضعيف الحديث" فلا شك فيه ولا تأمل، لكن ما روى عنه أنه حدث عن
داود بن أبي هند أحاديث مناكير، فإن كان المراد بالمناكير مخالفة الثقة
ففيه تأمل وكذا إن كان المراد منه عدم وجود المتابع له فذاك أيضا لا يخلو
عن نظر، نعم إن كان المراد منه أي بالمناكير تفرد مسلمة بن علقمة عن
داود بن أبي هند في الروايات المخصوصة، فليس فيه نظر.

وللتوضيح أقول: ان ابن عدي ذكر في "الكامل"^(١) بسنده عن مسلمة بن علقمة عن داود بن أبي هند عن عامر أو سماك بن حرب، عن عدي بن حاتم الطائي رضي الله عنه قال: قلت: "يا رسول الله! إنا بأرض صيد وإن ألدنا يرمي سهمه الصيد ثم يقتني أثره اليوم واليومين، ثم يجده ميتا فيه سهمه، أفيأكله؟ قال: نعم إن شاء".

فلهذا الحديث متابعات كثيرة، عن عدي بن حاتم عند البخاري^(٢) (٨٢٤/٢).

وعن عدي بن حاتم عند مسلم^(٣) (١٤٦/٢).

وعن أبي ثعلبة الخشني عند أبي داود^(٤) (٣٩/٢).

وعن عدي بن أبي حاتم عند الإمام النسائي^(٥) (١٧٤/٢).

وعنه عند الترمذي، وقال: هذا حديث حسن صحيح، وفي الباب عن أبي ثعلبة الخشني، (٢٧١/١)^(٦) (كما أسلفت ذكره عن أبي داود).

فقد علم بهذه المتابعات ان قول ابن عدي لا يخلو عن تأمل، وأيضا قول أحمد بن حنبل محمول على ان المراد بالنكارة التفرد لا مخالفة الثقة.

وينبغي ان يذكر هاهنا ما قاله السيوطي في رسالته "بلوغ المأمول في خدمة الرسول" صلى الله عليه وسلم وهي في كتابه "الحاوي للفتاوى"^(٧) وصف الذهبي في "الميزان" عدة أحديث في "مسند أحمد" و"سنن أبي

(١) ٢١/٨.

(٢) كتاب الذبائح والصيد باب الصيد إذا غاب عنه يومين أو ثلاثة، النسخة الهندية.

(٣) كتاب الصيد والذبائح، الهندية.

(٤) كتاب الصيد، باب في الذي يرمي الصيد فيغيب عنه، النسخة الهندية.

(٥) كتاب الضحايا باب في اتباع الصيد، الهندية.

(٦) أبواب الصيد، باب في الرجل يرمي الصيد فيغيب عنه، النسخة الهندية.

(٧) ٢١٠/٢، نقلا عن حاشية "الرفع والتكميل" وراجعت الطبعة التي في أيدينا فلم توافق هذا.

داود" وغيرهما من الكتب المعتمدة، بأنها منكورة، بل وفي "الصحيحين" أيضا، وما ذلك إلا لمعنى يعرفه الحفاظ، وهو ان النكارة ترجع إلى الفردية، ولا يلزم من الفردية ضعف متن الحديث، فضلا عن بطلانه. انتهى. فحاصل هذا التنقيح ان أحمد بن حنبل يطلق النكارة على مجرد التفرد أيضا كما في هذا المقام حسب ما فهمت ولا يلزم منه ان يكون الراوي غير ثقة.

هذا، وقد أشار الذهبي في "الميزان" إلى منكر من مناكيره، فقال: قلت القائل الذهبي: "من مناكيره -أي مسلمة بن علقمة المازني- روايته عن داود -ابن أبي الهند- عن الشعبي، عن مسروق، عن عائشة رضي الله عنها في إيلاء النبي صلى الله عليه وسلم من نشائه، أخرجه الترمذي -أي في أبواب الطلاق واللعان باب ما جاء في الإيلاء (١/٢٢٧)، فقال: رواه علي بن مسهر، عن داود، عن الشعبي مرسلا وهو أصح. انتهى. قلت: ولعل هذا هو المراد من قول أحمد بن حنبل في حقه "حدث عن داود بن أبي هند أحاديث مناكير وأسند عنه". والله أعلم.

قول أبي داود

قال أبو عبيد الآجري: سئل أبو داود (السجستاني، صاحب "السنن"؛ لا أبو داود الطيالسي) عن مسلمة بن علقمة، فقال: "ترك عبد الرحمن (أي ابن مهدي) حديثه". انتهى.

قلت: نعم، ترك عبد الرحمن حديثه فقط، وما ترك صاحب حديث، فالجرح ليس بشديد.

أو يقال: ترك عبد الرحمن حديثه، وقد قال أبو حاتم: صالح الحديث، وقال أبو زرعة: يحدث عن داود بن أبي هند أحاديث حسان.

فهذا الاختلاف يوجب التوقف في حديثه، لا أنه يقبل مطلقا، ولا أنه يترك مطلقا، بل يقبل بعد استخبار تام وتتبع كامل.

قول الإمام النسائي

قال النسائي: ليس بالقوي.

قلت: هذا تضعيف خفيف، لا تضعيف شديد، ولا يخفى ان في مسلمة بن علقمة ضعفا ما، كما يدل عليه ويشهد له ألفاظ الجهابذة. ويقال من ناحية أخرى: ان الإمام النسائي نفسه قد أخرج في "سننه" رواية عن مسلمة بن علقمة هذا، كما قال المزي: روى له أبو داود في "فضائل الأنصار" والباقون (وفيهم النسائي أيضا لا محالة) سوى البخاري. هذا، وقد وجد في "سننه" متابع أيضا لمسلمة بن علقمة، كما مر ذكره من قبل في هذه الترجمة.

قول الساجي

قال زكريا الساجي^(١): روى عن داود بن أبي هند مناكير، وكان قدريا، سمعت ابن مثنى بقول: ما سمعت عبد الرحمن يحدث عنه بشيء أراه لبدعته.

قلت: قول الساجي "روى عن داود بن أبي هند مناكير" قد مر التفصيل فيه آنفا، وأما قوله: "وكان قدريا" فقد مر الكلام حول ذلك في ترجمة عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان.

(١) هو الإمام الثبت الحافظ محدث البصرة وشيخها ومفتيها أبو يحيى زكريا الساجي، توفي سنة ٣٠٧ هـ، ترجمته في "السير" ١١/٢٤٣، رقم ٢٦٣٤.

وخالصة ذلك ان القدر وكذا البدعة من أي نوع كان ليس سببا لجرح الراوي مطلقا، بل المناط في ذلك أي بقبول رواية المبتدع وردها أمور أربعة.

وتلك الأمور الأربعة هي المناط في هذا، كما مر في ترجمة عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان أيضا.

فالحاصل : ان مسلمة بن علقمة ثقة صدوق، لا كلام في عدالته، والذين جرحوه لعل مأتي ذلك نقص يسير حفظه وضبطه وإتقانه، فيحتج به مع توقف في مروياته وتأمل في رواياته ويستشهد به بلا تأمل. والله أعلم وعلمه أتم وأحكم.

١٦ محرم سنة ١٤٢٢ هـ

(١٥) سلم بن قيس العلوي البصري*

هو سلم بن قيس العلوي البصري، وليس من ولد علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

وما وجدت فيما راجعت من المصادر تاريخ ولادته ووفاته، إلا أنه رجل من المائة الثانية والقرن الثاني.

روى عن أنس بن مالك رضي الله عنه والحسن البصري.

روى عنه جرير بن حازم والحسن بن أبي جعفر وحماد بن زيد ومهدي بن ميمون وهارون بن موسى النحوي الأعور وهمام بن يحيى.

الأئمة النقاد وسلم بن قيس العلوي

قد اختلف في سلم بن قيس أقوال النقاد وآرائهم، فمنهم من قد وثقه، ومنهم من ضعفه، فها أنا ذا انقل بعض كلامهم، ثم انقح بعض ذلك حسب ما دعت إليه الحاجة وما يقتضيه المقام.

قول الإمام يحيى بن معين

قد نقل من الإمام يحيى بن معين قولان متعارضان في حقه، لكن هذا التعارض في بادي الرأي فقط لا حقيقة، وسيأتي التفصيل عليه.

* المراجع والمصادر: من كلام أبي زكريا يحيى بن معين ص ٣٦ و ٨٨، التاريخ الكبير ١٥٧/٤، العلل ومعرفة الرجال رواية المروزي ص ٢٣٤ رقم ٤٦٣، كتاب الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ٤٧، المجروحين لابن حبان ٣٤٣/١، ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه ص ٩٠، وتاريخ أسماء الثقات كلاهما لابن شاهين ص ١٥١ رقم ٤٥٩، الكامل لابن عدي ٣٥١/٤، تهذيب الكمال ٤٠٨/٧، ميزان الاعتدال ١٨٧/٢، الكاشف ٤٥١/١ رقم ٢٠١٦، تهذيب التهذيب ١٣٥/٤، تقريب التهذيب ص ٢٤٦ رقم ٢٤٧٣، خلاصة الخزرجي ص ١٤٧، الجرح والتعديل ٤٦٣/٤ رقم ١١٣٩.

فقال مرة: لا بأس به، فسئله أحمد بن عبد السلام: أليس هو الذي يقول شعبة: ذلك الذي يرى الهلال؟ فقال: ليس به بأس، كان يرى الهلال قبل الناس كان حديد البصر.

وقال أبو خالد يزيد بن الهيثم بن طهمان الناقد: سمعت يحيى -ابن معين- سئل عن سلم -أي ابن قيس العلوي البصري- وأبان بن أبي عياش، ويزيد الرقاشي، فقال: ليسوا بشيء.

وقال أبو بكر بن أبي خيثمة عن يحيى بن معين "ضعيف".

ورأيت قوله الآخر حيث قال ابن عدي، حدثنا علان، ثنا ابن أبي مريم، سألت يحيى بن معين عن سلم العلوي، فقال: ثقة. انتهى.

قلت: هذه ثلاثة ألفاظ (١) "ليس به بأس" (٢) "ليس بشيء" (في ضمن ليسوا بشيء) (٣) "ضعيف". فهذه الألفاظ لا تعارض بينها حقيقة، والتطبيق ممكن، وذلك ان الإمام يحيى بن معين لعله أراد توثيق سلم بن قيس العلوي وإن كان توثيقا ضمنيا، ويدل عليه كلامه فيه "ليس به بأس".

وأما لفظ "ليس بشيء" فلعل المراد منه ان أحاديثه قليلة، أي لم يستعمل هذا اللفظ هاهنا في مدلوله الأصلي.

وقولي هذا مقرون بقريته ومؤيد بكلام بعض أئمة هذا الشأن، ألا وهو ابن عدي، حيث قال في "الكامل" في ترجمة سلم بن قيس هذا ما يلي: "وسلم العلوي قليل الحديث جدا، ولا أعلم له جميع ما يروي إلا دون خمسة أو فوقها قليل".

فهذا ممكن أن يكون مخلصا حسنا، وهذا أولى من دعوى التعارض بين أقوال ابن معين.

على كل، حاصل هذا التطبيق: ان مراد ابن معين توثيقه لكن لا صراحة بل ضمنا الذي يمكن ان يعبر بلفظ آخر أيضا -وهو أنه اراد ابن معين

تضعيفه لكن ليس بالتضعيف الشديد بل التضعيف الخفيف، وذلك لا ينتفي التوثيق الضمني-.

وقد يتضح هذا المراد برواية أبي بكر بن أبي خيثمة عن يحيى بن معين أيضا، حيث نقل عنه لفظ "ضعيف" في حقه. والله أعلم.

قول الإمام شعبة وتنقيح ذلك

قال عمرو بن محمد الناقد، عن عبد الله بن إدريس: قلت لشعبة: مالك ولأبان بن أبي عياش. أخبرني مهدي بن ميمون عن سلم العلوي أنه رأى أبان بن أبي عياش يكتب عند أنس بن مالك في سبورة. فقال: سلم ذلك الذي يرى الهلال قبل ان يراه الناس بيومين؟ انتهى.

قلت: قصد به الإمام شعبة اتهمه بالكذب كما هو ظاهر، لكن قد أجاب عنه ابن معين بعد ما ذكر عنده قول شعبة هذا، فقال: ليس به بأس حديد البصر، كان يرى الهلال قبل الناس.

وأيضاً قال الإمام أحمد بن حنبل لتلميذه الرشيد أبي بكر المروزي في حق سلم العلوي: ما علمت إلا خيراً، ولكن شعبة تكلم فيه، قلت: من قصة الهلال؟ قال لي: نعم. انتهى.

هذا، ويجاب من ناحية أخرى أيضاً، وذلك أنه قال قتيبة: يقال: إن أشفار عينيه ابيض وكأنه ينظر فيرى أشفار عينيه فيظن أنه الهلال.

فعلم من هذا كله أى من جواب ابن معين وقول أحمد بن حنبل ونص قتيبة أن ما قصد الإمام شعبة على سلم بن قيس باتهامه بالكذب والافتراء فيه نظر وتوقف. والله أعلم.

رأي الإمام أبي زرعة الرازي

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي: سألت أبا زرعة عن سلم العلوي، قلت: هو أحب إليك أم يزيد الرقاشي^(١)؟ قال: سلم أحب إلي، لأن سلما روى عن أنس حديثين أو ثلاثة، ويزيد (الرقاشي) أكثر". انتهى.

قلت: توثيق سلم بن قيس من الإمام أبي زرعة ظاهر، حيث ترجح سلم عنده من يزيد الرقاشي.

ويتجلى هذا التنقيح والتوضيح بذكر ما قال الأئمة في حق يزيد بن الطهمان الرقاشي.^(٢)

قال أبو حاتم الرازي: مستقيم الحديث، صالح الحديث، لا بأس به.

وقال الآجري عن أبي داود: ليس به بأس.

وذكره ابن حبان في كتاب "الثقات".

روى له أبو داود وابن ماجه. انتهى.

فظاهر ان سلم بن قيس العلوي في درجة "صالح الحديث" أو مرتبة "لا بأس به" على الأقل عند أبي زرعة الرازي. والله أعلم.

قول الإمام النسائي

قال الإمام النسائي: "ليس بالقوي".

قلت: هذا كما قال، لكن لا أدري كلام الإمام النسائي هذا في أي كتاب له؟ فعدم وجوده في كتاب "الضعفاء والمتروكين" له ظاهر، لأنه لم

(١) هو يزيد بن طهمان الرقاشي، وترجمته في "الجرح والتعديل" ٢٧٣/٩، و"الكاشف" ٣٨٥/٢، وغير ذلك من الكتب الكثيرة.

(٢) من "تهذيب الكمال" للمزي ٢٠/٢٢١ رقم ٧٦٠٣.

يتكلم فيه بشيء في هذا الكتاب، بل نقل كلام شعبة فيه فقط، فقال: سلم العلوي، تكلم فيه شعبة. انتهى.

أما في "كتاب الكنى" له أو كتاب آخر له فلا أدري.

على كل، هذا اللفظ ليس تضعيف شديد بل هو تضعيف خفيف، ومن المعلوم ان في سلم بن قيس ضعفا ما من أي وجه كان،

وأیضا من جانب آخر ان الإمام النسائي قد روى في كتابه "عمل اليوم والليلة" رواية عنه، وذلك أيضا دليل توثيقه وإن لم يكن صريحا بل ضمينا.

قول زكريا الساجي

قال الساجي: فيه ضعف.

قلت: قد مر الكلام على ضعفه حين بحث التنقيح لكلام ابن معين، وقد بحث هناك بحثا وافيا على هذا، فلا أعيد.

قول ابن حبان والجواب عنه

وقد أغلظ القول فيه وتشدد الإمام ابن حبان، حيث قال: منكر الحديث على قلته لا يحتج به إذا وافق الثقات، فكيف إذا انفرد بالطامات.

قلت: في كلام سيدنا ابن حبان شقان (١) لا يحتج به إذا وافق الثقات (٢) فكيف إذا انفرد بالطامات، فالشق الثاني لا نبحت عنه، بل البحث عن الشق الأول فقط، وذلك مع قطع النظر عن تشدد ابن حبان وتعيينه ان هذا القول "لا يحتج به إذا وافق الثقات" قول فيه نظر شديد، وهو كلام مخالف لصنيع الأئمة أيضا.

أنا أسأل عنه بأدب واحترام: فهل قلة الحديث فقط سبب لعدم الاحتجاج بالراوي بعد موافقته الثقات أيضا؟ وهل المناط للاحتجاج عدم

النكارة وكثرة الروايات فقط؟ فالمكثّر مثلاً إن خالف جميع الثقات ففي هذا الحين أيضاً يقبل روايته مطلقاً؟ ماذا يجيب عنه سيدنا ابن حبان؟ بل قول ابن حبان هذا قول فوق قياسي (ولا أقول "مخالفة القياس" لما فيه من قلة الأدب والاحترام بمثل هذا الإمام)، وأيضاً قول ابن حبان هذا لا يقبل لوجه آخر أيضاً،

وذلك انه لم يمثل لنا مثلاً على مخالفة سلم بن قيس الثقات، ولا أورد له طامة واحدة أيضاً فضلاً عن الطامات!! فقوله هذا مبهم، وهو مخالف لتوثيق الأئمة أيضاً من مثل يحيى بن معين، وأبي زرعة الرازي وأحمد بن حنبل رضي الله عنهم.

طائفة من مروياته

كان سلم بن قيس العلوي قليل الحديث، غير مكثّر فيه، لذا أورد الإمام ابن عدي في "الكامل" ثلاثة أحاديث فقط، وقال بعد ذلك: وسلم العلوي قليل الحديث جداً، ولا أعلم له جميع ما يروي إلا دون خمسة أو فوقها قليل، وبهذا المقدار لا يعتبر فيه حديثه أنه صدوق أو ضعيف، ولا سيما إذا لم يكن في مقدار ما يروي متن منكر. انتهى.

(١) فيها أنا أنقل من "الكامل" رواية له، ثم اذكر لها متابعات من شتى الكتب. قال ابن عدي ثنا محمد بن يحيى بن الحسين العمي، ثنا عبيد الله العيشي، ثنا حماد بن زيد، قال أنبأنا سلم العلوي، عن أنس قال: لما نزلت آية الحجاب أرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم الستر بيني وبينه وقال: "ورائك يا بنّي"، قال: وكان النبي صلى الله عليه وسلم يعجبه القرع. فهذا الحديث أخرجه الإمام أحمد أيضاً في "مسنده" بسنده عن سلم العلوي عن أنس.^(١)

(١) ٣٦٥/١٩ رقم ١٢٣٦٦ وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط ومن شارك معهم: حديث صحيح، وهذا إسناد حسن وقال بعد ذكر نص ابن عدي المذكور: فحديثه أي سلم إن شاء الله حسن في المتابعات والشواهد.

ولهذا الحديث متابعة من الجعد أبي عثمان، والجعد هذا ثقة كما قال الترمذي، ووجدت رواية الجعد التي فيها متابعة لسلم بن قيس في كتاب "مسند أحمد بن حنبل أيضا" ٤٣٣/٢١ برقم ١٤٠٣٨ وفي "كتاب الترمذي أي في سننه ١٢٠/٥ كتاب الأدب باب ما جاء في يا بني رقم الحديث ٢٨٣١.

وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه.

وأيضاً في "صحيح مسلم" شرح إكمال المعلم للقاضي عياض.^(١)

وفي "سنن أبي داود".^(٢)

وفي "سنن البيهقي".^(٣)

(٢) هذا، وذكر المزي في "تهذيب الكمال" رواية أخرى سلم بن قيس عن أنس قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يواجه أحدا بشيء، فجاءه رجل يوماً، وعليه صفرة، فقال: لو أمرتم هذا أن يغسل عنه هذه الصفرة. فهذا الحديث أخرجه البخاري في "الأدب المفرد"^(٤) وأبو داود في "سننه"^(٥) وأحمد في "مسنده"^(٦) والترمذي في "الشمايل"^(٧) والنسائي في "عمل اليوم والليلة"^(٨) وأبو يعلى^(٩) والبيهقي في "دلائل النبوة"^(١٠) و"شعب الإيمان"^(١١) وغيرهم.

(١) ٢٧/٧ كتاب الأدب، باب جواز قوله لغير ابنه يا بني رقم الحديث ٢١٥١.

(٢) ٢٩١/٤ كتاب الأدب رقم ٤٩٦٤.

(٣) ٢٠٠/١٠.

(٤) ص ١٥٦ رقم ٤٣٧.

(٥) ٨١/٤ رقم ٤١٨٢، ٤٧٨٩.

(٦) ٣٦٦/١٩ رقم ١٢٣٦٧ وقال المحقق: إسناده حسن.

(٧) (٣٤١).

(٨) ٢٣٥، ٢٣٦.

(٩) رقم الحديث ٤٢٧٧.

(١٠) ٣١٧/١.

(١١) ٦٣٢٤.

إلا أنني ما وجدت له متابعا في هذا الحديث.

ومدار هذا الحديث حماد بن زيد، في هذا السند، لأنهم رووا كلهم هذا الحديث عن حماد بن زيد عن سلم عن أنس رضي الله عنه، وحماد بن زيد هو أحد الأعلام إمام من الأئمة، فإذا يصح أن يقال: إسناده حسن. وأما النكارة في المتن فلا أدري التفصيل فيه، هل فيه نكارة أم لا؟ ولعل الله يُحدث بعد ذلك أمرا.

وختاما أقول: ان سلم بن قيس قليل الحديث كما نقلت ذلك عن ابن عدي ولهذا المقدار لا يحكم فيه بقول فصل إنه صدوق أم ضعيف؟ إلا أنه يبدو لي بظاهر حال روايته انه صدوق ثقة، وإن كان فيه ضعفا ما، لعل ذلك من قبل حفظه وضبطه، فحيث لا بأس باعتبار مروياته في الاستشهاد والاعتبار والرقاق والفضائل والترغيب والترهيب.

وأما الاحتجاج في الاصول فيتوقف فيه وينظر هل فيه مخالفة الثقات أم لا؟ وهل في المتن نكارة أم لا؟ وغير ذلك من الأمور ثم يحكم بعد ذلك. والله أعلم وعلمه أتم وأحكم.

(١٦) جنيد بن العلاء*

هو جنيد بن العلاء بن ابي وهرة وقيل ابن ابي نمرة، كنيته أبو حازم. ما اطلعت فيما تتبعت من المصادر تاريخ ولادته ولا وفاته. روى عن عبد الله بن عمر وأبي الدرداء ولم يرهما، فالرواية عنهما مرسل، ويروي عن جماعة من التابعين. روى عنه عبد الرحيم بن سليمان وأبو أسامة ومحمد بن بشر العبدي وأبو عقيل يحيى.

موقف الأئمة مع جنيد بن العلاء

قال يحيى بن معين: ثقة.

وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: جنيد بن أبي وهرة "صالح الحديث".

وقال العجلي: كوفي ثقة، وهو أسنّ من أبي أسامة بقليل.

وترجم له البخاري في "التاريخ الكبير" فقال: جنيد أبو حازم عن بعض أهل عبد الله بن مسعود عن مسعود.

قلت: فهذا توثيقه من الأئمة النقاد، إلا ان موقف البخاري ليس بواضح، ولم يترجم له البخاري في "الضعفاء الصغير".

* المراجع والمصادر: التاريخ الكبير ٢/٢٣٥ رقم ٢٣٠٣، معرفة الثقات للعجلي ١/٢٧٣ رقم ٢٣٤، الجرح والتعديل ٢/٥٢٧ رقم ٢١٩١، الثقات ٦/١٥٠، المجروحين ١/٢١١، ميزان الاعتدال ١/٤٢٥، تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين ص ٩٠ رقم ١٧٦، جامع التحصيل ص ١٥٦، لسان الميزان ٢/١٤١، المغني ص ٢٠٩ رقم ١١٩٨، خلاصة الخزرجي ص ٦٥.

لكن توثيق ابن معين، وأبي حاتم والعجلي واضح، فلا يحتاج إلى التنقيح.

وما وجدت من أحد تضعيفه إلا من ابن حبان البستي فقط.

حيث قال في "كتاب المجروحين" له: كان يدلّس عن محمد بن أبي قيس المصلوب، ويروي ما سمع منه عن شيوخه فاستحقّ مجانبته حديثه على الأحوال كلها، لأن ابن أبي قيس كان يضع الحديث.

قلت: ما قال ابن حبان فيه توقف طويل لي، وذلك لأوجه.

منها (١) قول ابن حبان هذا قول مبهم فلا يكون حكما ما لم يكن مفسرا ومبرهنا.

ومنها (٢) ان التدليس ليس بسبب لجرح الراوي مطلقا، ولو كان التدليس مذموما على الإطلاق لم يعد إبراهيم النخعي والحسن البصري وسفيان الثوري وسفيان بن عيينة وسليمان الأعمش وهم الأعلام والرجال لهذا الشأن من الثقات.

هذا، بل مناط ذم التدليس شيئا، أفادني بذلك أستاذي وسيدي الشيخ عبد المالك الكملائي حفظه الله تعالى ورعاه أثناء درس مقدمة ابن الصلاح سنة ١٤٢١ هـ في بحث التدليس. فالأول: التدليس عن الكذابين والمتروكين والإكثار فيه، والثاني: تدليس الأكاذيب مع الإكثار فيه، فهذا هو المنطوق في ذم التدليس.

وأیضا قال سيدي ما مفهومه: الراوي المدلس الذي يكون حاله هكذا، لا يكون ذلك التدليس سببا واحدا لجرحه فقط عموما، بل يكون ذلك الراوي مجروحا لجروح أخرى من الكذب أو تهمة الكذب أو الفسق أو مثل هذا من الوجوه القادحة.

على كل، لم يبرهن لنا شيخنا الإمام ابن حبان ان جنيد بن العلاء هل كان يدلس الأكاذيب؟ وإن قال أنه يدلس عن محمد بن أبي قيس فهل كان جنيد يكثر فيه؟ مع قطع النظر ان تدليسه عن محمد بن أبي قيس كان كذبا أم لا؟ أم كان يدلس عنه الكذب؟

ومنها (٣) ان الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى قسم في "نكته"^(١) على ابن الصلاح بعد بيان أسماء من ذكر بالتدليس من رجال الصحيحين ممن أخرجوا أو أحدهما له أصلا أو استشهادا أو تعليقا أسماء باقي الموصوفين بالتدليس على صنفين، أحدهما: من وصف بذلك أي بالتدليس مع صدقه، وثانيهما: من ضعف منهم بأمر آخر غير التدليس.

فمن الأول أي من وصف بذلك مع صدقه جنيد بن العلاء بن أبي وهرة. فقد ذكر الحافظ جنيد بن العلاء من القسم الأول بل ذكر اسمه في الأول من هذا الصف.

فعلم بذلك ان الصدق كان باقيا فيه، فإذا قول ابن حبان "فاستحق مجانبه حديثه على الأحوال كلها" لا يحفظ عن النظر الطويل.

ومنها (٤) وقول ابن حبان هذا مع كونه مبهما ومع كون ابن حبان من الذين وصفوا بالتشدد والتعنت في جرح الرجال مخالف ومتصادم، مع أقوال الإمام ابن معين وأبي حاتم والعجلي وهم ذروة هذا الشأن، فلا ينبغي قبول هذا الجرح مع تلك التوثيق الواضحات.

ومنها (٥) ان ابن حبان نفسه قد ذكره في "كتاب الثقات" له أيضا!؟ (١٥٠/٦)، والعجب منه.

فصفوة القول فيما يتحقق لدى ان جنيد بن العلاء ثقة صدوق صالح الحديث لا كلام في عدالته وصدق لهجته، إلا أن في حفظه وضبطه شيئا

(١) ٦٤٤/٢.

ما، فليس هو في الدرجة العليا من الثقافة كما أنه ليس بمتروك ولا واهي حيث لا يحتج بحديثه!! بل يقبل حديثه في المتابعات والشواهد، والاستشهاد والاعتبار.

وأيضاً قول سيدنا ابن حبان في حقه إما غير مقبول أو متوقف يحتاج إلى دليل وبرهان واضح.
والله أعلم.

(١٧) الحسين بن داود سُنيِد المصيصي*

هو سنيد بن داود المصيصي، أبو علي المحتسب، واسمه الحسين،
وسنيد لقب غلب عليه، صاحب التفسير الكبير.
لا أدري تاريخ الولادة له وتوفي سنة ست وعشرين ومائة (٢٢٦).

أسماء بعض شيوخه الذين روى عنهم

روى عن إسماعيل بن عليّة وحماد بن زيد وجعفر بن سليمان الضبعي
وأبي بكر بن عياش وعبد الله بن المبارك وعيسى بن يونس وسفيان بن
عيينة وشريك بن عبد الله النخعي وفرج بن فضالة ووكيعة بن الجراح وعدد
كثير سواهم.

أسماء بعض تلامذته الذين رووا عنه

روى عنه أبو بكر الأثرم وأبو زرعة الرازي وأحمد بن زهير وابنه جعفر
بن سنيد بن داود والحسن بن الصباح البزار وأبو حاتم الرازي ومحمد بن
إسماعيل الترمذي.

* المراجع والمصادر: تذكرة الحفاظ للذهبي ٤٥٩/٢، سير أعلام النبلاء ٢٧٠/٩، المغني
ص ٢٥٣ رقم ١٥٢٢، ميزان الاعتدال ٢٣٦/٢ رقم ٣٥٦٧، لسان الميزان، تقريب التهذيب
ص ٢٥٧ رقم ٢٦٤٦، خلاصة الخزرجي ص ٨٢، الجرح والتعديل ٣٢٦/٤ رقم ١٤٢٨،
تاريخ بغداد ٤٢/٨، تهذيب الكمال ١٥٥/٨، الكاشف ٤٦٨/١ رقم ٢١٦٠، تهذيب
التهذيب ٢٤٤/٤، كتاب الثقات ٣٠٤/٨، هدي الساري ص ٤٢٨، العلل ومعرفة الرجال
ص ٥٦٤ رقم ٢٨٠.

نصوص الجهابذة حول سنيد المصيبي

رأي الإمام أحمد

قال أبو بكر الأثرم عن أحمد بن حنبل، قد كان سنيد لزم حجاجا قديما، قد رأيت حجاجا يملي وأرجو أن لا يكون حدث إلا بالصدق.

قلت: المراد بالحجاج هنا أستاذ سنيد وشيخه الخاص حجاج بن محمد الأعمور الحافظ، وهو ثقة ثبت لكنه اختلط في آخر عمره.

قال أبو داود: بلغني أن ابن معين كتب عنه نحو من خمسين ألف حديث، وقال أحمد: ما كان أضبطه وأشد تعاهده للحروف، ورفع من أمره جدا.

وإنما قلت أي نقلت هذا في حجاج بن محمد لكونه أستاذا خاصا لسنيد، ولصلة البحث الذي سيجيء في التنقيح مع ترجمة حجاج وشخصيته.

وبعد هذا أعود إلى قول أحمد بن حنبل ثانيا.

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه: رأيت سنيد بن داود عند حجاج بن محمد وهو يسمع منه كتاب "الجامع" لابن جريج، فكان في كتاب "الجامع": ابن جريج أخبرت عن يحيى وأخبرت عن الزهري، وأخبرت عن صفوان بن سليم. قال: فجعل سنيد يقول لحجاج: قل يا أبا محمد: ابن جريج عن الزهري، وابن جريج عن يحيى بن سعيد، وابن جريج عن صفوان بن سليم، وكان يقول له: هكذا قال: ولم يحمده أبي فيما رآه يصنع بحجاج وذمه على ذلك. انتهى.

وقال الأثرم أنه سمع أحمد بن حنبل يحكي عن سنيد نحو هذا الفعل مع حجاج قال الأثرم: وتكلم أبو عبد الله -أحمد بن حنبل- في ذلك بكلام يُنكر على سنيد.

قلت: يفهم من كلام الإمام أحمد بن حنبل وصنيعه انه يوثق سنيدا تارة كما يفهم عكسه أيضا حيث قال الأثرم. وتكلم (أحمد بن حنبل) أبو عبد الله في ذلك بكلام ينكر على سنيد.

فوقعت بمثل هذين النصين المتعارضين في تردد شديد وهو ان سنيدا هذا ما مكانه عند أحمد بن حنبل؟ وأيضا سنيد هذا مؤثق عنده أم منكر الحديث؟

وقد اشتد قلقي واضطرابي وازداد تشوشي وحيرتي في هذا بنص آخر، وهو ما قاله الخلال أي أبو بكر الخلال: فنرى ان حجاجا كان منه هذا في وقت تغيره (قلت: يشير الخلال إلى التلقين المذكور أي تلقين سنيد لحجاج الأعور). لان عبد الله بن أحمد حكى عن أبيه ان حجاجا تغير في آخر عمره، ونرى أن أحاديث الناس عن حجاج صحاح صالحه إلا ما روى سنيد من هذه الأحاديث. انتهى.

فقول الخلال هذا ينادي بأعلى النداء ان أحاديث سنيد من حجاج ليست بصحاح ولا بصالحة. والحال أنه قال أحمد بن حنبل نفسه: قد كان سنيد لزم حجاجا قديما قد رأيت حجاجا يملي^(١) وأرجو أن لا يكون حدث إلا بالصدق.

ومن المعروف ان حجاجا قد اختلط في آخر عمره، صرح به الأئمة، فهل مرويات سنيد عن حجاج بعد اختلاطه؟ كما قال الخلال، أم قبل اختلاطه كما قال أحمد بن حنبل؟

هذا، وقد كنت مترددا إلى هذا وذاك، ثم ظفرت والحمد لله في "هدي الساري" ص ٤١٥ قول الحافظ ابن حجر حيث قال: حجاج بن محمد الأعور المصيصي أحد الأثبات أجمعوا على توثيقه وذكره أبو العرب

(١) عليه من كتابه.

الصقلي في الضعفاء بسبب انه تغير في آخر عمره واختلاط، لكن ما ضره الاختلاط فان إبراهيم الحربي حكى ان يحيى بن معين منع ابنه ان يُدخل عليه بعد اختلاطه أحدا، روى له الجماعة. انتهى كلام الحافظ. فاطمئن قلبي وثلج صدري بهذا النص إلى حد، ولم يطمئن تماما. والله أعلم بحقيقة الحال.

قول أبي حاتم الرازي

قال ابن أبي حاتم: سئل أبي عنه أي عن سنيد المصيصي، فقال: صدوق. قال المزي: وقد ذكره أبو حاتم في جملة شيوخه الذين روى عنهم، فقال: بغدادي صدوق.

هذا، وتعجبت بما وجدت، في "تهذيب الكمال" للمزي نقلا عن ابن أبي حاتم قال: سئل أبي عنه فقال: ضعيف.

فهل كان سنيد ضعيفا عند أبي حاتم مع روايته عنه أم صدوقا؟ أم كان ضعيفا أولا ثم صار صدوقا عنده بقرائن؟ أم عكسه؟ ماذا؟

والذي في كتاب الجرح والتعديل أي النسخة الهندية التي في أيدينا فيه^(١) "صدوق"، وفي "الميزان" صدقه، وهكذا في "سير أعلام النبلاء" ومثله في "تذكرة الحفاظ" و"تاريخ بغداد".

ثم التردد والشك، فقال: لعله إبدال من الكاتب، أي الإبدال بـ"ضعفه" مكان "صدقه". والله أعلم.

على كل حال، مكانة سنيد ومرتبته عند أبي حاتم ليس في الرتبة العليا من الثقة، وهو المستفاد من قوله، صدوقا أكان (وهو الراجح) أو ضعيفا.

(١) ٣٢٦/٤ رقم ١٤٢٨.

قول الإمام أبي داود والنسائي

قال أبو عبيد الآجري: سألت أبا داود عنه، فقال: لم يكن بذاك، وكان يسكن الثغور.

وقال النسائي: الحسين بن داود ليس بثقة.

قلت: قد أجاب الخطيب البغدادي في "تاريخ بغداد" في ترجمة سنيد المصيبي عن قول أبي داود والنسائي،

فها أناذا أنقل ما قال الخطيب، قال الخطيب^(١): قلت: لا أعلم أي شيء غمصوا على سنيد، وقد رأيت الأكابر من أهل العلم رووا عنه، واحتجوا به، ولم أسمع عنهم فيه إلا الخير، وقد كان سنيد له معرفة بالحديث، وضبط له، والله أعلم.

فحاصل كلام الخطيب ان قول النسائي وأبي داود محل توقف وتأمل، لا سيما التوقف في قول النسائي طويل، وكيف يكون غير ثقة؟

وقد رووا عنه مثل أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان جبلي هذا الشأن، وأبو بكر الأثرم، مع قطع النظر عن أن له معرفة بالحديث وضبط فيه ما شهد به الأكابر.

هل روى البخاري عن سنيد؟

قال المزي: وروى أبو علي سعيد بن عثمان بن السكن وحده عن الفربري، عن البخاري، قال حدثنا سنيد عن حجاج بن محمد - عن ابن جريج عن يعلى بن مسلم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم إلى آخر الحديث، كتاب التفسير.^(٢)

(١) تاريخ بغداد ٤٣/٨ رقم الترجمة ٤٠٩٩.

(٢) ٦٥٩/٢ النسخة الهندية.

لكن انتقد عليه الحافظ في "هدي الساري" وقال: لم يثبت لي ان البخاري روى عنه، بل وقع في كتاب التفسير عنده حدثنا صدقة بن الفضل ... ثم قال الحافظ: وقول ابن السكن شاذ إلا أنه محتمل والذي أظنه أنه كان في الأصل عن صدقة وسنيد جميعا عن حجاج فاقتصر الجماعة على صدقة لثقتة، واقتصر ابن السكن على سنيد بقرينة التفسير، والله أعلم. انتهى.

قلت: فعلم من هذا الظن القوي فيه ان البخاري لم يرو عنه، بل الرواية عنه أمر احتمالي فقط، وإنما أشار الحافظ بقوله "بقرينة التفسير" انه صنف في التفسير، لذا عرف الذهبي منه في السير، الإمام الحافظ، محدث الثغر ... صاحب التفسير الكبير.

وذكره ابن حبان في كتاب "الثقات"^(١)، والذهبي في "تذكرة الحفاظ"^(٢).

الإلقاء على رواية سنيد المصيبي

ما وجدت رواية سنيد المصيبي إلا في "الميزان" و"تاريخ بغداد" فقط، وابن عدي لم يترجمه في "الكامل" فضلا عن مروياته!!
انظر "الاسرائيليات والموضوعات في كتب التفاسير" ص ١٦٢.
والرواية التي في "الميزان" إنما هي نقل عن "تاريخ بغداد".
ووجدت تلك الرواية في تفسير ابن كثير^(٣) وفي تفسير ابن جرير الطبري^(٤) أيضا، وأحال ابن كثير إلى الطبري، وما وجدت لها متابعا.

(١) ٣٠٤/٨.

(٢) ٤٥٩/٢.

(٣) ٢٠٧/١ ضمن آية "وما انزل على ملكين ببابل هاروت وماروت".

(٤) ٥٠٤/١ ضمن آية المذكورة الشريفة.

على كل، قد رووا هذه الرواية عن سنيد المصيبي عن فرج بن فضالة، عن معاوية بن صالح عن نافع قال: سرت مع ابن عمر فقال: طلعت الحمراء؟ قلت: لا، ثم قلت قد طلعت، فقال: لا مرحبا بها ولا أهلا، قلت: سبحان الله! نجم ساطع مطيع، قال: ما قلت إلا ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم: إن الملائكة قالت: يا رب! كيف صبرك على بني آدم؟ قال: أني ابتليتهم وعافيتكم، قالوا: لو كنا مكانهم ما عصيناك، قال: فاختراروا ملكين منكم، فاختراروا هاروت وماروت، فنزلا، فألقى الله عليهما الشهوة، فجاءت امرأة يقال لها الزهرة... الحديث بطوله.

حكم هذه الرواية

قال الإمام ابن كثير بعد نقل هذه الرواية من تفسير ابن جرير: وهذان أيضا غريبان جدا (أي هذه الرواية والرواية السابقة عن ابن عمر أيضا) وأقرب ما يكون في هذا أنه من رواية عبد الله بن عمر عن كعب الأبحار لا عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وأما حال سند هذه الرواية فلعل مدار السند فيه سنيد المصيبي وسنيد صدوق ثقة، روى عن فرج بن فضالة، الذي وثقه أحمد بن حنبل وقال ابن معين: "ليس به بأس" وروى عن معاوية بن صالح، قال الترمذي في حقه: ثقة عند أهل الحديث ولا نعلم أحدا تكلم فيه غير يحيى بن سعيد القطان، روى عن نافع مولى ابن عمر، وهو من أئمة التابعين وأعلامهم، روى عن عبد الله بن عمر، وعبد الله بن عمر فهو عبد الله بن عمر.

فالإسناد من سنيد إلى عبد الله بن عمر صحيح، وكلهم ثقات، فالعلة إذا لا محالة في الرواة النازلين أي الذين تحت سنيد المصيبي أو تحتهم. لكني لا أعلم بالتعيين الآفة في هذه الرواية من؟

مع ظني الغالب: الآفة تحت سنيد المصيبي. والله أعلم.
وهذه الرواية إما موضوع وإما غريب جدا كما قال ابن كثير.
وحاصل الكلام في الحسين بن داود سنيد المصيبي: فيما يبدو لي
من خلال نصوص الأئمة، أنه ثقة صدوق في نفسه، ليس واهيا ولا
متروكا، حتى يترك حديثه، بل يحتج بحديثه إذا سلم من نكارة المتن
والإسناد، وهو في الثقافة ليست في الرتبة السامية والمكانة العالية،
والوجه فيه لعل عدم إتقانه وضبطه في الحديث^(١)، كما يوجد الإشارة إليه
بكلام الذهبي أيضا، حيث قال: مشأه الناس، وحملوا عنه، وما هو بذاك
المتقن.

والله أعلم وعلمه أتم وأحكم.

(١) وبلفظ آخر: في حفظه شيء ما.

(١٨) عبد الله بن عياش القتباني المصري*

هو عبد الله بن عياش بن عياش القتباني، أبو حفص المصري.
ولد ... مات سنة سبعين ومائة أي سنة ١٧٠ هـ.

بعض من روى عنهم

روى عن عبد الله بن الأسود القرشي وعبد الله بن سليمان الطويل
وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج وأبيه عياش بن عباس القتباني وابن شهاب
الزهري وقيس بن الحجاج ومحمد بن عجلان وغيرهم.

نبذة ممن روى عنه

روى عنه إدريس بن يحيى الخولاني وزيد بن الحباب وعبد الله بن
وهب والليث بن سعد وأبو عبد الرحمن المقرئ ومفضل بن فضالة
وجماعة.

عبد الله بن عياش وآراء النقاد

قال الإمام يحيى بن معين: "ليس به بأس".

وقال الأعرج: "صالح الحديث".

* المراجع والمصادر: من كلام أبي زكريا يحيى بن معين ص ٦٥ رقم ١٦٢، الجرح
والتعديل ١٢٦/٥ رقم ٥٨٠، كتاب الثقات ٥١/٧، التاريخ الكبير ١٥١/٥، الأنساب
للسمعاني ٤٤٩/٤، تهذيب الكمال ٤٠٣/١٠ رقم ٣٤٥٤، سير أعلام النبلاء ٢٥٣/٧ رقم
١١١٩، المغني في الضعفاء ٤٩٨/١ رقم ٣٢٩٢، ميزان الاعتدال ٤٦٩/٢، الكاشف
٥٨٢/١ رقم ٢٨٩٩، تهذيب التهذيب ٣٥١/٥ رقم ٦٠٣، تقريب التهذيب ص ٣١٧ رقم
٣٥٢٢، خلاصة الخرجي ص ٢٠٩.

وقال أبو داود والنسائي: "ضعيف".

قلت: يفهم من هذه الأقوال المذكورة ان عبد الله بن عياش ليس في الرتبة العالية مثلا ثقة ثقة، أو "ثقة ثبت" بل كان صدوقا في نفسه، يكتب حديثه مع ضعفه، ولعل ذلك متعلق بقلة ضبطه وإتقانه.

قول ابن يونس

قال ابن يونس: "منكر الحديث".

قلت: المراد من ابن يونس: أبو سعيد عبد الرحمن بن أحمد بن يونس، الصدفي، المصري، ولد سنة ٢٨١ وتوفي سنة ٣٤٧، له "تاريخ مصر" وهو كبير يختص بالمصريين، وصغير يشتمل على ذكر الغرباء الواردين عليها.

قال الحافظ ابن حجر في "تهذيب التهذيب (٢١٨/٦) في ترجمة عبد الرحمن بن عبد الله الغافقي أمير الأندلس: وقد عرفه ابن يونس، وإليه المرجع في معرفة أهل مصر والمغرب. انتهى.

وانما نقلت ترجمة ابن يونس مختصرا وبينت قول الحافظ فيه لان ابن يونس بلدي لعبد الله بن عياش، لان كلاهما مصريان، ومن المعلوم ان كل رجل أعرف بأهل بلده وما قاربه. فقول ابن يونس المذكور في حق عبد الله بن عياش له حيثية ما. إلا أنني لا أستطيع الآن تنقيح قوله لوجهين.

الأول: ان قوله هذا مبهم، وليته فسّر أو أورد ما يفهم به انه "منكر الحديث" ولكنه لم يفعل، الثاني: ان المصادر التي موجودة عندي ليست فيها مرويات له أي لم أجده، لأن ابن عدي لم يترجم له في "الكامل" فضلا عن إيراد الأحاديث، وليس في "الميزان" للذهبي رواية له، فتعذر عليّ لقلة الوقت أن اختبرها اختبارا تاما، فمعذرة من هذا.

إلا أنني أذكر في آخر هذه الترجمة رواية له في "صحيح مسلم" وظاهر ان الرواية الواحدة فقط ليست لكافية لتعيين حال الراوي، لا سيما هل كان "منكر الحديث"! أم لا.

رأي أبي حاتم الرازي

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سألت أبي عنه -عن عبد الله بن عياش- قال: ليس بالمتين، صدوق، يكتب حديثه، وهو قريب من ابن لهيعة. انتهى.

قلت: المراد من ابن لهيعة عبد الله بن لهيعة أبو عبد الرحمن الحضرمي، الفقيه، قاضي مصر، اختلط في آخر عمره، وفيه تضعيف من الأئمة وتوثيق عنهم، لكن خلاصة القول فيه: ان من روى قبل الاختلاط فحديثه مقبول، ومن روى عنه بعد الاختلاط أو لم يتميز حديثه قبل أو بعد: فمردود وضعيف،^(١) والتفصيل في كتب أسماء الرجال في ترجمته. توفي سنة ١٧٤ هـ.

هذا، وأقول لتوضيح كلام أبي حاتم الرازي أي ما قال في حق ابن عياش أن انقل من كتاب ابنه "الجرح والتعديل" (١٤٥/٥-١٤٨) كلامه في حق ابن لهيعة. حتى يتجلى بذلك المقام.

قال ابن أبي حاتم: سألت أبي وأبا زرعة عن ابن لهيعة والإفريقي، أيهما أحب إليكما؟ فقالا: جميعا ضعيفان، بين الإفريقي وابن لهيعة كثير، اما ابن لهيعة فأمره مضطرب، يكتب حديثه على الاعتبار. قلت لأبي: إذا

(١) وقال عمرو بن علي الفلاس: عبد الله بن لهيعة احترقت كتبه، فمن كتب عنه قبل ذلك مثل ابن المبارك وعبد الله بن يزيد المقرئ أصح من الذين كتبوا بعد ما احترقت الكتب، وهو ضعيف الحديث. (الجرح والتعديل ١٤٧/٥)

كان من يروي عن ابن لهيعة مثل ابن المبارك وابن وهب يحتج به؟ قال: لا. انتهى نقلا من "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم.

فعلم من قول أبي حاتم أن ابن لهيعة ضعيف عنده وإن أمره مضطرب لكن مع هذا يكتب حديثه على الاعتبار والاستشهاد، لا على سبيل الاحتجاج وإن كان الراوي عنه ابن المبارك وابن وهب وأمثالهما من الثقات.

ولما كان ابن لهيعة عند أبي حاتم بمرتبة "من يكتب حديثه على الاعتبار" وقال أبو حاتم نفسه إن عبد الله بن عياش قريب من ابن لهيعة، فعلى الأقل يعد ابن عياش عند أبي حاتم من مرتبة من "يكتب حديثه". ويدل عليه لفظه، حيث قال: ليس بالمتين، صدوق، يكتب حديثه، وهو قريب الخ.

هذا، ولقد أعجبني قول الإمام الذهبي وشرحه لكلام أبي حاتم المذكور "وهو قريب من ابن لهيعة" في كتابه "سير أعلام النبلاء" (٢٥٣/٧) في ترجمة ابن عياش هذا.

قال الإمام الذهبي: وقول أبي حاتم: "هو قريب من ابن لهيعة"، تصليح لحال ابن لهيعة، إذ يقارب في الوزن لشيخ خرّج له مسلم، ولا ريب أنه أوثق من ابن لهيعة، وإن ابن لهيعة أعلم بكثير منه، انتهى.

رواية ابن عياش في صحيح مسلم

قال المزي: روى له مسلم حديثا، وعلق عليه الحافظ ابن حجر بقوله: حديث مسلم في الشواهد لا في الأصول.

وهذا الحديث الذي أشار إليه المزي في "صحيح مسلم" (٣٩٦/٥) مع حاشية القاضي عياض المسمى بـ"إكمال المعلم بفوائد مسلم" (رقم

الحديث (١٦٤٤) كتاب النذر باب من نذر أي يمشي إلى الكعبة. مرويا عن عقبة بن عامر الجهني وأيضا عند أحمد بن حنبل في "مسنده" (١) عن عقبة بن عامر، لكن فيه يزيد بن أبي حبيب مكان عبد الله بن عياش.

وأیضا عند أبي داود (٢) في "كتاب الأيمان والنذور" وسكت عند أبو داود. وفيه أيضا يزيد بن أبي حبيب.

وأخرجه ابن ماجه (٣) في "كتاب الكفارات" باب من نذر أن يحج ماشيا بسند آخر عن عقبة بن عامر.

وذلك الحديث ان عقبة بن عامر الجهني رضي الله عنه قال: نذرت أختي ان تمشي إلى بيت الله حافية، فأمرتني ان تستفتي لها رسول الله صلى الله عليه وسلم، فاستفتيته، فقال: "التمش ولتركب" انتهى.

وقد أخرج ابن ماجه في "سننه" رواية عن عبد الله بن عياش، لكن لا أدري في أي باب وفصل، فالكلام عنه والبحث بذلك لا يتيسر لي الآن. وذلك مفوض إلى المستقبل إن وفقني الله تبارك وتعالى.

على كل، صفوة القول والكلام الفصل في عبد الله بن عياش القتباني المصري ما يبدو لي هو ما قال أبو حاتم الرازي في حقه، والله أعلم. أي هو ليس بالمتين، صدوق، يكتب حديثه ...

٢٤ محرم سنة ١٤٢٢ هـ

(١) ٦٠٩/٢٨ رقم الحديث ١٧٣٨٦.

(٢) ٢٣٤/٣ رقم الحديث ٣٢٩٩.

(٣) ٦٨٩/١ رقم الحديث ٢١٣٤.

(١٩) عبد الله بن محمد بن جعفر أبو القاسم القزويني*

هو عبد الله بن محمد بن جعفر أبو القاسم القزويني الفقيه القاضي،
أولاً كان قاضي دمشق ثم قاضي رملة، ما وجدت سن ولادته، وتوفي سنة
٣١٥ هـ.

روى عن يونس بن عبد الأعلى ويزيد بن عبد الصمد وخلق.
وروى عنه ابن عدي وابن المظفر.

آراء النقاد وأقوالهم

قال الحاكم عن الدارقطني: كذاب، ألف كتاب سنن الشافعي وفيها
نحو مأتي حديث لم يحدث بها الشافعي. وأيضاً قال الدارقطني: وضع
القزويني في نسخة عمرو بن الحارث أكثر من مائة حديث. انتهى.

قال ابن المقرئ: رأيتهم يضعفونه وينكرون عليه أشياء.

وقال ابن يونس: كان محموداً في القضاء فقيهاً على مذهب الشافعي
كانت له حلقة بمصر وكان يظهر عبادة وورعاً وثقل سمعه جداً وكان يفهم
الحديث ويحفظ ويملي ويجتمع إليه الخلق فخلط في الآخر ووضع
أحاديث على متون معروفة، وزاد في نسخ مشهورة فافتضح وحرقت
الكتب في وجهه. انتهى.^(١)

* المراجع والمصادر: المغني في الضعفاء ٥٠٣/١ رقم ٣٣٢٥، ميزان الاعتدال ٤٩٥/٢،
لسان الميزان ٣٤٥/٣ رقم ١٤٠٨، شذرات الذهب في أخبار من ذهب ٢٧٠/٢، تذكرة
الحفاظ ٧٩٠/٣ تحت ترجمة محمد بن المسيب الأريغاني النيسابوري المتوفى سنة ٣١٥،
البداية والنهاية ٥٤٨/٧.

(١) وأيضاً قال ابن يونس: مات بعد ان افتضح.

وقال الطحاوي: ان كان أبو القاسم قدم إلى مصر فسمع بها هذه الأحاديث من شيوخها ونحن بها فلم نكتبها فما كنا إلا نناظره. انتهى.

قال علي بن رزيق: وكان -أبو القاسم القزويني- إذا حدث يقول لأبي جعفر ابن البرقي في حديث بعد حديث: كتبت هذا عن أحد؟ فكان يقول: نعم عن فلان وفلان، فاتهمه الناس بأنه يفتعل الأحاديث ويدعيها ابن البرقي كعادته في الكذب، قال: وكان يصحف أسماء الشيوخ.

وقال مسلمة بن القاسم الأندلسي: كان كثير الحديث والرواية وكان فيه باء شديد وإعجاب، وكان لا يرضى إذا عورض في الحديث أن يخرج لهم أصوله ويقول هم أهون من ذلك، قال فحدثني أبو بكر المامون وهو من أهل العلم العارفين بوجوهه. قال: ناظرته يوما وقلت له: ما عليك لو خرجت لهم أصلا من أصولك؟ فقال: لا، ولا كرامة ثم قام وأخرجها وعرض على كل حديث اتهموه فيه مثبتا في أصوله.

قلت: قد تحقق عندي على ضوء أقوال النقاد وآرائهم ان عبد الله بن محمد بن جعفر أبا القاسم القزويني متهم بوضع الحديث، وكان يضع الأسانيد على متون معروفة. فالاحتجاج أو الاستشهاد بحديثه باطل بلا ريب.

وكونه فقيها أو قاضيا فذلك أمر آخر، لا بحث لنا عن جانبه ذلك.

بقي ما نقل مسلمة بن القاسم الأندلسي عن أبي بكر المامون ان أبا القاسم القزويني هذا "قد أخرج مروياته وعرضها عليه بعد التماسه أي المرويات التي التهمه الناس فيها فكان مثبتا في أصوله"، فهذا لا يكون توثيقا له، بل لا يمكن ان يعد هذا من تحسينه الضمني أيضا، فضلا عن أن يكون هذا شبه جواب لتضعيف الأئمة إياه، وتزيينه بالأقوال الغليظة الآنفه الذكر من الدارقطني وابن يونس والطحاوي وابن المقرئ.

وسبب ذلك فيما يبدو لي (١) ان قول أبي بكر المامون في حق أبي القاسم القزويني قول مبهم وكلام مجمل، لأنه يفهم من قوله على الأكثر ان مروياته كانت مثبتا في أصوله أي ضمانه فيه أنه ليس من وضعه؟ وأي كفالة له؟ ومع قطع النظر عن هذا كله ان هذا (بعد تسليمه توثيقا له) متصادم لأقوال النقاد جلهم. والحال ان الذين ضعفوه كانت لهم معرفة زائدة وخبرة تامة حول أبي القاسم القزويني، خلاف الذي وثقه أو نقل توثيقه من مثل مسلمة بن القاسم الأندلسي، لأن مسلمة هذا (ناقل توثيقه عن أبي بكر المامون ومن الغالب أن أبا بكر أيضا من الأندلس والمغرب) من الأندلس والمغرب وأبو القاسم القزويني الذي نحن بصدد الترجمة عنه من المشرق.

وظاهر أن كل رجل أعرف وأعلم بأهل بلده وما قاربه. وقد علم من قبل أنه كانت لأبي القاسم القزويني هذا حلقة بمصر، فمقتضى العقل ان يقبل فيه قول أئمة هذا البلد أو ما قاربه، وكنت ذكرت في ترجمة عبد الله بن عياش القتباني المصري ان ابن يونس أي أبو سعيد عبد الرحمن بن يونس الصدفي المصري إليه المرجع في معرفة أهل مصر كما قال الحافظ ابن حجر.

وقد قال ابن يونس في حقه ما قال، الذي يدل صراحة على تضعيفه بضعف شديد، وتزييف غير خفيف.

وكذا ضعفه الإمام الدارقطني، بل تضعيفه أشد من تضعيف ابن يونس، حيث قال الدارقطني "كذاب"، والدارقطني من المشرق، لأن الدارقطني محلة ببغداد كبيرة، وبغداد من المشرق.^(١)

(١) من "الأنساب" لعبد الكريم السمعاني المتوفى سنة ٥٦٢ هـ. (٢/٤٣٧-٤٣٨)

وأيضاً (٢) لم يأت أبو القاسم القزويني لأبي بكر المامون برواية من مروياته التي مثبتة في أصوله، بل عرضها فقط، فما هو المانع من إيراد تلك المرويات؟ وما هو الحاجب عن إتيانهن؟
فعلم بذلك فيه ما فيه، والأمر مشكوك.

أحد ما أنكر على أبي القاسم القزويني

لم يتيسر لي الاطلاع والوقوف على مناكيره، بل وجدت في "لسان الميزان" قول عبد الغني بن سعيد فقط حيث قال: سمعت علي بن رزيق يقول: أحد ما أنكر على القزويني روايته عن أبي قرّة عن سعيد بن تليد عن ابن القاسم عن مالك عن الزهري عن أنس رضي الله عنه رفعه "إذا قرب العشاء (طعام الليل) وأقيمت الصلاة فابدؤوا بالعشاء".

فهذا الحديث إسناده صحيح على شرط الشيخين، وقد أخرجه أحمد بن حنبل في "مسنده" عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم.^(١)

وأخرجه عبد الرزاق في "مصنفه".^(٢)

وأخرجه أبو يعلى في "مسنده"^(٣) أيضاً.

فلا نكارة في متن الحديث، وأما إسناده الحديث، فكلهم ثقات سوى أبي القاسم القزويني، لأنه روى عن أبي قرّة ولعل المراد منه أبو قرّة الزبيدي، قاضي زبيد وهو ثقة يغرب، وهو عن سعيد بن تليد، روى عنه البخاري، ووثقه أبو حاتم توفي سنة ٢١٩ هـ بل قال الحافظ هو ثقة فقيه،

(١) ٨٩/٢٠ رقم ١٢٦٤٥ مسند أنس بن مالك.

(٢) ٥٧٤/١ رقم ٢١٣٨ باب إذا قرب العشاء ونودي بالصلاة.

(٣) ١٩١/٣ رقم ٢٧٨٨.

وهو عن ابن القاسم أي عن عبد الرحمن بن القاسم: فقيه مصر، الذي قال عنه ابن معين: ثقة ثقة، وقال النسائي: ثقة مامون، أحد الفقهاء، بل هو الإمام ووارث علم الإمام مالك وهو عن مالك بن أنس، إمام دار الهجرة أحد الأعلام، عن الزهري، وهو هو، عن أنس بن مالك رضي الله عنه.

فالآفة في هذا الإسناد المخصوص الذي نقله عبد الغني بن سعيد عن علي بن رزيق أبو القاسم القزويني فقط فيما يبدو لي، حيث عد بذلك هذا من أحد منكراته.

هذا، وقد ثبت من هذا البحث أي بحث أحد ما أنكر عليه صدق ما قال ابن يونس وضاحه: "ووضع أحاديث على متون معروفة".

فمتن هذا الحديث المرقوم معروف، ورجاله أيضا كلهم أو جلهم ثقات، لكن ابن القاسم القزويني وضع الإسناد لهذا المتن أو يقال لعبارة أخرى "صحف أسماء شيوخه" كما قال بذلك ابن رزيق. والله أعلم.

وصفوة القول أو خلاصة الكلام في حق عبد الله بن محمد بن جعفر أبي القاسم القزويني فيما سبق إلى ذهني بعد تنقيح أقوال النقاد، انه متهم بوضع الأحاديث ومخدوش لتركيب الأسانيد على المتون المعروفة فهو ساقط العدالة وانتفت فيه صدق اللهجة فلا يحتج بحديثه ولا يعتبر ولا يستشهد.

والله أعلم بالصواب.

٢٦ محرم سنة ١٤٢٢ هـ

(٢٠) نعمان بن شبل الباهلي*

هو نعمان بن شبل الباهلي البصري.
وما نلت تاريخ ولادته ولا وفاته.
روى عن مالك بن أنس وأبي عوانة.
وروى عنه علي بن إسحاق وعمران بن موسى الدجاجي وأحمد بن
الحسن الفمّيّ.

نصوص العلماء حول نعمان بن شبل

(١) قال موسى بن هارون: كان متهما.

قلت: المراد من موسى بن هارون القيسي البُردي البُيّ، وهو ثقة صدوق، ربما أخطأ. توفي سنة ٢٢٤ هـ.

وقوله: "كان متهما" هل المراد به التهمة بوضع الحديث؟ أم التهمة بالكذب؟ فلعل المراد به الثاني، كما يوجد إليه الإشارة بقول ابن حبان الآتي. لكن جرحه هذا جرح مبهم، ولم يأت موسى بن هارون له نظيراً فيما أعلم.

(٢) وقال أبو حاتم بن حبان: نعمان بن شبل، من أهل البصرة، يروي عن أبي عوانة ومالك، أخبرنا عنه الحسن بن سفيان، يأتي عن الثقات بالطامات، وعن الأثبات بالمقلوبات.

* المراجع والمصادر: المغني في الضعفاء ٣٥٥/٢ رقم ٦٦٥٣، الكامل في ضعفاء الرجال ٢٤٨/٨ رقم ١٩٥٦، المجروحين لابن حبان ٧٣/٣، ميزان الاعتدال ٢٦٥/٤ رقم ٩٠٩٥، لسان الميزان ١٦٧/٦.

قلت: هذا كما قال، ولم يأت ابن حبان أيضا بنظائر على طاماته ومقلوباته!!

(٣) وقال ابن عدي بعد ذكر نبذة من مروياته في كتابه "الكامل":
والنعمان بن شبل قد حدثناه غير واحد من البصريين، وغيرهم ممن كتبوا عنه بـ"البصرة"، ولم أر في أحاديثه حديثا قد جاوز الحد فأذكره. انتهى.
(٤) وقال عمران بن موسى الدجاجة: "حدثنا النعمان بن شبل، وكان ثقة".

قلت: لا أعلم ترجمة عمران بن موسى هذا تفصيلا، بل أدري أنه أستاذ الأستاذ لابن عدي فحسب.

على كل، قد علم من كلام ابن عدي وكلام أستاذ أستاذه الدجاجة ان قول موسى بن هارون حيث جرح بقوله "كان متهما" وكذا قول ابن حبان الموصوف بالتشدد والتعنت - محل تأمل وموضع نظر.

ولو كان الأمر كما قال ابن هارون لما قال ابن عدي الموصوف بالاعتدال والإنصاف (وان كان غير معتدل في حق الأحناف): ولم أر في أحاديثه حديثا قد جاوز الحد فأذكر.

نبذة من مروياته

قد ذكر ابن عدي في "الكامل" بعض مروياته،

فمن ذلك (١) ما حدث ابن عدي عن أحمد بن الحسن القمي، عن محمد بن محمد النعمان بن شبل عن جده وهو النعمان بن شبل عن مالك عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم".

فهذا الحديث له شواهد كثيرة، منها ما أخرجه البخاري^(١) عن عمران بن حصين في كتاب الصلاة باب صلاة القاعد، والترمذي في أبواب الصلاة باب ما جاء ان صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم^(٢) من عمران بن حصين أيضا، ثم قال الترمذي: وفي الباب عن عبد الله بن عمرو وأنس، والسائب، وابن عمر (ورواية النعمان بن شبل المذكور في "الكامل" انما هو من ابن عمر) وقال: حديث عمران بن حصين حديث حسن صحيح.

وعند أبي داود عن عبد الله بن عمرو بن العاص^(٣) وسكت عنه أبو داود وعند ابن ماجه أيضا عن عبد الله بن عمرو بن العاص في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها باب صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم. وقد أخرجه أحمد بن حنبل أيضا بهذا اللفظ في "مسنده" ضمن أحاديث السيدة عائشة رضي الله عنها.^(٥)

بل أخرجه ابن أبي شيبة والطبراني والدارقطني والبيهقي أيضا.

ومن ذلك (٢) ما حدث ابن عدي عن علي بن إسحاق عن محمد بن محمد بن النعمان بن شبل عن جده النعمان بن شبل عن مالك عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من حج البيت فلم يرفث ولم يفسق رجع كهية يوم ولدته أمه.

فهذا الحديث له شواهد، من ذلك ما أخرجه البخاري في كتاب الحج باب فضل الحج المبرور من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم.^(٦)

(١) ١٥٠/١ النسخة الهندية.
 (٢) ٢٠٧/٢ رقم ٣٧١.
 (٣) ٢٥٠/١ رقم ٩٥٠.
 (٤) ٣٨٨/١ رقم ١٢٢٩.
 (٥) ٩١/٧ رقم ٢٣٨٠٤ (٦١/٦).
 (٦) ٢٠٦/١ النسخة الهندية.

وأخرجه مسلم أيضا عن حديث أبي هريرة بطريق آخر في كتاب الحج باب "فضل الحج والعمرة".^(١)

هذا، وقد أخرج ابن عدي حديثا آخر لهذا الإسناد عن ابن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من حج البيت فلم يزرني فقد جفاني".

فهذا الحديث ذكره ابن الجوزي في الموضوعات،^(٢) وما يتوهم من كلام الذهبي ان ابن عدي قال حديث ابن عمر هذا موضوعا فقد أجاب عنه الحافظ وقال: وحديث ابن عمر لم يقل ابن عدي انه موضوع وإنما هو كلام المصنف -الذهبي- وتبع في ذلك ابن الجوزي وانه أورد في الموضوعات. انتهى.

قلت: علامة الوضع موجودة في نفس هذه الرواية، وذلك ان جفاء النبي جرم شديد لا محالة، فمقتضاه ان تكون زيارة النبي في المدينة المنورة واجبة ولازمة كالحج، والحال ان الأمر ليس كذلك، لأن زيارة النبي صلى الله عليه وسلم وإن كان فيه ثواب كثير وفضائل عظيمة ولا شك فيه، لكنها ليس من الواجبات حتى لا ينعقد الحج سوى ذلك!؟

وهذا الحديث وإن كان موضوعا لكن لا حرج فيه للنعمان بن شبل، فقد صرح ابن الجوزي نفسه بعد ذكر هذه الرواية: وقال الدارقطني: الطعن في هذا الحديث من محمد بن محمد (أي حفيد النعمان بن شبل) لا من النعمان. انتهى.

وقد قال الحافظ ابن حجر في حق محمد بن محمد هذا "متروك".

فعلم ان الآفة في هذه الرواية حفيده محمد، لا هو. والله أعلم.

(١) ٤٣٦/١ النسخة الهندية.

(٢) ١٢٨/٢.

فحاصل الكلام في النعمان بن شبل الباهلي : انه ليس متروكا ولا واهيا فضلا عن أن يكون وضاعا، بل هو صدوق، يكتب حديثه مع ضعفه، ولعل القول الفصل فيه ما قاله ابن عدي: ولم أر في أحاديثه حديثا قد جاوز الحد فأذكره.

والجروح التي وردت عليه لعلها متولدة، وناشئة من كونه متفردا في الرواية عن مالك عن نافع عن ابن عمر، كما أشار إليه ابن عدي أيضا. وقال: (بعد سرد بعض مروياته عن مالك عن نافع عن ابن عمر) وهذه الأحاديث عن نافع عن ابن عمر يحدث بها النعمان بن شبل عن مالك بهذه الأحاديث ولا أعلم رواه عن مالك غيره. انتهى كلام ابن عدي.
والله أعلم وعلمه أتم وأحكم.

٢٨ محرم سنة ١٤٢٢ هـ

(٢١) هاشم بن مرثد الطبراني الكوفي*

هو هاشم بن مرثد أبو سعيد الطبراني الطيالسي، مولى بني العباس.
ما اطلعت على سن ولادته، ومات في شوال سنة ثمان وسبعين ومأتين
(٢٧٨هـ).

سمع آدم بن أبي إياس العسقلاني والمعافي الرّسّعي ويحيى بن معين
وصفوان بن صالح.

وسمع منه ابنه سعيد بن هاشم (وهو استاذ لابن حبان أيضا، توفي سنة
٣١٣ هـ) وعبد الملك بن محمد الحراني ويحيى بن زكريا النيسابوري
وسليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني في "معجم شيوخه" وهو من كبار
شيوخه، سمع منه بطبرية سنة ٢٧٣ هـ.

ما وجدت فيه قول أحد من النقاد سوى ابن حبان البستي، قال ابن
حبان: "ليس بشيء" كذا في "الميزان" و"اللسان".

لكني ما ظفرت على قوله هذا بأنه في أي كتاب له؟ بعد تتبع غير
قليل، لا في "كتاب المجروحين" له، ولا في "كتاب الثقات" له أيضا.

أللهم الا أن يقال: إنه قال هذا في "المجروحين" في ترجمة غيره وجاء
فيه ذكر هاشم بن مرثد تبعا وضمنا، فقال ما قال.

وقال الذهبي في "السير" وما هو بذلك المجود. انتهى.

* المراجع والمصادر: المغني في الضعفاء ٣٦٤/٢ رقم ٦٧٢٠، ميزان الاعتدال ٢٩٠/٤
رقم ٩١٩٢، سير أعلام النبلاء ٦٠٩/١٠ رقم ٣٣٠٠، الأيساب للسمعاني ٤٢/٤، لسان
الميزان ١٨٥/٦ رقم ٦٥٨.

يفهم من كلام الذهبي انه كان في حفظه وضبطه شيئاً، وعدالته مستقيمة، وهو صدوق اللهجة، فإذا لا يبعد ان يحمل قول ابن حبان المذكور على هذا، ولا منافاة بينهما، لوجود الإمكان ان ابن حبان أراد بقوله "ليس بشيء" أي ليس بذاك أو ليس بالقوي في الحفظ والإتقان والضبط، ولعل هذا هو المعنى من كلام الذهبي الآنف الذكر "وما هو بذاك المجود".

ثم كما لم أفهم ولم أجد فيه أقوال الأئمة والنقاد، لذا لا يسعني الآن أن أصل إلى نتيجة كاملة في حقه، ولعل الله يحدث بعد ذلك أمراً، وما فهمت من جرح ابن حبان وكلام الذهبي فقد حررت على ضوء ذلك ما حررت أي هو صدوق وفي حفظه شيئاً. والله أعلم.

ومن الجدير بالذكر هنا: ان نسخة "لسان الميزان" التي في أيدينا من الطبعة الباكستانية وقع هناك خطأ فاحش في رسم أبي هاشم، حيث وقع هناك "هرير" هكذا بدل "مرثد"، فإصلاحه لازم.

٢٨ محرم سنة ١٤٢٢ هـ

(٢٢) بشر بن المنذر قاضي المصيصة*

هو بشر بن المنذر الرملي قاضي المصيصة.

لا أدري تاريخ ولادته ولا وفاته.

روى عن محمد بن مسلم الطائفي وليث بن سعد وعبد الله بن لهيعة وشعيب بن رزيق.

وروى عنه يوسف بن سعيد بن مسلم وموسى بن سهل الرملي ومحمد بن عوف الحمصي.

بشر بن المنذر في نظر النقاد

قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: أتيته -بشر بن المنذر- بالمصيصة فأعنفنا عليه في دق الباب فحلف ان لا يحدثنا ولم نرجع إليه وكان صدوقاً. انتهى.

وقال أبو جعفر العقيلي: "في حديثه وهم".

وذكره أبو حاتم بن حبان في "كتاب الثقات" له.

قلت: يفهم من قولهم وصنيعهم مع بشر بن المنذر انه ثقة، لا كلام في عدالته وصدق لهجته وإنما الكلام في حفظه وضبطه. ويدل عليه قول العقيلي حيث قال "في حديثه وهم" ولعل الوهم إنما طرأ عليه لقلّة حفظه، والله أعلم.

* المراجع والمصادر: الجرح والتعديل ٣٦٧/٢ رقم ١٤١٢، كتاب الثقات لابن حبان ١٤٤/٨، الضعفاء الكبير للعقيلي ١٤١/١ رقم ١٧٣، المغني في ضعفاء الرجال ١٦٩/١ رقم ٩٢٣، ميزان الاعتدال ٣٢٥/١ رقم ١٢٢٣، لسان الميزان ٣٤/٢ رقم ١١٧.

ولم أجد قول أحد من النقاد في حق بشر بن المنذر سوى أبي حاتم،
والعقيلي، وابن حبان فيما راجعت من المصادر.
فالكلام الفصل والقول المحكم مشكل.

نمونة من وهمه في الحديث

قد ذكر العقيلي في كتابه "الضعفاء الكبير" نمونة من وهمه في الحديث.
حيث قال العقيلي: بشر بن المنذر قاضي المصيصة: في حديثه وهم، منه
ما حدثنا به هارون بن علي المقرئ، قال: ثنا إبراهيم بن سعيد (الجوهري)
قال: ثنا بشر بن المنذر، عن محمد بن مسلم الطائفي عن عمرو بن دينار
عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "الحج
المبرور ليس له جزاء إلا الجنة، قالوا وما بره؟ قال: إطعام الطعام، وطيب
الكلام". انتهى.

قلت: هذا الحديث أخرجه أحمد في "مسنده"^(١) عن عبد الصمد عن
محمد بن ثابت عن محمد بن المنكدر من حديث جابر بن عبد الله، وذكره
الهيثمي في مجمع الزوائد^(٢) وقال: رواه أحمد، (كما ذكرت) وفيه محمد
بن ثابت، وهو ضعيف، انتهى كلام الهيثمي.

فهذا الحديث إسناده ضعيف من أجل محمد بن ثابت، سواء كان هو
ابن أسلم البناني، أم أبا عبد الله العبدى، فكلاهما ضعيف، وفي أحاديثهما
ما ينكر.^(٣)

وثبت بهذا انه لا متابع لبشر بن المنذر في هذا الحديث، وله شاهد
لكن الشاهد أيضا ضعيف، وصدق قول العقيلي، حيث قال بعد ذكر هذا

(١) ٣٦٧/٢٢ رقم ١٤٤٨٢ وأيضاً ٤٣٨/٢٢ رقم ١٤٥٨٢.

(٢) ٤٧٧/٣ رقم ٥٢٦٥ كتاب الحج، باب فضل الحج والعمرة.

(٣) من حاشية مسند أحمد بن حنبل بتحقيق شعيب الأرنؤوط.

الحديث: ولا يتابع عليه -بشر بن المنذر- من حديث عمرو بن دينار، وقد روى بشر هذا غير حديث من هذا النحو، وهذا يروى عن جابر من حديث محمد بن المنكدر بإسناد لين، ورواه محمد بن ثابت البناني، وطلحة بن عمرو، عن محمد بن المنكدر عن جابر، انتهى قول العقيلي.

يفهم من قول العقيلي ان المراد بـ"محمد بن ثابت" ابن أسلم البناني لا "أبو عبد الله العبدى" فارتفع التردد.

قلت: أشار العقيلي بقوله: "وهذا يروى عن جابر ... بإسناد لين" ما قد ذكرت آنفاً من "مسند أحمد" وفي ذلك الإسناد محمد بن ثابت، الموصوف بالضعف والنكارة، بل قد أخرج العقيلي أيضاً في ترجمة محمد بن ثابت في كتابه هذا الحديث، ونقل تضعيفه عن أبي داود.

على كل، تفرد بشر بن المنذر في هذا الحديث المذكور وعدم وجود المتابع له من عمرو بن دينار ظاهر، ولعله هو السبب والحامل لقول العقيلي ذلك أى "في حديثه وهم". والله أعلم.

لكن لا يخرج بمثل هذا الوهم والتفرد من حين "الصدوق" الذي يكتب حديثه استشهاداً وفي الفضائل والمناقب والرقاق، لا سيما هذا الحديث الذي قد طال فيه البحث، الذي نسب العقيلي فيه الوهم إلى بشر بن المنذر لا تعلق له بأصول الشريعة بل هو من قبيل الفضائل كما لا يخفى.

فالحاصل والخلاصة: لا يحتج بحديثه في الأصول، والعقائد، والأحكام، وأما الاعتبار والاستشهاد بحديثه والاعتضاد بروايته في الفضائل، والترغيب والترهيب والرقاق أي في الأمور الفروعية فالظن القوي انه لا بأس به.

والله أعلم.

(٢٣) رُبَيْح بن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري*

هو ربيع بن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري المدني، وقيل^(١) اسمه سعيد، وربيع لقبه لكن الراجح هو الأول.

وما حصل لي الاطلاع على سن ولادته وكذا على سن وفاته، نعم، مات أبوه عبد الرحمن سنة ١١٢ هـ، فيظن منه ان ربيحا توفي في منتصف القرن الثاني أو ما قاربه. والله أعلم.

روى عن أبيه عن جده.

وروى عنه إبراهيم بن محمد الأسلمي وإسحاق بن محمد الأنصاري وابنه حكيم بن ربيع وسعيد بن أبي زيد شيخ للواقدي وعبد العزيز بن محمد الدراوردي وفليح بن سليمان وكثير بن زيد الأسلمي وغيرهم. روى له أبو داود والترمذي في الشمائل وابن ماجه.

ربيع وموقف الناقلين

قول أحمد بن حنبل

قال أحمد بن حفص السعدي: سئل أحمد بن حنبل عن التسمية في الوضوء، فقال: "لا أعلم فيه حديثا يثبت، أقوى شيء فيه حديث كثير بن زيد، عن ربيع، وربيع رجل ليس بمعروف". انتهى.

* المراجع والمصادر: التاريخ الكبير ٣/٣٣١ رقم ١١٢٠، الجرح والتعديل ٣/٥١٨، الثقات لابن حبان ٦/٣٠٩، الكامل لابن عدي ٤/١١٠، تهذيب الكمال ٦/١٢٤، المغني في الضعفاء ١/٣٣١ رقم ١٥٢٣، تهذيب التهذيب ٤/٢٣٨ رقم ٤٦٠، لسان الميزان ٧/٢١٥ رقم ٢٩١٤، تقريب التهذيب ص ٢٠٥ رقم ١٨٨١، خلاصة الخرجي ص ١١٩. (١) القائل محمد بن سعد صاحب "الطبقات الكبرى".

قلت: لعل كونه غير معروف عند الإمام أحمد قلة رواياته، كما يوجد إليه الإشارة من قول ابن عدي حيث قال: ولربيح غير ما ذكرت (إنما ذكر ستة أحاديث فقط) شئ يسير من الحديث.

وأما الكلام على هذا الحديث أي حديث التسمية في الموضوع، وعلى قول أحمد المذكور: لا أعلم فيه حديثاً يثبت "فقد أطال البحث بذلك العلامة جمال الدين الزيلعي في "نصب الراية لأحاديث الهداية"^(١)، والحافظ ابن حجر في "التلخيص الحبير"^(٢)، فلا أناسب أن أطيل في هذا.

قول أبي زرعة الرازي

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سألت أبا زرعة عن ربيع بن عبد الرحمن، فقال: "شيخ". وهو قول أبي حاتم الرازي (كما قال الحافظ، لكنني ما وجدت نص أبي حاتم).

قلت: يستفاد من قول أبي زرعة الرازي ان في ربيع تليين ما، وفيه ضعف وإن كان يسيراً.

قال الذهبي في "الميزان" في ترجمة العباس بن الفضل: قال أبو حاتم: شيخ: فقله هو شيخ، ليس هي عبارة جرح... ولكنها أيضا ما هي بعبارة توثيق، وبالاستقراء يلوح لك أنه ليس بحجة. انتهى قول الذهبي باختصار قليل. وقال الزركشي في "نكتة على ابن الصلاح" قال الحافظ المزني: المراد بقولهم شيخ: إنه لا يترك ولا يحتج بحديثه مستقلاً. انتهى.

وقال ابن القطان في "بيان الوهم والإيهام" هذه اللفظة -أي شيخ- يطلقونها على الرجل إذا لم يكن معروفاً بالرواية ممن أخذ، وأخذ عنه،

(١) ٤/١ كتاب الطهارات رقم الحديث ١٦.

(٢) ٧٣/١ باب سنن الموضوع.

وإنما وقعت له رواية الحديث أو أحاديث فهو يرويها، هذا الذي يقولون فيه شيخ.

فثبت من هذه كلها ان في ربيع بن عبد الرحمن شيئا من الضعف، وانه غير معروف في رواية الحديث كما نبه عليه الإمام أحمد أيضا، وكما يفهم بعد الرؤية إلى أسماء من روى عنه مع روايته عن أبيه عن جده فقط.

وقال^(١) أستاذنا وسيد سيدنا الإمام عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله تعالى بعد إيراد النظائر المتعددة والأمثلة الكثيرة حول لفظ "شيخ" من أئمة هذا الفن ونقاد هذا الشأن: فلفظة "شيخ" في وصف الراوي، عنوان تليين لا تمين، كما استفيد من الأمثلة المذكورة.

قول الإمام البخاري

قال البخاري: "منكر الحديث".

قلت: لا أدري ما أراد الإمام الهمام البخاري بقوله "منكر الحديث" في هذا المقام، هل أراد به عدم اتيان الرواية عنه كما هو المدلول المشهور من لفظه هذا؟ أم أراد به بعض من في السند إليه دون صاحب الترجمة أي ربيع؟ أم أراد به تفرد الراوي وشذوذه عن الثقات الأثبات؟؟

ولي الآن ليس بوقت حتى أحقق هذا الأمر كما هو حقه، فمعذرة من تنقيح قول البخاري المذكور.

هذا، وأحب أن أذكر ما أفاد أستاذي وسيدي عبد المالك حفظه الله تعالى ورعاه وألقي علينا أثناء درس "الرفع والتكميل" حول لفظ "منكر الحديث"، فان ذلك هو اللب، والمناطق في تفسير هذا اللفظ.

(١) حاشية "الرفع والتكميل" ص ١٥٠ الطبعة الثالثة.

ومفهوم ما قال سيدي: ان لفظ "منكر الحديث" لا يطلق على الراوي بمحض تفرده أو لمخالفته عن الثقات، أو شذوذه، بل يطلق هذا اللفظ بعد ملاحظة الكيفية والكمية، أو الشدة والكثرة، والكيفية تقوم مقام الكثرة أيضا. فمن هذه الناحية ومن هذا الجانب يطلق على الراوي لفظ "منكر الحديث".

كلمات عن مروياته

قد قلت فيما سبق في هذه الترجمة حين تنقيح القول للإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه ان ريحا هذا أحد رواة الحديث في تسمية الوضوء، وقد بحث على هذا وأطال الزيلمي في "نصب الراية" والحافظ في "التلخيص الحبير" وقد بين ذلك الحديث ابن عدي في "الكامل" عن محمد بن يحيى المروزي، عن أبي عبيد القاسم بن سلام، عن زيد بن الحباب، عن كثير بن زيد، عن ربيع بن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لا وضوء لمن لا يذكر اسم الله عليه".

وقال ابن عدي عقبه: ولا أعلم يروي هذا الحديث عن ربيع غير كثير بن زيد، ولا عن كثير غير زيد بن الحباب.^(١)

وقد أخرج الترمذي في "سننه" هذا الحديث في أبواب الطهارة باب ما جاء في التسمية عند الوضوء من حديث رباح بن عبد الرحمن عن أبيه عن جدتها. ثم قال الترمذي: قال أحمد بن حنبل: لا أعلم في هذا الباب حديثا له إسناد جيد.

(١) ٣٧/١ رقم ٢٥.

وأيضاً أخرجه أبو داود في "سننه"^(١) عن يعقوب بن سلمة عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه في كتاب الطهارة، باب التسمية على الوضوء. ولم يحكم على هذا الحديث بقول، بل سكت عنه.

وأخرجه ابن ماجه أيضاً في "سننه"^(٢) كتاب الطهارة وستنها باب ما جاء في التسمية في الوضوء.

وأخرجه أحمد، والدارقطني، والحاكم، والبيهقي أيضاً. على كل، هذا ما تيسر لي من أقوال العلماء والنقاد في حقه، ومن التنقيح في ذلك حسب ما وفقني الله تعالى.

ومن الجدير بالذكر هنا ان ينبه على ذهول بعض المتقدمين حيث زعم ان ربيع بن عبد الرحمن وسعيد بن عبد الرحمن واحد، والحال ان الأمر انهما شخصان، وسعيد بن عبد الرحمن إنما هو أخ لربيع هذا.

وفي ختام البحث والترجمة أذكر ما قال ابن عدي حول ربيع بن عبد الرحمن لأنه يلوح في ذهني ان يكون هو القول الفصل في حقه، والله أعلم بحقيقة الحال.

قال ابن عدي: ولـ"ربيع غير ما ذكرت شيئاً يسير من الحديث، وعمامة حديثه ما ذكرته، وأرجو أنه لا بأس به". انتهى.

والله أعلم.

٢٩ محرم سنة ١٤٢٢ هـ

(١) ٢٥/١ رقم ١٠١.

(٢) ١٤٠/١ رقم ٣٩٨.

(٢٤) سلمة بن نبيط الأشجعي*

هو سلمة بن نبيط بن شريط بن أنس بن مالك بن هلال الأشجعي، أبو فراس الكوفي، وأبوه^(١) نبيط بن شريط كان من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، وكان صحابيا صغيرا. يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث "رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب على جمل أحمر بعرفة قبل الصلاة". أخرجه الثلاثة.

ولم أقف على سن ولادة سلمة بن نبيط ولا على سن وفاته فيما راجعت من المصادر.

أسماء من روى عنهم

روى عن الزبير بن عدي والضحاك بن مزاحم وعبيد بن أبي جعد وأبيه نبيط بن شريط، وقيل عن رجل من الحي عن أبيه وعن نعيم بن أبي هند.

بعض من روى عنه

روى عنه سفيان الثوري وعبد الله بن المبارك ووكيع بن الجراح وأبو نعيم الفضل بن دكين وعبد الله بن داود الخريبي وخلف بن خليفة وغيرهم.

* المراجع والمصادر: التاريخ الكبير ٧٥/٤ رقم ٢٠٠٠، الجرح والتعديل ١٧٣/٤، معرفة الثقات ٤٢٢/١ رقم ٦٤٧، الضعفاء الكبير للعقيلي ١٤٧/٢ رقم ٦٤٣، الثقات لابن حبان البستي ٣١٧/٤، تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين ص ١٥٠ رقم ٤٥٣، تهذيب الكمال للمزي ٤٦١/٧، ميزان الاعتدال ١٩٣/٤ رقم ٣٤١٣، المغني في ضعفاء الرجال ٣٩٧/١ رقم ٢٥٤٨، الكاشف ٤٥٤/١ رقم ٢٠٥٠، تهذيب التهذيب ١٥٨/٤ رقم ٢٧٢، لسان الميزان ٢٣٦/٧ رقم ٣١٩١، تقريب التهذيب ص ٢٤٨ رقم ٢٥١١، خلاصة الخرجي ص ١٤٩، الكواكب النيرات ص ٢٣٥.

(١) ترجمته في "أسد الغابة" ٢٢٤/٤.

سلمة بن نبيط وأقوال الأئمة

ما وجدت من أحد من الأئمة ونقاد هذا الشأن تضعيفه أو تليينه، بل كلهم قد أثنوا عليه وقالوا خيرا.
فها أنا ذا أنقل أقوالهم واحدا بعد واحد، مع تنقيح بعض ذلك حسب ما اقتضاه المقام، ودعت إليه الحاجة.

قول الإمام البخاري

قال البخاري: يقال إنه كان اختلط في آخر عمره. انتهى.
قلت: ما حصل لي الوقوف على قول البخاري هذا لا في "تاريخه الكبير" ولا في "الضعفاء الكبير" له، بل وجدت هذا القول منتسبا إلى البخاري في "الضعفاء الكبير" للعقيلي، حيث قال العقيلي: حدثنا جعفر بن محمد السوسي، قال حدثنا يزيد بن أخزم، قال سمعت البخاري، قال: سلمة بن نبيط الأشجعي، يقال: انه كان اختلط في آخر عمره.
فعلم منه ان هذا ليس قول البخاري مباشرة ولا هو معتقده، بل البخاري نقل هذا فقط، لذا استعمل صيغة المجهول "يقال".
وأیضا لم يقل أحد من الأئمة حول اختلاطه في آخر عمره، فالأمر مشكوك، والله أعلم.

قول ابن معين وأحمد بن حنبل

قال إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين: "ثقة".
وقال أبو طالب عن أحمد بن حنبل: "ثقة".
وهو قول أبي داود والنسائي في حقه.

قلت: كفى لثقاها نبيط وعدالته كلام هذين الإمام الجليلين، جبلي هذا الشأن الإمام يحيى بن معين وصديقه ورفيقه الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنهما.

قول وكيع بن الجراح وأبي نعيم الفضل بن دكين

نقل الإمام أبو داود عن أحمد بن حنبل أنه قال: سمعت وكيعا يقول: حدثنا أبو فراس سلمة بن نبيط، وكان ثقة، وأيضا قال أحمد في رواية وكان وكيع يفتخر به. انتهى.

ونقل ابن أبي حاتم عن محمد بن عبد الله بن نمير انه قال: سلمة بن نبيط من الثقات، كوفي، كان يفتخر به أبو نعيم. انتهى.

(وفي الميزان: وقد لحقه أبو نعيم الفضل بن دكين وكان يفتخر بلقبّه.)

قلت: المراد بـ"أبي نعيم" هنا الفضل بن دكين الحافظ، أحد شيوخ الإمام البخاري، وهو ثقة ثبت، توفي سنة ٢١٩ هـ.

وأما وكيع بن الجراح، فهو أحد الأعلام، الذي قال في حقه أحمد بن حنبل: ما رأيت أوعى للعلم منه ولا أحفظ. توفي سنة ١٩٧ هـ.

فيكفي لتوثيق سلمة بن نبيط بن شريط تعديل مثل عَلمِي هذا الفن.

قول أبي حاتم الرازي

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سألت أبي عن سلمة بن نبيط فقال: ما به بأس، هو صالح.

قلت: هذا كما قال، وفيه توثيقه من أبي حاتم الرازي مع تشدده وتعتته. ولا يخفى ان في لفظ أبي حاتم إيماء وإلمام إلى شيء من ضعفه أيضا، لكن أين قول أبي حاتم من قول ابن معين وأحمد بن حنبل، وأين كلام أبي

حاتم من افتخار وكيع بن الجراح وأبي نعيم الفضل بن دكين به. وكفى هذا لثقافته وتعديله بدرجة تامة.

قول العجلي والدارمي وابن شاهين

قال أحمد بن عبد الله العجلي: كوفي، تابعي، ثقة، وكان أبوه من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم.
وقال عثمان (لعله عثمان بن سعيد الدارمي ٢٠٠-٢٨٠ تلميذ ابن معين): "ثقة"، شيخ كيس. انتهى.
وقال ابن شاهين: "كان ثقة".

قلت: قد سبق مني التنقيح على هذا اللفظ آنفا، فلا أعيدته ثانيا.
ووثقه ابن حبان البستي بذكره في "كتاب الثقات" له.
روى له أبو داود والترمذي في "الشمائل" والنسائي وابن ماجه.

نبذة من روايته

قال الإمام النسائي في "سننه"^(١) في كتاب الحج باب الخطبة بعرفة قبل الصلاة: أخبرنا عمرو بن علي قال ثنا يحيى عن سفيان عن سلمة بن نبيط عن أبيه قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب على جمل أحمر بعرفة قبل الصلاة. انتهى.

ولم يتكلم النسائي فيه.

وأخرج هذا الحديث أبو داود في "سننه"^(٢) كتاب المناسك باب الخطبة بعرفة، إلا ان في إسناد أبي داود "عن سلمة بن نبيط عن رجل من الحي عن أبيه".

(١) ٢٥٣/٥ رقم ٣٠٠٧ بعناية الشيخ عبد الفتاح أبي غدة.

(٢) ٢٦٥/١.

وأيضاً سكت على هذا الحديث أبو داود.
وقد أخرجه ابن ماجه أيضاً في "سننه" في أبواب المناسك.^(١)

خلاصة الكلام

خلاصة الكلام وصفوة القول في سلمة بن نبيط فيما تحصل لي على ضوء أقوال الأئمة ونقاد هذا الشأن: انه ثقة، ثابت العدالة، صادق اللهجة، يحتج بحديثه في الأصول والفروع، بلا تأمل وتوقف.
والله أعلم وعلمه أتم وأحكم.

٣٠ محرم سنة ١٤٢٢ هـ

٢٥ إبريل سنة ٢٠٠١ م

(١) وما تيسر لي الاطلاع إلى الآن في أي باب هذا الحديث؟

(٢٥) بشر بن غياث المريسي*

هو أبو عبد الرحمن بشر بن غياث بن أبي كريمة العدوي مولاهم
البغدادي المريسي، من موالي آل زيد بن الخطاب رضي الله عنه.

حول نسبة "المريسي"

في تحقيق هذا اللفظ وُجِدَت أقوال مختلفة.

قال الوزير أبو سعد الآبي في كتاب "التنف والطرف": هذه النسبة إلى
"مريس" وهي قرية بأرض مصر.

وقيل إن بشر كان يسكن في بغداد بدرب المريس، وهو بين نهر
الدجاج ونهر البزازين، فنسب إليه.

وقال البعض إن المريس في بغداد، هو خبز الرقاق، يمرس بالسمن
والتمر.

وأهل مصر كانوا يقولون: إن المريس جنس من السودان، بين بلاد
النوبة وأسوان، من ديار مصر، وكلهم من النوبة.

قلت: والذي يترجح عندي أنه من بغداد لا من مصر، وسيكشف هذا
عن قريب.

* المراجع والمصادر: العلل ومعرفة الرجال ص ١٣٩ رقم ٢٤٤، معرفة الثقات للعجلي
٢٤٧/١ رقم ١٥٩، تاريخ بغداد ٥٦/٧ رقم ٣٥١٦، الأنساب لعبد الكريم السمعاني
٢٦٧/٥، الكامل في التاريخ لابن الأثير ٤٤١/٦، البداية والنهاية ٢٨٧/٧، سير أعلام
النبلاء ٤٨٢/٨، المغني في الضعفاء ١٦٨/١ رقم ٩١٦، ميزان الاعتدال ٣٢٢/١ رقم
١٢١٤، لسان الميزان ٢٩/٢ رقم ١٠٤، شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ٤٤/٢،
الجواهر المضيئة ٤٤٧/١، تاج التراجم ص ١٤٢، الفوائد البهية ص ٥٤، الرد على الجهمية
ص ١١١.

بعض من روى عنهم

كان بشر من كبار الفقهاء، وقد أسند من الحديث شيئاً يسيراً من حماد بن سلمة وسفيان بن عيينة وأبي يوسف القاضي.
وقال البعض: ان بشر أدرك مجلس أبي حنيفة وأخذ نبذاً منه، والله أعلم.
قلت: وقد صح ان الإمام أبا يوسف أيضاً يذمه ويعرض عنه.
قال أبو عبد الله: كان بشر يحضر مجلس أبي يوسف، فيصيح، ويستغيث فقال له أبو يوسف مرة: لا تنتهي أو تفسد خشية. وأيضاً قال له: يا بشر! بلغني انك تتكلم في القرآن، إن أقرأت ان الله علماً خصمت، وان جحدت العلم كفرت.

بعض من أثنى عليه

قال عبد القادر القريشي: كان من أهل الورع والزهد، غير أنه رغب عنه الناس في ذلك الزمان، لاشتهاره بعلم الكلام، خوضه في ذلك.
وقال الصيمري: ومن أصحاب أبي يوسف خاصة بشر بن غياث المريسي.
وقال محمود بن سليمان الكفوي: أخذ الفقه عن أبي يوسف وبرع.
وقال النديم: كان ديناً ورعاً متكلماً، وحكى عن البلخي انه قال: بلغ من ورعه انه كان لا يطأ أهله ليلاً مخافة الشبهة، ولا يتزوج إلا من هي أصغر منه بعشر سنين مخافة ان تكون رضيعته!!

بعض من مصنفاته

صنف كتاباً في التوحيد، وكتاب "الإرجاء" وكتاب "الرد على الخوارج" وكتاب "الاستطاعة" و"الرد على الرافضة في الإمامية" وكتاب "كفر المشبهة" وكتاب "المعرفة" وكتاب "الوعيد" وأشياء غير ذلك.

نبذة من أقواله الشنيعة

كان يقول: القرآن مخلوق، وان الله معه في الأرض، وان الجنة والنار لم يخلقا، وإن منكرا ونكيرا باطل، وان الصراط باطل، وان الساعة باطل، وان الميزان باطل.

وأیضا كان يقول: القُرعة قمار.

ومن أقواله: إن السجود للشمس والقمر ليس بكفر، ولكنه علامة الكفر.

وأیضا: "ان الله لا يرى يوم القيامة".

"ليس في السماء شيء!"

أقوال الأئمة وآراء العلماء في حقه

قول حماد بن زيد

قال زهير بن نعيم: سئل حماد بن زيد وأنا معه في سوق البصرة عن بشر المريسي: فقال: ذاك كافر.

قول يزيد بن هارون

قال أبو سعيد: وبلغني عن يزيد بن هارون أنه قال: الجهمية كفار، وقال: حرّضت غير مرة أهل بغداد على قتل المريسي. وأیضا قال: المريسي حلال الدم يقتل.

قول الإمام أحمد

قال أبو بكر الأثرم: سئل أحمد عن الصلوة خلف بشر المريسي، فقال: لا تصل خلفه.

وأيضاً قال: سمعت عبد الرحمن بن مهدي أيام صنع ببشر ما صنع يقول: من زعم ان الله لم يكلم موسى يستتاب، فإن تاب وإلا ضربت عنقه. وقال أيضاً: كان أبوه يهودياً، وكا بشر يستغيث في مجلس أبي يوسف. وقال مرة: "الخبيث".

قول أبي زرعة الرازي

قال أبو زرعة الرازي: المريسي زنديق.

قول قتبية بن سعيد

قال قتبية: بشر المريسي كافر.

قول الإمام شافعي

عن الربيع بن سليمان قال: سمعت الشافعي يقول: دخلت بغداد، فنزلت على بشر المريسي، فأنزلني في غرفة له، فقالت لي أمه: لم جئت إلى هذا؟ قلت: أسمع منه العلم، فقالت -أمه- هذا زنديق.

وأيضاً قال الشافعي مرة لبشر: أخبرني عما تدعوا إليه أكتاب ناطق، أم فرض مفترض، أم سنة قائمة، أم وجوب عن السلف البحث فيه والسؤال عنه؟ فقال بشر: ليس فيه كتاب ناطق، ولا فرض مفترض ولا سنة قائمة ولا وجوب عن السلف البحث فيه، إلا انه لا يسعنا خلافه. فقال له الشافعي: أقررت على نفسك بالخطأ فأين أنت عن الكلام في الفقه والاختبار، يواليك الناس عليه وتترك هذا؟ قال: منا تهمة فيه، فلما خرج بشر قال الشافعي: لا يفلح.

وقال أيضاً لبشر: أدخلك الله في أسفل سافلين مع فرعون وهامان وقارون.

قول هارون الرشيد أمير المؤمنين

قال هارون: بلغني ان بشر المريسي يزعم ان القرآن مخلوق، لله علىّ إن أظفرتني به لأقتلنه قتلةً ما قتلتها أحدا قط.
قلت: في إسناد هذا القول محمد بن نوح المصلوب والمضروب عند المسعودي القاضي، لذا لا بد من التأمل فيه.

قول سفیان بن عيينة

قال أبو بكر بن خلاد الباهلي: كنت عند ابن عيينة إذ أقبل بشر المريسي فتكلم بذاك الكلام الرؤي، فقال ابن عيينة: اقتلوه، قال ابن خلاد: فأنا فيمن ضربته بيدي.

وأيضاً قيل لسفيان بن عيينة: إن بشر المريسي يقول: ان الله لا يرى يوم القيامة، فقال: قاتله الله دويبة، ألم يسمع الله يقول: كلا إنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون؟ فجعل احتسابه عنهم عقوبة لهم، فاذا احتجب عن الأولياء والأعداء، فأى فضل للأولياء على الأعداء؟

قول أحمد بن صالح العجلي

رأيت بشر المريسي عليه لعنة الله مرة واحدة، شيخ قصير، دميم المنظر، وسخ الثياب، وافر الشعر، أشبه شبيء باليهود، وكان أبوه يهودياً صباغاً بالكوفة في سوق المراضع.
ثم قال: لا يرحمه الله فلقد كان فاسقاً.

قول أحمد بن الدورقي

قال الدورقي: مات رجل من جيراننا شاب فرأيت في الليل وقد شاب، فقلت ما قصتك؟ قال دفن بشر في مقبرتنا فزفرت جهنم زفرةً شاب كل من في المقبرة.

قلت: من المعلوم ان المنام ليس بحجة شرعية. وأيضا في هذه القصة نكارة ظاهرة، فلا اعتماد على هذا.

قول عبد الكريم السمعاني

بشر المريسي: قلت: وهو أبو عبد الرحمن بشر بن غياث بن أبي كريمة المريسي، مولى زيد بن الخطاب، من أصحاب الرأي، أخذ الفقه عن أبي يوسف القاضي، إلا أنه اشتغل بالكلام، وجرّد القول بخلق القرآن، وحكى عنه أقوال شنيعة ومذاهب مستنكرة، أساء أهل العلم قولهم فيه بسببها، وأكفره أكثرهم لأجلها. انتهى.

قول ابن خلكان

قال ابن خلكان: بشر المريسي، الفقيه الحنفي، المتكلم ... كان مرجئا وإليه تنسب الطائفة المريسية من المرجئة.

قلت:

هذا، فقد نقلت هنا اقوال المتقدمين والمتأخرين من النقاد والعلماء والمؤرخين جلهم وأكثرهم في حق بشر بن غياث المريسي مدحا وذما، ثناء وقدحا.

ولا يخفى ان ما به قد استوعبت ممدحه، ومثالبه غلبت على مناقبه، لكن ما هو القول أو بلفظ آخر الكلام الراجح في حقه؟

فهذا تحتاج إلى تحقيق عميق، وتفصيل طويل ووقت كثير، ولا يسعني الآن الفراغ لهذا وذلك، فأقدم راجيا ومتمنيا ان يعد قولا فصلا في حقه، ما قال الإمام الذهبي في "سير أعلام النبلاء".

وقبل نقل قوله من السير أناسب ان اذكر ما قال الذهبي في "الميزان" و"المغني" له.

فقال في "الميزان": بشر بن غياث المريسي مبتدع ضال، لا ينبغي ان يروى عنه ولا كرامة، تفقه على أبي يوسف فبرع وأتقن علم الكلام، ثم جرد القول بخلق القرآن، وناظر عليه، ولم يدرك الجهم بن صفوان، إنما أخذ مقالته، واحتج لها، ودعا إليها، وسمع من حماد بن سلمة وغيره. ... وقد كان بشر أخذ في دولة الرشيد واوذى لأجل مقالته.

وقال في "المغني" بشر بن غياث المريسي: داعية إلى خلق القرآن. وقال في "السير": ومات في آخر سنة ثمانى عشرة ومأتين، وقد قارب الثمانين، فهو بشر الشر وبشر الحافي بشر الخير، كما ان أحمد بن حنبل هو أحمد السنة، وأحمد بن أبي داود أحمد البدعة.

ومن كُفّر ببدعة وإن جلّت، ليس هو مثل الكافر الأصلي، ولا اليهودي والمجوسي، أبى الله ان يجعل من آمن بالله ورسوله واليوم الآخر، وصام وصلى وحج وزكى وان ارتكب العظائم وضل وابتدع، كمن عاند الرسول، عبد الوثن ونبذ الشرائع وكفر، ولكن تبرأ إلى الله من البدع وأهلها. انتهى.

قلت: فنعم ما قال الذهبي، هو القول الذي حري بان يكتب بماء الذهب، فلا أطيل بعدها، وبهذا اختتم هذه الترجمة.

والله ولي التوفيق حسبي الله ونعم الوكيل نعم المولى ونعم النصير. وفوق كل ذي علم عليم.

١٨ صفر سنة ١٤٢٢ هـ

١٣ مايو سنة ٢٠٠١ هـ

الأحاديث
التي اختلف في تصحيحها وتضعيفها

حديث (١) : من حفظ على أمتي أربعين حديثا . . .

حديث "من حفظ على أمتي أربعين حديثا" ورد بالفاظ شتى ، مثل "من حفظ على أمتي أربعين حديثا ينتفعون بها بعثه الله يوم القيامة فقيها عالما" ، وجاء لفظه في رواية أخرى "من حفظ على أمتي أربعين حديثا ينفعهم الله عز وجل بها ، قيل له : أدخل من أي أبواب الجنة شئت" ، وفي رواية أخرى "من حفظ على أمتي أربعين حديثا من أمر دينها بعثه الله يوم القيامة فقيها عالما".

وأیضا جاء هكذا "من حفظ على أمتي أربعين حديثا من أمر دينها بعثه الله فقيها ، وكنت له يوم القيامة شافعا وشهيدا".

وورد في رواية أخرى "كل من حفظ على أمتي أربعين حديثا مما ينفعهم الله به في أمر دينهم بعثه الله عز وجل يوم القيامة فقيها عالما وكنت له شفيعا وشهيدا".

وأیضا "من حفظ على أمتي أربعين حديثا من سنتي أدخله يوم القيامة في شفاعتي".

وأیضا "من حفظ على أمتي أربعين حديثا ما ينفعهم من دينهم بعث يوم القيامة من العلماء ، وفضل العالم على العابد سبعين درجة ، الله أعلم ما بين كل درجتين".

وأیضا "من نقل عني إلى من لم يلحقني من أمتي أربعين حديثا كتب في زمرة العلماء وحشر من جملة الشهداء".

وفي رواية "من كتب أربعين حديثا رجاء ان يغفر الله له غفر له وأعطاه ثواب الشهداء الذين قتلوا بعبادان وعسقلان".

وفي رواية "من ترك أربعين حديثاً بعد موته فهو رفيقي في الجنة".
وغير ذلك من الروايات.

واختلف في المراد بالأربعين، فذهب بعضهم إلى أنها أربعين من أحاديث الأحكام، وذهب بعضهم إلى أن الشرط أن يكون خارجة عن الطعن تسليمية من القدح، في أي موضوع كانت، وذهب الآخرون إلى أنها أحاديث على مذهب الصوفية فيما يتعلق بآداب النفس والمعاملة، وذهب بعضهم إلى أنها أحاديث تصلح للمتقين وتوافق حال المتبصرين وغير ذلك من الأقوال.

ثم من العلماء من جمع الأربعين في أصول الدين، وبعضهم في الفروع، وبعضهم في الجهاد، وبعضهم في الزهد، وبعضهم في الآداب، وبعضهم في الخطب، وبعضهم في الرقائق، ومنهم من جمع بين الكل.

قال النووي (المتوفى سنة ٦٧٦ هـ) في مقدمة كتاب "الأربعين" (ص ٥): "وقد صنف العلماء رضي الله عنهم في هذا الباب ما لا يحصى من المصنفات، فأول من علمته صنف فيه: عبد الله بن المبارك (المتوفى سنة ١٨١ هـ)، ثم محمد بن أسلم الطوسي العالم الرباني، ثم الحسن بن سفيان النسائي، وأبو بكر الآجري، وأبو بكر بن إبراهيم الأصفهاني، والدارقطني (المتوفى سنة ٣٨٥ هـ) والحاكم (المتوفى سنة ٤٠٥ هـ) وأبو نعيم (المتوفى سنة ٤٣٠ هـ) وأبو عبد الرحمن السلمي، وأبو سعيد الماليني وأبو عفان الصابوني وعبد الله بن محمد الأنصاري وأبو بكر البيهقي (المتوفى سنة ٤٥٨ هـ) وخلائق لا يحصون من المتقدمين والمتأخرين. انتهى كلام النووي.

هذا، وجاء الحديث عن روايات عدة من الصحابة مثل علي كرم الله وجهه وعبد الله بن مسعود ومعاذ بن جبل وأبي الدرداء وأبي سعيد الخدري وأبي هريرة وأبي أمامة وابن عباس وابن عمر وعبد الله بن عمرو وجابر بن سمرة وأنس بن مالك وبريدة وغيرهم رضي الله عنهم أجمعين. وقد أوردته كثير من المصنفين والمحدثين في كتبهم ومصنفاتهم، ونبه كل منهم على ضعفه ووهائه.

فأورد ابن عدي في كتابه "الكامل في ضعفاء الرجال" في مواضع، منها (٥٣٧/١) ما ذكره بسنده عن إسحاق بن نجيم الملطي عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس.

وقال إثر ذكره: "وإسحاق بن نجيم قد يُقْبَلُ بهذا الإسناد: ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس، فيأتي بكل حديث منكر عنه وعن غيره". وأورده من حديث ابن عباس أيضا (٤٣٦/٣) من طريق خالد بن نجيم. وقال: يروي هذا الحديث عن ابن جريج مع خالد بن يزيد اسحاق بن نجيم الملطي وهو أشرف منه.

وذكره من حديث أبي هريرة (٢٥٧/٦)، وفيه عمرو بن حصين الكلابي، فقال: "هذه الأحاديث لا يرويها بأسانيدنا غير عمرو بن الحصين وهو مظلم الحديث".

وأورده في ترجمة وهب بن وهب المشهور بـ"أبي البخري" أيضا (٣٣٧/٨) الكذاب المعروف من حديث أبي هريرة، وضعفه.

هذا، وأخرجه أبو نعيم الأصفهاني في "حلية الأولياء" (٢١٠/٤) رقم ٥٢٨٠ بسنده عن أبي بكر بن عياش عن عاصم عن زر عن ابن مسعود رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وقال: "غريب من حديث أبي بكر عن عاصم، لم نكتبه إلا بهذا الإسناد بفائدة ابن الحسين بن المظفر". انتهى.

وخرّجه البيهقي في "شعب الإيمان" (٢/٢٧٠ رقم ١٧٢٥ و١٧٢٦) عن حديثي أبي هريرة وأبي الدرداء.

ثم قال: "هذا متن مشهور فيما بين الناس وليس له إسناد صحيح".
(والنسخة التي بين أيدينا فيه لفظ "بين" مكان "متن"، والتصحيح من "إتحاف السادة" للزبيدي ١/٧٥)

وأخرجه ابن عبد البر في "جامع بيان العلم وفضله" (١/٥١) عن حديث أنس وابن عمر وأبي هريرة وابن عباس ومعاذ بن جبل.

وقال: "علي بن يعقوب - الآفة في رواية أنس - ينسبونه إلى الكذب ووضع الحديث، وإسناد هذا الحديث كله ضعيف". انتهى.

ثم قال عقب إيراد الحديث عن رواية ابن عمر: "هذا أحسن إسناد جاء به هذا الحديث، ولكنه غير محفوظ ولا معروف من حديث مالك، ومن رواه عن مالك فقد أخطأ عليه وأضاف ما ليس من روايته عليه". انتهى.

هذا، وأخرجه الخطيب في "تاريخ بغداد" (٦/٣٢٢) في ترجمة إسحاق بن نجيم أبي صالح الملطي، وتعقبه بقول أبي علي صالح بن محمد، "حديث باطل، وإسحاق بن نجيم ترك حديثه".

أقوال الأئمة وهذا الحديث

قد اتفقت أقوال الأئمة من المتقدمين والمتأخرين على أنه حديث ضعيف جدا. وإليك أقوالهم بهذا الصدد سوى ما ذكر طائفة من الآراء من بعض الأئمة.

قال الحافظ أبو علي سعيد بن السكن (صاحب الصحيح): "ليس يروي هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم من طريق يثبت".
 وقال الدارقطني: "كل طرق هذا الحديث ضعاف ولا يثبت منها شيء".
 وقال البيهقي: "أسانيده كلها ضعيفة".
 وقال ابن عساكر: "أسانيده كلها فيه مقال، ليس للصحيح فيه مجال".
 وقال ابن الجوزي: "هذا حديث لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم".

وقال محي الدين النووي في مقدمة كتابه "الأربعين النووية" (ص ٥-٦) واتفق الحفاظ على أنه حديث ضعيف وإن كثرت طرقه ثم قال وهذا ليس اعتمادي -في تصنيف هذا الكتاب- على هذا الحديث، بل على قوله صلى الله عليه وسلم في الأحاديث الصحيحة "ليبلغ الشاهد منكم الغائب".

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني في "التلخيص الحبير" (٣/٩٤):
 "جمعت طرقه في جزء ليس فيها طريق تسلم من علة قادحة". انتهى.

الكلام التفصيلي عن الحديث المبحوث عنه

وأما الكلام التفصيلي عن هذا الحديث من ناحية الإسناد فذلك ما يلي:

(١) حديث علي رضي الله عنه

أما حديث علي فقد أخرجه أبو سعد اسماعيل بن أبي صالح الحافظ والحافظ البيهقي بسندهما إلى أبي القاسم عبد الله بن أحمد بن عامر الطائي حدثنا أبي حدثنا علي بن موسى الرضا عن آبائه عن علي بن أبي طالب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، كما في إتحاف السادة المتقين (٧٧/١).

وعبد الله بن أحمد هذا قد قال الحفاظ في حقه: "هو يروي عن آبائه النسخة الموضوعية الباطلة، ما تنفك عن وضعه أو وضع أبيه -أحمد-".

(٢) حديث ابن مسعود

وأما ما نسب إلى سيدنا ابن مسعود فقد أخرجه أبو نعيم في الحلية (٢١٠/٤ رقم ٥٢٨٠) بسنده عن محمد^(١) بن حفص الحزامي عن دحيم بن محمد عن أبي بكر بن عياش عن عاصم عن زر عن عبد الله بن مسعود عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

قلت: قال الذهبي في "الميزان" في ترجمة محمد بن حفص الحزامي بعد ذكر الحديث المذكور من مناكيره: "فالآفة هو -محمد بن حفص- أو شيخه -دحيم بن محمد-".

وفيه محمد بن عثمان بن أبي شيبة، الذي قال عبد الله بن أحمد في حقه "كذاب"، وقال ابن خراش: كان يضع الحديث، وقال الدارقطني: يقال إنه أخذ كتاب غير محدث (وفي نسخة "كتاب غير فحدث به").

وقال البرقاني: لم أزل أسمعهم يذكرون أنه مقدوح فيه.

وقال أبو نعيم عقب ذكر الحديث: "هذا غريب من حديث أبي بكر - ابن عياش - عن عاصم". انتهى.

قلت: فتبين جليا إسناد هذا الحديث بهذا الطريق بان فيه علة شديدة ورواة كذابون أو متهمون بالوضع.

(٣) حديث معاذ بن جبل

أما حديث معاذ بن جبل فله طريقان،

الطريق الأول ما ذكره مرتضى الزبيدي في "الإتحاف" (٧٥/١) من طريق محمد بن إبراهيم الشامي عن عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي

(١) محمد بن عفان بن أبي شيبة.

رواد عن أبيه عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس عن معاذ بن جبل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

قلت: الآفة فيه محمد بن إبراهيم السائم الشامي وهو متهم بالوضع، فقد قال في حقه الدارقطني: "كذاب"، وقال ابن عدي: "عامه أحاديثه غير محفوظة"، وقال ابن حبان: "لا تحل الرواية عنه إلا عند الاعتبار، كان يضع الحديث".

هذا، وأما الطريق الآخر الذي ذكره ابن الجوزي في "العلل المتناهية" (١/١٢٠) من طريق الحسين بن علوان عن ابن جريج عن عطاء - ابن أبي رباح - عن معاذ بن جبل.

قلت: الحسين بن علوان أيضا متهم بوضع الحديث. قال ابن عدي: "يضع الحديث"، وقال يحيى بن معين: "كذاب".

فحال هذا الإسناد مع الإسناد السابق واضح جلي لا يحتاج إلى التعليق. وقد حصل لي الاطلاع الآن على طريق آخر من حديث معاذ بن جبل، وذلك ما أورده القاضي الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي في "المحدث الفاصل" (ص ١٧٢) بسنده عن عباد بن يعقوب الرواجني عن حاتم بن اسماعيل عن شعيب بن سليمان السلمي عن إسماعيل بن زياد عن معاذ بن جبل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

قلت: عباد بن يعقوب هو الأسدي الرواجني الكوفي متكلم فيه. فقد قال فيه ابن حبان: "وكان داعية إلى الرفض ومع ذلك يروي المناكير عن المشاهير، فاستحق الترك".

وهذا هو الذي روى حديث "إذا رأيتم معاوية على منبري فاقتلوه!!" وحكم ابن الجوزي على هذا الطريق بأنه مقطوع، لما ان اسماعيل بن أبي زياد لم يدرك معاذ بن جبل رضي الله عنه.

(٤) حديث أبي الدرداء

وأما ما جاء عن أبي الدرداء فله ثلاثة طرق.

الطريق الأول: ما أورده ابن الجوزي في "العلل" (١٢٠/١) بسنده عن الفضل بن غانم عن عبد الملك بن هارون بن عنترة عن أبيه عن جده عن أبي الدرداء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. (وذكره الزبيدي في "الإتحاف" أيضا ٧٥/١)

الطريق الثاني: ما أخرجه البيهقي في "شعب الإيمان" (٢٧٠/٢) رقم ١٧٢٦ بسنده عن إبراهيم بن إسماعيل السيوطي عن عمرو بن محمد عن ابن هارون بن عنترة عن أبيه عن جده عن أبي الدرداء ...

الطريق الثالث: ما أخرجه البيهقي أيضا في "الشعب" (٢٧٠/٢) رقم ١٧٢٧ بسنده عن هاشم بن الوليد أبي طالب الهروي عن عبد الملك بن هارون بن عنترة ... عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

قلت: المراد في جميع الطرق إنما هو عبد الملك بن هارون بن عنترة، وهو متهم بالكذب والوضع.

وإليك أقوال الأئمة، قال ابن معين: "كذاب"، وقال أبو حاتم: "متروك، ذاهب الحديث"، وقال السعدي: "دجال كذاب"، وقال ابن حبان في "كتاب المجروحين" (١٣٣/٢) في ترجمته "كان ممن يضع الحديث، لا يحل كتابة حديثه إلا على جهة الاعتبار ... وهو الذي يروي عن أبيه عن جده عن أبي الدرداء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. فذكر الحديث.

وقال البيهقي عقب إيراده: "هذا متن مشهور فيما بين الناس وليس له إسناد صحيح". (وما وقع في "المقاصد الحسنة" للسخاوي ص ٤٨١ رقم ١١١٥ بان هذا قول الإمام أحمد رضي الله عنه، حيث حكاه البيهقي في "الشعب" عنه عقب حديث أبي الدرداء، فلعل ذلك تسامح من السخاوي

رحمه الله تعالى وسبق قلم منه أو سرعة نظر، والله أعلم. لأننا لم نجده من قول الإمام أحمد بعد تتبع غير قليل.)
فالحاصل: ما روى عن أبي الدرداء في كل طرقة آفة.

(٥) حديث أبي سعيد الخدري

وأما ما نسب إلى أبي سعيد الخدري، قال ابن الجوزي: فقد روى بإسناد عن محمد بن يزيد بن سنان الرهاوي عن أبيه عن جده عن عطية عن أبي سعيد الخدري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.
قلت: محمد بن سنان هذا ضعيف كما يدل عليه أقوال الأئمة. قال الدارقطني: "ضعيف"، وقال النسائي: "ليس بالقوي"، وقال أبو حاتم: "كان رجلا صالحا لم يكن من أحلاس الحديث". وعلى كل فالإسناد إلى محمد بن يزيد نفسه مظلم، كما ذكره ابن الجوزي فلا خير في هذه الطريق، وفي الإسناد أيضا عطية العوفي.

وأيضا روى من حديث عبد الرحمن بن معاوية عن الحارث مولى ابن سباع عن أبي سعيد الخدري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.
قلت: وعبد الرحمن بن معاوية أيضا ضعيف، قال ابن معين وغيره: "لا يحتج به"، وقال مالك: ليس بثقة وهو قول النسائي.

(٦) حديث أبي هريرة

أما ما روى عن أبي هريرة فله عدة طرق.
الأول: هو ما ذكره ابن عدي في "الكامل" (٢٥٧/٦) في ترجمة عمرو بن الحصين بسنده عن عمرو بن الحصين الكلابي عن ابن علاقة عن خصيف عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.
قلت: هذا من بلايا عمرو بن الحصين، وقد قال فيه أبو حاتم: "ذاهب الحديث"، وقال أبو زرعة: "واه"، وقال الدارقطني: "متروك"، وقال ابن عدي: "حدث عن الثقات بغير حديث منكر وهو مظلم الحديث".

قلت: قد أورد الذهبي في "الميزان" هذا الحديث من مناكيره، بل صرح في ترجمة شيخه محمد بن عبد الله بن علاقة الحراني (٥٩٥/٣) بقوله: "الظاهر أنه -أي حديث من حفظ علي أمي... من وضع ابن حصين" -يعني عمرو بن حصين الكلابي هذا- انتهى. فلا حاجة إلى التعليق بعد هذا.

الطريق الثاني: ما ساقه ابن الجوزي في "العلل المتناهية" (١٢٢/١) بسنده عن سعدان بن نصر عن خالد بن إسماعيل أبو الوليد عن ابن جريج عن عطاء عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. قلت: الآفة فيه خالد بن إسماعيل أبو الوليد، وهو متهم بوضع الحديث. قال ابن عدي: "كان يضع الحديث على الثقات"، وقال الدارقطني: "متروك"، وقال ابن حبان: "لا يجوز الاحتجاج به بحال". انتهى.

وأما الطريق الآخر: فهو ما ذكره ابن عدي في "الكامل" أيضا (٣٣٧/٨) في ترجمة وهب بن وهب أبي البخري. وأبو البخري وضاع مشهور وكذاب خبيث.

قال ابن معين: "كان يكذب عدو الله"، وقال أحمد بن حنبل: "كان يضع الحديث وضعا فيما نرى. وقال عثمان بن أبي شيبة: أرى أنه يبعث يوم القيامة دجالا وقد قال الذهبي بعد ذكر هذا الحديث من بلاياه" وهذه أحاديث مكذوبة.

(٧) حديث أبي أمامة

وهو ما ذكره ابن الجوزي في "العلل" (١٢٢/١) بسنده عن علي بن الحسن عن عبد الرزاق عن معمر عن أبي غالب عن أبي أمامة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ذكره الزبيدي أيضا في "الإتحاف" نقلا عن أبي إسماعيل الأنصاري الهروي بسنده إلى علي بن الحسين، عن عبد الرزاق به، ولم أجده في "مصنف عبد الرزاق" بعد تتبع غير قليل.

ولعل الآفة في هذا الطريق أبو غالب شيخ معمر، واسمه حزور. وإليك أقوال بعض الأئمة، قال النسائي: "هو ضعيف". وقال ابن حبان: "لا يحتج إلا فيما وافق الثقات".

وفيه علي بن الحسن أيضا، الراوي عن عبد الرزاق، قال ابن عدي: "لا يروى أحاديثه إلا على جهة التعجب".

(٨) حديث ابن عباس

أما الرواية المنسوبة إلى ابن عباس فله أربع طرق، ذكرها ابن الجوزي في "العلل المتناهية" مفصلا، نقلا عن "الكامل" لابن عدي (كما ذكره الزبيدي في "الإتحاف") وابن عدي إنما ساقه من حديث ابن عباس بطريق إسحاق بن نجيم الملطي المجلد الأول صفحة ٥٣٧ في ترجمة ابن نجيم، وذكره في المجلد الثالث صفحة ٤٣٦ أيضا من حديث ابن عباس بطريق خالد بن يزيد في ترجمته.

وقد ساقه ابن عبد البر أيضا في "جامع بيان العلم" له (١/٥١-٥٣). هذا، والمدار في جميع الطرق سوى طريق واحد إنما هو إسحاق بن نجيم الملطي، وما أدراك ما الملطي؟ فانظر إلى أقوال الأئمة فيه: قال ابن معين: "معروف بالكذب ووضع الحديث"، وقال أيضا: "كذاب، عدو الله، رجل سوء الخبيث"، وقال أحمد: "هو من أكذب الناس"، وقال الفلاس: "كان يضع الحديث صراحا".

قلت: يكفي بك هذه الآراء لمعرفة حق المعرفة، وقد سبق حاله في أول البحث أيضا. ولأجل هذا وذاك عده الذهبي من مناكيره في "الميزان". وفي بعض هذه الطرق الحسن بن قتيبة، وهو متروك، فقد قال الأزدي: "واهي الحديث"، وقال الدارقطني: "متروك"، وقال العقيلي: "كثير الوهم"، وقال الذهبي: "هالك".

هذا، والطريق الرابع الذي سلم من الملطي فيه أحمد بن بكر الباليسي عن خالد بن يزيد العمري المكي عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس. قلت: أحمد بن بكر الباليسي متهم بالوضع، قال ابن عدي: "روى مناكير عن الثقات"، وقال الأزدي: "كان يضع الحديث". وأما شيخه خالد بن يزيد فهو أيضا متهم بالوضع. قال ابن حبان: "يروى الموضوعات عن الأثبات"، وكذبه أبو حاتم وابن معين. وذكره الذهبي من مناكيره.

فالإسناد في جل من الطرق مظلم وواه.

(٩) حديث ابن عمر

هذا، وأما حديث ابن عمر بهذا الصدد فقد قال ابن الجوزي انه روى بإسنادين مظلّمين عن جماعة من المجاهيل، فلا يحتج به، أي ولا في الفضائل والرغائب.

وقد أخرج ابن عبد البر في "جامع بيان العلم" (٥١/١) حديث ابن عمر وساقه من طريق يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم بن يزيد بن حجر العسقلاني عن أبي أحمد حميد بن مخلد بن زنجويه ويحيى بن عبد الله بن بكير عن مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. وقال -ابن عبد البر- هذا أحسن إسناد جاء به هذا الحديث، ولكنه غير محفوظ ولا معروف من حديث مالك، ومن رواه عن مالك فقد أخطأ عليه وأضاف ما ليس من روايته عليه، انتهى.

قلت: لا شك ان الآفة فيه يعقوب بن إسحاق وهو متهم بالكذب، وإليك قول الذهبي، قال الذهبي في "الميزان" (٤٤٩/٤): يعقوب بن إسحاق العسقلاني، كذاب فإنه قال: حدثنا حميد بن زنجويه، حدثنا يحيى بن بكير، عن مالك، عن نافع عن ابن عمر -مرفوعا- من حفظ على أمتي أربعين حديثا.

قال الذهبي نفسه في ترجمة يعقوب بن إسحاق في "المغني" (٤٣٠/٢) بعد ذكر الحديث المبحوث عنه "وهذا كذب في السند والتمتن".

(١٠) حديث عبد الله بن عمرو

وأما ما جاء عن رواية عبد الله بن عمرو العاص فقد أورده ابن الجوزي في "العلل" (١٢٤/١) قائلا: "وأما حديث عبد الله بن عمرو: فقد رفعه محمد بن مضر عن بوري بن الفضل ولا يعرفان عن ابن المبارك عن إسماعيل بن رافع عن إسماعيل بن عبيد الله عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ... الحديث".

قلت: فهذا كما قال، وقد قال الذهبي في ترجمة بوري بن الفضل: "لا يدري من ذا، وخبره باطل".

ثم ساق الحديث بالإسناد السابق ذكره، وقال: "تفرد به عنه محمد بن مضر بن معن الأنماطي، فأحدهما -أي إما بوري بن الفضل أو محمد بن مضر- وضعه". انتهى كلام الذهبي.

فثبت ان حديث عبد الله بن عمرو أيضا غير سالم عن العلة والاعتراض، كيف؟ وفيه رواية غير معروفين بل من هو متهم بالكذب. فحال هذا الإسناد ظاهر!!

(١١) حديث جابر بن سمرة

لم أظفر على إسناد تام لحديثه، لذا اكتفي بقول ابن الجوزي، قال ابن الجوزي في "العلل": "وأما حديث جابر بن سمرة فقد رفعه مجهول عن مجهول إلى ان ألصقه بشيبان بن فروخ -وهو أحد الثقات إلا أنه يرى القدر- عن مبارك عن الحسن بن جابر بن سمرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من ترك أربعين حديثا بعد موته فهو رفيقي في الجنة".

(١٢) حديث أنس بن مالك

وما جاء عن أنس فله طرق شتى.

منها ما أخرجه ابن عبد البر في "جامع بيان العلم وفضله" (٥١/١) من طريق علي بن يعقوب بن سويد عن إبراهيم بن عثمان بن سعيد بن منصور وبقية عن المعلى عن السدي عن أنس بن مالك بلفظ "من حمل من أمتي أربعين حديثاً لقي الله يوم القيامة فقيها عالماً".

قلت: الآفة فيه علي بن يعقوب، وهو منتسب إلى وضع الحديث، كما صرح به الأئمة.

والمراد من السدي هنا اسماعيل بن عبد الرحمن المشهور بـ"السدي الكبير" ولم يلتق من الصحابة إلا أنس بن مالك. وهو ضعيف، قال أبو حاتم: "يكتب حديثه ولا يحتج به"، وعن ابن معين: "أنه ضعيف" توفي سنة ١٢٧ هـ.

وأما السدي الصغير أي محمد بن مروان فهو متهم بالكذب بل قيل: "إنه كذاب".

ومنها ما أخرجه ابن عبد البر نفسه في الجامع (٥٢/١) من طريق يعقوب بن إسحاق المعروف بابن حجر ومحمد بن أحمد بن عمر عن أحمد بن صالح عن علي بن عيسى عن عمرو بن الأزهر - العتكي - عن أبان - ابن أبي عياش - عن أنس بن مالك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

قلت: قد سبق الكلام عن يعقوب بن إسحاق بأنه متهم بالكذب. وأما عمر بن الأزهر أي العتكي فهو متهم بوضع الحديث، ولعله هو الآفة فيه، قال أحمد بن حنبل: "كان يضع الحديث"، وقال البخاري: "يرمي بالكذب"، وقال النسائي: "متروك".

هذا، ومنها ما أورده ابن الجوزي في "العلل المتناهية" (١/١٢٥) من طريق حفص بن جميع عن أبان عن أنس.
 وحفص بن جميع متكلم فيه، قال أبو زرعة: "ليس بالقوي"، وضعفه أبو حاتم، وقال ابن حبان: "لا يحتج به".
 وفيه أبان بن أبي عياش، وهو متروك.
 قال ابن معين "متروك"، وهو قول النسائي. وقال أحمد: "هو متروك الحديث"، بل غلظ الكلام فيه شعبة وقال: "داري وحماري في المساكين صدقة ان لم يكن أبان بن أبي عياش يكذب في الحديث!"
 هذا، وفي أحد الطرق منه أبو داود الأعمى وهو ضعيف جدا. قال ابن معين: ليس بشيء. وقال النسائي والفلاس والدارقطني: "متروك". وقال ابن حبان: "يروي عن الثقات الموضوعات توهما لا يجوز الاحتجاج به". انتهى.
 قلت: فهذا هو حال الحديث المنسوب إلى سيدنا أنس بن مالك، وقد اتضح بهذا وهائه.

خلاصة البحث

قد نقلت نبذة من أقوال الأئمة وآراء المحدثين عن هذا الحديث فيما سبق، كما سعت لتحقيق حال الحديث من الناحية الإسنادية حسب ما استطعت كما رأيت.
 فقد خطر ببالي بعد هذه كلها - أن الحديث المبحوث عنه واه مطروح، إن لم يكن موضوعا، مع كون المتن مشهورا على الألسنة.
 وذلك لما أن في جميع الطرق لهذا الحديث إما راو كذاب أو من هو متهم بالوضع أو من هو متروك أو مجهول عينا وحالا، بل وجودا، ومثله

في حكم المتهم، لا سيما في مثل هذه الأخبار التي يتداولها المتهمون والمتروكون، كما هو معلوم عند من له إلمام بالفن. كما مر تفصيله. وما أحسن ما قال النووي في فاتحة كتاب الأربعين له "واتفق الحفاظ على أنه حديث ضعيف وإن كثرت طرقه".

ثم قال بعد اسطر: وقد اتفق العلماء على جواز العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال ومع هذا فليس اعتمادي على هذا الحديث... قلت: يستفاد من قوله أمران (١) ان الحديث المبحوث عنه ليس في حد يمكن به العمل في الفضائل، بل هو ساقط عن ان يعمل به في الفضائل أيضا لكونه ضعيفا جدا (أو دونه) وبمثله لا يستشهد به. وهذا هو سبب عدم اعتماد النووي عليه.

(٢) ان كثرة الطرق لا تخرج الحديث عن مرتبة الضعف وحيزه على الإطلاق، والشاهد عليه هذا الحديث.

وكيف تُقويه كثرة الطرق؟ وفيها ظلمات بعضها فوق بعض، وهذه لا تزيد في الطين إلا بلة، ولا تنتشى إلا نكارة.

هذا، وأما تصنيف كثير من المصنفين والمحدثين كتباً ورسائل بعنوان الأربعين بأساليب شتى، فليس ذلك دليل لصحة الحديث، كما يفهمه من لا نباهة له.

بل إنما تسامحوا في ذلك لحثّ على خير، ولتبليغ مجموعة من الأحاديث النبوية في أيدي الناس ونشرها، بعد العلم عن حقيقة هذا الحديث. فالاستدلال بصنيعهم هذا على حجة الحديث استدلال خاطئ، ناشئ عن عدم الممارسة بهذا الشأن. فقد صنفوا بعنوان الجامع والمصنف والموطأ والأجزاء والمستخرج وما إلى ذلك من العناوين، فهل ورد في كل ذلك فضيلة خاصة؟

ملحوظة: وضح جليا بما تقدم وهاء وسقوط عمل من يبلغ وينشر مجموعة "الأربعين" حديثا بصورة، كأن الرسول المعصوم صلى الله عليه وسلم قال كل ذلك بسياق واحد! في مجلس واحد!! فنسأل الله السلامة والعافية. والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

وتفصيل هذا الأمر، ان هؤلاء يستدلون بحديث ذكره علي متقي الهندي في "كنز العمال" (٢٨٨/١٠) عزوا إلى أبي القاسم بن منده وأبي الحسن الرازي وابن عساكر والرافعي من رواية سلمان الفارسي رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم!!؟

قلت: كيف تصح نسبته إلى سلمان الفارسي ثم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم والحال أنه بري منه براءة الذئب من دم يوسف عليه السلام، بل الحديث مختلق، ومفتري موضوع، وضعه زيد بن عبد الله ابن مسعود الهاشمي.

وإليك كلام الإمام الذهبي بهذا الصدد، قال الذهبي في "الميزان" (١٠٤/٢ رقم ٣٠١٦) في ترجمته: "زيد بن عبد الله بن مسعود الهاشمي أبو القاسم، اتهم بوضع أربعين في الآداب، قاله النباتي.

قلت: القائل الذهبي -هو أبو الخير بن رفاعه، لا صبحه الله بخير، سمع منه تلك الأربعين الباطلة أبو الفتح سلم بن أيوب الرازي بالري بعد الأربعمأة. وروى أبو الموفق محمد بن محمد النيسابوري عن زيد بن عبد الله بن محمد الزاهد شيخ البلوطين، حدثنا إبراهيم بن حاتم التستري، حدثنا علي بن الحسين بن إسحاق، حدثنا أبي، حدثنا محمد بن إبراهيم الشامي، عن محمد بن سوسف الفريابي عن الثوري، عن ليث، عن مجاهد، عن سلمان، -الفارسي- قال: سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الأربعين حديثا، فقال: من حفظها على أمتي دخل الجنة،

وحشر مع الأنبياء والعلماء؛ فقلت: يا رسول الله، أي الأحاديث هي؟ قال: أن تؤمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبين والبعث والحساب والموقف والشفاعة والقدر والوتر كل ليلة، ولا تعق والديك ... إلى أن قال: ولا تقل للقصير يا قصير؛ وسرد ما بقي. وهذا كذب". انتهى كلام الذهبي بعينه.

قلت: وهو قول الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى، انظر "لسان الميزان" (٥٠٨/٢ رقم ٢٠٣٥).

فقد تبين بهذا مثل الضوء في شمس النهار أنه حديث موضوع ومختلق وضعه أحد الكذابين، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين.

٢٩ جمادى الأولى سنة ١٤٢٢ هـ

حديث (٢) : النظر إلى علي عبادة.

هذا الحديث ورد عن كثير من الصحابة بعدة طرق حتى بلغ عددهم أحد عشر، مثل أبي بكر وعثمان وابن مسعود وابن عباس وأنس وعائشة وجابر وغيرهم.

وجاء لفظ الحديث في بعض الروايات "النظر إلى علي عبادة"، وفي بعضها "النظر إلى وجه علي عبادة" أي بزيادة لفظ وجه.

وهذا الحديث من الأحاديث التي اختلف في تصحيحها وتضعيفها، فمن مصحح له ومن مضعف إياه، وإن كان عدد المصححين يعد بالأصابع، والصواب -كما سيتبين من البحث الآتي- أنه موضوع، وأن تصحيحه وهم، فهذا أنا ذا أتصدى لإيراد الطرق كلها لهذا الحديث، ثم الكلام عن رجاله واحدا بعد واحد، حسبما تيسر لي، والله الموفق، وعليه التكلان.

(١) رواية أبي بكر الصديق

له طريقان. الأول: ما ساقه ابن الجوزي في "كتاب الموضوعات" له (٢٦٨/١)، فقال: "حدثني محمد بن ناصر الحافظ وحدي قال: حدثني محمد بن عبد الله الجعفي وحدي قال حدثني محمد بن أحمد بن مخروم وحدي قال حدثني محمد بن الحسن الرقي وحدي قال ثني مؤمل بن إهاب وحدي قال ثني عبد الرزاق وحدي قال ثني معمر وحدي قال حدثني الزهري وحدي عن عروة عن عائشة عن أبي بكر رضي الله عنه مرفوعا.

قلت: الآفة فيه إما محمد بن عبد الله الجعفي أو شيخه محمد بن أحمد بن مخروم، كما قال ابن حبان، أما الجعفي فلا أدري حاله، وأما ابن

مخروم فقد قال عنه ابن غلام الزهري: ضعيف، وقال أبو الحسن التمار: كان يكذب، مع كون هذا الإسناد من الوجدانيات الغرائب، إذ لم يأت عن أبي بكر إلا بهذا الطريق المنكر الموهوم.

الثاني: وذلك ما أورده ابن حبان في "كتاب المجروحين" له (٢١١/١) في ترجمة الحسن بن علي بن زكريا أبي سعيد العدوي، فقال: رأيت حدث عن أبي الربيع الزهراني ومحمد بن عبد الأعلى الصنعاني قالوا ثنا عبد الرزاق قال أخبرنا معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة عن أبي بكر مرفوعاً "النظر إلى وجه علي عليه السلام عبادة".

وهذا شيبى لا يشك عوام أصحاب الحديث أنه موضوع، ما روى الصديق هذا الخبر قط، ولا الصديقة روته، ولا عروة حدث به، ولا الزهري ذكره، ولا معمر قاله، فمن وضع هذا على الزهراني -أبو الربيع- والصنعاني -محمد بن عبد الأعلى؟ وهما متقنا أهل البصرة، لبالحري أن يهجر في الروايات". انتهى كلام ابن حبان.

قلت: وهذا ما قال ابن حبان في حقه، وأما ابن عدي فقال في كتابه "الكامل" (٢٠٥-١٩٥/٣) "كان الحسن بن علي يضع الحديث ويسرق الحديث، ويلزقه على قوم آخرين، ويحدث عن قوم لا يعرفون وهو متهم فيهم، فان الله لم يخلقهم".

وقال في ختام ترجمته "وللعدوي -الحسن بن علي المذكور- على أهل البيت أحاديث قد وضعها -وهذا الحديث أيضا من ذلك القبيل كما ترى- غير ما ذكرت، وعامة ما حدث به العدوي -إلا القليل- موضوعات، وكنا نتهمه بل نتيقنه انه هو الذي وضعها على أهل البيت وغيرهم".

وقال الدارقطني: ذاك متروك.

وقال حمزة السهمي: سمعت أبا محمد الحسن بن علي البصري يقول: "أبو سعيد العدوي كذاب على رسول الله... يقول عليه ما لم يقل".

وقال الذهبي بعد ما ذكر الحديث من مناكيره: "هذا شيخ قليل الحياء، ما تفكر فيما يفترية".

قلت: فوضح جليا أنه هو الآفة في هذا الطريق، وهو المختلق لهذا الحديث، فلا صبحه الله بخير، فلا جرم ان الحديث واه بهذا الإسناد الواهي.

(٢) رواية عثمان بن عفان

وأما رواية عثمان بهذا الصدد فقد أوردها ابن الجوزي في "الموضوعات" بقوله: "أنبأنا يحيى بن الحسن بن البنا، أنبأنا أبو الحسين بن الأبنوسي، قال أنبأنا أبو نصر محمد بن أحمد الملاحمي قال ثنا محمد بن الحسن بن علي الجرجاني، ثنا محمد بن أبي سعيد الحافظ أنبأنا العباس أحمد بن هاشم الطرائفي، قال ثني جعفر بن الحسين بن عمر الزيات، قال ثنا محمد بن غسان الأنصاري، عن يونس مولى الرشيد قال: كنت واقفا على رأس المأمون وعنده يحيى بن أكثم القاضي، فذكروا عليا وفضله، فقال المأمون: سمعت الرشيد يقول: سمعت المهدي يقول: سمعت أبي ... يقول: سمعت جدي ... يقول: سمعت ابن عباس يقول: رجع عثمان إلى علي رضي الله عنهما فسأل المصير إليه فجعل يحد النظر إليه، فقال له علي، عثمان! ما لك تحد النظر إلي؟ فقال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقول: "النظر إلى علي عبادة".

قلت: لم أعثر على تراجم الرواة لهذا الطريق، سوى يحيى بن الحسن بن البنا، وأبي الحسين محمد بن أحمد بن محمد بن علي المشهور بابن الأبنوسي، وأبي نصر محمد بن أحمد الملاحمي.

أما يحيى بن الحسن بن البنا فهو ثقة، وصفه الذهبي ب"الصادق العابد الخير المتبع الفقيه، بقية المشائخ"، ترجمته في "سير أعلام النبلاء" (٥٠٤/١٤).

وأما أبو الحسين بن الأبنوسي فاسمه محمد بن أحمد بن محمد بن علي، وقد ترجم له الخطيب البغدادي في "تاريخ بغداد" (٣٥٦/١)، فقال: سمع أبا الحسن الدارقطني، وأبا حفص بن شاهين وأبا حفص الكتاني ... كتبت عنه وكان سماعه صحيحا، وسألته عن مولده فقال سنة ٣٨١ هـ، ومات سنة ٤٥٨ هـ.

قلت: علم منه انه كان ثقة مثل سابقه - يحيى بن الحسن البنا-.
وأما أبو نصر محمد بن أحمد الملاحمي (لا المدابغي، كما وقع محرفا في "الموضوعات" لابن الجوزي)، فهو أيضا من الثقات المتقنين.
قال الذهبي في "السير" (٤٤/١٣) "وكان من جلة المحدثين".
هذا، ولم أظفر على تراجم بقية الرجال بعد تتبع وتفتيش، فلعلهم مجاهيل، كما نص عليه ابن الجوزي قائلا: "وأما حديث عثمان فرواته مجاهيل".
قلت: فلا بد أن تدور الآفة على هؤلاء، ومقتضاه وهاء هذا الإسناد.
والله أعلم.

(٣) رواية عبد الله بن مسعود

لها طرق شتى.

(١) أخرج الطبراني في "المعجم الكبير" (٧٦/١٠) رقم (١٠٠٠٦) فقال: حدثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة ثنا أحمد بن بديل الياامي ثنا يحيى بن عيسى الرملي، عن الأعمش عن إبراهيم -النخعي- عن علقمة عن عبد الله -ابن مسعود- مرفوعا بلفظ "النظر إلى وجه علي عبادة".

حول رجال الإسناد

❖ محمد بن عثمان بن أبي شيبة:

هو أبو جعفر العبسي الكوفي، مختلف أمره، لكن الأكثرين على تضعيفه، وثقه صالح جزرة وابن عدي، وأما عبد الله بن أحمد بن حنبل، فقال: كذاب.

وقال ابن خراش: كان يضع الحديث.

وقال مطين: هو عصا موسى تلقف ما يأفكون.

وقال الدارقطني: يقال إنه أخذ كتاب غير محدث (وفي نسخة أخرى لميزان الاعتدال) كتاب غير فحده به.

قال ابن عقدة: سمعت عبد الله بن أسامة الكلبي، وإبراهيم بن إسحاق الصواف، وداود بن يحيى يقولون: محمد بن عثمان كذاب، وزادنا داود فقال: قد وضع أشياء على قوم ما حدثوا بها قط، ثم حكى ابن عقدة نحو هذا عن طائفة في حق محمد.

وقال البرقاني: لم أزل أسمعهم يذكرون انه مقدوح فيه.

قلت: فثبت بهذه الآراء أنه ضعيف جدا بل متهم بالكذب فلا يحتج بروايته ولا يستشهد به.

✦ أحمد بن بديل اليامي:

هو أحمد بن بديل الكوفي القاضي اليامي، ضعيف بالاتفاق.

قال النسائي: لا بأس به.

وقال ابن عدي: حدث عن حفص بن غياث وغيره أحاديث أنكرت عليه.

وقال الدارقطني: فيه لين.

وقال صالح بن أحمد الهمداني: بلغني أنه كان يسمى بالكوفة راهب الكوفة فلما ولي القضاء قال: خذلت على كبر السن.

✦ يحيى بن عيسى الرملي:

راو ضعيف جدا، وإليك أقوال بعض الأئمة.

قال ابن معين مرة: ضعيف، ومرة "ليس بشيء".

وقال النسائي: ليس بالقوي.

وقال ابن عدي: وعامة رواياته مما لا يتابع عليه.

قلت: وبقيّة رجال الإسناد ثقات أثبات.

وتبين بتراجم هؤلاء الرواة ان الإسناد الذي ساقه الطبراني واه، ساقط

عن الاعتبار.

(٢) وقد أورد ابن عدي في "الكامل" (٦٠/٩) في ترجمة يحيى بن

عيسى الرملي هذه الرواية، فقال: أخبرنا أحمد بن الحسين الصوفي ثنا

هارون بن حاتم ثنا يحيى بن عيسى الرملي بالإسناد السابق ذكره.

حول الرجال

✦ أحمد بن الحسين الصوفي:

هو أبو الحسن أحمد بن الحسين الصوفي الصغير شيخ ابن عدي لينه

بعضهم ووثقه بعضهم، توفي سنة ٣٠٢ هـ.

قال ابن المنادي: كتبت عنه على معرفةٍ بليته.

✦ هارون بن حاتم:

هو هارون بن حاتم الكوفي صاحب يحيى بن عيسى الرملي، متروك ومتهم.

امتنع أبو زرعة وأبو حاتم من الرواية عنه.

بل سئل عنه أبو حاتم، فقال: أسأل الله السلامة.

ومعلوم ان هذا اللفظ إنما يطلقه الأئمة بيانا لشدة الضعف.
وقال الذهبي عقب إيراد الحديث المبحوث عنه في ترجمة شيخه يحيى
بن عيسى "لعله من وضع هارون".
وقال هو في ترجمة هارون هذا بعد ذكر حديث من مصائبه "وهذا
باطل".

فقد انكشف بهذا بأنه كان متهما ومتروكا.

✽ يحيى بن عيسى الرملي:

تقدم حاله، وهو ضعيف جدا.

قلت: فإذا كان حال الإسناد هكذا، وفيه راو ضعيف، وضعيف بهذا،
بل متهم متروك فما ظنك بهذا الإسناد؟

(٣) وكذا أخرج الحاكم النيسابوري رواية ابن مسعود في كتابه
"المستدرک" (١٤٢/٣) بسنده عن يحيى بن عيسى الرملي، عن الأعمش
... عن ابن مسعود مرفوعا. وقال: تابعه عمرو بن مرة عن إبراهيم النخعي.
لكن تعقبه الذهبي بقوله "وذا موضوع".

والمتابع الذي ساقه الحاكم سيجيء بيانه بعد أسطر مع الرد عليه.

(٤) وأخرج أبو نعيم الأصفهاني أيضا في "حلية الأولياء" (٦٨/٥) برقم
(٦٣٥٣) رواية ابن مسعود بسنده عن هارون بن حاتم عن يحيى بن عيسى
الرملي ... عن ابن مسعود مرفوعا.

قلت: علم من هذه التخاريج كلها ان المراد في طريق ابن مسعود إنما
هو يحيى بن عيسى الرملي، وهو ضعيف جدا. فيستفاد منه ان الحديث
بهذا الإسناد أى بجميع طرقها باطل.

ذكر المتابع والجواب عنه

وأما المتابع الذي ساقه الحاكم من طريق عمرو بن مرة عن إبراهيم النخعي لتقوية رواية يحيى بن عيسى الرملي من طريق ابن مسعود المذكورة غير ناهض، ولا يصح به الإستشهاد.

وإليك بيان الإسناد، قال الحاكم: حدثنا أبو بكر محمد بن أحمد بن يحيى القاري، ثنا المسيب بن زهير الضبي، ثنا عاصم بن علي، ثنا المسعودي، عن عمرو بن مرة عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود مرفوعاً.

قلت ❖ أما عمرو بن مرة فهو ثقة ثبت رمى بالإرجاء.

❖ وأما المسعودي فهو عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي ثقة.

❖ وأما عاصم بن علي فهو عاصم بن علي بن عاصم الواسطي، موثق

ومضعف.

قال أحمد بن حنبل: حديثه حديث مقارب حديث أهل الصدق ومرة أخرى: صحيح الحديث، قليل الغلط، ما كان أصح حديثه، وكان إن شاء الله صدوقاً.

وقال أبو حاتم: صدوق.

وشدد الإمام يحيى بن معين الكلام فيه، فقال مرة: "ليس بشيء"، ومرة "كذاب ابن كذاب".

قال المفضل بن غسان الغلابي: سألت يحيى بن معين عن عاصم بن علي فذمه واتهمه.

ومن الطريف جدا ما حكى أبو عبد الله الجعفي عن ابن معين، حيث قال: سمعت يحيى بن معين يقول: عاصم بن علي بن عاصم سيد المسلمين!! كما في "تهذيب الكمال" (٣١١/٩) توفي سنة ٢٢٦ هـ.

على كل، هو مختلف في التوثيق والتضعيف، وليس من الثقات
الأثبات، وفيه شيء ما ألبتة. والله أعلم.

✽ المسيب بن زهير الضبي:

هو المسيب بن زهير بن عمرو أبو سلم الضبي، متهم، وكان من
رجال الدولة العباسية، وولي شرطة بغداد في أيام المنصور والمهدي
والرشيد، ترجم له الخطيب في تاريخه (١٣٧/١٣) ولم يتكلم فيه بتوثيق
أو تضعيف، إلا أنه أورد له حديثاً موضوعاً "العباس وصي ووارثي" أي في
فضل العباس بن عبد المطلب.

والعجب من الخطيب أنه لم ينبه على كونه موضوعاً، ولعل آفة الآفات
في هذا الإسناد هو هو، توفي سنة ١٧٥ هـ أو سنة ١٧٦ هـ. وأما أبو بكر
محمد بن أحمد بن يحيى القاري، فلم أجد له ترجمة في كتب من
التراجم، ولا رأيت اسمه في أسماء شيوخ الحاكم النيسابوري! ولكل شيء أجل!!
ملاحظة هامة: ومن الجدير بالذكر هنا ان ما ساق الحاكم من الإسناد
ليان المتابعة فيه سقط فاحش. وتفصيل ذلك ان الحاكم المولود سنة ٣٢١
هـ والمتوفى سنة ٤٠٥ هـ يقول: حدثنا أبو بكر محمد بن أحمد بن يحيى
القاري، قال حدثنا المسيب بن زهير الضبي ... فظاهر العبارة يوهم بأنه -
أبو بكر- شيخ للحاكم، وهو القائل، حدثنا المسيب بن زهير، المتوفى
سنة ١٧٥ هـ أو سنة ١٧٦ هـ على ما ذكره الخطيب!

فمن البعيد جداً أن يكون الضبي شيخ شيخ الحاكم والحال ان بينهما
مفاوز تنقطع فيها أعناق المطايا! لان الفصل بين وفاة الضبي وولادة
الحاكم مائة وست وأربعين (١٤٦) سنة!!

ولم أر من نبه على هذا، والله الحمد أولاً وآخراً.

(أ) ذكر المتابعين الآخرين والجواب عنهما

قد أورد السيوطي متابعا آخر لرواية يحيى بن عيسى الرملي من طريق ابن مسعود في "اللائي" (٣٤٣/١) بقوله، "قلت: له متابع عن الأعمش، قال الشيرازي في "الألقاب" أبنا أبو علي زاهر بن أحمد ثنا أبو عبد الله محمد بن مخلد ثنا أحمد بن حجاج بن الصلت ثنا محمد بن مبارك أشتوية ثنا منصور بن أبي الأسود عن الأعمش به -أي عن إبراهيم النخعي عن علقمة عن ابن مسعود مرفوعا-.

الكلام عن الرجال مختصرا

❖ منصور بن أبي الأسود.

قال ابن معين: "ثقة".

وقال النسائي: "ليس به بأس".

❖ محمد بن مبارك أشتوية -لم أعرفه.

❖ أحمد بن الحجاج بن الصلت:

هو أحمد بن الحجاج بن الصلت أبو العباس الأسدي ابن أخي محمد بن الصلت سمع عمه، والحسن بن بشر وغيرهما. وأحمد بن الحجاج بن الصلت متهم بالكذب.

فقد ذكر الخطيب في "تاريخه" (١١٧/٤) رواية عن مناكيره وبلاياه في فضل سيدنا العباس بن عبد المطلب، بسنده عن محمد بن مخلد الدوري عن أحمد بن الحجاج بن الصلت عن سعيد بن سليمان -الشهير بـ"سعدوية"- عن خلف بن خليفة عن مغيرة عن إبراهيم عن علقمة عن عمار بن ياسر قال: بينا النبي صلى الله عليه وسلم راكب، إذ حانت منه التفاتة، فإذا هو بالعباس! فقال: يا عباس! قال: "لبيك يا رسول الله" قال:

"إن الله فتح هذا الأمر بي، وسيختمه بغلام من ولدك يملئوها عدلا، كما ملئت جورا، وهو الذي يصلي بعيسى".

قلت: قال الذهبي في "الميزان" (١٨٩/١) ان الآفة في الحديث المذكور أحمد بن الحجاج، وأظهر الذهبي تعجبه على الخطيب لسكوته عن هذا الحديث الموضوع، وهو قول الحافظ في "اللسان" (١٤٩/١).

وتوفي أحمد بن الحجاج سنة ٢٦٢ هـ.

✽ أبو عبد الله محمد بن مخلد الدوري:

قال الدارقطني: ثقة مأمون.

وقال الخطيب: "كان أحد أهل الفهم، موثوقا به في العلم، متبع الرواية، مشهور بالديانة، موصوفا بالأمانة، مذكورا بالعبادة. انتهى. توفي سنة ٣٣١ هـ.

✽ أبو علي زاهر بن أحمد:

ترجمه الذهبي في "السير" (٥٠٣/١٢) ولقبه بـ"الإمام العلامة، فقيه خراسان، شيخ القراء والمحدثين". توفي سنة ٣٨٩ هـ.

قلت: فقد ثبت بهذا وذاك ان الآفة في هذا الإسناد أحمد بن حجاج بن الصلت وهو ضعيف جدا، بل متهم بالكذب، ولذا شدد عليه الذهبي وابن حجر، فالإسناد واه.

(ب) متابع آخر لرواية يحيى المذكورة

هذا، وأما المتابع الآخر الذي ذكره أبو نعيم في "فضائل الصحابة" كما في "اللائي" (٣٤٣/١) فهو كما يلي: قال أبو نعيم: حدثنا محمد بن الحسين بن أبي الحسين ثنا أحمد بن جعفر بن أصرم ثنا علي بن المثنى ثنا عاصم بن عمر البجلي عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود مرفوعا.

الكلام عن أحوال الرجال

- ✦ عاصم بن عمر البجلي: لم أظفر على حاله.
- ✦ علي بن المثنى: هو علي بن المثنى الطهوي الكوفي، وثقه ابن حبان، وضعفه ابن عدي، توفي سنة ٢٥٦ هـ.
- ✦ أحمد بن جعفر بن أصرم البجلي: لم يتيسر لي الاطلاع عليه.
- ✦ محمد بن الحسين بن أبي الحسين: هو شيخ أبي نعيم الحافظ، لكنني لم أجد ترجمته بعد تتبع غير قليل فهل هو محمد بن الحسين بن عمر المقدسي؟ الذي قال عنه الحافظ ابن حجر في "لسان الميزان" (١٤٥/٥) "كتب عنه أبو نعيم الحافظ، كان يضع الحديث". والله أعلم.
- على كل، هذا الإسناد أيضا غير سالم عن المجاهيل والضعفاء، فلا شك إذا ان الطرق كلها عن ابن مسعود معلولة وقادحة.

(٤) رواية معاذ بن جبل

- أما رواية معاذ بن جبل، فقد أخرجها الخطيب البغدادي في "تاريخه" (٥١/٢) في ترجمة شيخه محمد بن إسماعيل الرازي.
- وإليك بيانه،

قال الخطيب أخبرنا علي -ابن أحمد الرزاز- قال أنبأنا محمد -ابن إسماعيل الرازي- قال نبأنا محمد بن أيوب -ابن الضريس- قال نبأنا هوزة بن خليفة قال نبأنا ابن جريج عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: رأيت معاذ بن جبل يديم النظر إلى علي بن أبي طالب، فقلت: ما لك؟ تديم النظر إلى علي كأنك لم تره؟ فقال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "النظر إلى وجه علي عبادة". انتهى بزيادة ما بين العارضين مني.

قال الخطيب إثر ذكره "وهذان الحديثان (هذا الحديث الذي نحن بصدد البحث عنه والحديث السابق "من بلغه القرآن فكأنما شافهته") بهذين الإسنادين باطلان، على أنا لا نعلم ان محمد بن أيوب روى عن هودذة ابن خليفة شيئاً قط، ولا سمع منه، لأن هودذة مات في سنة ست عشرة ومأتين (٢١٦) هـ، وطلب محمد بن أيوب الحديث في سنة عشرين ومأتين (٢٢٠) هـ، أي بعد وفاته أربع سنين!!

رجال الإسناد

✦ أبو صالح: هو أبو صالح السمان الزيات، واسمه ذكوان، ثقة ثبت، المدني، توفي سنة ١٠١ هـ.

✦ ابن جريج: ثقة ثبت، أحد الأعلام.

✦ هودذة بن خليفة: ضعيف، قال ابن معين: ضعيف، ومرة ليس بالمحمود.

وقال أحمد: أرجو أن يكون صدوقاً، وهو قول أبي حاتم الرازي.

✦ محمد بن أيوب بن الضريس: لم أجد له ترجمته.

✦ محمد بن إسماعيل الرازي: هو الآفة في هذا الإسناد، وهو المتهم بوضعه. قال الخطيب: كان غير ثقة، وقال الذهبي بعد ما ذكر الحديث من مناكيره "قلت: المتهم بوضعه الرازي، ثم محمد بن أيوب بن الضريس لم يدرك هودذة، ولا ابن جريج أبا صالح". انتهى.

قلت: فالإسناد منقطع على القطع واليقين.

✦ علي بن أحمد الرزاز: هو شيخ الخطيب البغدادي، قال الخطيب: "كان كثير السماع والشيوخ، وإلى الصدق ما هو".

ولقبه الذهبي بـ"الشيخ المسند". ترجمته في "السير" (٢٣٦/١٣)،

توفي سنة ٤١٩ هـ.

فالحاصل: ان الآفة في هذا الإسناد محمد بن إسماعيل الرازي، وهو المتهم بوضع الحديث، فالإسناد واه لا محالة.

(٥) رواية عبد الله بن عباس

أما الرواية المنسوبة إلى ابن عباس فقد ذكرها ابن الجوزي في "الموضوعات" (٢٦٩/١) بقوله: "أنبأنا محمد بن ناصر بن علي بن ميمون قال أنبأنا علي بن المحسن التنوخي قال أنبأنا عبد الله بن إبراهيم بن جعفر الزبيبي قال حدثنا محمد بن سفيان الحنائي قال حدثنا عفان بن يعقوب العطار قال حدثنا محمد بن محمد البصري عن الحمانى عن ابن فضيل عن يزيد بن أبي زياد عن مجاهد عن ابن عباس ان النبي عليه السلام قال: النظر إلى علي عبادة".

قلت: ❖ مجاهد: هو مجاهد بن جبر، تابعي جليل، وأحد الأثبات، توفي سنة ١٠٣ هـ.

❖ يزيد بن أبي زياد: ضعيف وتكاد تتفق آراء النقاد على ضعفه، قال ابن معين: لا يحتج بحديثه، ومرة "ليس بالقوي" وهو قول أبي حاتم الرازي. وقال أحمد: حديثه ليس بذاك.

وقال أبو زرعة: لين، يكتب حديثه، ولا يحتج به.

وقال ابن عدي: هو من شيعة أهل الكوفة ومع ضعفه يكتب حديثه.

وعن محمد بن فضيل: كان من أئمة الشيعة الكبار.

قلت: والحديث أيضا متعلق بعلي رضي الله عنه!! توفي سنة ١٣٧ هـ.

❖ ابن فضيل: هو محمد بن فضيل بن غزوان، كان ثقة مع غلوه

وإسرافه في التشيع، والحديث من ذلك القبيل كما ترى!

وإليك أقوال الأئمة في حقه.

قال أحمد بن حنبل: كان يتشيع وكان حسن الحديث.

وقال العجلي: كوفي ثقة شيعي.

وقال أبو داود: كان شيعيا محترفا.

وقال ابن حبان: كان يغلو في التشيع.

قلت: توفي سنة ١٩٥ هـ، ترجمته في "تهذيب الكمال" (١٧/١٥٥).

✽ الحماني: هو يحيى بن عبد الحميد الحماني، وكان متهما بالكذب، مع توثيق البعض أيضا.

قال أحمد: كان يكذب جهارا، ما زلنا نعرفه يسرق الأحاديث.

وقال زياد بن أيوب: سمعت يحيى الحماني يقول: كان معاوية على ملة

غير الإسلام!! قال زياد: كذب عدو الله.

وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به.

وتعقبه الذهبي بقوله "قلت: إلا أنه شيعي بغيض".

✽ محمد بن محمد البصري: وجدت بهذا الاسم رواة عدة، ولم

استطع على تعيين المشخص هنا، ولعل الله يحدث بعد ذلك أمرا.

✽ عثمان بن يعقوب العطار: لم أعرفه.

✽ محمد بن سفيان الحنائي: ذكره الخطيب في "تاريخه" (٥/٣٤٧)

ولم يذكر بجرح ولا توثيق.

✽ عبد الله بن إبراهيم بن جعفر الزبيبي:

قلت: وفي بعض الكتب "الزبيبي" مترجم في "تاريخ بغداد"

(٩/٤٠٩)، لم يوثقه الخطيب ولم يضعفه، فحاله التفصيلي غير معلوم،

توفي سنة ٣٧١ هـ.

✦ علي بن المحسن التنوخي: ترجم له الذهبي في "السير" (٤٢٧/١٣).
قال الخطيب: كان متحفظا في الشهادة عند الحكام، صدوقا في الحديث.
وقال ابن خيرون: قيل كان رأيه الرفض والاعتزال.
وقال شجاع الذهلي: كان يتشيع ويذهب إلى الاعتزال، توفي سنة ٤٤٧ هـ.
✦ محمد بن علي بن ميمون: هو أبو الغنائم محمد بن علي بن ميمون
بن محمد النريسي الكوفي. لقبه الذهبي بـ"الشيخ، الإمام، الحافظ،
المفيد، المسند".

ويعرف بـ"أبي النريسي" أيضا.

قلت: ترجمته في "السير" (٢٨٨/١٤)، توفي سنة ٥١٠ هـ.

✦ محمد بن ناصر: هو الإمام المحدث الحافظ، مفيد العراق أبو
الفضل محمد بن ناصر بن محمد السلامي البغدادي، شيخ ابن الجوزي
وابن عساكر والسمعاني -عبد الكريم- وغيرهم. وكان ثقة ضابطا. توفي
سنة ٥٥٠ هـ. راجع "السير" (٨٢/١٥).

قلت: فهذا هو تراجم هذا الإسناد مختصرا. ويخطر ببالي ان الآفة فيه
إنما هو يحيى بن عبد الحميد الحماني وقد تقدم حاله بالتفصيل من قبل.
فالإسناد واه مثل الأسانيد السابقة الذكر. والله أعلم.

(٦) رواية جابر بن عبد الله

وأما رواية جابر، فقد أوردها ابن الجوزي في "الموضوعات"
(٢٦٩/١) بسنده عن علي بن عمر الدارقطني -صاحب السنن والعلل-
قال حدثنا أبو سعيد، قال ثنا العباس بن بكار الضبي قال ثنا أبو بكر
الهدلي، عن ابن الزبير عن جابر مرفوعا بلفظ "النظر إلى علي عبادة".

قلت: لا شك في أن الآفة فيه أبو سعيد، أعني به الحسن بن علي بن زكريا العدوي. وإنما دلس الدارقطني في اسمه، كما يدلس الرواة الآخرون أيضا فيه لكونه متهما بالكذب ووضع الحديث. وقد سبق أن أشرت إلى حاله أثناء بحثي عن طريق أبي بكر الصديق رضي الله عنه مفصلا، فليراجع هناك.

(٧) رواية أبي هريرة

أما رواية أبي هريرة فقد أوردها ابن عدي في "الكامل" (٣/١٩٥) في ترجمة الحسن بن علي بن زكريا، المذكور حاله آنفا، بثلاثة طرق. الأول: قال ابن عدي: حدثنا الحسن بن علي، ثنا الصباح بن عبد الله، ثنا شعبة عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعا. والثاني: قال ابن عدي: حدثنا الحسن -أبو سعيد العدوي- ثنا لؤلؤ بن عبد الله، ثنا عفان ثنا شعبة بإسناده نحوه. والثالث: قال ابن عدي: ثنا الحسن، ثنا أحمد بن عبدة ثنا سفيان بن عيينة عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعا. ثم قال ابن عدي: وهذه الأحاديث بهذه الأسانيد التي ذكرتها باطلة. انتهى. قلت: المدار في هذه الطرق الثلاثة الحسن بن علي بن زكريا وهو الآفة فيه، وقد سبق ذكر حاله مرارا.

وبالرغم من هذا ان في الطريق الأول من هذا الإسناد الصباح بن عبد الله وهو مجهول. فقد صرح ابن عساكر انه لا يعرف، كما في "الميزان" (٢/٣٠٥). وبقية رجال الإسناد ثقات.

وفي الطريق الثاني: لؤلؤ بن عبد الله، وهو غير معروف، وبقية الرجال ثقات.

وفي الطريق الثالث: أحمد بن عبدة وقد تكلم فيه، لكن الحق أنه ثقة، وبقية الرجال ثقات.

على كل، الإسناد من جميع الطرق واه ولا ريب، ففي كلها أبو سعيد الحسن بن علي العدوي -المتهم بالكذب والوضع-.

(٨) رواية أنس بن مالك

أما الرواية المنسوبة إلى أنس فلها طرق ثلاثة.

الطريق الأول: ما أخرجه ابن عدي في "الكامل" (١٩٦/٣) عن الحسن بن علي العدوي عن الحسن بن علي بن راشد الواسطي عن هشيم عن حميد عن أنس مرفوعا.

قلت: لا شك ان الآفة فيه الحسن بن علي أبو سعيد العدوي، وهو كذاب ووضاع خبيث، وقد تقدم عنه الكلام.

وأما ❖ الحسن بن علي بن راشد الواسطي فقد وثقه أناس وضعفه آخرون.

❖ هشيم: هو هشيم بن بشير بن القاسم، ثقة ثبت. توفي سنة ١٨٣ هـ.

❖ حميد: هو حميد بن أبي حميد الطويل، تابعي ثقة. توفي سنة ١٤٣ هـ.

الطريق الثاني: ما أخرجه ابن عدي^(١) عن حاجب بن مالك عن علي بن المثنى عن عبيد الله بن موسى عن مطر بن أبي مطر عن أنس بن مالك مرفوعا.

(١) كما في "الموضوعات" لابن الجوزي، و"اللائي المصنوعة" (٣٤٤/١)، ولم أجده في "الكامل" (١٣٦/٨)، في ترجمة مطر، وإنما وجدت فيه بالإسناد المذكور حديثا آخر، فلعل الحديث سقط من النسخة المطبوعة من "الكامل"، أو يكون رواه في موضع آخر، غير ترجمة مطر.

حول رجال الإسناد

✦ حاجب بن مالك: هو شيخ ابن عدي، وهو حاجب بن مالك بن أركين الفرغاني، وثقه الخطيب، وقال الدارقطني: ليس به بأس. ترجمته في "السير" (٢٨٤/١١)، توفي سنة ٣٠٦ هـ.

✦ علي بن المثنى: هو علي بن المثنى الطهوي الكوفي، سبق ذكره بأنه وثق وضعف. توفي سنة ٢٥٦ هـ.

✦ عبد الله بن موسى: قال ابن معين: ثقة، وهو قول العجلي وأبي حاتم. وقال أبو داود: كان متحرفا شيعيا جاز حديثه. توفي سنة ٢١٣ هـ.

✦ مطر بن أبي مطر: هو مطر بن ميمون المحاربي الإسكافي وهو يعرف بابن أبي مطر أيضا. وهو منكر الحديث ومنتهم برواية الموضوعات عن الثقات، وهو الآفة في هذا الإسناد.

وإليك أقوال بعض الأئمة في حقه:

قال البخاري والنسائي وأبو حاتم والساجي: "منكر الحديث".

وقال النسائي في موضع آخر: "ليس بثقة".

وقال أبو عبيد الأجري: سألت أبا داود عن مطر الإسكافي، فقال: مطر! وجعل يضحك.

وقال ابن حبان: كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات، يروي عن أنس ما ليس من حديثه في فضل علي بن أبي طالب وغيره، لا تحل الرواية عنه.

وقال الحاكم وأبو نعيم: روى عن أنس الموضوعات.

قلت: فتحصل على ضوء هذه الآراء انه هو المنتهم برواية هذا الحديث الموضوع عن أنس، وهو الآفة، فالإسناد واه بلا مدافعة.

وأما الطريق الثالث عنه : فقد رواه أبو بكر بن مردويه من طريق محمد بن القاسم الأسدي عن شعبة عن قتادة عن أنس، كما في "الموضوعات" لابن الجوزي (٢٨٠/١).

قلت: الآفة فيه محمد بن القاسم الأسدي، وهو متهم بالكذب، فقد قال عنه أحمد بن حنبل: محمد بن القاسم أحاديثه موضوعة، ليس بشيء، وقال البخاري: قال أحمد: رمينا حديثه.

وقال الدارقطني: يكذب، فلا جرح أنه هو الآفة، فاتضح حال الإسناد بأنه واه.

(٩) رواية ثوبان

وما جاء عن رواية ثوبان رضي الله عنه، قد أوردها ابن عدي في "الكامل" (٢٢/٩) في ترجمة يحيى بن سلمة بن كهيل من مناكيره. فقال: حدثنا حاجب بن مالك ثنا علي بن المثنى ثني الحسن بن عطية البزاز، ثني يحيى بن سلمة بن كهيل عن أبيه عن سالم عن ثوبان مرفوعا بلفظ "النظر إلى علي عبادة".

قال ابن عدي: وهذا من طريق ثوبان ليس يروى إلا عن يحيى بن سلمة عن أبيه.

حول رجال الإسناد وتعيين الآفة

❖ حاجب بن مالك: هو حاجب بن مالك بن أركين الفرغاني، وقد سبق الكلام عنه أثناء البحث عن طريق أنس.
❖ علي بن المثنى: قد مضى.

✦ الحسن بن عطية البزاز: هو الحسن بن عطية بن نجيم القرشي، أبو علي الكوفي البزاز. قال أبو حاتم: صدوق. وضعفه الأزدي. توفي سنة ٢١١ هـ أو نحوها.

✦ يحيى بن سلمة بن كهيل: ضعيف جدا، فقد قال ابن معين: ليس بشيء، لا يكتب حديثه.

وقال البخاري: في حديثه مناكير، وقال أيضا: يحيى بن سلمة عن أبيه روى مناكير.

وقال أبو حاتم: منكر الحديث ليس بالقوي.

وقال النسائي: ليس بثقة.

قلت: هو الآفة في هذا الإسناد بلا شك، لذا ذكر ابن عدي هذه الرواية من مناكيره ومصائبه. كما ترى. توفي يحيى سنة ١٧٢ هـ وقيل سنة ١٩٩ !!.

✦ وأما سلمة بن كهيل، فهو ثقة مع تشيعه.

قال ابن معين: ثقة.

وقال العجلي: كوفي تابعي ثقة ثبت في الحديث، وكان فيه تشيع قليل.

وقال يعقوب بن شيبة: ثقة ثبت على تشيعه.

✦ سالم: أحد الأعلام ومن جبال هذا الشأن.

فالحاصل: ان الإسناد من هذا الطريق أيضا واه لأجل يحيى بن سلمة ابن كهيل.

(١٠) رواية عمران بن حصين

لها طرق ثلاثة، وكلها واهية.

الأول: ما أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (١٨/١٠٩ رقم ٢٠٧) فقال حدثنا أبو مسلم الكشي ثنا أبو نجد عمران بن خالد بن طليق الضيرير

عن أبيه عن جده قال: رأيت عمران بن حصين يمد النظر إلى علي، فقيل له، فقال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "النظر إلى علي عبادة".

قلت: الآفة فيه عمران بن خالد الخزاعي، وإليك أقوال الأئمة في حقه، قال أحمد بن حنبل: "متروك الحديث".

وقال أبو حاتم: ضعيف، وفي موضع آخر "واهبي الحديث عن آبائه"، وهما -أي هو وأبوه- واهيان منكرا الحديث.

وقال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به.

وقال الذهبي في "الميزان" (٢٣٦/٣) في ترجمته، قلت: روى عنه معلى بن هلال وبشر بن معاذ العقدي وجماعة، وقد روى عنه غير واحد عن ثابت عن أنس عن سلمان مرفوعا- "من دخل على أخيه المسلم فألقى له وسادة إكراما له لم يتفرقا حتى يغفر لهما ذنوبهما". وهذا خبر ساقط. انتهى. هذا، وأما أبوه خالد بن طليق، فقد قال الدارقطني أنه ليس بالقوي، وقال الساجي: صدوق يهمل. وقد مر قول أبي حاتم بأنه منكر الحديث مع ابنه عمران.

وأما جده طليق: فقال الدارقطني: لا يحتج به.

قلت: فالإسناد واه بهذا الطريق، لمجموع ما في عمران وأبيه وجده من المصائب.

الطريق الثاني: ما أخرجه الحاكم في "المستدرک" (١٤٢/٣) رقم (٤٦٨١) فقال: حدثنا دعلج بن أحمد السجزي (السجستاني) ثنا علي بن عبد العزيز بن معاوية ثنا إبراهيم بن إسحاق الجعفي ثنا عبد الله بن عبد ربه العجلي ثنا شعبة عن قتادة عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي سعيد الخدري عن عمران بن حصين مرفوعا "النظر إلى علي عبادة".

قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد وشواهده عن عبد الله بن مسعود صحيحة!!
قلت: عقبه الذهبي في التلخيص بقوله "ذا موضوع". وقال في الشاهد أيضا "ذا موضوع".

أما رجال الإسناد

فأقول: حميد بن عبد الرحمن - ثقة.
وقتادة - ابن دعامة السدوسي - ثقة ثبت أحد الأعلام.
وشعبة: إمام هذا الشأن.
وعبد الله بن عبد ربه العجلي: لم أجده.
وإبراهيم بن إسحاق الجعفي: هو شيخ الكديمي، لم أجده أيضا.
وعلي بن عبد العزيز بن معاوية: ما وجدته، ولعل هؤلاء الثلاثة هم الذين عناهم ابن الجوزي بقوله في إعلال هذا الطريق: فيه مجاهيل.
ودعلاج بن أحمد السجزي: هو دعلاج بن أحمد بن دعلاج بن عبد الرحمن، ترجمه الذهبي في "السير" (٢٠٤/١٢) ولقبه ب"المحدث الحجة، الفقيه الإمام". وهو شيخ الدارقطني والحاكم.
قال الحاكم: سمعت الدارقطني يقول: ما رأيت في مشائخنا أثبت من دعلاج. توفي سنة ٣٥١ هـ.

قلت: فالإسناد فيه مجاهيل، فأمره متوقف وإذا لا ينبغي الاستدلال به.
ولا عبرة بتصحيح الحاكم، لأنه متساهل مشهور، سيما في فضائل سيدنا علي رضي الله عنه لميله إلى التشيع.

الطريق الثالث: وهو ما ذكره أبو بكر بن مردويه كما في موضوعات ابن الجوزي، فقال حدثنا أحمد بن إسحاق بن منجاب/بنجاب قال ثنا

محمد بن يونس بن موسى (الكديمي) قال ثنا إبراهيم بن إسحاق الجعفي قال ثنا عبد الله بن عبد ربه العجلي ثنا شعبة عن قتادة عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي سعيد الخدري عن عمران بن حصين مرفوعا.

قلت: لا شك ان الآفة فيه محمد بن يونس الكديمي، وهو كذاب مشهور، ووضاع خبيث.

فقد قال أبو عبيد الأجري: رأيت أبا داود يطلق في الكديمي الكذب.

وقال ابن حبان: لعله قد وضع أكثر من مائة ألف حديث!

قال موسى بن هارون وهو متعلق بأستار الكعبة: "اللهم إني اشهدك ان الكديمي كذاب، يضع الحديث.

وقال ابن عدي: قد اتهم الكديمي بالوضع.

وسئل عنه الدارقطني، فقال: يتهم بوضع الحديث، وما أحسن فيه القول إلا من لم يخبر حاله.

قلت: لعل الدارقطني أشار إلى توثيق أحمد بن حنبل إياه، حيث قال: ابن يونس الكديمي حسن المعرفة، ما وجد عليه إلا لصحبته للشاذكوني!!
والحق أنه متهم بالكذب والوضع، وهو الآفة في هذا الإسناد، فالإسناد باطل.

(١١) رواية عائشة الصديقة

أما ما جاءت عن السيدة عائشة الصديقة رضي الله عنها، فقد ساقها ابن الجوزي في "الموضوعات" (١/٢٧٠) بسنده عن أبي نعيم الأصفهاني عن أبي نصر أحمد بن الحسين النيسابوري عن الحسن بن موسى النيسابوري عن الحسين بن موسى السمار عن محمد بن عبدك عن عباد بن صهيب عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعا.

حول رجال الإسناد

✦ أبو نصر أحمد بن الحسين النيسابوري: هو شيخ أبي نعيم، ويعرف بابن حشكوية، سمع ابن خزيمة والسراج وطائفة، وعنه الحاكم وأبو نعيم وغيرهما. توفي سنة ٣٨١ هـ.

✦ الحسن بن موسى النيسابوري: لم أجد ترجمته.

✦ الحسين بن موسى السمسار: لم أجده، إلا أنني وجدت ترجمة ابنه محمد بن الحسين بن موسى السمسار في "السير" (٤٥٣/١٢ و ٤٧٧) الذي سمع ابن خزيمة الحافظ، وسمع منه الحاكم وجماعة. توفي سنة ٣٨٨ هـ.

قال الذهبي في "الميزان" حدث عن أبي بلال وعنه عثمان بن السماك بخبر كذب في العاشر من الساب.

قلت: ولم اعثر على حاله أزيد من هذا.

✦ عباد بن صهيب: هو عباد بن صهيب البصري، أحد المتروكين.

قال ابن المديني: ذهب حديثه.

وقال البخاري والنسائي وغيرهما: متروك.

وقال ابن حبان: كان قدريا داعية، ومع ذلك يروي أشياء إذا سمعها المبتدئ في هذه الصناعة شهد لها بالوضع.

وقال أبو إسحاق السعدي: عباد بن صهيب غال في بدعته، مخاصم بأباطيله.

قلت: وكفاك بهذه الجروح معرفة لحاله.

على كل، اتضح بهذا البحث ان الآفة في طريق عائشة عباد بن صهيب البصري، وقد سبق ذكره آنفا، فلا جرم أن يكون الإسناد باطلا.

(١٢) رواية عجيبة

هذا، وقد وجدت رواية عجيبة مضحكة في "اللالي المصنوعة" (٣٤٥/١-٣٤٦) بهذا الصدد، ونقله السيوطي عن ابن أبي الفراتي.

وإليك تفصيله:

قال ابن أبي الفراتي في "جزئه" أنبأنا جدي أبو عمرو حدثنا أبو محمد الحسن بن محمد بن إسحاق المهرجاني حدثنا الغلابي أنبأنا العباس بن بكار ثنا أبو بكر الهندي عن ابن الزبير عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلي، عُد عمران بن حصين فإنه مريض، فأتاه وعنده معاذ وأبو هريرة، فأقبل عمران يحد النظر إلى علي، فقال له معاذ، لم تحد النظر إلى علي؟ فقال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "النظر إلى علي عبادة". فقال معاذ: وأنا سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال أبو هريرة وأنا سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم!! انتهى. قلت: لا يشك من له أدنى مسكة من العقل بوضعه واختلاقه، فقد وضعه أحد الكذابين والدجالين.

❖ وفي الإسناد أبو بكر الهذلي، وهو ضعيف بالاتفاق.

قال ابن معين وغندر والنسائي: لم يكن بثقة.

وقال يزيد بن زريع: عدلت عنه عمدا.

وضعفه أحمد وغيره.

❖ وأما العباس بن بكار: فهو العباس الضبي البصري، ابن أخت أبي بكر الهذلي المذكور.

قال الدارقطني: كذاب.

وقال العقيلي: الغالب على حديثه الوهم والمناكير.

قال الذهبي: اتهم بحديثه عن خالد بن عبد الله... عن علي مرفوعاً: إذا كان يوم القيامة نادى مناد: يا أهل الجمع "غضوا أبصاركم عن فاطمة حتى تمر على الصراط إلى الجنة".

ثم سرد من أباطيله ومصائبه ومناكيره روايات شتى.

انظر "ميزان الاعتدال" (٢/٣٨٢ رقم ٤١٦٠).

✽ وأما الغلابي: فهو أبو بكر محمد بن زكريا بن دينار الغلابي (بفتح الغين واللام، لا الغلابي بتشديد اللام فإنه المفضل بن غسان بن المفضل الغلابي، صاحب يحيى بن معين) البصري، من أهل البصرة، عرف بزخروية. قال الدارقطني: يضع الحديث.

وقال ابن مندة: تكلم فيه.

الا ان ابن حبان ذكره في كتابه الثقات، ولعله لعدم معرفته بفضيحته.

قال أبو سعد عبد الكريم السمعاني في "الأنساب" (٤/٣٢١) سمعت بعض الحفاظ ينسبه إلى التشيع.

وذكر الذهبي في ترجمته حديثاً بسنده إليه -الغلابي- عن إبراهيم بن بشار عن سفيان عن أبي الزبير قال: كنا عند جابر فدخل علي بن الحسين، فقال جابر: دخل الحسين، فضمه النبي صلى الله عليه وسلم وقال: يولد لابني هذا ابن يقال له علي، إذا كان يوم القيامة نادى مناد: ليقم سيد العابدين، فيقوم هذا، ويولد له ولد يقال له محمد، إذا رأته يا جابر فاقراً عليه مني السلام!!.

قال الذهبي: فهذا كذب من الغلابي.

✽ وأما أبو محمد الحسن بن محمد بن إسحاق المهرجاني: فلم أجد له ترجمة.

قلت: فوضح بهذا ان الآفة في هذا الطريق إما العباس بن بكار الضبي أو صاحبه محمد بن زكريا الغلابي، وكلاهما متهمان بالكذب. فالإسناد واه مع كون المتن منكرا جدا.

(١٣) تتمة : عن رواية أخرى لجابر

وقد أورد السيوطي رواية أخرى عن جابر عزوا إلى ابن أبي الفراتي في كتابه "اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوععة" (٣٤٦/١)، فقال ابن أبي الفراتي: أنبأنا القاضي سوار بن أحمد ثنا علي بن أحمد النوفلي ثنا محمد بن زكريا بن دينار ثنا العباس بن بكار ثنا عباد بن كثير عن أبي الزبير -محمد بن مسلم المكي- (لا ابن الزبير، كما وقع محرّفاً في نسخة "الموضوعات" لابن الجوزي و"اللآلي" للسيوطي) عن جابر مرفوعاً، بلفظ "النظر في المصحف عبادة ونظر الولد إلى الوالد عبادة، والنظر إلى علي بن أبي طالب عبادة". انتهى.

قلت: قد سبق مني الكلام عن الرواية العجيبة آنفاً، وهي الرواية التي نشأت من مصائب العباس بن بكار الضبي أو صاحبه محمد بن زكريا الشهير بالغلابي، كلاهما موجودان في إسناد هذه الرواية أيضاً. فالآفة تدور عليهما وهما متهمان، فحال الإسناد ظاهر!!

النقد الإجمالي على من سعوا لتصحيح هذه الرواية أو مالوا إلى عدم وضعها

قد بذلت جهدي حول تحقيق الرواية جهد المستطاع، مراجعاً الكتب المتعلقة بهذا البحث، مستفيداً من أقوال أئمة هذا الشأن.

فقد اتضح بذلك مثل الشمس في ضوء النهار- ان الحديث المبحوث عنه موضوع بحث، ومنتنه منكر جدا، كما ان أسانيدده كلها واهية أو

مصنوعة جزماً لما في كل منها راو وضاع أو كذاب أو متهم بالوضع، أو منكر الحديث أو مجهول، كما شاهدت، وإذا لا مساع لتحسينه أو تصحيحه بحال.

هذا، وقد ذهب بعض الحفاظ بعد كل هذه الفعلات والآفات إلى تصحيحه، أو سعوا في اخراجه عن حيز الوضع قديماً وحديثاً، ومنهم الحاكم النيسابوري ٣٢١-٤٠٥ والحافظ العلائي ٦٩٤-٧٦١ والحافظ السيوطي ٨٤٩-٩١١ والشيخ محمد بن علي الشوكاني ١١٧٢-١٢٥٠، وإليك بيانه.

(١) الحاكم: قال الحاكم في كتابه "المستدرک علی الصحیحین" (١٤٢/٣ رقم ٤٦٨١) بعد تخريجه عن رواية عمران بن حصين مرفوعاً "هذا حديث صحيح الإسناد!"

قلت: رد عليه الذهبي في "تلخيص المستدرک" بقوله: "وذا موضوع". ولا عجب من الحاكم رحمه الله تعالى من إدخاله هذا الحديث الموضوع في "مستدرکه" والحكم عليه بقوله "هذا حديث صحيح الإسناد!!" لما ان تساهله بهذا الصدّد معروف، كما صرح به الأئمة الكثيرون، مع كونه شيعياً أو مائلاً إلى التشيع، (راجع "السير" ٩٧/١٣-١٠٦، تجد فيه نص ابن طاهر وغيره بهذا الصدّد) والحديث الذي بحثنا عنه من ذلك القسم كما ترى، بل أمثال هذه الأحاديث الواهية والموضوعة هي التي حطت شأن كتابه، فسامحنا الله وإياه.

(٢) العلائي: قال الحافظ صلاح الدين خليل بن كيلدي العلائي رحمه الله تعالى: "الحكم عليه -الحديث المذكور- بالبطلان فيه بعد، ولكنه كما قال الخطيب -البغدادي- غريب". من "لسان الميزان" (٣٤٥/٤) ترجمة عمران بن خالد بن طليق. (وقد سبق ذكرهم).

قلت: هذا الغريب من الغرائب المنكرة التي هي واهية أو مصنوعة، وليس في حكم الخطيب بالغريب ما ينفي الوضع عنه، وهؤلاء المتأخرون الخطيب فما دونه كثير ما يحكمون على المناكير بالغريب فقط.

(٣) السيوطي: قال السيوطي في "التعقبات على الموضوعات" (١) (ص ٥٧، باب المناقب) وهو يدافع وصمة الوضع عن هذا الحديث، قلت: المتروك والمنكر إذا تعددت طرقه ارتقى إلى درجة الضعيف الغريب، بل ربما يرتقي إلى الحسن، وهذا ورد من رواية أحد عشر صحابيا بعدة طرق، وقد أخرج الحاكم في "المستدرک" (٢) حديث عمران بن حصين ثم أخرج حديث ابن مسعود شاهدا له والله الحمد!! انتهى كلامه العجيب الغريب. هذا، وقال في مواضع عديدة في كتابه "اللآلي المصنوعة" قلت: هو من رجال الترمذي!

مثلا قال ذلك في حق محمد بن القاسم الأسدي، وفي يحيى بن سلمة بن كهيل!!

والحال ان الأول كذاب وأحاديثه موضوعة. كما ذكرت لك فيما سبق والثاني منكر الحديث متروك، وقد قال عنه البخاري "في حديثه مناكير" مع شدة ورعه في الجرح.

ومن الأسف... ان السيوطي رحمه الله تبارك وتعالى صححه في "الجامع الصغير" حيث رمز له "صح" أي صحيح!!! كما في الجامع الصغير مع شرحه فيض القدير للمناوي (٦/٢٩٩ رقم ٩٣١٩).

قلت: ان ما حاول السيوطي لإخراجه عن حيز الوضع ليست إلا محاولة فاشلة، والمتابعات أو الشواهد التي ساقها لتقوية الحديث المبحوث عنه ما زادت في الطين إلا بلة.

(١) المطبوع مع "ذيل اللآلي المصنوعة" من المكتبة الأثرية بباكستان.

(٢) ١٤٢/٣.

وقوله: ان الحديث المنكر أو المتروك إذا تعددت طرقه ارتقى إلى درجة الضعيف الغريب، بل ربما يرتقي إلى الحسن... إلى قوله في رأي جماعة!! فيه توقف طويل.

وكيف تصح هذه الكلية، والحال ان الحديث الذي بحث عنه في متنه نكارة شديدة؟ لأنه لو كان النظر إلى وجه سيدنا علي عبادة لكان النظر إلى وجه سيد المرسلين ورحمة للعالمين عبادة مستقلة بطريق أولى، مع انه لم يرد فيه نص صحيح فيما أعلم.

ثم بعد تسليمه أقول: انه ما ورد في الأحاديث الصحاح ولا في أحد من الكتب الصحيحة ان الصحابة كانوا يديمون النظر إلى علي لغرض العبادة، ولو كان ذلك عبادة لما غفلوا عنه ولما قصروا فيه، لفرط اشتياقهم إلى الأعمال الصالحة وغاية حرصهم على العبادات.

بل لم ينقل في مناقب علي وفضائله هذا الحديث في أحد من الكتب المعتمدة والموثوقة فلو كان صحيحا لذكره البتة لكونه مشتملا على فضيلة عظيمة ومنقبة رفيعة في حق سيدنا علي كرم الله وجهه.

والذين أوردوه، إنما أوردوه لبيان ضعفه ووهائه، لا لتحسينه أو تصحيحه، سوى شرذمة قليلة ممن وقع لهم فيه تسامح.

هذا، مع ان في إسناد هذه الرواية ظلمات بعضها فوق بعض وطامات على طامات!! كما رأيت في الصفحات الماضية.

وهل كثرة الطرق تخرج الحديث المنكر عن رتبته إلى درجة الضعيف بل إلى الحسن!! في كل حين؟ أو على الإطلاق??

والجواب: لا، كما في هذا الحديث.

وأما استدلال السيوطي رحمه الله تعالى بإخراج الحاكم له عن رواية ابن مسعود، فقد أجبت عنه فيما تقدم مفصلا، بأن إسناده واه، فلا أعيده هنا.

وقوله: ان فلانا مثلا محمد بن القاسم الأسدي -الكذاب- ويحيى بن سلمة بن كهيل -المتروك- من رجال الترمذي، وكأنه يريد بذلك ان الحديث غير موضوع، لا يخلو عن قيل وقال.

وذلك ان الترمذي لم يلتزم الاقتصار على الأحاديث الصحاح أو الحسان في "سننه" أولا، وأن رواية الترمذي عليه الرحمة لا تدل على قولهم وتوثيقهم ثانيا.

وله شواهد لا تحصى، وليس هذا موضع بسطه.

(٤) الشوكاني: ومن الغريب جدا، ما صنعه العلامة محمد بن علي الشوكاني هنا، حيث زل فيه قدمه، فقال في كتابه "الفوائد المجموعة" (٤٥٢/٢) بعد بحث طويل، فظهر بهذا ان الحديث من قسم الحسن لغيره، لا صحيحا كما قال الحاكم، ولا موضوعا كما قال ابن الجوزي؟! قلت: قوله هذا فيه ما فيه، وهذا كما في المثل "تمخض الجمل فولدت فأرة"! ولا حاجة إلى جواب هذا القول العجاب بعد ما أجبت عن استدلال السيوطي كما تقدم، وفي ذلك غنية عنه إن شاء الله.

والحاصل: ان الحديث موضوع ومصنوع، ولا شك فيه. وهو قول النقاد الحاذقين بهذا الشأن، مثل ابن حبان الحافظ (سنة ٣٥٤) في كتاب "المجروحين" في ترجمة الحسن بن علي أبي سعيد العدوي (٢١١/١).

وابن عدي -الحافظ- (سنة ٣٦٥) حيث وهاه في مواضع من كتابه "الكامل" (١٩٥/٣-٢٠٥، ١٣٦/٨، ٢٢/٩-٦٠).

والإمام أبو نعيم الأصبهاني (سنة ٤٣٠) كما في "لسان الميزان" (٢٣٧/٣) في ترجمة العباس بن بكار.

والإمام الخطيب البغدادي (سنة ٤٦٣) في "تاريخ بغداد" (٥١/٢) في ترجمة محمد بن إسماعيل الرازي.

والإمام أبو الفرج ابن الجوزي (سنة ٥٩٧) حيث قال في "كتاب الموضوعات" (٢٧١/١) له، بعد بحث طويل لا طائل تحته "هذا حديث لا تصح من جميع طرقه".

وأيضاً الإمام الناقد أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي في أماكن كثيرة من كتابه "ميزان الاعتدال في نقد الرجال"، وكذا الحافظ ابن حجر العسقلاني في كتابه "لسان الميزان".

وغيرهم من المحدثين والمصنفين.

والله أعلم وعلمه وأتم وأحكم.

١٢ جمادى الآخرة سنة ١٤٢٢ هـ

١ سبتمبر سنة ٢٠٠١ م

حديث (٣) : قدمتم خير مقدم وقدمتم من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر ، قالوا : وما الجهاد الأكبر يا رسول الله ! قال : مجاهدة العبد هواه .

هذا الحديث مشهور على ألسنة الناس بلفظ "رجعنا من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر" دون باقيه ، لا سيما بين طبقات العلماء والخواص (إلا من عصمه الله) ، وهم إما يذكرونه شرحا للحديث الصحيح المروي عن فضالة بن عبيد "المجاهد من جاهد نفسه في الله"^(١) أو بيانا لتوضيح الحديث الصحيح الآخر^(٢) "المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده ، والمهاجر من هجر ما نهى الله عنه".

وكان أغراضهم من ذلك ما تلي :

(١) تقسيم الجهاد إلى صنفين : (أ) الجهاد الأصغر ، (ب) الجهاد الأكبر !!

والجهاد الأكبر إنما هو مجاهدة النفس ومخالفة الهوى والشهوات .

والجهاد الأصغر إنما هو القتال مع الكفار وأعداء الإسلام؟!!

(٢) الحث على مجاهدة النفس ومخالفتها بترجيحها على قتال الكفار

والمشركين!!

(٣) إثبات ان الجهاد الحقيقي إنما هو مجاهدة النفس ، وكذا الهجرة

الأصلية إنما هي مهاجرة الذنوب والمعاصي والمنهيات .

(١) المخرج في "مسند أحمد" (٢٠/٢ ، ٢٢) و"سنن الترمذي" (رقم الحديث ١٦٢١) في فضائل الجهاد ومنه الخطيب التبريزي في "مشكوة المصابيح" (١٧/١) كتاب الإيمان ، وابن حبان في "صحيحه" (٥/١١ رقم ٤٧٠٦) ، والمعجم الكبير للطبراني (٧٩٧/١٨) .

(٢) المورود في "صحيح البخاري" (١٦/١ رقم ٩) عن عبد الله بن عمرو مرفوعا .

الحديث المذكور على ضوء التحقيق

الحق ان الحديث المذكور واه، في إسناده غير واحد ممن وسم بالوضع والتزوير عمدة من الكذابين الوضاعين مع وجود المجاهيل فيه كما سترى، فلا تصح روايته، كيف وهو واه، ولا يصح الاستدلال بالحديث الواهي ولا الاستشهاد به.

وذلك لأن الجهاد المعروف المصطلح عليه في الشريعة الإسلامية ليس إلا واحدا، ألا وهو القتال، نعم، القتال، نعم القتال مع الكفار والمشركين وأعداء الدين.

والفضائل الواردة فيه إنما تنحصر بالقتال لا غير، فاستعمال لفظ "الجهاد" أو مادته في غير هذا الموضوع إنما ذلك حسب معناه اللغوي مثلا لفظ "المهاجر" لا يطلق إلا من هاجر من مكة المكرمة إلى المدينة المنورة بأمر الله تعالى ورسوله، وهذا هو مدلوله الأصلي، فعلم ان ما ورد في الحديث "المهاجر من هجر ما نهى الله عنه" ان ذلك على توسع لفظ "الهجرة"، وليس يطلق في العرف الشرعي إلا بالمعنى الأول، فصرف فضائل الجهاد بالمعنى المعروف إلى الأعمال التي أطلقت عليه الجهاد بالمعنى اللغوي نوع تحريف للنصوص يجب اجتنابه حتما، ولا تطبق هذه العجالة بسط ذلك بأكثر مما ذكر هنا.

أما الحديث: فقد أورده البيهقي في "كتاب الزهد"^(١) من حديث جابر بن عبد الله، وقال: "هذا إسناد فيه ضعف"^(٢).

وساقه الخطيب البغدادي في "تاريخ بغداد (١٣/٥٢٣ رقم ٧٣٤٥) في ترجمة أبي القاسم واصل بن حمزة بن علي الصوفي البخاري، فقال:

(١) مجلد لطيف لا أدري، طبع أولا؟

(٢) نقلا عن "المغني عن حمل الأسفار في الأسفار" للعراقي، المطبوع في حاشية "إحياء علوم الدين" للغزالي ١٠/٣.

أخبرنا واصل بن حمزة -في سنة خمسين وأربعمائة- أخبرنا أبو سهل عبد الكريم بن عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن سليمان -بخاري- حدثنا خلف بن محمد بن إسماعيل الخيام حدثنا أبو عبد الله محمد بن حاتم بن نعيم^(١) حدثنا أبي أخبرنا عيسى بن موسى عن الحسن -هو ابن هاشم- عن يحيى بن أبي العلاء^(٢) قال حدثنا ليث عن عطاء بن أبي رباح عن جابر قال: قدم النبي صلى الله عليه وسلم من غزاة له، فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم: "قدمتم خير مقدم، وقدمتم من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر"، قالوا وما الجهاد الأكبر يا رسول الله؟ قال: مجاهدة العبد هواه. انتهى.

حول رجال الإسناد

(١) واصل: هو أبو القاسم واصل بن حمزة بن علي الصوفي البخاري، شيخ الخطيب البغدادي.

قال الخطيب: كتبت عنه ولم يكن به بأس. توفي بعد سنة ٤٥٠ هـ.

(٢) أبو سهل عبد الكريم بن عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن سليمان البخاري: لم أظفر بحاله.

(٣) خلف بن محمد بن إسماعيل الخيام: كنيته أبو صالح، لكنه غير صالح، بل متهم بالكذب.

قال الحاكم النيسابوري: سقط حديثه برواية حديث: "نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المواقعة -الجماع- قبل الملاعبة!!" وقال أبو يعلى الخليلي: خلط، وهو ضعيف جدا، روى متونا لا يعرف.

(١) وفي النسخة التي بين أيدينا "محمد بن أبي حاتم" أي زيادة لفظ "أبي" لكن الصحيح ما أثبتته. والله أعلم.

(٢) هكذا في النسخة ولعل الصواب "يحيى بن العلاء" وسيجئ الكلام بهذا الصدد.

وقال الخليلي أيضا: سمعت الحاكم وابن أبي زرعة يقولان: كتبنا عنه الكثير، ونبرأ من عهده؛ وإنما كتبنا عنه للاعتبار، (أي لاعتبار حاله ومعرفة أمره من الصدق والكذب).

وقال الحاكم في موضع آخر: خذل خلف -ابن محمد- بهذا الحديث -المذكور- وبغيره.

مات خلف في حدود الخمسين وثلاث مائة.

قلت: تبين من هذه الأقوال أنه متروك، متهم بالكذب.

(٤) أبو عبد الله محمد بن حاتم بن نعيم المروزي ثم المصيبي: أصله من مرو، روى عن نعيم بن حماد الخزاعي^(١) وسويد بن نصر. وروى عنه النسائي وابن عدي.

قال النسائي: مروزي ثقة.

وقال أبو سعيد بن يونس: محمد بن حاتم بن نعيم بغداداي، قدم مصر وحدث بها.

(٥) حاتم بن نعيم: ما وجدت ترجمته.

(٦) عيسى بن موسى: بهذا الاسم رواية عدة، وأظن ان المراد هاهنا عيسى بن موسى التيمي، أبو أحمد البخاري، المعروف بغنجان^(٢).

قال الحاكم النيسابوري: هو ثقة ولم يؤخذ عليه إلا كثرة روايته عن الكذابين.

(١) المتوفى سنة ٢٢٩ هـ.

(٢) والقرينة عليه ان بين خلف بن محمد وبين غنجان واسطتين، كما صرح بذلك الذهبي أثناء ذكر الإسناد لحديث "نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المواقعة قبل الملاعبة"، فقال: ... حدثنا خلف بن محمد حدثنا سهل بن شاذوية حدثنا نصر بن الحسين حدثنا غنجان، انظر ميزان الاعتدال (١/٦٦٢). وفي هذا الإسناد أيضا بينه وبين غنجان واسطتين، أي واسطة (١) محمد بن حاتم (٢) وأبيه حاتم بن نعيم.

وقال في موضع آخر: هو في نفسه صدوق، يحتج به في "الجامع الصحيح" إلا أنه إذا روى عن المجهولين كثرت المناكير في حديثه، وليس الحمل فيها عليه، فاني تتبعت رواياته عن الثقات، فوجدتها مستقيمة. انتهى. وشيخ غنجار في هذا الإسناد الحسن بن هاشم لم أقف على حاله ولا على ترجمته، بل لم يذكره أحد في شيوخ غنجار! فيما راجعته من المصادر. هذا،^(١) وقال ابن حبان في غنجار هذا (وقد ذكره في كتاب "الثقات"): ربما خالف، اعتبرت حديثه بحديث الثقات، وروايته عن الأثبات مع رواية الثقات، فلم أر فيما يروي عن المتقين شيئاً يوجب تركه إذا بين السماع في خبره، ويروي عن المجاهيل والكذابين أشياء كثيرة، حتى غلب على حديثه المناكير لكثرة رواية عن الضعفاء والمتروكين.

قلت: لعل القول الفصل فيه ما قال الذهبي "وهو صدوق في نفسه إن شاء الله، لكنه روى عن نحو مائة مجهول".

توفي سنة ١٨٥ هـ أو سنة ١٨٦ هـ أو سنة ١٨٧ هـ والثاني أرجح، وهو قديم الموت.

(٧) الحسن - ابن هاشم - : لم اعثر على حاله بعد تتبع غير قليل.

(٨) يحيى بن العلاء^(٢) : هو يحيى بن العلاء البجلي، أبو سلمة ويقال:

أبو عمرو الرازي.

قال أحمد بن حنبل: كان يضع الحديث.

وقال ابن معين: ليس بثقة، ومرة "ليس بشيء".

وقال الفلاس والنسائي والدارقطني: متروك الحديث، وهو قول الدولابي.

(١) يقدم على قول الحاكم.

(٢) وقد وقع في نسخة "تاريخ بغداد" التي بين أيدينا بلفظ "يحيى بن أبي العلاء" ولعله خطأ من الناشر، ولم أجد باسم "يحيى بن أبي العلاء" راوياً في أحد من الكتب المتعلقة بهذا الشأن بعد جهد كثير، ولكل شيء نهاية.

وقال البخاري: تكلم فيه وكيع وغيره.

وقال الجوزجاني: شيخ واهي.

وقال وكيع: كان يكذب، حدث في خلع النعلين نحو عشرين حديثاً.

وقال الساجي: منكر الحديث، وفيه ضعف.

وقال ابن عدي: رواياتها كلها غير محفوظة، ويحيى بن العلاء يبين الضعف على روايته وحديثه.

وقال ابن حبان: ينفرد عن الثقات بالمقلوبات، لا يجوز الاحتجاج به.

قلت: هذا هو حاله كما رأيت، فلا شك انه متروك بل متهم بالوضع، ولعله هو الآفة في هذا الإسناد، بل يمكن ان يكون الإسناد من وضعه، لما أنه قال الحافظ ابن حجر بصدد الحديث المبحوث عنه "انه من كلام إبراهيم بن أبي عبلة" وإبراهيم بن أبي عبلة إنما هو شيخ يحيى بن العلاء هذا، انظر تهذيب الكمال (١٨٥/٢٠). والله أعلم.

(٩) ليث بن أبي سليم الكوفي: هو ليث بن أبي سليم بن زنيم

القرشي، الكوفي، واختلفت أنظار النقاد فيه بين توثيق وتضعيف.

فقال أحمد: هو مضطرب الحديث، ولكن حدث عنه الناس.

وقال ابن معين: هو ضعيف إلا أنه يكتب حديثه.

وقال أبو حاتم وأبو زرعة: ليث لا يشتغل به، هو مضطرب الحديث.

وقال أبو زرعة أيضاً: هو لين الحديث، لا تقوم به الحجّة عند أهل

العلم بالحديث.

وقال ابن عدي: له أحاديث صالحة غير ما ذكرت، ومع الضعف الذي

فيه يكتب حديثه.

قلت: فحاصل هذه الآراء: أنه ضعيف مع ثقافته وعدالته، وفي حفظه وضبطه شيء، وهو مع ذلك موصوف بالاختلاط، ولا يدرى متى أخذ عنه يحيى المذكور؟ والله أعلم. توفي سنة ١٣٨ هـ وقيل سنة ١٤٣ هـ.

(١٠) عطاء بن أبي رباح: ثقة ثبت، أحد الأعلام. توفي سنة ١١٤ هـ وقيل سنة ١١٥ هـ.

قلت: فثبت ان الإسناد واه وباطل، لما فيه مثل خلف بن محمد بن إسماعيل الخيام وهو متهم بالكذب، ويحيى بن العلاء -المتهم بالوضع-، مع وجود المجاهيل مثل أبو سهل عبد الكريم بن عبد الرحمن وحاتم بن نعيم والحسن بن هاشم، فلا جرم ان يكون الحديث منكرا وواهيا.

ولأجل هذا وذاك قال الحافظ ابن حجر في "تشديد القوس على مسند الفردوس"^(١): هو مشهور على الألسنة، وهو من كلام إبراهيم بن أبي عبلة (لا حديث الرسول ولا كلامه عليه الصلاة والسلام). انتهى.

ويؤيد صحة قول الحافظ إيراد المزي هذا في ترجمة إبراهيم بن أبي عبلة من أقواله وملفوظاته.

فقال المزي عزوا إلى النسائي، قال: اخبرني صفوان بن عمرو، قال: حدثنا محمد بن زياد أبو مسعود من أهل بيت المقدس، قال: سمعت إبراهيم بن أبي عبلة وهو يقول لمن جاء من الغزو: قد جئتم من الجهاد الأصغر، فما فعلتم في الجهاد الأكبر؟ قالوا: يا أبا إسماعيل -كنيته إبراهيم بن أبي عبلة- "وما الجهاد الأكبر؟ قال: جهاد القلب!!" انتهى. نقلنا من "تهذيب الكمال" (١/٣٨٨ رقم الترجمة ٢٠٧).

(١) كما في "الدرر المنتشرة" للسيوطي ص ١٢٤ رقم ٢٤٥.

وأما حال هذا الإسناد

- فأقول (١) النسائي: ثقة ثبت، من الأئمة، وأحد الأعلام، توفي سنة ٣٠٣ هـ.
- (٢) صفوان بن عمرو: هو الحمصي الصغير، قال النسائي: لا بأس به، وثقه مسلمة بن قاسم.
- (٣) أبو مسعود محمد بن زياد: رجل من أهل بيت المقدس: ولم أجد ترجمته بعد فحص وتتبع.
- (٤) إبراهيم بن أبي عبلة: واسمه شمر بن يقظان بن المرتحل العقيلي، أبو إسماعيل، ويقال: أبو إسحاق.
- قال ابن معين: ثقة.
- وقال علي بن المديني: كان أحد الثقات.
- وقال أبو حاتم: صدوق.
- وقال النسائي: في "التميز": ليس به بأس.
- وقال الدارقطني: الطرقات إليه ليست بصفو، وهو بنفسه ثقة لا يخالف الثقات، إذا روى عنه ثقة.
- قلت: وشهد على قول الدارقطني وجود مثل يحيى بن العلاء - الكذاب - في الرواة عنه، كما سبق ذكره.
- وقال أبو نعيم الأصفهاني في "حلية الأولياء" (٢٧٦/٥): ومنهم إبراهيم ابن أبي عبلة، كان أمينا قاريا، كان في علمه وقراءته هنيا مريا، وفي مواعظه ونصائحه بليغا قويا، رحمة الله تعالى. انتهى.
- ثم ساق من رواياته أخبارا كثيرة، لكن ليست فيها هذه الرواية.
- وقال الخطيب البغدادي: ثقة، من تابعي أهل الشام، يجمع حديثه.
- وقال ابن عبد البر في التمهيد: كان ثقة فاضلا، له أدب ومعرفة وكان يقول الشعر الحسن. انتهى.

قلت: فعلم أنه كان ثقة صدوقا، وأما الرواية عنه ففيهم من كان كذابا أو وضاعا أو دون ذلك من المتروكين والضعفاء، مع وجود بعض الثقات فيهم أيضا، كما أشار إليه الدارقطني.

وفي سن وفاته أقوال، فقبل سنة ١٥١ هـ وقيل سنة ١٥٢ هـ وقيل ١٥٣ هـ. روى له الجماعة سوى الترمذي.

فالحاصل: ان هذا حديث واه، وليس من كلام الرسول صلى الله عليه وسلم، بل من كلام إبراهيم بن أبي عبلة، فلا يجوز بيانه كحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا الاستدلال به على أنه كلام نبوي!! هذا، ولا يغرن أحد بقول البيهقي رحمه الله تعالى "هذا إسناد فيه ضعف". بأن الحديث ضعيف فقط وليس بواه!!

لان البيهقي موصوف بالتساهل، فقد قال ابن تيمية في كتابه "منهاج السنة النبوية" (٨/٣) والبيهقي يروي في الفضائل أحاديث كثيرة ضعيفة، بل موضوعة، كما جرت عادة أمثاله من أهل الحديث.

وقال المحدث أحمد بن الصديق الغماري في كتابه "المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير" (ص ٦): قلت: المؤلف -يعني السيوطي- يعتمد كثيرا على قول البيهقي: إنه لا يخرج في كتبه حديثا يعلم أنه موضوع. وليس كذلك، بل يخرج الموضوعات بكثرة. انتهى.

اللهم إلا أن يقال: إن الإمام البيهقي رحمه الله تعالى أراد بالضعف "الضعف الشديد"، وإذا فلا اعتراض عليه.

ولا عجب من أبي حامد الغزالي رحمه الله تعالى حيث صرح في كتابه "إحياء علوم الدين" (٣٤٧/٢)^(١) "فالجهد الأكبر جهاد النفس"، كما قال

(١) في كتاب آداب العزلة ضمن الفائدة السابعة -التجارب-.

بعض الصحابة رضي الله عنهم: رجعنا من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر، يعنون جهاد النفس "!!! انتهى.

وقال في موضع آخر من هذا الكتاب^(١)، وإلى هذه المجاهدة - النفس والقلب- الإشارة بقوله صلى الله عليه وسلم: "رجعنا من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر"!؟

وإنما قلت: لا عجب من الغزالي، بذكره من كلام الرسول صلى الله عليه وسلم مع كونه بريئا عنه، وكلام الصحابة رضي الله عنهم وهم مبرؤون عنه ومنزهون منه، كما ان الغزالي رحمة الله عليه لم يكن من رجال هذا الشأن، فقد اعترف بنفسه في كتابه "قانون التأويل" (ص ١٦): "وبضاعتي في علم الحديث مزجاة".

وإنما العجب بل الأسف على الخطيب -البغدادي- حيث ذكر هذا الحديث الواهي في "تاريخه"^(٢) ولم ينبه على سقوطه ووهائه!! مع كونه أحدا من فرسان هذا الشأن. فسامحنا الله وإياه، وغفر لنا وله.

هذا، وأخيرا أختتم كلامي بقول شيخ الإسلام أحمد بن تيمية رحمه الله تعالى ورضي عنه، حيث قال في "مجموع فتاويه" (١١/١٩٧) "أما الحديث الذي يرويه بعضهم أنه قال في غزوة تبوك: "رجعنا من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر" فلا أصل له، ولم يروه أحد من أهل المعرفة بأقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله. انتهى.

ولا حاجة إلى التعليق بعد هذا، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

١٧ جمادى الآخرة سنة ١٤٢٢ هـ

٦ سبتمبر سنة ٢٠٠١ م

(١) ١٠/٣ في كتاب شرح عجائب القلب تحت بيان "أمثلة القلب مع جنوده الباطنة".

(٢) ٥٢٣/١٣ كما سبق ذكره مفصلا.

حديث (٤) : (حديث عرض الخبر على كتاب الله)
 "إذا رُوي لكم فاعرضوه على كتاب الله
 فإن وافق فاقبلوه وإلا فردوه".

١- هذا الحديث رواه الإمام أبو يوسف في كتابه "الرد على سير الأوزاعي" (ص ٢٤-٢٥) حيث قال: فعليك من الحديث بما تعرف العامة وإياك والشاذ منه، فإنه حدثنا ابن أبي كريمة عن أبي جعفر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه دعا اليهود فسألهم فحدثوه، حتى كذبوا على عيسى عليه الصلاة والسلام، فصعد النبي صلى الله عليه وسلم المنبر، فخطب الناس، فقال: "إن الحديث سيفشو عني، فما أتاكم عني يوافق القرآن فهو عني، وما أتاكم عني يخالف القرآن فليس عني!" وهذا الحديث له ألفاظ مختلفة، وهو الذي اشتهر بـ"حديث عرض الخبر على كتاب الله".

فأنا أسوق أولاً ألفاظه ثم أبحث عن أسانيده وطرقه.

٢- ذكر الشافعي رحمه الله في كتابه "الرسالة" (ص ٢٢٤-٢٢٥) هذا الحديث بلفظ "ما جائكم عني فاعرضوه على كتاب الله فما وافقه فأنا قلته، وما خالفه فلم أقله" ثم رواه رداً بليغاً بقوله "ما روى هذا أحد يثبت حديثه في شيء صغر أو كبر" ... وهذا أيضاً رواية منقطة عن رجل مجهول، ونحن لا نقبل مثل هذه الرواية في شيء.

قلت: شرح البيهقي قول الشافعي في "المدخل إلى السنن الكبرى" في باب بيان بطلان ما يحتج به بعض من رد الأخبار من الأخبار التي رواها بعض الضعفاء في عرض السنة على القرآن.^(١)

(١) كما في "مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة" ص ٢١ للسيوطي، ولم أجده في "المدخل للبيهقي، في النسخة المطبوعة.

وسياتي تنقيح قول الشافعي وشرح البيهقي في البحث الآتي.

٣- أخرج الدارقطني في "سننه" (٢٠٨/٤-٢٠٩) في باب عمر إلى أبي موسى الأشعري) عن عثمان بن أحمد بن السماك قال ثنا حنبل بن إسحاق ثنا جبارة بن المغلس ثنا أبو بكر بن عياش عن عاصم بن أبي النجود عن زر بن حبيش عن علي بن أبي طالب مرفوعا "إنها تكون بعدي رواة يروون عن الحديث، فاعرضوا حديثهم على القرآن، فما وافق القرآن فخذوا به، وما لم يوافق القرآن فلا تأخذوا به".

قال الدارقطني: هذا وهم والصواب عن عاصم عن زيد عن علي بن الحسين مرسلا عن النبي صلى الله عليه وسلم.

٤- هذا، وأخرج الطبراني في "المعجم الكبير" (٩٨/٢ رقم ١٤٢٩) عن أحمد بن محمد بن يحيى بن حمزة قال ثنا إسحاق بن إبراهيم أبو النضر ثنا يزيد بن ربيعة ثنا أبو الأشعث عن ثوبان، ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "ألا إن رحى الإسلام دائرة، قال: فكيف نصنع يا رسول الله؟ قال: اعرضوا حديثي على الكتاب فما وافقه فهو مني وأنا قلته".

٥- أخرج أبو إسماعيل عبد الله بن محمد الهروي -المتوفى سنة ٤٨١ هـ- في "ذم الكلام" (٧٨/٢) بسنده عن صالح المري قال: حدثنا الحسن -البصري- قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ستبلغكم عني أحاديث، فاعرضوها على القرآن، فما وافق القرآن فالزموه، وما خالف القرآن فارفضوه".^(١)

قلت: هذا ما تيسر لي من جمع الروايات لحديث عرض الخبر على كتاب الله فمنها ما ظفرت بالإسناد، ومنها ما لم أظفر به.

(١) من "سلسلة الأحاديث الضعيفة" للألباني (٢١٠/٣).

الكلام عن رواية أبي يوسف مفصلاً

رواه الإمام أبو يوسف في "الرد على سير الأوزاعي"^(١) عن ابن أبي كريمة عن أبي جعفر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

حول الرجال

✦ أبو يوسف: هو يعقوب بن إبراهيم الأنصاري الكوفي، صاحب أبو حنيفة رضي الله عنهما. إمام من الأئمة، فقيه محدث، أحد الأعلام.

قال ابن معين: ليس في أصحاب الرأي أكثر حديثاً ولا أثبت من أبي يوسف، وقال في موضع آخر: أبو يوسف صاحب حديث وصاحب سنة.

وقال أحمد: كان منصفاً في الحديث.

وقال المزني: أبو يوسف أتبع القوم للحديث.

وعده الذهبي من حفاظ الحديث بذكره في "تذكرة الحفاظ" (١/٢٩٢ رقم ٢٧٣)، توفي سنة ١٨٢ هـ، رضي الله عنه.

✦ ابن أبي كريمة: هو خالد بن أبي كريمة الأصبهاني الكوفي الاسكافي، وقد اختلف في أمره ما بين توثيق وتضعيف. ولكن الأكثرين على توثيقه.

قال أبو حاتم: ليس بقوي.

وقال ابن معين: مرة "ضعيف"، ومرة أخرى "ثقة" وهو قول أحمد وأبي داود.

وقال النسائي: ليس به بأس، وهو قول العجلي ويعقوب بن سفيان.

وذكره ابن حبان في "الثقات".

(١) كما في "اللمحات" (ص ٢٩)، وذكر الشاطبي الحديث في "الموافقات في أصول الشريعة" (١٧/٣).

وقال البيهقي: أشار الشافعي -في الرسالة- إلى أنه لا يعرف من حاله - ابن أبي كريمة- ما يثبت خبره. (بلفظ آخر: "هو مجهول!!")

قلت: قول البيهقي رحمه الله تعالى هذا لا يخلو عن تأمل. لأن ابن أبي كريمة هذا حاله معلوم، كما ترى، فهو ليس بمجهول كما قال الشافعي وتبعه البيهقي رحمهما الله ورضي عنهما! بل هو معروف الحال.

هذا، وأما زعم البعض بأنه خالد بن نجيم، فذاك وهم بحت، لأن خالد بن نجيم كذاب مشهور، وهذا أي خالد بن أبي كريمة صدوق، وهذا كوفي، وذاك مصري.

✽ أبو جعفر: هو أبو جعفر الباقر^(١) التابعي الجليل، وحفيد الحسين بن علي رضي الله عنهم.

قال العجلي: مدني، تابعي، ثقة.

وقال ابن البرقي: كان فقيها فاضلا، قد روى عنه.

وذكره النسائي في فقهاء التابعين من أهل المدينة.

كما ذكره محمد بن سعد في الطبقة الثالثة من أهل المدينة وقال: كان

ثقة، كثير الحديث، وليس يروي عنه من يحتج به!!

هذا، وأما ما قال بعضهم بأن المراد من أبي جعفر -أبو جعفر المدائني أي عبد الله بن مسور^(٢)، الذي قال في حقه أحمد بن حنبل وغيره "أحاديثه موضوعة".

وقال في موضع آخر: "تركت أنا حديثه، وكان ابن مهدي لا يحدثنا عنه".

(١) واسمه محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي، وأنه أم عبد الله بنت الحسن بن علي بن أبي طالب، وفي سنن وفاته أقوال مضطربة، قيل سنة ١١٤ وقيل سنة ١١٥ وقيل سنة ١١٦ وقيل سنة ١١٧ وقيل سنة ١١٨ والله أعلم بالحقيقة.

(٢) ابن عون بن جعفر بن أبي طالب، الهاشمي المدائني.

وقال النسائي والدارقطني: متروك.
والذي ذكر الذهبي من مصائبه ثلاثة أحاديث في "الميزان"^(١).
فقولهم أو زعمهم باطل، وليس عليه مسحة من الصحة.
بل المصداق من أبي جعفر إنما هو الباقر لا المدائني، وإن كانا شيخين
لخالد بن أبي كريمة.
وذلك، ان من البعيد جدا بل من المستحيل ان مثل الإمام أبا يوسف
يستدل في موضع الاستدلال بحديث الكذاب، وهو منزه عنه ومبرأ منه.
وليس هذا دعوى بلا بينة، بل على هذا دليل قوي.
وذلك ان البيهقي أعل هذا الحديث في "المدخل إلى السنن الكبرى"^(٢)
نقلا عن الإمام الشافعي بالانقطاع وجهالة خالد الراوي عن أبي جعفر، كما
حكاه السيوطي في "المفتاح"^(٣).
فلو كان أبو جعفر هذا هو المدائني -الكذاب- لما اكتفى في إعلاله
بالانقطاع فقط، بل لكان صرح بتكذيبه كما هو المقتضى في معرض
الجرح -أي عدم الاكتفاء بالجرح الخفيف حين وجود سبب الجرح الشديد-.
وأما خالد، فالمراد منه خالد بن أبي كريمة، وهو موجود الترجمة،
معروف الحال، غير مجهول، كما مر.
فقد تبين بهذا البحث وضوحا ان طريق الإمام أبي يوسف لا كلام فيها
ولا طعن.

اللهم إلا أن يقال: انه منقطع، لما أن أبا جعفر الباقر لم يدرك النبي
صلى الله عليه وسلم، لكن لا حرج فيه، لان الباقر تابعي ثقة ثبت متقن،
كما أسلفت ذلك بذكر أقوال الأئمة فيه.

(١) ٥٠٤/٢ رقم ٤٦٠٨.

(٢) ص... ولم أجده فيه بعد تتبع.

(٣) أي "مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة" ص ٢١-٢٢.

فالظن الغالب منه انه سمع من صحابي ثم أدّاه كما سمع.
وبالرغم من هذا، ان معنى الحديث معمول به عند علماء الصدر
الأول، مثلا في كلام سيدتنا عائشة وأصحاب آخرين لرسول الله صلى الله
عليه وسلم، كما فصله الشاطبي في "الموافقات".
فالحاصل: ان رواية أبي يوسف لا نكارة فيها ولا علة، وإسناده جيد.
وإلى هنا تم الكلام عن رواية أبي يوسف.

رواية الشافعي

وأما الرواية التي ذكرها الشافعي رحمه الله تعالى في "الرسالة" (ص
٢٢٤-٢٢٥) من غير ذكر الإسناد بلفظ "ما جاءكم عني فاعرضوه على
كتاب الله، فما وافقه فأنا قلت، وما خالفه فلم أقله". سيجيء البحث عنها
عن قريب إن شاء الله.

رواية الدارقطني

وأما رواية الدارقطني بهذا الصدد في "سننه"، فقد حكم الدارقطني
نفسه على الرواية بأنها صحيحة مرسلا، ومعلولة موصولا، أي هذا حديث
مرسل وصل.

بقي الكلام عن رجال الإسناد:

فإليك بيانه على الاختصار:

✽ عثمان بن أحمد بن السماك:

شيخ الدارقطني، وكنيته أبو عمرو الدقاق.

قال الذهبي في "الميزان" (٣١/٣) في ترجمته "صدوق في نفسه، لكن
روايته لتلك البلايا عن الطيور كوصية أبي هريرة، فالآفة من فوق، أما هو
فوثقه الدارقطني". انتهى قول الذهبي. توفي سنة ٣٤٤ هـ.

✦ حنبل بن إسحاق^(١): هو حنبل بن إسحاق بن حنبل، وصفه الذهبي بـ"الإمام الحافظ المحدث، الصدوق، المصنف. وهو ابن عم الإمام أحمد وتلميذه. قال الخطيب: كان ثقة ثبتا. توفي سنة ٢٧٣ هـ.

✦ جبارة بن المغلس^(٢): هو جبارة بن المغلس الحماني، ضعفه أناس ووثقه آخرون.

قال ابن معين: كذاب. (وسياتي جوابه)

وقال البخاري: حديثه مضطرب.

وقال أبو حاتم: هو على يدي عدل.

وقال ابن نمير: صدوق ما هو ممن يكذب.

وقال ابن عدي: له أحاديث عن قوم ثقات وفي بعض حديثه مما لا يتابعه أحد عليه، غير أنه كان لا يتعمد الكذب، إنما كانت فيه غفلة وحديثه مضطرب كما ذكره البخاري.

قلت: فثبت انه ضعيف وحديثه مضطرب، وفي قول ابن عدي جواب عما قاله ابن معين رضي الله عنه في حقه. فهو صدوق مع غفلته. والله أعلم. توفي سنة ٢٤١ هـ.

✦ أبو بكر بن عياش^(٣): اختلف في أمره أيضا ما بين توثيق وتضعيف.

ضعفه يحيى القطان وابن نمير، ووثقه أحمد بن حنبل.

قلت: ولعل القول فيه ما قال الذهبي: أبو بكر بن عياش الكوفي المقرئ، أحد الأئمة الأعلام، صدوق، ثبت في القراءة، لكنه في الحديث يغلط ويهم، وقد أخرج له البخاري وهو صالح الحديث. توفي سنة ١٧٣ هـ.

(١) مترجم في "سير أعلام النبلاء" (١٠/٤٦٠).

(٢) ترجمته في "تهذيب الكمال" (٣/٣٢١).

(٣) ميزان الاعتدال ٤/٤٩٩.

✦ عاصم بن أبي النجود^(١): هو عاصم بن بهدلة وهو ابن أبي النجود الأَسدي مولاهم أبو بكر المقرئ. ثقة مع كونه سيئ الحفظ.

فقد قال أحمد وأبو زرعة: ثقة.

وقال أبو حاتم: محله الصدق.

وقال ابن خراش: في حديثه نكرة.

وقال النسائي: ليس به بأس، ومرة أخرى: ليس بحافظ.

وقال ابن سعد: ثقة، إلا أنه كثير الخطأ.

وقال الدارقطني: في حفظه سيئ، توفي سنة ١٢٨ هـ.

قلت: فهذا حاله، الذي يدل على ثقافته مع ما في حفظه وضبطه.

(زر بن حبيش: هو أبو مريم الأَسدي، ثقة جليل مخضرم. عاش ١٢٠

سنة وتوفي سنة ٨٢ هـ.)

✦ زيد: لعلة زيد بن علي بن الحسين العلوي، الأخ لأبي جعفر الباقر.

ثقة، ذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: رأى جماعة من أصحاب

رسول الله صلى الله عليه وسلم. استشهد سنة ١٢٠ هـ.

✦ علي بن الحسين: هو علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب

الهاشمي، الشهير بزین العابدين.

ثقة ثبت، ممن أجمع النقاد على توثيقه.

قال الزهري: ما رأيت قريشياً أفضل منه.

وقال محمد بن سعد: كان من تابعي أهل المدينة، وكان ثقة، مأموناً،

كثير الحديث عالياً ربيعاً، ورعاً.

وقال العجلي: علي بن الحسين مدني، تابعي، ثقة.

(١) انظر للتفصيل "نهذيب الكمال" (٢٨٩/٩).

وقال الحاكم النيسابوري: سمعت أبا بكر بن أبي دارم الحافظ بالكوفة يحكى عن بعض شيوخه عن أبي بكر بن أبي شيبة، قال: أصح الأسانيد كلها: الزهري عن علي بن الحسين عن أبيه عن علي.

قلت: روى عن أبيه الحسين وعمه الحسن وعن جده علي كرم الله وجهه (مرسلاً) لأنه أدركه لكن لم يسمع منه، لما كان عمره حين استشهد على اثنين فقط. ولد سنة ٣٨ هـ وتوفي سنة ٨٤ هـ وقيل سنة ٩٥ هـ وفيه أقوال أخرى.

روى له أصحاب الكتب الستة.

فالحاصل: ان الإسناد الذي ساقه الدارقطني، وان كان فيه بعض الضعف لوجود جبارة بن المغلس وأبي بكر بن عياش لكن بقية رجاله ثقات متقنون ومتمنه أيضا سالم عن النكارة، ولذا لم يعله الدارقطني إلا بالإرسال. وقد جزم بكون المرسل عن عاصم بإسناده، وذلك يدل على أن الرواية المرسلة لا علة فيها سوى الإرسال.

ولا شك ان علي بن الحسين زين العابدين تابعي ثقة، متفق على توثيقه، عدل كامل، تام الضبط، ولعله سمع هذا الحديث عن أبيه الحسين أو عمه الحسن عن جده علي بن أبي طالب وهو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وإرسال الأئمة الثقات المتقنين المتوقين معتبرة، محتج به على الاتفاق. فالإسناد لا بأس به.

وثبت منه أيضا ان رواية الدارقطني هذه من طريق علي بن الحسين زين العابدين شاهد قوي لرواية أبي يوسف من طريق أبي جعفر الباقر، المذكورة سابقا.

رواية الطبراني

قد ذُكرت الرواية من قبل، بقي البحث عن حال الرواية ورجالها.
فأقول:

✦ أحمد بن محمد بن يحيى بن حمزة الدمشقي: شيخ الطبراني،
ضعيف جدا.

قال أبو أحمد الحاكم: فيه نظر، وحدث عنه أبو الجهم ببواطيل.
وقال الذهبي: له مناكير، ثم ذكر من مناكيره روايتين ليست فيها هذه
الرواية. انظر الميزان (١٥١/١) ترجمته.

✦ إسحاق بن إبراهيم أبو النضر: وثقه أبو زرعة.

وقال ابن عدي في "الكامل" (١٥٥/١): له عن يزيد بن ربيعة عن أبي
الأشعث عن ثوبان عن النبي صلى الله عليه وسلم مقدار عشرين حديثا كلها
غير محفوظة، وله أحاديث صالحة.

قلت: فهو ثقة عدل، ولعل كان في حفظه سيئا. والله أعلم.

✦ يزيد بن ربيعة: هو يزيد بن ربيعة الرحبي الدمشقي، شيخ أبي النضر.
قال البخاري: أحاديثه مناكير.

وقال أبو حاتم: ضعيف (وهو ربما يريد بهذا اللفظ الضعف الشديد).
وقال النسائي: متروك.

وقال الجوزجاني: أخاف أن تكون أحاديثه موضوعة.

هذا، ولكن وثقه أبو مسهر بقوله: كان يزيد بن ربيعة فقيها غير متهم،
ما ننكر عليه أنه أدرك أبا الأشعث، ولكن أخشى عليه سوء الحفظ والوهم.
وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به.

قلت: لكن الراجح فيه الجرح، فقد صرح الذهبي في ترجمة صاحبه أبي النضر إسحاق بن إبراهيم^(١) إثر ذكر الروائين من مناكيره وبلاياه - قلت- القائل الذهبي: "شيخه يزيد- ابن ربيعة- ساقط، فالعهدة على يزيد. فيستفاد منه ان يزيد متهم بالكذب.

✽ أبو الأشعث: هو أبو الأشعث شراحيل بن كليب بن آدة الصنعاني. قال العجلي: شامي، تابعي، ثقة. وذكره ابن حبان في "الثقات".

قلت: يخطر ببالي ان الآفة في هذا الإسناد يزيد بن ربيعة وهو متروك، متهم بالكذب،^(٢) وبقية الرجال، منهم من هو ثقة ومن هو ضعيف أو دونه في الضعف، كما رأيت آنفا. فالإسناد واه البتة. والله أعلم بالصواب.

رواية أبي إسماعيل الهروي

أخرج الهروي في "ذم الكلام" (٧٨/٢) بسنده عن صالح المري قال: حدثنا الحسن -البصري- قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ... فذكره. قلت: صالح المري: متروك، منكر الحديث بلا نزاع.

وضعه ابن معين والدارقطني.

وقال الفلاس: منكر الحديث جدا.

وقال أحمد: هو صاحب قصص، ليس هو صاحب حديث، ولا يعرف الحديث.

وقال البخاري: منكر الحديث.

(١) ميزان الاعتدال ١/١٧٩.

(٢) كما نبه عليه الهيثمي في "مجمع الزوائد" (١/٤١٤ رقم ٧٨٦) أيضا.

قلت: مذهب البخاري بهذا الصدد معلوم. مات سنة ١٧٣ هـ.
وأما الحسن البصري فهو ثقة ثبت، تابعي جليل، توفي سنة ١١٠ هـ.
والسند مرسل، لأن الحسن البصري لم يدرك رسول الله صلى الله عليه
وسلم. والرواية واهية لما فيه مثل صالح المري وحاله كما رأيت.
على كل، حديث عرض الخبر على كتاب الله له ألفاظ شتى، روى
بأسانيد مختلفة، بعضها سالم مثل رواية أبي يوسف والدارقطني مرسلًا
وبعضها غير سالم مثل رواية الطبراني والهروي.
فالحديث ليس بموضوع ولا باطل على الإطلاق، بل له أصل ثابت
كما شاهدت (إلا أن تطلق عليه الوضع بإسناد خاص وسياق خاص).

قول ابن معين: "هذا حديث وضعه الزنادقة" ومحملة الصحيح

هذا، وقد خلط بعض المصنفين والمحدثين هنا خلطًا بين حديث
عرض الخبر على كتاب الله المذكور آنفاً وبين حديث آخر أعني حديث
"إذا حدثتني بحديث يوافق الحق فخذوا به، حدثتني به أو لم أحدث
وفي رواية أخرى "قلته أو لم أقله". (وأيضاً مع حديث آخر: "إذا حدثتني
عني حديثاً تعرفونه ولا تنكرونه قلته أو لم أقله، فصدقوا به، فإني أقول ما
يعرف ولا ينكر وإذا حدثتني حديثاً تنكرونه قلته أو لم أقله، فلا
تصدقوا به فأني لا أقول ما ينكر ولا يعرف").

وهذا هو الحديث الذي حكم عليه ابن معين بقوله: "وضعت الزنادقة"،
كما نقل عنه الخطابي في "معالم السنن" (٢٧٦/٤) في كتاب شرح السنة،
وكذلك ما قال الشافعي في "الرسالة" (ص ٢٢٥): ما روى هذا أحد ثبت
حديثه في شيء صغر ولا كبر، فمحملة أيضاً ذلك الحديث أي... قلته أو
لم أقله، لا حديث الغرض الذي قد بحثت عنه فيما سبق.

وليس هذا دعوى بلا بينة، بل عليه قرائن ودلائل، وإليك تفصيله.

الأول: حديث عرض الخبر قد روى بطرق كثيرة، فالطرق التي سالمة عن العلة مثل ما روى عن أبي يوسف في "الرد على سير الأوزاعي" من طريق أبي جعفر الباقر أو ما روى عن الدارقطني من طريق زين العابدين علي بن الحسين مرسلًا ليس فيهما لفظ "قلته أو لم أقله" أو لفظ "حدثت به أو لم أحدث به" (أو وإن لم يكن ما بلغه حقا وهو موضوع باطل أيضا) بل اللفظ هكذا إن الحديث ... ما أتاكم عني يوافق القرآن ... وما أتاكم عني يخالف به، انظر رواية أبي يوسف ... ورواية الدارقطني بتمامهما^(١) وأصول البزدوي باب بيان قسم الانقطاع ص ١٧٣. فظهر الفرق بينهما.

الثاني: قد أورده العقيلي في "الضعفاء الكبير" (١/٣٢-٣٣) في ترجمة أشعث بن براز بسنده عنه عن قتادة عن عبد الله بن شقيق عن أبي هريرة مرفوعا بلفظ "إذا حدثتم بحديث يوافق الحق فخذوا به، حدثت به أو لم أحدث به".

وقال: وليس لهذا اللفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم إسناد يصح بعد ما حكى الجرح عن ابن معين في حق أشعث بن براز بقوله "هو ليس بشيء". قال ابن الجوزي بعد ذكر هذه كلها "وذكر أبو سليمان الخطابي^(٢) (في معالم السنن ٤/٢٧٦) في كتاب شرح السنة عن الساجي^(٣) عن يحيى بن معين قال: هذا الحديث وضعته الزنادقة، هو باطل لا أصل له.

قلت: فقد اتضح بهذا ان يحيى بن معين إنما صرح على هذه الرواية أو ما في معناها مما فيها لفظ "حدثت به أو لم أحدث" أو "قلته أو لم أقله"،

(١) ص ١٧٠، ١٧١ من هذه الكراسة.

(٢) المتوفى سنة ٣٨٨ هـ.

(٣) هو زكريا الساجي، المتوفى سنة ٣٠٧ هـ وبينهما انقطاع.

-المروى عن أشعث بن براز الذي جرحه عليه ابن معين نفسه وهو الآفة فيه، ولم يطعن ابن معين على الرواية التي سقتها من قبل عن رواية أبي يوسف بصدد عرض الخبر على كتاب الله. والله أعلم.^(١)

قال ابن عبد البر في "جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في رواية حملة" (١٩١/٢) في باب "موضع السنة من الكتاب وبيانها له": قال عبد الرحمن بن مهدي^(٢) "الزنادقة والخوارج وضعوا ذلك الحديث، يعني ما روى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال: "ما أتاكم عني فاعرضوه على كتاب الله فان وافق كتاب الله فأنا قلته وإن خالف كتاب الله فلم أقله وإنما أنا موافق كتاب الله وبه هداني الله". وهذه الألفاظ لا تصح عنه صلى الله عليه وسلم عند أهل العلم بصحيح النقل من سقيمهم. إلى آخر كلامه ...

قلت: لعل في قول ابن عبد البر: يعني ما روى ... نظرا، بل قد يكون مراد ابن مهدي أيضا هو الحديث المذكور: قلته أو لم أقله.

فأنت كما ترى أن عبد الرحمن بن مهدي وهو أحد من أئمة هذا الشأن ينسب الحديث إلى وضع الزنادقة والخوارج، وانظر ألفاظ الحديث ...

فإن وافق كتاب الله فأنا قلته،

تجدني صادقا فيما أقول.

وقد توفي ابن مهدي سنة ١٩٨ هـ وابن معين سنة ٢٣٣ هـ أي وفاته

قبل وفاة ابن معين خمس وثلاثين سنة، فلعله تبع الأول.

(١) ملحقة: ومن المناسب ان ألم هنا إلى ما في كلام الخطابي من النظر، وذلك ان الخطابي أعل في "معالم السنن" له رواية يزيد بن ربيعة عن أبي الأشعث عن ثوبان بهذا الصدد المخرج في "المعجم الكبير" بالاستدلال على جهالة يزيد بن ربيعة. والحال انه غير مجهول، كيف وقد رأيت أقوال الأئمة في حقه مفصلا في المبحث الماضي، نعم الرواية واهية ولا اختلاف فيه، لما ان يزيد بن ربيعة متهم بالكذب. (٢) المتوفى سنة ١٩٨ هـ.

فهذا أيضا مما يقوي في الزعم، بان محمل قول ابن معين -هذا الحديث وضعته الزنادقة- إنما هو هذا الحديث الموضوع، لا الحديث السالم عن العلة الذي ذكرته من قبل.

الثالث : قد ذكرت فيما سبق رأي يحيى بن معين في حق أبي يوسف حيث قال: ليس في أصحاب الرأي أكثر حديثا ولا أثبت من أبي يوسف. وقال أيضا: "أبو يوسف صاحب حديث وصاحب سنة".

ومن المتعذر جدا ان يوثق مثل يحيى بن معين -ملك الجرح والتعديل- رجلا يروي رواية الزنادقة والخوارج!!؟

الرابع : ومن اهم أسباب الخلط بين هاتين الروايتين -الرواية الصحيحة والرواية الموضوعية في "عرض الخبر على الكتاب" -إنما هو الرواية بالمعنى، لما انه يستفاد من كلتا الروايتين السابقتين الذكر معنى عرض الخبر، لأجل هذا ألصق البعض لفظ هذه الرواية الموضوعية بتلك الرواية السالمة، وكذا عكسه، ظانا ولو من غير شعور بان المضمون واحد أو قريب!! فوهموا وزلوا.

ملاحظة هامة

وأنا أرى من الضروري أن ابحث ولو باختصار على روايات اخرى بهذا الصدد، التي تشبه الحديث المبحوث عنه -حديث عرض الخبر على الكتاب معنى أو مفهوما أو من أي نوع، ليكون البحث منقحا واضحا. وبالله التوفيق.

فأقول: وجدت رواية بلفظ "من بلغه عن الله فضل شئ من الأعمال يعطيه عليها ثوابا فعمل ذلك العمل رجاء ذلك الثواب أعطاه الله ذلك

الثواب وإن لم يكن ما بلغه حقا". وفي بعض الطرق "وإن لم يكن كذلك".
وفي بعضها "وإن كان الذي حدثه كاذبا".
وإليك بيانه:

رواية الدارقطني

أخرجها الدارقطني في "سننه" كما في "اللآلي المصنوعة" للسيوطي
(٢١٤/١) عن عبد الله بن سليمان بن الأشعث عن علي بن الحسن
المكتب عن إسماعيل بن يحيى عن مسعر عن عطية عن ابن مرفوعا بلفظ
"من بلغه عن الله فضل شئ من الأعمال يعطيه عليها ثوابا فعمل ذلك
العمل رجاء ذلك الثواب أعطاه الله ذلك الثواب وإن لم يكن ما بلغه حقا".

تحقيق الرجال

✦ عبد الله بن سليمان الأشعث: هو أبو بكر عبد الله بن الحافظ الكبير
أبي داود سليمان بن الأشعث، ثقة ثبت.
قال الخلال: كان ابن أبي داود أحفظ من أبيه.
وقال صالح بن أحمد الهمداني: كان إمام أهل العراق.
وعده الذهبي من الحفاظ، انظر "تذكرة الحفاظ" (٢/٧٦٧ رقم ٧٦٨).
توفي سنة ٣١٦ هـ.

✦ علي بن الحسن المكتب: قال الدارقطني: كان يضع الحديث.
وقال ابن عدي: أحاديثه اما منكرا واما مسروقة.
وقال الذهبي وابن حجر: كذاب.
ويقال له علي بن عبدة أيضا.
قلت: فحاله ظاهر.

✦ إسماعيل بن يحيى: هو إسماعيل بن يحيى بن عبيد الله، أبو يحيى التميمي، أحد من أركان الكذب. وإليك آراء النقاد.

قال صالح بن محمد جزره: كان يضع الحديث.
وقال الأزدي: ركن من أركان الكذب، لا تحل الرواية عنه.
وقال ابن عدي: عامة ما يرويه بواطيل.
وقال أبو علي والدارقطني والحاكم: كذاب.
قلت: وهذا كما قالوا، فلا شك أنه كان كذابا، وضاعا.
✦ مسعر: هو مسعر بن كدام أبو سلمة الهلالي الكوفي، أحد الأعلام.
قال يحيى القطان: ما رأيت مثله.
وقال شعبة: كنا نسميه المصحف من إتقانه. توفي سنة ١٥٥ هـ.
✦ عطية: هو عطية بن سعد العوفي.
قال ابن معين: صالح.

وقال العجلي: تابعي ثقة، ليس بالقوي. توفي سنة ١١١ هـ.
قلت: تبين بهذا ان الإسناد واه لا محالة، والحديث موضوع البتة، والآفة فيه إما علي بن الحسن المكتب أو شيخه إسماعيل بن يحيى فكلاهما كذابان، بل وضاعان.

رواية الطبراني

هذا، وأخرجها الطبراني في "المعجم الأوسط"^(١)، فقال: حدثنا محمد بن هشام المستملي ثنا محمد بن بكار ثنا بزيع أبو الخليل عن ثابت عن

(١) ٦/٦٠، رقم ٥١٢٥.

أنس بن مالك مرفوعا بلفظ "من بلغته عن الله فضيلة فلم تصدق بها لم تنله".

قال الطبراني إثر ذكره "لم يرو هذا الحديث عن ثابت إلا بزيع أبو الخليل".

رجال الإسناد

✦ محمد بن هشام المستملي: شيخ الطبراني، ولم أقف على ترجمته.

✦ محمد بن بكار: قال ابن حزم: "ابن بكار وابن الفضل مجهولان".

علق عليه الذهبي بقوله "قلت: أما ابن بكار فصحيح انه مجهول، وأما

ابن الفضل...

✦ بزيع أبو الخليل: هو بزيع بن حسان أبو الخليل البصري.

قال أبو حاتم: ذاهب الحديث.

وقال ابن أبي حاتم: روى عن هشام بن عروة حديثا شبه الموضوع.

وقال ابن حبان: يأتي عن الثقات بأشياء موضوعة كأنه المتعمد لها. ثم

ذكر الرواية من مناكيره.

وقال ابن عدي بعد إيراد الرواية بالإسناد السابق: "وهذان الحديثان

حديث ثابت -الحديث المبحوث عنه- وحديث الأعمش (حديث آخر

ذكره من مصائبه) لا أعلم يرويه غير بزيع أبو الخليل"، ثم ضعفه.

✦ ثابت: هو ثابت بن أسلم البناني، ثقة مشهور، سمع أنسا وابن عمر.

توفي سنة ١٢٣ هـ وقيل سنة ١٢٧ هـ.

قلت: فهذا الإسناد أيضا واه، لما فيه بزيع أبو الخليل، وهو متهم،

وهو الآفة فيه، فالرواية باطلة.

رواية الخطيب

وأخرج الخطيب البغدادي هذه الرواية في "تاريخه"^(١)، فقال: "أنبأنا أبو عمر عبد الواحد بن محمد بن عبد الله بن مهدي وأبو الحسن محمد بن أحمد بن رزق الثاني وأبو الحسين محمد بن الحسين بن الفضل القطان وأبو محمد عبد الله بن يحيى بن عبد الجبار السكري وأبو الحسن محمد بن محمد بن محمد بن إبراهيم بن مخلد البزاز قالوا: أنبأنا إسماعيل بن محمد الصفار ثنا الحسن بن عرفة حدثني خالد بن حيان الرقي أبو يزيد عن فرات بن سلمان وعيسى بن كثير كلاهما عن أبي رجاء عن يحيى بن أبي كثير عن سلمة بن عبد الرحمن عن جابر بن عبد الله الأنصاري قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من بلغه عن الله شيء فيه فضيلة فأخذ به إيمانا به ورجاء ثوابه، أعطاه الله ذلك، وإن لم يكن كذلك".

مع رجال الإسناد

✦ أبو عمر عبد الواحد بن محمد بن عبد الله بن مهدي: قال الخطيب: كان ثقة أمينا.

ووصفه الذهبي بـ"الشيخ الصدوق المعمر، مسند الوقت". توفي سنة ٤١٠ هـ.
✦ أبو الحسن محمد بن أحمد بن رزق الثاني^(٢): وهو الذي روى قول سفيان الثوري ذلك: "استتيب أبو حنيفة من الكفر مرتين!!" والعياذ بالله من مثل هذا القول.

✦ أبو الحسين محمد بن الحسين بن الفضل القطان: قال الخطيب: كتبنا عنه وكان ثقة.

(١) ٢٩٥-٢٩٦، في ترجمة خالد بن حيان أبي يزيد الرقي، ورقم الترجمة ٤٣٩٨.

(٢) ترجمته في "تاريخ بغداد" ٣٠٢/١.

وقال الذهبي: هو مجمع على ثقته. توفي سنة ٤١٥ هـ.
 ❖ أبو محمد عبد الله بن يحيى بن عبد الجبار السكري: الشيخ المعمر
 الثقة، ويعرف بـ"ابن وجه العجروز" أيضا.

قال الخطيب: كتبنا عنه وكان صدوقا. توفي سنة ٤١٧ هـ.
 ❖ أبو الحسن محمد بن محمد بن محمد بن إبراهيم بن مخلد البزاز:
 قال الخطيب: كان صدوقا.
 وصفه الذهبي: بـ"الشيخ المعمر، الصدوق، مسند وقته". مات سنة
 ٤١٩ هـ.

قلت: هؤلاء الخمسة كلهم شيوخ الخطيب، وكلهم ثقات إلا أن في
 قلبي حول محمد بن أحمد الثاني شيئا...
 ❖ إسماعيل بن محمد الصفار: "كان ثقة متعصبا للسنة". قال ذلك
 الدارقطني رحمه الله. وصفه الذهبي بـ"الإمام، النحوي، الأديب، مسند
 العراق". توفي سنة ٣٤١ هـ.

❖ الحسن بن عرفة^١: ثقة صدوق.
 وثقه يحيى بن معين وأثنى عليه خيرا.
 وقال أبو حاتم: صدوق.
 وقال النسائي: لا بأس به، وهو قول الدارقطني.
 وذكره ابن حبان في الثقات.

قال مسلمة بن قاسم: أخبرنا عنه غير واحد وكان ثقة.
 ❖ خالد بن حيان: هو خالد بن حيان أبو يزيد الرقي، مولى كندة.

(١) عاش ١١٠ سنة، وكان له عشرة أولاد، سماهم أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وطلحة
 والزيبر وسعد وسعيد وعبد الرحمن وأبو عبيدة!

قال أحمد: لم يكن به بأس، كتبنا عنه غرائب.

وقال ابن معين: ثقة.

وقال عبد الخالق بن منصور: سمعت ابن معين يوثقه.

وقال علي بن ميمون: كان صاحب حديث، وكان منكرا.

وقال عمرو بن علي الفلاس: ضعيف.

وقال النسائي: ليس به بأس.

قلت: تحصل من هذه انه كان ثقة مع كونه سيئ الحفظ والضبط، لذا قال الخطيب: كان منكرا يعني في الضبط والتحفظ وشدة التوقي والتحرز". توفي سنة ١٩١ هـ.

✦ فرات بن سلمان: هو فرات بن سلمان الرقي، قال أحمد بن حنبل: ثقة. وقال ابن عدي: ولم أر المتقدمين صرحوا بضعفه، وأرجو أنه لا بأس به، لأنني لم أر في روايته حديثا منكرا. توفي سنة ١٥٠ هـ.

✦ عيسى بن كثير: ما وجدت ترجمته.

✦ أبو رجاء: بهذا الإسم رواة عدة، ولا أدري من المراد هنا.

✦ يحيى بن أبي كثير: هو يحيى بن أبي كثير الطائي، ثقة ثبت.

قال أيوب السخيتاني: ما أعلم أحدا بالمدينة بعد الزهري أعلم من يحيى بن أبي كثير.

وقال شعبة: هو أحسن حديثا من الزهري.

وقال أبو حاتم: إمام لا يحدث إلا عن ثقة.

قلت: فهذا توثيقاته، وقد ضعفه يحيى بن سعيد يقوله: مراسلات يحيى بن أبي كثير شبه الريح.

وقال ابن المبارك عن همام: كنا نحدث يحيى بن أبي كثير بالغداة، فإذا كان بالعشي قلبه عنا. توفي سنة ١٢٩ هـ.

✽ أبو سلمة بن عبد الرحمن^(١): أحد الأئمة، تابعي ثقة، توفي سنة ٩٤ هـ وقيل سنة ١٠٤ هـ.

قلت: وهذا ما تيسر لي من سبر أحوال الرجال لهذه الرواية بهذا الطريق، وظاهر الإسناد نظيف جيد، ولا أدري من الآفة فيه متعينا؟ عيسى بن كثير الذي لم أجد ترجمته بعد تتبع غير قليل؟ أو أبو رجاء مع عدم استطاعتي على التعيين إياه؟^(٢) على كل، أمر الإسناد متوقف فيه، غير أن نكارة المتن تغني عن معرفة مصدر الآفة. والله أعلم.

وهذه الرواية أخرجها أبو يعلى الموصلي في "مسنده" برقم ٣٤٤٣ وفيه بزيع أبو الخليل وهو منكر الحديث كما سبق ذكره.

وابن عبد البر في "جامع بيان العلم وفضله" (٢٢/١) في باب تفضيل العلم على العبادة عن رواية أنس بن مالك بلفظ... ومن بلغه عن الله فضل فأخذ.^(٣)

قلت: في إسناده الحارث بن الحجاج بن أبي الحجاج، الذي قال عنه الدارقطني: مجهول.

وفيه أبو معمر عباد بن عبد الله أيضا وهو متروك.

قال ابن عبد البر: أهل العلم بجماعتهم يتساهلون في الفضائل فيروونها عن كل، وإنما يتشددون في أحاديث الأحكام!! قال ابن عبد البر هذا بعد إيراد هذه الرواية.

(١) وفي نسخة "تاريخ بغداد" ٢٩٦/٨ المطبوعة سقط لفظ "أبو" فتنبه.

(٢) ونسب الألباني في "سلسلة الضعيفة" ٦٤٨/١ إلى ابن الجوزي بأنه قال: هذا الحديث لا يصح، أبو رجاء كذاب، ولكنني ما ظفرت بهذا التصريح في النسخة المطبوعة لدي، هذا، وقد وجدت قول السخاوي في "المقاصد الحسنة" ص ٤٧٤ رقم ١٠٩١ بعد ذكر الطريق "وأبو رجاء لا يعرف".

(٣) بذلك الفضل الذي بلغه أعطاه الله ما بلغه وإن كان الذي حدثه كاذبا.

ولقد رد محمد بن علي الشوكاني^(١) على قول ابن عبد البر المذكور بقوله: "وأقول: إن الأحكام الشرعية متساوية الأقدام، لا فرق بينها، فلا يحل إثبات شيء منها إلا بما تقوم به الحجة، وإلا كان من التقول على الله بما لم يقل، وفيه من العقوبة ما هو معرف، والقلب يشهد بوضع ما ورد في هذا المعنى وبطلانه. والله أعلم. انتهى كلامه النفيس في الجواب عن قول ابن عبد البر الغريب.

هذا، وقد حكم أبو الفرج ابن الجوزي بوضعه في "كتاب الموضوعات" (١/١٨٨) بعد ما أورده من طريق الخطيب، وقال: هذا حديث لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم... وأقره السيوطي في "اللائي المصنوعة" (١/٢١٤).

وقد حاول السخاوي في "المقاصد الحسنة" (ص ٤٧٣-٤٧٤) أن ينفي عنه البطلان بإيراد الشواهد له، لكن ليست تلك إلا محاولة غير ناجحة. وبقي الآن البحث عن حديث آخر، لما له صلة بما نحن بصدد البحث عنه من حديث عرض الخبر على الكتاب. فها أنا ذا أنقله من كتب شتى مع ذكر أسانيده، ثم ابحث عنه باختصار، والله الموفق.

فقد أخرج أحمد بن حنبل في "مسنده"^(٢) عن أبي عامر قال ثنا سليمان بن بلال عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن عبد الملك بن سعيد بن سويد عن أبي حميد وأبي أسيد مرفوعا بلفظ "إذا سمعتم الحديث عني تعرفه قلوبكم، وتلين له أشعاركم وأبشاركم، وترون أنه منكم قريب، وأنا أولاكم به، وإذا سمعتم الحديث عني تنكره قلوبكم، وتنفر أشعاركم وأبشاركم، وترون أنه منكم بعيد فأنا أبعدهم منه".

(١) في "الفوائد المجموعة" ٣٦٣/٢ في كتاب الفضائل.

(٢) ٤٩٧/٣ (٤٥٦/٢٥) برقم ١٦٠٥٨.

حول الرجال

- ✦ أبو عامر: هو عبد الملك بن عمرو القيسي العقدي البصري.
 قال سليمان بن داود: سألت أحمد بن حنبل: "قلت: أريد البصرة،
 عنم أكتب؟ قال: عن أبي عامر العقدي ووهب بن جرير".
 وقال ابن معين: ثقة.
 وقال أبو حاتم: صدوق.
 وقال النسائي: ثقة مأمون.
 توفي سنة ٢٠٤ و قيل ٢٠٥ هـ، فهو ثقة بلا نزاع.
 ✦ سليمان بن بلال: هو سليمان بن بلال أبو محمد، القرشي المدني.
 آراء الناقلين وسليمان بن بلال:
 قال ابن معين: ثقة صالح، وهو قول يعقوب بن شيبة والنسائي.
 وقال أحمد بن حنبل: لا بأس به.
 وقال ابن سعد: كان ثقة، كثير الحديث.
 قلت: فهو ثقة ولا شك. مات سنة ١٧٢ هـ وقيل سنة ١٧٧ هـ.
 ✦ ربيعة بن أبي عبد الرحمن: اسمه فروخ، القرشي التيمي المدني،
 المعروف بـ"ربيعة الرأي". ثقة ثبت أحد الأعلام.
 فقد قال أحمد بن حنبل: ثقة، وهو قول العجلي وأبي حاتم والنسائي.
 وقال يعقوب بن شيبة: ثقة ثبت أحد مفتي المدينة.
 وقال مالك: ذهب حلاوة الفقه منذ مات ربيعة بن أبي عبد الرحمن.
 توفي سنة ١٣٦ هـ.
 ✦ عبد الملك بن سعيد بن سويد: هو عبد الملك بن سعيد الأنصاري المدني.

قال العجلي: مدني تابعي ثقة.

وقال النسائي: ليس به بأس.

وذكره ابن حبان في "الثقات".

روى له مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه.

❖ أبو حميد وأبو أسيد:

أما أبو حميد: فهو أبو حميد الساعدي الأنصاري المدني، صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم.

قيل إسمه عبد الرحمن وقيل المنذر بن سعد بن المنذر.

توفي في آخر خلافة معاوية بن سفيان أو أول خلافة يزيد بن معاوية.

وأما أبو أسيد: فهو أبو أسيد الساعدي الأنصاري المدني، له صحبة

لرسول الله صلى الله عليه وسلم. وإسمه مالك بن ربيعة.

قلت: فثبت بهذا ان رجال هذا الإسناد كلهم ثقات، والتمن أيضا ليس

بمنكر، فلا جرم ان يكون هذا الحديث صحيحا. والله أعلم.

هذا، وأخرج البزار في "مسنده" كما في "كشف الأستار" لزوائد البزار

للهيثمي (١/١٠٥-١٠٦ برقم ١٨٧) بالإسناد السابق ذكره.

وقال أي البزار "لا نعلمه يروي من وجه أحسن من هذا.

وقال الهيثمي في "مجمع الزوائد"^(١) رواه أحمد والبزار، ورجاله

رجال الصحيح.

وأخرجه ابن حبان في "صحيحه"^(١) أيضا بالإسناد السابق بذلك اللفظ.

(١) ١٥٠/١ (١/٣٧٧، رقم ٦٦٧).

(١) ٢٦٤/١ رقم ٦٣ باب ذكر الأخبار عما يستحب للمرأ كثره سماع العلم ثم الاقتفاء والتسليم بالإسناد المذكور وبهذا اللفظ.

فالحاصل: ان هذا الحديث إسناده جيد، لا نكارة فيه ولا ظلمة،
فالحديث صحيح.

لأجل هذا وذاك قال البيهقي في "المدخل إلى السنن الكبرى" كما في
"مفتاح الجنة للسيوطي" (ص ٢٥): "وأمثل إسناده روى في هذا المعنى ما
رواه ربيعة -الرأي- عن عبد الملك بن سعيد بن سويد عن أبي حميد أو
أبي أسيد مرفوعا ... إذا سمعتم الحديث عني تعرفه قلوبكم وتلين له
أشعاركم" الحديث.

خلاصة البحث

إن حديث "عرض الخبر على كتاب الله" ورد من طرق كثيرة بألفاظ
مختلفة، وهذا الحديث له أصل وليس بموضوع. ولفظ أبي جعفر الباقر
المروي عند الإمام أبي يوسف في الرد على سير الأوزاعي (ص ٢٤-٢٥)
لا نكارة فيه، وإسناده جيد.

ومعنى هذا الحديث أيضا معمول به عند علماء الصدر الأول، وإن كان
في بعض الطرق غير طريق أبي يوسف مقالا، لكن ذلك لا يؤثر في ثبوت
أصل الحديث وصحته.

فاستدل عيسى بن أبان ومن نحا نحوه من العلماء الأصوليين لا سيما
الأحناف بهذا الحديث على عرض خبر الواحد على كتاب الله لا مطعن فيه.
وأما ما قال ابن معين: بأنه حيث وضعته الزنادقة كما حكاها الخطابي،
وكذا إعلال الشافعي والبيهقي أو جرح المحدثين والأصوليين قديما
وحديثا^(١) إنما محله حديث آخر وهو موضوع باطل باتفاق أعني حديث

(١) مثل أبي المظفر السمعاني المتوفى سنة ٤٨٩ هـ في "قواطع الأدلة في الأصول"
٣٦٥-٣٧١ وقسا فيه قسوة شديدة لا يخلو عن سؤال.

"إذا حدثتم عني بحديث يوافق الحق فخذوا به، حدثت به أو لم أحدث -
أو قلته أو لم أقله-.

فقد خلط البعض هذا مع ذاك وذاك مع هذا لقرب مضمونهما، كما
سبق تفصيله في البحث الغابر.

وأما حديث "من بلغه عن الله فضل شيء ... وإن لم يكن ما بلغه حقا"
فذاك أيضا موضوع باطل بالاتفاق.

نعم حديث "إذا سمعتم الحديث عني تعرفه قلوبكم ... المخرج في
"مسند أحمد بن حنبل" و"صحيح ابن حبان" صحيح، لا نكارة فيه ولا
علة، كما سبق بيانه.

والله أعلم وعلمه أتم وأحكم.

٢٧ جمادى الآخرة سنة ١٤٢٢ هـ

ومثل السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ في "مفتاح الحنة في الاحتجاج بالسنة" وابن همام
الدمشقي (سنة ١١٧٥ هـ) في "التنكيح والإفادة في تخريج أحاديث خاتمة سفر السعادة"
والشوكاني (سنة ١٢٥٠ هـ) في "الفوائد المجموعة" والدكتور مصطفى السباعي (سنة ١٣٨٤ هـ)
في "السنة ومكانتها" ص ١٦١-١٦٦ والدكتور عبد الغني عبد الخالق (سنة ١٤٠٣ هـ)
في "حجية السنة" ص ٤٧٢-٤٨٠.

حديث (٥) : "من تعلم القرآن وحفظه أدخله الله الجنة
وشفعه في عشرة من أهل بيته
كل قد أوجب النار".

هذا حديث مشهور على الألسنة، سيما في طبقة العوام من الناس،
ولكنه لا يوجد بهذا اللفظ في أحد من الكتب الحديثية الموثوقة.

نعم، يوجد له شاهد من رواية علي رضي الله عنه المخرج عند عبد الله
بن أحمد في "مسند أبيه"^(١) والترمذي في "سننه"^(٢) بلفظ "من قرأ القرآن
واستظهره فأحل حلاله وحرم حرامه أدخل الله به الجنة وشفعه في عشرة
من أهل بيته كلهم وجبت له النار". وفي كتب أخرى أيضا.

لكن ذلك الشاهد أيضا ضعيف جدا، بل واه كما سترى توضيحه في
موضعه.

وأما هذا الحديث الذي عنعنون به البحث فقد أخرجه الخطيب في
"تاريخه" في ثلاثة مواضع، حسبما أعلم. وقال في موضع^(٣): هذا حديث
منكر بهذا الإسناد.

وقال في موضع آخر: والحديث غير ثابت.

وذكره ابن الجوزي في "العلل المتناهية"^(٤) في باب "ثواب من حفظ
القرآن" وأقره على قول الخطيب بأن الحديث غير ثابت.

(١) ١٤٨/١.

(٢) ١٥٨/٥ رقم ٢٩٠٥.

(٣) ٨١/٤.

(٤) ١١٤/١-١١٥.

كما أورده الذهبي وابن حجر في "الميزان"^(١) و"اللسان"^(٢) من مصائب أحمد بن محمد بن حسين السقطي ومناكيره. وأورده السيوطي أيضا في "ذيل اللآلي المصنوعة"^(٣) عزوا إلى الخطيب. فها أنا ذا أقدمه على قدر من البسط والتفصيل، حسبما يقتضيه المقام. والله الموفق.

روايات الخطيب

(١) أوردها الخطيب البغدادي في "تاريخه" (٤/٨١ رقم ١٧١٥) في ترجمة أحمد بن الحسين أبي حبيش، فقال: "أخبرنا محمد بن عمر بن عمر بن بكير النكار ثنا عيسى بن حامد أبو الحسين القاضي ثنا أحمد بن الحسن -المعروف بأبي حبيش- ثنا يحيى بن معين بن عون أبو زكريا ثنا أبو بكر عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من تعلم القرآن وحفظه أدخله الله الجنة، وشفعه في عشرة من أهل بيته كل قد أوجبوا النار". هذا حديث منكر بهذا الإسناد، والحمل فيه على أبي حبيش فإن من عده ثقة. انتهى.

قال أستاذنا فضيلة الشيخ عبد المالك حفظه الله تعالى ورعاه: فيه نظر بل المراد بالحكم بالبطلان، بطلان كونه مرويا بهذا الإسناد، فالحديث موضوع على هذا الإسناد، أما أن له إسنادا آخر صحيح فهذا أمر مسكوت عنه في الحكم، يجب تحقيقه، ولا يراد مفهوم مثل هذا التعبير في عرف المحدثين.

(١) ١٣٥/١

(٢) ٢٦٢/١

(٣) ص ٢٤ في باب فضائل القرآن.

قلت: قول الخطيب "هذا حديث منكر بهذا الإسناد" متجه، قابل للشرح، وذلك انه ليس مراد الخطيب حصر النكارة بهذا الإسناد، حتى يكون مقتضاه -وجود إسناد آخر (سوى هذا الطريق) ليس فيه نكارة ولا علة!!- كيف؟ وليس لهذا الحديث إلا هذا الإسناد الوحيد الفريد فقط بهذا الطريق -طريق أحمد بن محمد أبي حبيش-.

بل المعنى الصحيح لهذه الكلمة "انه حديث صار منكرا (موضوعا) بهذا الإسناد، أي هذا الإسناد هو الذي يدل على نكارة الحديث. وتوضيح ذلك، ان نكارة متن هذا الحديث أمر ظاهر (كما سيأتي الكلام عنه) والحديث الذي منته منكر إذا روى بالإسناد الضعيف بالضعف الشديد فهو أرذل من أن يقال "موضوع".

فإذًا من المستحيل أن يرويه هؤلاء الثقات الأثبات وهم جبال هذا الشأن أمثال ابن معين وعبد الرزاق والزهري وغيرهم.

وهذا هو معنى قول الخطيب: "هذا حديث منكر بهذا الإسناد". ويدل على شرحي هذا لفظ الخطيب إثره "والحمل فيه على أبي حبيش، فان من عداه ثقة".

(٢) هذا، وأوردها الخطيب في ترجمة أحمد بن محمد أبي الحسين السقطي^(١) أيضا، فقال: أخبرنا أبو طالب عمر بن إبراهيم الفقيه، حدثنا عيسى بن حامد بن بشر القاضي، ثنا أبو الحسين أحمد بن محمد بن الحسين السقطي ثنا أبو زكريا يحيى بن معين ابن عون حدثنا أبو بكر عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة مرفوعا بلفظ "من تعلم القرآن وحفظه أدخله الله الجنة، وشفعه في عشرة من أهل بيته، كل قد أوجب النار".

(١) ٤/٤٣٠ برقم ٢٣٣٢.

رجال إسناده كلهم ثقات إلا السقطي، والحديث غير ثابت. انتهى.
قلت: أهل الحديث إذا قالوا في كتب الضعفاء أو الموضوعات أو في كتب تاريخ الرجال أيضا "الحديث غير ثابت" أو "هذا حديث لم يثبت" أو "لا يثبت" ونحو هذه التعابير يكون المراد به ان الحديث المذكور موضوع، وأما إذا قالوه في كتب أحاديث الأحكام فالمراد به نفي الصحة الاصطلاحية.^(١)

فعلم ان الحديث المبحوث عنه موضوع.

(٣) وأوردها الخطيب في تاريخه في موضع آخر أيضا^(٢) في ترجمة علي بن الحسين السقطي، فقال: أخبرنا محمد بن عمر بن بكير المقرئ ثنا عمر بن أحمد بن يوسف بن نعيم الوكيل ثنا أبو الحسن علي بن الحسين السقطي أخبرنا أبو زكريا يحيى بن معين بن عون الأنباري ثنا عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة مرفوعا "من تعلم القرآن وحفظه أدخله الله الجنة، وشفعه في عشرة من أهل بيته كل قد استوجب النار". انتهى.

ولم يحكم هنا بشيء من الصحة أو الضعف بل سكت.

رجال الإسناد

كنت قلت إجمالا بأن رجال هذا الإسناد كلهم ثقات سوى ... السقطي الذي هو الآفة فيه، فأليك الآن بعض من التفصيل على ذلك، لتكون على بينة من الأمر.

(١) وانظر لإسهاب هذا المكان مقدمة "المصنوع لمعرفة الحديث الموضوع" بقلم الشيخ عبد الفتاح أبي غدة الحلبي رحمه الله تعالى، ففيه فوائد غزيرة.
(٢) ٣٩٠/١١ برقم ٦٢٧٥.

فأقول: (الرواية الأولى)

ففيها: ❖ محمد بن عمر بن بكير^(١): هو الإمام المقرئ الموجود أبو بكر محمد بن عمر بن بكير بن ود البغدادي النجار، حدث عنه الخطيب، وقال: كتبت عنه؛ وكان شيخاً مستورا ثقة من أهل القرآن، توفي سنة ٤٣٢ هـ. ❖ عيسى بن حامد^(٢): هو أبو الحسين عيسى بن حامد بن بشر بن عيسى بن أشعث الرخجي القاضي.

قال الخطيب: رخجي الأصل ويعرف بإبن بنت القنيطي، وكان أحد أصحاب ابن جرير وكان ثقة جميل الأمر. توفي سنة ٣٦٨ هـ.

❖ أحمد بن الحسن أبو حبيش: ولا أدري أحمد بن الحسن أبو حبيش (وقيل أبو حنيش)، وأحمد بن محمد بن الحسين السقطي، وعلي بن الحسين السقطي، هل هؤلاء جماعة تواردوا على هذه الرواية بإسناد واحد؟ وضعه واحد وسرق عنه الآخرون، أم كلهم رجل واحد خبط في اسمه ونسبه؟ والله أعلم.

هذا، وأورده الذهبي في "ميزان الاعتدال" (٩١/١) في ترجمة أحمد بن الحسن أبو حنش، وقال: أحمد بن الحسن أبو حنش^(٣) عن يحيى بن معين، اتهمه الخطيب بوضع هذا عن يحيى عن عبد الرزاق... عن عائشة مرفوعاً: "من حفظ القرآن شفع في عشرة من أهل بيته قد وجبت لهم النار". قال الخطيب: الحمل فيه عليه، وروى عنه عيسى بن حامد القاضي.

ثم أعاده الذهبي في ترجمة أحمد بن محمد بن حسين السقطي (١٣٥/١) وقال: ذكروا أنه وضع حديثاً على يحيى، ثنا عبد الرزاق... عن عائشة مرفوعاً، فذكر الحديث.

(١) مترجم في "السير" ٣٠٥/١٣.

(٢) انظر "الأنساب" للسمعاني ٥٢/٣ مادة "الرخجي".

(٣) وفي نسخة "تاريخ بغداد" المطبوعة ٨١/٤ "أبو حبيش"، ولا أدري أيهما صحيح!

ولم يترجم الذهبي بعلي بن الحسين السقطي، لكن ترجمه الحافظ ابن حجر في "لسان الميزان" (٢٢١/٤ رقم ٥٨٣)، وقال بعد سرد الرواية المذكورة بالإسناد السابق بعينه، "قال الخطيب: هذا حديث منكر، قلت - القائل ابن حجر - رواه ثقات غير السقطي". انتهى.

قلت: فهذا كله كما يدل على أن السقطي ساقط، متهم بالوضع والتزوير، وهو الآفة في هذه الرواية، والرواية من وضعه هو. فلا صبحه الله بخير، وكذا يرجح احتمال كونهم شخصا واحدا. والله أعلم بحقيقة الحال.

✽ يحيى بن معين: ملك الجرح والتعديل، هو يُسئل، ولا يسئل عنه. توفي سنة ٢٣٣ هـ.

✽ عبد الرزاق: ثقة ثبت، أحد الأعلام. توفي سنة ٢١١ هـ.

✽ معمر: هو ابن راشد، الأزدي، ثقة ثبت فاضل. توفي سنة ١٥٣ هـ.

✽ الزهري: هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري، أحد الأعلام، تابعي. توفي سنة ١٢٤ هـ.

✽ عروة: هو عروة بن الزبير، أبو عبد الله.

قال ابن سعد: كان فقيها عالما كثير الحديث ثبتا مأمونا. مات سنة ٩٣ هـ وقيل سنة ٩٤ هـ.

✽ عائشة: أم المؤمنين، حبيبة رسول الله صلى الله عليه وسلم. توفيت سنة ٥٨ هـ.

(الرواية الثانية)

وفيها: ✽ عمر بن إبراهيم الفقيه^(١): هو عمر بن إبراهيم بن سعيد بن إبراهيم بن محمد أبو طالب الزهري الفقيه الشافعي المعروف بابن حمامة.

(١) ترجمته في "تاريخ بغداد" ٢٧٤/١١، "سير أعلام النبلاء" ٣٣٩/١٣.

روى عنه الخطيب ووثقه. توفي سنة ٤٣٤ هـ.

✦ عيسى بن حامد الرخجي: تقدم حاله، كان ثقة.

✦ أحمد بن محمد بن الحسين السقطي: سبق ذكره مفصلاً. وهو الآفة فيه.

✦ يحيى بن معين.

✦ عبد الرزاق الصنعاني.

✦ معمر بن راشد.

✦ ابن شهاب الزهري.

✦ عروة بن الزبير.

✦ السيدة عائشة رضي الله عنها.

(الرواية الثالثة)

وكل من كان في الرواية الثانية فهو موجود في الرواية الثالثة أيضاً، إلا ان فيه عمر بن أحمد بن يوسف بن نعيم الوكيل (مكان عيسى بن حامد)، ولم أظفر بترجمته.

فالحاصل: ان هذا الحديث موضوع، وليس بثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم. وإسناده واه، باطل. والآفة فيه أحمد بن محمد/أحمد بن الحسن/علي بن الحسين السقطي، وهو الواضع له ولا شك. ألا لعنة الله على الكاذبين.

فلا يجوز بيانه ولا يحل نشره، إلا للتحذير عنه وإن كان في معرض الفضائل أو المناقب.

حول الشاهد لهذه الرواية

بقي الكلام عن الشاهد لهذه الرواية، فأقول وبالله التوفيق.

وجدته في "مسند أحمد بن حنبل" في موضعين من زوائد إبنه عبد الله بن أحمد بن حنبل.

فقال في الموضوع الأول^(١): "حدثني عمرو بن محمد الناقد ثنا عمرو بن عثمان الرقي ثنا حفص أبو عمر عن كثير بن زاذان عن عاصم بن ضمرة عن علي مرفوعا: "من قرأ القرآن فاستظهره شفع في عشرة من أهل بيته، قد وجبت لهم النار".

وقال في الموضوع الثاني^(٢): حدثني محمد بن بكار ثنا حفص بن سليمان -يعني أبا عمر القارئ- عن كثير بن زاذان عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب مرفوعا بلفظ "من تعلم القرآن فاستظهره وحفظه أدخله الله الجنة، وشفعه في عشرة من أهل بيته، كلهم قد وجبت لهم النار".

رجال الإسناد

(الرواية الأولى)

✽ عمرو بن محمد الناقد^(٣): هو عمرو بن محمد بن بكير الناقد، أبو عثمان البغدادي.

قال أحمد بن حنبل: يتحرى الصدق.

وقال ابن معين: صدوق، ومرة: ما هو من أهل الكذب.

وقال أبو داود وغيره: ثقة.

قلت: يفهم من هذه أنه كان ثقة صدوقا، وما كان في الرتبة العالية من

الثقاهة. توفي سنة ٢٣٢ هـ.

(١) ١٤٨/١ ٤١٦/٢ برقم (١٢٦٨).

(٢) ١٤٩/١ ٤٢٠/٢ برقم (١٢٧٨).

(٣) ترجمته في "تاريخ بغداد" ٢٠٦/١٢، الكاشف ٨٧/٢ رقم ٤٢٢٤.

✦ عمرو بن عثمان الرقي^(١): هو عمرو بن عثمان بن سيار الكلابي، أبو سعيد الرقي. وثقه أناس وضعفه آخرون. وعدد المضعفين أكثر. قال ابن عدي: له أحاديث صالحة عن زهير وغيره، وقد روى عنه ناس من الثقات وهو ممن يكتب حديثه. وذكره ابن حبان في "الثقات". هذا، وضعفه أبو حاتم بقوله: "يتكلمون فيه، كان شيخاً أعمى بالرقعة، يحدث الناس من حفظه بأحاديث منكراً لا يصيبونه في كتابه". وقال النسائي والأزدي: متروك الحديث. ولينه العقيلي.

قلت: فهو ضعيف بلا مدافعة. مات سنة ٢١٧ هـ.

✦ حفص أبو عمر^(٢): هو حفص بن سليمان الأسدي أبو عمر الكوفي القارئ. ضعيف جداً، متروك، بل اتهم البعض بالوضع. وإليك أقوال الناقلين.

قال ابن مهدي: والله ما تحل الرواية عنه.

قال أحمد بن حنبل: متروك الحديث، وقال مرة: ما به بأس.

وقال ابن معين: ليس بثقة، ومرة أخرى: كان كذاباً.

وقال ابن المديني: ضعيف الحديث وتركته على عمد.

وقال الجوزجاني: قد فرغ منه من دهر.

قلت: هذا جرح في غاية الشدة.

وقال البخاري: تركوه.

(١) انظر للتفصيل "تهذيب الكمال" ٢٨٩/١٤، ميزان ٢٨٠/٣، الكاشف ٨٣/٢.

(٢) ينظر "تهذيب الكمال" ٣٧-٣٤/٥، ميزان ٥٥٨/١.

قلت: مذهب البخاري في الجرح معروف.

وقال مسلم: متروك.

وقال النسائي: ليس بثقة ولا يكتب حديثه.

وقال زكريا الساجي: يحدث عن سماك وعلقمة... أحاديث بواطيل.

وقال أبو حاتم: لا يكتب حديثه، هو ضعيف الحديث، لا يصدق،

متروك الحديث.

وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث.

وقال الحاكم أبو أحمد: ذاهب الحديث.

وقال عبد الرحمن بن يوسف بن خراش: كذاب متروك يضع الحديث.

وقال ابن عدي: عامة حديثه غير محفوظة، وذكر الحديث من مناكيره

في "الكامل" (٢٦٨/٣).

قلت: هذا هو حاله، فقد وضح جليا بأنه متروك، متهم.

وإنما أطلت في نقل أقوال الناقلين فيه لكونه آفة في هذه الرواية كما

سيوضح بعد حين إن شاء الله. مات سنة ١٨٠ هـ.

✻ كثير بن زاذان^(١): هو شيخ مجهول.

فقد قال ابن معين: لا أعرفه.

وقال أبو زرعة وأبو حاتم: مجهول.

وقال الذهبي: كثير بن زاذان، عن عاصم بن ضمرة، له حديث منكر.

قلت: لعل الذهبي أشار به إلى الحديث الذي نحن بصدد البحث عنه.

وقال ابن حجر: مجهول.

(١) تهذيب الكمال ٣٥٣/١٥-٣٥٥، ميزان ٤٠٣/٣.

❖ عاصم بن ضمرة^(١): هو عاصم بن ضمرة السلولي الكوفي.

قال أحمد بن حنبل: هو عندي حجة.

وثقه ابن معين وابن المديني.

وقال النسائي: ليس به بأس.

لكن قال ابن عدي: يتفرد عن علي بأحاديث، والبلية منه.

وقال ابن حبان: كان ردئ الحفظ، فاحسن الخطأ، يرفع عن علي قوله

كثيراً، فاستحق الترك، على أنه أحسن حالا من الحارث -الأعور-.

قلت: يخطر بالبال انه كان ثقة، ولكن كان في حفظه شيئاً. توفي سنة ٧٤ هـ.

❖ علي: هو علي بن أبي طالب كرم الله وجهه. استشهد سنة ٤٠ هـ.

(رجال الرواية الثانية)

❖ محمد بن بكار^(٢): هو محمد بن بكار بن الريان الهاشمي، البغدادي

الرصافي.

قال ابن معين: شيخ لا بأس به، وقال مرة: ثقة، وهو قول الدارقطني.

وقال صالح بن محمد: صدوق.

وذكره ابن حبان في "الثقات".

توفي سنة ٢٣٨ هـ.

❖ حفص بن سليمان.

❖ كثير بن زاذان.

❖ عاصم بن ضمرة.

قد سبق من قبل أحوالهم، فلا أعيده.

(١) يراجع "تهذيب الكمال" ٣٠٢/٩، ميزان الاعتدال ٣٥٢/٢.

(٢) يراجع "تهذيب الكمال" ١٤٠/١٦.

والحاصل: ان الإسنادين ضعيفان جدا، لضعف عمرو بن عثمان الرقي، وحفص بن سليمان الأسدي، ولجهالة كثير بن زاذان. ولعل الآفة فيهما إنما هو حفص بن سليمان وهو مدار السند تتفق آراء الأئمة على كونه متروكا. فحكم الحديث ظاهرا.

رواية الترمذي

وأخرجها الترمذي في "سننه"^(١) عن علي بن حجر عن حفص بن سليمان عن كثير بن زاذان عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب مرفوعا بلفظ "من قرأ القرآن واستظهره فأحل حلاله وحرم حرامه أدخل الله به الجنة، وشفعه في عشرة من أهل بيته كلهم وجبت له النار". وقال الترمذي عقبه: "هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وليس إسناده بصحيح، وحفص بن سليمان يضعف في الحديث". قلت: فلا حاجة إلى التعليق بعد قول الترمذي، لأنه واضح جدا على أن الإسناد واه.

رواية ابن ماجه

وأخرجها ابن ماجه في "سننه"^(٢) عن عمرو بن عثمان بن سعيد بن كثير بن دينار الحمصي عن محمد بن حرب عن أبي عمر -حفص بن سليمان- عن كثير بن زاذان عن عاصم بن ضمرة^(٣) عن علي بن أبي طالب قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من قرأ القرآن وحفظه أدخله الله الجنة وشفعه في عشرة من أهل بيته، كلهم قد استوجب النار".

(١) ١٥٨/٥ رقم ٢٩٠٥ في كتاب فضائل القرآن.

(٢) ٧٨/١ رقم ٢١٦ في المقدمة باب فضل من تعلم القرآن وعلمه.

(٣) ووقع في النسخة المطبوعة لدي محررا "حمزة" لكن الصحيح "ضمرة".

مع الرجال

✦ عمرو بن عثمان بن سعيد^(١): ثقة.

قال أبو زرعة: كان أحفظ من ابن مصفى وأحب إلى منه.

وقال أبو حاتم: صدوق.

ووثقه النسائي وأبو داود.

وذكره ابن حبان في "الثقات". توفي سنة ٢٥٠ هـ.

✦ محمد بن حرب^(٢): هو محمد بن حرب الخولاني، أبو عبد الله

الحمصي، المعروف بالأبرش، كاتب الزبيدي.

قال أحمد بن حنبل: ليس به بأس وقدمه على بقية.

وقال ابن معين: ثقة، وهو قول العجلي والطائي والنسائي.

وقال أبو حاتم: صالح الحديث.

وذكره ابن حبان في "الثقات".

قلت: فلا ريب على ثقافته وعدالته.

وأما بقية رجال الإسناد، فقد بحثت عن أحوالهم واحد بعد واحد، فلا

حاجة إلى الإعادة.

رواية الطبراني

وأخرجها الطبراني في "المعجم الأوسط" (٦١/٦ رقم ٥١٢٦) عن

محمد بن هشام المستملي عن محمد بن بكار عن حفص بن سليمان عن

كثير بن زاذان عن عاصم بن ضمرة عن علي مرفوعاً بلفظ "من قرأ القرآن

فاستظهره وحفظه أدخله الله الجنة، وشفعه في عدة من أهل بيته كلهم قد

وجب له النار".

(١) من "تهذيب الكمال" ٢٨٨/١٤ رقم ٤٩٩٢.

(٢) من "تهذيب الكمال" ١٩٤/١٦ رقم ٥٧٢٥.

وقال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن علي إلا بهذا الإسناد، تفرد به حفص بن سليمان.

رواية ابن عدي

هذا، وأوردها ابن عدي في "الكامل"^(١) في ترجمة حفص بن سليمان من مناكيره، وإليك بيانه.

قال ابن عدي: ثنا الحسن بن الطيب البلخي وعلي بن الحسين بن عبد الرحيم النيسابوري قالا ثنا علي بن حجر ثنا حفص بن سليمان عن كثير بن زاذان عن عاصم بن حمزة (والصحيح ضمرة) عن علي مرفوعاً "من قرأ القرآن فحفظه الحديث".

ثم قال ابن عدي في ختام ترجمته بعد ما ذكر من مناكيره روايات غير قليلة "وهذه الأحاديث يرويها حفص بن سليمان، ولحفص غير ما ذكرت من الحديث، وعامة حديثه عن روى عنهم غير محفوظة". انتهى.

قلت: لم يذكر ابن عدي هذه الرواية في غير ترجمة حفص بن سليمان في "الكامل" فيما أعلم، وهذا شاهد على ما قلت سابقاً بأن الآفة فيها هو هو. والله أعلم.

رواية أبي نعيم الأصفهاني

أخرج أبو نعيم الأصفهاني في "أخبار أصفهان"^(٢) بسنده عن حفص بن غياث عن سليمان الأسدي عن كثير بن زاذان عن عاصم بن ضمرة عن علي مرفوعاً "من قرأ القرآن فاستظهره ... الحديث".

(١) ٢٦٩/٣.

(٢) ٢٥٥/١.

قال أبو نعيم: كذا قال سليمان الأسدي وهو حفص بن سليمان.
قلت: لا عجب من صنع أبي نعيم الأصفهاني هذا، أي ذكر الحديث
الواهي أو المنكر في كتابه ثم السكوت عنه، فقد قال الذهبي في "السير"^(١)
في ترجمته: "بل هو صدوق، عالم بهذا الفن، ما أعلم له ذنبا -والله يعفو
عنه- أعظم من روايته للأحاديث الموضوععة في تواليغه، ثم يسكت عن
توهينها".

ولنعم ما قال الذهبي، والشاهد على قوله كتاب أبي نعيم هذا أعني
"ذكر أخبار أصفهان" حيث يورد فيه أخبارا باطلة ولم ينبه عليه، وذاك في
"حلية الأولياء" بهذه النسبة قليل. والله أعلم.

ذكر المنذري في "الترغيب والترهيب" والاعتذار عنه

وقد ذكره المنذري في كتابه "الترغيب والترهيب من الحديث
الشريف"^(٢) من رواية علي رضي الله عنه، باللفظ الذي ساق به الترمذي.
فقال المنذري بعد أن شرع بقوله: "وروى عن علي بن أبي طالب ...
رواه ابن ماجه والترمذي، واللفظ له، وقال: "حديث غريب".

قلت: ينبغي أن ينقل هنا اصطلاح المنذري بهذا الصدد، فقد صرح
نفسه في مقدمة كتابه "الترغيب والترهيب"^(٣): "وإذا كان في الإسناد من قيل
فيه كذاب أو وضاع أو متهم أو مجمع على تركه أو ضعفه أو ذاهب
الحديث أو هالك أو ساقط أو ليس بشيء أو ضعيف جدا أو ضعيف فقط
أو لم أر فيه توثيقا بحيث لا يتطرق إليه احتمال التحسين صدرته بلفظ:

(١) ٢٩٧/١٣ رقم ٣٩١٩.

(٢) ٣٥٥/٢ في كتاب قراءة القرآن ورقم حديث الباب ٢٩.

(٣) ص ٣٧ في المجلد الأول المطبوع، المحقق.

روى، ولا أذكر ذلك الراوي ولا ما قيل فيه ألبتة، فيكون للإسناد الضعيف دالتان: تصديره بلفظة روى، وإهمال الكلام عليه في آخره". انتهى.

فلا حمل على المنذري ولا اعتراض، وهو معذور فيه. لاستعماله لفظ "روى" هنا، لما في الإسناد راو ضعيف جدا كما مر بيانه.

والخلاصة: ان هذا الحديث الذي يمكن جعله شاهدا للحديث الأول ضعيف جدا، وإسناده واه، وكيف؟ وفيه ظلمات بعضها فوق بعض، كما شاهدت. والله أعلم.

٣٠ جمادى الآخرة سنة ١٤٢٢ هـ

١٩ سبتمبر سنة ٢٠٠١ م

أحاديث الأحكام

(١) أحاديث "نقض الوضوء بخروج الدم"

من المسائل الفقهية التي اضطرت فيها آراء الأئمة بسبب اختلافهم في أصولها ودلائلها قبولاً ورداً وتنقيحاً وتطبيقاً: مسألة "نقض الوضوء وعدمه بخروج الدم".

فسلك الإمام أبو حنيفة وأصحابه وسفيان الثوري والحسن بن حي وعبيد الله بن الحسن والأوزاعي وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهوية إلى أنه ناقض (إن كان سائلاً).

وذهب الفقهاء السبعة من أهل المدينة وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير ومكحول وربيعه الرأي ومالك بن أنس والشافعي والبخاري إلى كونه غير ناقض. أما أنظار الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين في ذلك: فذلك ان عليا المرتضى وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمر -في قول- وأبا الدرداء وثنوبان كلهم يرون نقض الوضوء به.

لكن أنظار جابر بن عبد الله وعبد الله بن عباس وأبي هريرة وعبد الله بن عمر -في قول آخر- وعبد الله بن أبي أوفى خلاف ذلك. وفيما يلي تفصيل ذلك وبيانه، والله الموفق وعليه التكلان.

استدلال من ذهب إلى كونه ناقضاً للوضوء

استدل من ذهب إلى الأول أي كون الدم ناقضاً للوضوء بأحاديث كثيرة، منها بعضها مرفوعة وبعضها موقوفة، كما أن بعضها موصولة وبعضها مرسله، وإليك بيانه. قال الإمام محمد في كتاب الحجة على أهل

المدينة (ص ١٦)، قال أبو حنيفة: من رَعَفَ أو قاء فقلس ملاً فيه أو أكثر وسال من جرحه دم أو قيح أو صديد يكون سائلاً أو قاطراً فعليه الوضوء.

📖 الحديث الأول: روى البخاري في "صحيحه"^(١) عن عبد الله بن يوسف قال: أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة انها قالت: "قالت فاطمة بنت أبي حبيش لرسول الله صلى الله عليه وسلم: يا رسول الله! إنني لا أطهر أفأدع الصلاة؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إنما ذلك عرق وليس بالحيز، فإذا اقبلت الحيز فاتركي الصلاة، فإذا ذهب قدرها فاغسلي عنك الدم وصلي"^(٢).

وهذا الحديث رواه مالك في "الموطأ" (٥٧/١) في باب الاستحاضة (برقم ٩٦) كما رواه أحمد في "مسنده" (١٩٤/٦ برقم ٢٥٠٩٤) من طريق يحيى بن سعيد القطان ووكيع عن هشام، وزاد في آخره قال يحيى: قلت: لهشام: أغسل واحد تغتسل وتوضأ عند كل صلاة؟ قال: نعم.

وأخرجه مسلم في "صحيحه" (١٠٣/١) باب المستحاضة وغسلها وصلاتها من طريق هشام المذكور.

وخرجه النسائي في "سننه" (٤٥/١، ٦٥) عن إسحاق بن إبراهيم عن عبدة ووكيع وأبي معاوية عن هشام.

(١) ١٣٨/١ في كتاب الحيض باب الاستحاضة ورقم حديث الكتاب ١١.
(٢) قلت: قال الترمذي في "سننه" (٢١٨/١ رقم ١٢٥) عقب إيراد هذا الحديث من طريق وكيع وعبدة وأبي معاوية باللفظ السابق... قال أبو معاوية في حديثه: "وقال: توضي لكل صلاة حتى يجيء ذلك الوقت".

فثبت ان قوله "ثم توضئ" ليس من كلام عروة بل هذا من كلام الرسول صلى الله عليه وسلم، وصيغة الأمر تدل دلالة صريحة على هذا، ولو كان من كلام عروة لقال: ثم نتوضأ "لأن الأمر لا يتحقق من عروة، هذا، وهذا الحديث يدل على أن الدم الخارج من العرق سواء أكانت استحاضة أو غيرها ناقض للوضوء.

وأخرجه أبو داود في "سننه" (١١٣/١-١١٤) من طريق زهير ومالك عن هشام.

وأخرجه الترمذي في "سننه" (٢١٨/١ برقم ١٢٥) باب ما جاء في المستحاضة. كما أخرجه ابن ماجه في "سننه" (٢٠٣/١ رقم ٦٢١) من طريق حماد بن زيد ووكيع.

ورواه الدارمي في "مسنده" (٢٢/٥ رقم ٨٢٠) وابن أبي شيبة في "مصنفه" (١٥٠/١) من طريق هشام في الطهارات.

🕌 الحديث الثاني : من أصابه قئ أو رعاف أو قلس أو مذي فليصرف، فليتوضأ، ثم ليبن على صلاته، وهو في ذلك لا يتكلم.

رواه ابن ماجه في "سننه" (٣٨٥-٣٨٦ برقم ١٢٢١) في كتاب الصلاة باب ما جاء في البناء على الصلاة عن محمد بن يحيى عن الهيثم بن خارجة عن إسماعيل بن عياش عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن عائشة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وأخرجه الدارقطني في "سننه" (١٥٣/١) من طريق إسماعيل بن عياش عن عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج عن أبيه وعن عبد الله بن أبي مليكة عن عائشة مرفوعا.

كما أخرجه الدارقطني (١٥٤/١) من طريق إسماعيل بن عياش عن ابن جريج عن أبيه -عبد العزيز- عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مرسلا.

هذا، وأورده ابن عدي في "الكامل" (٤٧٢/١) في ترجمة إسماعيل بن عياش بهذا الطريق عن عائشة^(١) مرفوعا بلفظ "من قاء أو رعف أو أحدث في صلاته فليذهب فليتوضأ، ثم ليبن على صلاته".

(١) وقع في النسخة المطبوعة لدي من "الكامل" هنا تحريف، أي لفظ ابن عباس مكان عائشة.

كما أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (١٤٢/١) في كتاب الطهارة في باب ترك الوضوء من خروج الدم من غير مخرج الحدث، ونقل قول ابن عدي "هذا الحديث رواه ابن عياش مرة هكذا ومرة قال عن ابن جريج عن أبيه عن عائشة وكلاهما غير محفوظ".^(١)

الاختلاف في الحديث هل هو موصول أم مرسل؟ أو مرفوع أم موقوف؟ مع تعيين موضع الاختلاف وترجيح الراجح.

قد جرى النقاش من عصر قديم في هذا الحديث الذي روى من طريق إسماعيل بن عياش، هل هو مسند أم مرسل؟

فالمقدمون من المحدثين يرجحون الإرسال، أي يقولون بأن الحديث صحيح مرسلاً، والوصل أو الإسناد وهم.

ولكن بعضاً من المتأخرين يميلون إلى كونه مسنداً.

فمن صحح الطريق المرسلة أحمد بن حنبل ومحمد بن يحيى الذهلي والدارقطني وأبو زرعة وأبو حاتم وابنه وابن عدي والبيهقي.

وإليك أقوالهم:

قول أحمد بن حنبل

قال أحمد بن حنبل^(٢): إسماعيل بن عياش ما روى عن الشاميين صحيح، وما روى عن أهل الحجاز فليس بصحيح، قال أبو طالب أحمد بن حميد سألت أحمد عن حديث ابن عياش عن ابن جريج عن أبي

(١) ولم أجد قول ابن عدي هذا بهذا اللفظ في النسخة المطبوعة لدي من "الكامل" له، والله أعلم.

(٢) كما في "الكامل" ٤٧٢/١ و"السنن الكبرى" للبيهقي ١٤٢/١.

ملیكة عن عائشة^(١) ان النبي صلى الله عليه وسلم قال: من قاء أو رعف ... الحديث، فقال: هكذا رواه ابن عیاش وإنما رواه ابن جریج عن أبيه ولم یسنده عن أبيه، لیس فیہ ذکر عائشة.^(٢)

قول أبي زرعة

قال ابن أبي حاتم في "كتاب علل الحديث"^(٣) سئل أبو زرعة عن حديث رواه إسماعيل بن عیاش عن ابن جریج عن ابن أبي ملیكة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إذا قاء أحدكم في صلاته أو رعف أو قلس فليصرف وليتوضأ، ثم یبني علی ما مضى من صلاته ما لم یتکلم".

قال أبو زرعة: هذا خطأ، الصحيح عن ابن جریج عن أبيه عن ابن أبي ملیكة عن النبي صلى الله عليه وسلم، مرسل.

قول أبي حاتم

قال الحافظ ابن حجر في "التلخیص الحبیر"^(٤): وصحح هذه الطريق المرسلة محمد بن یحیی الذهلي والدارقطني في العلل - بل في سننه أيضا - وأبو حاتم، وقال: رواية إسماعيل خطأ، وقال ابن معین: حديث ضعيف...

(١) وجاء في نسخة "الكامل" اسم "ابن عیاش" مكان "عائشة" محرفا، والتصحيح من "السنن الكبرى" للبيهقي.

(٢) وجاء اللفظ في "العلل ومعرفة الرجال" لأحمد برواية المروزي "قال المروزي: سألته عن إسماعيل بن عیاش فحسن روايته عن الشاميين، وقال: هو عنهم أحسن حالا مما روى عن المدنيين وغيرهم".

(٣) ١٧٩/١ برقم ٥١٢ في علل أحاديث الصلاة.

(٤) ٢٧٤/١-٢٧٥ باب شروط الصلاة.

قول أبي أحمد ابن عدي

هذا الحديث رواه ابن عياش مرة هكذا -أي عن ابن جريج عن عبد الله بن أبي مليكة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم- ومرة قال: عن ابن جريج عن أبيه عن عائشة (أي بإبدال ابن أبي مليكة بأبيه عبد العزيز بن جريج) وكلاهما غير محفوظ.^(١)

قلت: فقد أعل ابن عدي صورتي الوصل كليهما بهذا القول، كما ترى.

قول الدارقطني

قال الدارقطني في "سننه" (١٥٤/١)^(٢): "ثنا محمد بن سهل ثنا علي بن زيد الفرائضي ثنا الربيع بن نافع عن إسماعيل بن عياش عن عباد بن كثير وعطاء بن عجلان عن ابن أبي مليكة عن عائشة مثله، (موصولاً) عباد بن كثير وعطاء بن عجلان ضعيفان، كذا رواه إسماعيل بن عياش عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن عائشة، وتابعه سليمان بن أرقم وهو متروك الحديث، وأصحاب ابن جريج الحفاظ عنه يروونه عن ابن جريج عن أبيه مرسلًا، والله أعلم.

قلت: كلامه واضح، فلا حاجة إلى التعليق.

قول البيهقي

قال البيهقي في "سننه الكبرى" (١٤٣/١) في كتاب الطهارة، بعد ما نقل قول أحمد بن حنبل وابن عدي بهذا الصدد: "وقد رواه إسماعيل بن

(١) كذا في "السنن الكبرى" للبيهقي ١٤٢/١ ولم أجده بهذا اللفظ في النسخة المطبوعة لدي من "الكامل".

(٢) وقال مثل هذا في "عله" أيضا... كما في "التلخيص الحبير" ٢٧٥/١.

عياش مرة هكذا مرسلًا كما رواه الجماعة وهو المحفوظ عن ابن جريج وهو مرسل".

قلت: وهذا هو رأي المحدثين السابقين في هذا الحديث.

❧ وخالفهم في ذلك بعض من المحدثين والفقهاء من المتأخرين، منهم علي بن عثمان المارديني الشهير بابن التركماني، المتوفى سنة ٧٤٥ هـ، حيث قال في "الجواهر النقي في الرد على البيهقي" (١/١٤٢): "فهذه الروايات التي جمع فيها ابن عياش بين الإسنادين أعني المرسل والمسند في حالة واحدة مما يبعد الخطأ عليه، فإنه لو رفعه ما وقفه الناس ربما تطرق الوهم إليه، فأما إذا وافق الناس على المرسل، وزاد عليهم المسند فهو يشعر بتحفظ وتثبت، وإسماعيل - ابن عياش - وثقه ابن معين وغيره، وقال يعقوب بن سفيان - الفسوي -: ثقة عدل، وقال يزيد بن هارون: ما رأيت أحفظ منه".

هذا، وقال جمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعي المتوفى سنة ٧٦٢ هـ في "نصب الراية لأحاديث الهداية" (١/٣٩) في كتاب الطهارات عقب ذكر آراء أحمد بن حنبل وابن عدي والدارقطني والبيهقي: وإسماعيل بن عياش، فقد وثقه ابن معين، وزاد في الإسناد عن عائشة، والزيادة من الثقة مقبولة، والمرسل عند أصحابنا حجة!! - أي عند الأحناف -^(١). ومثله قول ابن الهمام في "فتح القدير" (١/٣٧).

قلت: فهذه أقوال كلا الفريقين، ولكل وجهة هو موليها، وكل حزب بما لديهم فرحون، ولكن يميل قلبي إلى أقوال من يصحح الطريق المرسل، وذلك يتقوى عندي، دون من يرجح الوصل أو الرفع، والله أعلم.

(١) قلت: وتبعهما من متأخري هذا العصر العلامة خليل أحمد السهارنفوري المتوفى سنة ١٣٤٦ هـ في كتابه "بذل المجهود" ٢/١٣٤، وصاحبه ظفر أحمد عثمان في "إعلاء السنن" ١/١٥٠-١٥١، وقال بعد إسهاب طويل "فتقوية الزيلعي لرفع هذا الحديث صحيح على مذهب المحققين، وإن خالفه شذمة من المحدثين!!؟"

ولا يقال: ان ابن عياش مشى على خلاف الجادة، حيث رواه مسندا، في أثناء يروي أصحاب ابن جريج الآخرون الحفاظون عنه مرسلًا!!
لأن ابن عياش كما رواه مسندا، فقد رواه مرسلًا أيضا بنفسه، كما اتضح ذلك بتخريج الدارقطني والبيهقي.

فالحاصل: ان هذا الحديث بهذا الطريق -طريق ابن عياش- ضعيف، وإنما يصل إلى رتبة الحسن لغيره لوجود المتابعات والشواهد، وبكثرة الطرق. والله أعلم.

📖 الحديث الثالث: "إذا رجع رجل في الصلاة، أو ذرعه القمى، أو وجد مذيا فإنه ينصرف ويتوضأ، ثم يرجع فيتم ما بقى على ما مضى، ما لم يتكلم".

أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" (٣٣٩/٢ برقم ٣٦٠٩) عن معمر عن الزهري عن سالم عن ابن عمر بهذا اللفظ.

قلت: وأخرجه البيهقي من طريق غير واحد عن نافع عن ابن عمر موقوفاً وقال: هذا عن ابن عمر صحيح. (السنن الكبرى ٢/٢٥٦)

فأنت ترى ان رجال الإسناد كلهم ثقات أثبات، بل هو سلسلة الذهب -حسب قول بعض الأئمة- لما فيه الزهري عن سالم عن عبد الله بن عمر.

📖 الحديث الرابع: أخرج عبد الرزاق في "مصنفه"^(١) عن ابن جريج قال: أخبرني نافع أن ابن عمر رجع وهو في الصلاة، فدخل بيته، وأشار إلى وضوء، فأتى به فتوضأ، ثم دخل فأتى على ما مضى منها، ولم يتكلم بين ذلك.

قلت: رجال الإسناد كلهم ثقات.

(١) ٣٤٠/٢ رقم ٣٦١٢.

🕌 الحديث الخامس : أخرج عبد الرزاق عن ابن جريج قال: أخبرني عبد الحميد بن جبير انه سمع سعيد بن المسيب يقول: "إن رعت في الصلاة فاشدد منخرك، وصل كما أنت، فإن خرج شئ من الدم فتوضأ، ثم لا تتكلم حتى تبني على ما مضى".^(١)

قلت: رجال الإسناد كلهم ثقات متفقون.

وأما عبد الحميد بن جبير فهو عبد الحميد بن جبير بن شيبه بن عثمان الحجبي، ثقة.

ومن الجدير بالذكر، أنه ثبت عن سعيد بن المسيب القول بالوضوء بخروج الدم هنا، والعبارة واضحة، وقد سبق أن أشرت في فاتحة البحث أنه أحد من لا يرى الوضوء بخروج الدم، فهل ثبت عنه الرجوع في هذه المسئلة؟ أم ماذا؟

🕌 الحديث السادس : أخرج عبد الرزاق في "مصنفه"^(٢) باب الوضوء من الدم عن ابن جريج عن عطاء في الشجة (الشجة، جراحة الرأس خاصة وقد تستعار لغيره من الأعضاء) يكون بالرجل، قال: "إن سال الدم فليتوضأ، وإن ظهر ولم يسلم فلا وضوء عليه".

قلت: فهذا يدل على ما أشرت من قبل، بأن الذين يرون الوضوء بخروج الدم انما يشربون فيه السيالان، ففي صورة عدم السيالان لا ينقض الوضوء عندهم أيضا.

🕌 الحديث السابع : أخرج عبد الرزاق^(٣) عن ابن جريج قال: قال لي عطاء: "توضأ من كل دم خرج فسال، وقيح ودمل أو نفطة يسيرة إذا خرج فسال فيه الوضوء، قال: وإن نزعت سنا فسال معها دم فتوضأ".

(١) ٣٤٠/٢ رقم ٣٦١٤.

(٢) ١٤٣/١ رقم ٥٤٥.

(٣) في المصنف ١٤٣/١ رقم ٥٤٦.

قلت: رجال الإسناد كلهم ثقات، والاستدلال بالحديث على نقض
الوضوء بخروج الدم واضح، مع شرط سيلانه.

🕌 الحديث الثامن: أخرج عبد الرزاق في "المصنف"^(١) عن معمر عن
قتادة في الرجل يخرج منه القيح والدم، فقال: يتوضأ من كل دم أو قيح
سال أو قطر.

🕌 الحديث التاسع: وأخرج عبد الرزاق في "مصنفه"^(٢) عن معمر عن
أيوب عن ابن سيرين في الرجل يبصق دماً، قال: إن كان الغالب عليه الدم
توضأ.

🕌 الحديث العاشر: وأخرج عبد الرزاق عن ابن جريج قال: سألت
عطاء عما يخرج من الدم في الفم، قال: إذا سال في الفم ففيه الوضوء،
وإن سالت اللثة في الفم حتى يبرز فتوضأ.^(٣)

🕌 الحديث الحادي عشر: عبد الرزاق عن الثوري عن عثمان بن
الأسود قال: بصق مجاهد دماً فتوضأ. (باب الرجل يبزق دماً)^(٤)

🕌 الحديث الثاني عشر: وأخرج هو عن ابن جريج عن عطاء قال:
يتوضأ من الرعاف إذا ظهر فسال مما قل أو كثر. (باب الرعاف)^(٥)

قلت: هذا ما نقلت من "مصنفه" انتخاباً، وإلا فقد سرد روايات كثيرة
صحيحة في هذا، ومن شاء البسط فليراجع هنالك.

🕌 الحديث الثالث عشر: أخرج أبو بكر بن أبي شيبة في "مصنفه"^(٦) عن
هشيم عن المغيرة عن إبراهيم قال: إذا سال الدم نقض الوضوء.

(١) ١٤٤/١ رقم ٥٤٩.

(٢) ١٤٦/١ رقم ٥٦٠.

(٣) ١٤٦/١ برقم ٥٦١.

(٤) ١٤٧/١ برقم ٥٦٥.

(٥) ١٤٨/١ برقم ٥٧٢.

(٦) ١٦٢/١.

🕌 الحديث الرابع عشر: أخرج ابن أبي شيبة في "مصنفه"^(١) عن عمر عن ابن جريج عن عطاء قال: إذا برز الدم من الأنف فظهر ففيه الوضوء.

🕌 الحديث الخامس عشر: أخرج ابن أبي شيبة في "مصنفه"^(٢) عن إسماعيل بن عياش عن عبد العزيز بن عبيد الله قال: سمعت الشعبي يقول: الوضوء واجب من كل دم قاطر، قال: وسمعت الحكم يقول: من كل دم سائل.

🕌 الحديث السادس عشر: وأخرج في "مصنفه"^(٣) عن إسماعيل بن عياش عن عبد العزيز بن عبيد الله قال: سمعت الحارث العليلي يقول في الرجل يبرز وفي بزاقه الدم قال: إذا غلب الدم البزاق ففيه الوضوء.

🕌 الحديث السابع عشر: وحدث هو عن زيد بن حباب عن حماد بن سلمة عن قتادة قال: إذا ظهر الدم على البزاق فتوضأ.^(٤)

قلت: وقد سرد أبو بكر بن أبي شيبة آثار ومقاطع غير قليلة بهذا الصدد مما تدل دلالة واضحة على نقض الوضوء بخروج الدم. وهذه العجالة لا تسع بسط ذلك بأكثر مما ذكر هنا.

🕌 الحديث الثامن عشر: أخرج الدارقطني في "سننه" عن محمد بن أحمد بن عمرو بن عبد الخالق عن أبي علاثة محمد بن عمرو بن خالد عن -سليمان- ابن أرقم عن عطاء عن ابن عياش مرفوعاً بلفظ "إذا رجع أحدكم في صلاته فلينصرف فليغسل عنه الدم، ثم ليعد وضوئه ويستقبل صلاته، سليمان بن أرقم متروك".

قلت: فالحديث بهذا الطريق ضعيف، بضعف سليمان بن أرقم، وهو متروك الحديث بالاتفاق، لا خلاف فيه لأحد من الناقدين.

(١) ١٦٢/١ كتاب الطهارات (إذا سال الدم).

(٢) ١٦٢/١.

(٣) ١٤٩/١ في كتاب الطهارات.

(٤) المصنف ١٥٠/١.

الحديث التاسع عشر : وأخرج الدارقطني في "سننه"^(١) عن محمد بن إسماعيل الفارسي وعثمان بن أحمد الدقاق وكلاهما عن يحيى بن أبي طالب عن عبد الوهاب عن ابن جريج - واسمه عبد الملك - عن أبيه - واسمه عبد العزيز - عن النبي صلى الله عليه وسلم (مرسلاً) قال: من وجد رعافاً أو قيئاً أو مذياً أو قلساً، فليتوضأ، ثم ليتم على ما مضى ما بقي، وهو مع ذلك يتقى أن يتكلم.

حول رجال الإسناد

✦ محمد بن إسماعيل الفارسي^(٢): هو محمد بن إسماعيل بن إسحاق بن بحر أبو عبد الله الفارسي، شيخ الدارقطني. قال الخطيب: كان ثقة ثبتاً فاضلاً. توفي سنة ٢٢٥ هـ.

✦ عثمان ابن أحمد الدقاق^(٣): هو عثمان بن أحمد بن السماك، أبو عمر الدقاق. شيخ آخر للدارقطني، وثقه الدارقطني. وقال الذهبي: صدوق في نفسه، لكن روايته لتلك البلايا عن الطيور، كوصية أبي هريرة، فالآفة من فوق... توفي سنة ٣٤٤ هـ.

✦ يحيى بن أبي طالب: هو يحيى بن أبي طالب، جعفر بن الزبرقان.^(٤) قال الذهبي: هو محدث مشهور، وثقه الدارقطني وغيره، وقال موسى بن هارون: "أشهد أنه يكذب" -عنى في كلامه، ولم يعن في الحديث، فالله أعلم والدارقطني فمن أخبر الناس به. انتهى كلام الذهبي.

✦ عبد الوهاب^(١): هو عبد الوهاب بن عطاء الخفاف.

(١) ١٥٥/١.

(٢) انظر "تاريخ بغداد" ٥٠/٢ رقم ٤٤٧.

(٣) ميزان الاعتدال ٣١/٣ رقم ٥٤٨٦.

(٤) ميزان الاعتدال ٣٨٦/٤ برقم ٩٥٤٧.

(١) ميزان الاعتدال ٦٨١/٢ برقم ٥٣٢٢.

قال ابن معين: ليس به بأس.
وقال أحمد بن حنبل: كان يحيى بن سعيد حسن الرأي فيه.
وقال الدارقطني: ثقة.
وقال النسائي: ليس بالقوي.
وروى عن أحمد تضعيفه في رواية الميموني عنه، حيث قال: ضعيف الحديث مضطرب.
قلت: فعلم انه كان ثقة، ولعل في ضبطه شيئاً، لذا وصفه الذهبي بـ"صدوق". توفي سنة ٢٠٤ هـ.
✽ ابن جريج^(١): هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج القرشي الأموي، ثقة ثبت أحد الأعلام، توفي سنة ١٥٠ هـ.
✽ وأما أبوه فهو عبد العزيز بن جريج^(٢):
قال البخاري: لا يتابع في حديثه.
وروى البرقاني عن الدارقطني: مجهول، قيل له: هو والد عبد الملك، قال إن كان هو فلم يسمع من عائشة، يترك هذا الحديث.
وقال العقيلي: لا يتابع على حديثه.
هذا، وذكره ابن حبان في "كتاب الثقات"^(٣) وقال: والد عبد الملك، يروي عن عائشة ولم يسمع منها، وهو من أتباع التابعين.
قال الحافظ ابن حجر: وكذا قال العجلي -انه لم يسمع من عائشة لكن في مسند أحمد وغيره التصريح بسماعه منها من رواية خصيف عنه!!

(١) ينظر "تهذيب الكمال" ١٢/٥٥-٦٣ رقم ٤١٢١.

(٢) يراجع "تهذيب الكمال" ١١/٤٨٥، تهذيب التهذيب ٦/٣٣٣.

(٣) ١١٤/٧.

قلت: على كل حال، عبد العزيز بن جريج ضعيف، فأرساله ليس بقوي، فينبغي التحقيق في رواياته.

وهذا الحديث من مراسيل عبد العزيز بن جريج، فهو مرسل ضعيف، وبقية رجال الإسناد ثقات، كما شاهدت.

🕌 الحديث العشرون: حديث: "إذا وجد أحدكم في بطنه رزءاً، (هو في الأصل الصوت الخفي، ويريد به القرقرة، وقيل هو الحدث وحركته الخروج) أو قيئاً أو رعافاً فليتنصرف فليتوضأ، ثم ليين على صلاته ما لم يتكلم".^(١) (من التعليق المغني على سنن الدارقطني لشمس الحق العظيم آبادي) أخرجه الدارقطني في "سننه" بسنده عن وكيع عن علي بن صالح وإسرائيل عن أبي إسحاق عن عاصم عن علي رضي الله عنه موقوفاً.

🕌 الحديث الحادي والعشرون: وأخرج الدارقطني في "سننه"^(٢) عن القاضي الحسين بن إسماعيل عن أحمد بن منصور عن محمد بن فتح القلانسي عن محمد بن الخليل عن إسحاق بن منصور عن هريم عن عمرو القرشي عن أبي هاشم عن زاذان عن سلمان -الفارسي- قال: "رأني النبي صلى الله عليه وسلم، وقد سال من أنفي دم، فقال: أحدث وضوءاً". قال المحاملي: أحدث لما حدث وضوءاً.

قلت: في الإسناد عمرو بن خالد القرشي،^(١) فقد قال عنه وكيع: كان في جوارنا يضع الحديث.

وروى عباس الدوري عن يحيى بن معين قال: كذاب غير ثقة، وهو قول أحمد.

(١) سنن الدارقطني ١/١٥٦.

(٢) ١/١٥٦، وأخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" أيضاً ٦/٢٣٩ رقم ٦٠٩٩ وأيضاً رقم الحديث ٦٠٩٨ دليل الأحناف فراجع إذا شئت.

(١) وهذا اسمه، أما كنيته فهو "أبو خالد الكوفي الواسطي". ميزان الاعتدال ٣/٢٥٧.

وقال الدارقطني وغيره: كذاب، ومرة: متروك الحديث.
وأما زاذان^(١): فهو أبو عمرو الكندي مولا هم الكوفي.
قال ابن معين: ثقة.

وقال ابن عدي: أحاديثه لا بأس بها.
وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالمتين عندهم.
قلت: فالإسناد واه لما فيه عمرو بن خالد القرشي، والحديث منكر.
والله أعلم.

🕌 الحديث الثاني والعشرون: "الوضوء من كل دم سائل":

رُوي هذا من حديث تميم الداري ومن حديث زيد بن ثابت.
أما حديث تميم الداري، فأخرجه الدارقطني في "سننه"^(٢) عن محمد
بن إسماعيل الفارسي عن موسى بن عيسى بن المنذر عن أبيه عن بقية عن
يزيد بن خالد عن يزيد بن محمد عن عمر بن عبد العزيز قال: قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم: "الوضوء من كل دم سائل". قال الدارقطني: عمر
بن عبد العزيز لم يسمع من تميم الداري ولا رآه، ويزيد بن خالد ويزيد بن
محمد مجهولان. انتهى.

قلت: هذا من أشهر الأحاديث لدلالة نقض الوضوء بخروج الدم، فلا
بد أن يبحث عنه بنوع من البسط.

فأقول: أخرجه الدارقطني في "سننه" كما ذكرت أنفاً، وذكره ابن عدي
في "الكامل" (٣١٣/١) في ترجمة أحمد بن الفرغ كما سيجيئ بيانه،
وأورده صاحب الهداية في "الهداية" (٢٣/١) مستدلاً بنقض الوضوء
بخروج الدم.

(١) ميزان الاعتدال ٦٣/٢ رقم ٢٨١٧.

(٢) ١٥٧/١.

أما رواية الدارقطني، فقد ذكرت متنها، وضعفه الدارقطني. بقي الكلام عن رجال الإسناد.

❖ ففيه محمد بن إسماعيل الفارسي: وقد سبق حاله، وهو ثقة ثبت.
❖ وموسى بن عيسى بن المنذر: بهذا الاسم رواة عدة، وما تيسر لي التعيين.
❖ عيسى بن المنذر: ما وجدت حاله.
❖ بقية: هو بقية بن الوليد أبو يحمى الكلاعي، وثقه الجمهور فيما سمعه من الثقات، كذا قال الذهبي، مات سنة ١٩٧ هـ.

❖ يزيد بن خالد:

قال الذهبي: شيخ لبقية لا يدري من هو، وهو قول الحافظ ابن حجر.

❖ يزيد بن محمد:

قال الدارقطني: مجهول.

وقال الذهبي: حدث عن عمر بن عبد العزيز، لا يدري من هو.

❖ عمر بن عبد العزيز: تابعي جليل، أمير المؤمنين، ثقة ثبت، توفي

سنة ١٠١ هـ.

قلت: أعل الدارقطني هذه الرواية لوجهين: (١) عدم سماع عمر بن عبد العزيز من تميم الداري وعدم رؤيته إياه. (٢) جهالة يزيد بن خالد ويزيد بن محمد.

أما الوجه الأول، فلا شك ان سيدنا عمر بن عبد العزيز لم يسمع من تميم الداري ولا رآه، لكن أي حرج في هذا؟ ومن لا يعلم ان ابن عبد العزيز ثقة ثبت بل أحد الأعلام؟ فهذا مرسل تابعي جليل، ومثل هذا الإرسال -أواخر القرن الأول أو أوائل القرن الثاني- مقبول بالاتفاق، ونحو هذا الانقطاع ليس بعلّة قاذحة أصلاً.

وأما الوجه الثاني، فما قال الدارقطني صحيح، أي يزيد بن خالد
 ويزيد بن محمد مجهولان، والشاهد عليه كتب أحوال الرجال.

ملاحظة مهمة

فما قال اللكنوي في "السعاية" كما نقل ذلك ظفر أحمد العثماني
 التهانوي في "إعلاء السنن" (١/١٥٥) بأن يزيد بن خالد ويزيد بن محمد
 قد اختلف فيهما، وقد وثقوه، كما في "الكاشف للذهبي"، فيه توقف
 طويل.

وذلك ان يزيد بن خالد الذي في إسناد هذا الحديث شيخ لبقية بن
 الوليد المتوفى سنة ١٩٧ هـ، فلا جرم ان تكون وفاته قبل بقیة، عادة،
 هذا، والحال ان يزيد بن خالد الذي ترجم له الذهبي في "الكاشف" ووثقه
 إنما هو يزيد بن خالد بن يزيد بن عبد الله بن موهب أبو خالد الرملي
 وتوفي سنة ٢٣٢ هـ! حيث روى عنه أبو داود سنة ٢٧٥ هـ وابن قتيبة -
 محمد بن الحسن بن قتيبة- سنة ٣١٠ هـ!!

ولم يترجم في "الكاشف" بهذا الاسم سواه، بل ترجم في "الميزان"
 ليزيد بن خالد. وقال: شيخ لبقية لا يدري من هو، كما سبق ذكره.

وأما يزيد بن محمد الذي قال عنه الدارقطني "مجهول" فليس له ذكره
 في "الكاشف" للذهبي أيضا، فضلا عن أن يوثقه كما زعم اللكنوي!!
 بل بهذا الاسم رواية ثلاثة في "الكاشف" أحدهم يزيد بن محمد بن عبد
 الصمد الدمشقي توفي سنة ٢٧٦ هـ روى عنه أبو داود (٢٧٥) والنسائي
 (٣٠٣) وأبو عوانة (٣١٦).

والحال ان يزيد بن محمد الذي في هذا الإسناد هو يروي عن عمر بن
 عبد العزيز المتوفى سنة ١٠١ هـ، فمن المحال ان يتوفى سنة ٢٧٦ هـ!!!

وثانيهم: يزيد بن محمد بن فضيل الرسعني، وهذا يروي عن عبد الرزاق الصنعاني (سنة ٢١١ هـ) وأبي نعيم الفضل بن دكين (سنة ٢١٩ هـ) وروى عنه النسائي (٣٠٣) فالظاهر انه ليس هذا.

والثالث: يزيد بن محمد بن قيس بن مخرمة، روى عن علي بن رباح المتوفى سنة ١١٧ هـ، وسعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة المتوفى بعد سنة ١٤٠ هـ وعنه الليث بن سعد، فهذا معلوم الترجمة، وما وجدت في شيوخه اسم عمر بن عبد العزيز كما لم أجد في أصحابه اسم يزيد بن خالد، فيما راجعت من المصادر.

فالحاصل: يزيد بن خالد ويزيد بن محمد كلاهما مجهولان، كما صرح به الجهابذة، فأمر الإسناد متوقف. والله أعلم.

وإلى هنا انتهى الكلام عن رواية تميم الداري، وبقي الكلام عن رواية زيد بن ثابت بهذا الصدد.
فأقول:

رواية زيد بن ثابت

أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٣١٣/١) فقال: حدثنا عبد الله بن أبي سفيان الموصلي ثنا أحمد بن الفرّج -أبو عتبة الكندي- ثنا بقية ثنا شعبة عن محمد بن سليمان بن عاصم بن عمر بن الخطاب عن عبد الرحمن بن أبان بن عثمان عن زيد بن ثابت قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "الوضوء من كل دم سائل".

قال ابن عدي: وهذا الحديث لا نعرفه إلا عن أبي عتبة، وأبو عتبة مع ضعفه قد احتمله الناس ورووا عنه، ومحمد بن سليمان الذي ذكر في هذا الحديث أظنه أراد أن يقول: عمر بن سليمان، وأبو عتبة (أحمد بن الفرّج بن سليمان) وسط بينهما ليس ممن يحتج بحديثه، أو يتدين به، إلا أنه يكتب حديثه.

مع رجال الإسناد

✦ أحمد بن الفرّج: وثقه أناس وضعفه آخرون.
 كان محمد بن عوف وابن جوصا يتكلمان فيه. بل رماه محمد بن عوف
 بالكذب وسوء الحال.
 وقال أبو هاشم عبد الغفار بن سلامة، سمعت من يرميه بالكذب من
 أصحابنا فلم أكتب عنه شيئاً.
 هذا، لكن وثقه كثير من الناقدين، وإليك أقوالهم.
 قال ابن أبي حاتم: كتبنا عنه ومحلّه الصدق.
 وقال ابن عدي: يكتب حديثه.
 وقال الحاكم (أبو أحمد): قدم العراق فكتبوا عنه وأهلها حسنوا الرأي فيه.
 وقال مسلمة بن قاسم: ثقة مشهور.
 وقال ابن حبان في "الثقات" يخطئ وهو مشهور بكنيته.
 قلت: فهذه الأقوال تشعر بأنه كان صدوقاً، فلا بأس بحديثه.
 ✦ بقية: هو بقية بن الوليد، ثقة حافظ، لا علة له سوى التدليس، وقد
 صرح هنا بالتحديث كما رأيت.
 وقد ثبت عن الجمهور بانهم يوثقونه فيما سمعه بقية من الثقات. وقد
 سمع من شعبة في هذا المكان.
 وقال النسائي: إذا قال -بقية- حدثنا وأخبرنا فهو ثقة.
 ✦ شعبة: ثقة ثبت، جبل هذا الشأن، آية من آيات الله.
 ✦ محمد بن سليمان بن عاصم^(١): هو عمر بن سليمان القرشي العدوي
 المدني.

(١) تهذيب الكمال ١٤/٨٦ رقم ٤٨٣٣.

قال يحيى بن معين: ثقة، وهو قول النسائي.

وقال أبو حاتم: صالح.

وذكره ابن حبان في كتاب "الثقات".

قلت: لم أر من ضعفه، فهو ثقة كما قال ابن معين.

✽ عبد الرحمن بن أبان: هو عبد الرحمن بن أبان بن عثمان المدني.

قال النسائي: ثقة.

وذكره ابن حبان في "الثقات".

وذكر ابن أبي خيثمة عن مصعب أنه كان من الخيار وكان يصلي فخر

ساجدا فمات. وروى له الأئمة الأربعة.

قلت: فتحصل أنه كان ثقة.

والحاصل: إن رجال هذا الإسناد كلهم ثقات، فالإسناد جيد،

والحديث حسن، ويشهد له حديث تميم الداري المذكور سابقا.

✽ الحديث الثالث والعشرون: ليس في القطرة والقطرتين من الدم

وضوء إلا أن يكون دما سائلا.

أخرجه الدارقطني^(١) عن محمد بن نوح الجنديسابوري عن محمد بن

إسماعيل الأحمسي عن الحسن بن علي الرزاز عن محمد بن الفضل عن

أبيه عن ميمون بن مهران عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعا.

✽ الحديث الرابع والعشرون: من رعف في صلاته فليرجع فليتوضأ

وليبن على صلاته.

أخرجه الدارقطني^(٢) في "سننه" بسنده عن أبي بكر الداهري عن حجاج

عن الزهري عن عطاء بن يزيد عن أبي سعيد الخدري مرفوعا.

(١) ١٥٧/١

(٢) ١٥٧/١

وأبو بكر الدهري هو عبد الله بن حكيم متروك الحديث.

🕌 الحديث الخامس والعشرون: عن أبي الدرداء "أن النبي صلى الله عليه وسلم قاء فأفطر، فلقيت ثوبان في مسجد دمشق فذكرت ذلك له، فقال: صدق، أنا صببت له وضوءه.

أخرجه الدارقطني في "السنن"^(١).

كما أخرجه الترمذي في "السنن"^(٢) بطريق حسين المعلم عن يحيى بن أبي كثير عن الأوزاعي عن يعيش بن الوليد عن معدان بن أبي طلحة عن أبي الدرداء بهذا اللفظ، وقال: وقد رأى غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم من التابعين الوضوء من القئ والرعاف، وهو قول سفيان الثوري وابن المبارك وأحمد وإسحاق.

وقال بعض أهل العلم: ليس في القئ والرعاف وضوء وهو قول مالك والشافعي. وقد جود حسين المعلم هذا الحديث وحديث حسين أصح شئ في هذا الباب.

ورواه الحاكم في "المستدرک"^(١) وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

قلت: ولم يعقبه الذهبي أيضا بل قال: على شرط البخاري ومسلم. لكن أعله البيهقي بقوله: إسناده مضطرب واختلفوا فيه اختلافا شديدا.

وأجابه ابن التركماني بنقل عبارة الترمذي التي نقلتها أنفا، ثم قال: وقال ابن مندة: هذا إسناد متصل صحيح.

وقال -ابن التركماني- وإذا أقام ثقة إسنادا اعتمد ولم يبال بالاختلاف، وكثير من أحاديث الصحيحين لم تسلم من مثل هذا الاختلاف ...

(١) ١٥٨/١.

(٢) ١٤٢/١-١٤٦ رقم ٨٧.

(١) ٤٢٦/١ رقم ١٥٥٣.

هذا، وإلى هنا تم سرد الروايات التي انتخبته من الروايات الدالة على نقض الضوء بخروج الدم، وإلا فالروايات في هذا الباب كثيرة متوافرة، وليس من غرضي الاستقصاء في ذلك، لذا اكتفيت بخمس وعشرين رواية فقط.

وأنا أرى من الضروري أن أبحث ولو باختصار عن بعض تلك المرويات التي تدل على عدم نقض الضوء بخروج الدم، ثم الكلام عليها واحدا بعد واحد ليكون البحث أشمل، فأقول:

الروايات التي تدل على عدم نقض الضوء

(١) منها ما أخرجه البخاري في "صحيحه" تعليقا في كتاب الضوء (٥٠/٣) مع شرح عمدة القاري،^(١) وأبو داود في "سننه" (١٢٥/٢) باب الضوء من الدم مع شرح بذل المجهود.

كما أخرجه ابن حبان في "صحيحه"^(٢) والحاكم في "المستدرک"^(٣) والدارقطني في "سننه"^(٤) والبيهقي في "سننه"^(٥).

قال أبو داود ثنا أبو توبة الربيع بن نافع قال ثنا ابن المبارك عن محمد بن إسحاق قال ثنا صدقة بن يسار عن عقيل بن جابر عن جابر قال: خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة ذات الرقاع فأصاب رجل امرأة رجل من المشركين، فحلف أنني لا أنتهي حتى أهريق دما في أصحاب محمد، فخرج يتبع أثر النبي صلى الله عليه وسلم، فنزل النبي

(١) ٣٣٦/١ مع شرح فتح الباري.

(٢) ٣٧٥/٣ برقم ١٠٩٦.

(٣) ١٥٦/١ رقم ٥٥٧.

(٤) ٢٢٣/١.

(٥) ١٤٠/١.

صلى الله عليه وسلم منزلاً، فقال: "من رجل يكلؤنا؟ فانتدب رجل من المهاجرين ورجل من الأنصار، فقال: كونا بفم الشعب، قال: فلما خرج الرجلان إلى فم الشعب اضطجع المهاجري وقام الأنصاري يصلي وأتى الرجل فلما رأى شخصه عرف أنه ربيئة للقوم فرماه بسهم فوضعه فيه فنزعه حتى رماه بثلاثة أسهم ثم ركع وسجد ثم أنبه صاحبه، فلما عرف انهم قد نذروا به هرب، فلما رأى المهاجري ما بالأنصاري من الدماء قال: سبحان الله! ألا أنبهتني أول ما رمى قال: كنت في سورة أقرؤها فلم أحب أن أقطعها.

قلت: استدلال المستبدلين بهذا الحديث واضح، لكن انتقد على ذلك الاستدلال ابن التركماني المارديني في "الجوهر النقي" والعيني في "عمدة القاري".

فقال المارديني: في الاستدلال بهذا نظر، فإنه فعل واحد من الصحابة، ولعله كان مذهبا له، أو لم يعمل بحكمه... ثم قال بعد كلام طويل مفيد عزوا إلى الخطابي ولست أدري كيف يصح الاستدلال بالخبر، والدم إذا سال يصيب بدنه وجلده وربما أصاب ثيابه ومع إصابة شيء من ذلك وإن كان يسيرا لا تصح الصلاة عند الشافعي إلا ان يقال: ان الدم كان يخرج على سبيل الزرف، فلا يصيب شيئا من بدنه، ولئن كان كذلك فهو أمر عجيب.^(١)

وقال العيني: "وأما احتجاج الشافعي ومن معه -المالكية والبخاري وربيعة الرأي- بذلك الحديث فمشكل جدا،... ولئن قالوا: ان الدم كان يخرج من الجراحة على سبيل الزرف حتى لا يصيب شيئا من ظاهر بدنه، قلنا إن كان كذلك فهو أمر عجيب وهو بعيد جدا.

(١) الجوهر النقي في هامش سنن البيهقي ١/١٤٠-١٤١.

هذا، ثم إن هذا الحديث في إسناده عقيل بن جابر. فقد قال عنه الذهبي في "الميزان" (٨٨/٣) "فيه جهالة". وفيه محمد بن إسحاق، وقد اختلف في أمره.

أما إيراد البخاري في صحيحه، فأقول: ان البخاري لم يجزم به، بل ذكره بصيغة التمريض حيث قال: "ويذكر عن جابر ان النبي...".

وأما ذكره في "صحيح ابن حبان" أو في "المستدرک" للحاكم فليس ذلك توثيقاً صريحاً بل إنما هو توثيق ضمني.

وتساهل الحاكم وتصحيحه معروف، فهو ربما يصحح الأحاديث الموضوعية والباطلة.

وأما ابن حبان فهو أيضاً موصوف بالتساهل، صرح بذلك أئمة كثيرون.

فالحاصل: ان الاستدلال بهذا الحديث على ترك الوضوء بخروج الدم مطلقاً ليس بسالم عن الاعتراض، والله أعلم.

(٢) أخرج الدارقطني في "سننه"^(١) عن أبي سهل بن زياد قال: ثنا صالح بن مقاتل ثنا أبي ثنا سليمان بن داود -القرشي- ثنا أبو أيوب^(٢) عن حميد -الطويل- عن أنس -ابن مالك- أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم فصلى، ولم يتوضأ، ولم يزد على غسل محاجمه.

وقال الدارقطني: -هذا- حديث رفعه ابن أبي العشرين، ووقفه أبو المغيرة عن الأوزاعي وهو -أي الوقف- الصواب.

قلت: هذا الحديث في إسناده مقال، وإليك بيانه.

❖ أما صالح بن مقاتل: فقد قال عنه الدارقطني نفسه: يحدث عن أبيه -مقاتل- ليس بالقوي.

(١) ١٥١/١.

(٢) انظر التعليق المغني ١٥٢/١ وميزان الاعتدال ٣٠١/٢.

❖ وأما مقاتل: فقد قال الزيلعي: هو غير معروف.^(١)

❖ سليمان بن داود: بهذا الاسم رواة عدة، بعضهم ثقة، وبعضهم ضعيف، وبعضهم متروك، وبعضهم مجهول، ولا أدري من هو؟ إلا أن الزيلعي قال: هو مجهول. ولعله أراد سليمان بن داود القرشي الذي قال عنه العقيلي في "الضعفاء الكبير" له (١٢٦/٢) لا يتابع عليه "مجهول".^(١)

ومن الجدير بالذكر أن الزيلعي صرح بنسبه، حيث قال: سليمان بن داود القرشي، كما في "نصب الراية" المطبوعة (٤٣/١).

فلئن كان كذلك فهو مجهول حسب تصريح العقيلي. والله أعلم. فعلم بهذا ان الإسناد فيه مقال، لأن الراويان مجهولان، والراوي الآخر ليس بقوي. ولأجل هذه المطاعن قال البيهقي في "سننه" (١٤١/١) إلا أن في إسناده ضعفا.

قلت: فالإسناد ضعيف ولا شك.

(٣) أخرج الدارقطني في "سننه" (١٥٩/١) عن أبي عبيد القاسم بن إسماعيل عن القاسم بن هاشم السمسان عن عتبة بن السكن الحمصي عن الأوزاعي عن عبادة بن نسي وهبيرة بن عبد الرحمن قالاً: نا أبو أسماء الرحبي نا ثوبان قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم صائماً في غير رمضان، فأصابه غم أذاه، فتقياً، فقاء فدعا لي بوضوء، فتوضأ، ثم أفطر، فقلت: يا رسول الله! أفريضة الوضوء من القيء؟ قال: لو كان فريضة

(١) نصب الراية ٤٣/١.

(١) وانظر ميزان الاعتدال ٢٠٦/٢.

لوجدته في القرآن، قال: ثم صام رسول الله صلى الله عليه وسلم الغد، فسمعه يقول: هذا مكان إفطاري أمس.

قال الدارقطني: لم يروه عن الأوزاعي غير عتبة بن السكن وهو منكر الحديث. انتهى.

قلت: لا حاجة إلى التعليق بعد ما أعلاه الذهبي بعبارة واضحة، وازداد الحديث ضعفاً لجهالة راو آخر، أعني هبيرة بن عبد الرحمن.

قال الأزدي: يتكلمون فيه، وفيه جهالة.^(١)

فالحديث منكر شاذ لتفرد عتبة بن السكن، والإسناد واه، والله أعلم.^(٢)

(٤) أخرج البيهقي في "سننه" (١/١٤٠) عن علي بن محمد بن عبد الله بن شران المعدل ثنا إسماعيل بن محمد الصفار ثنا الحسن بن علي بن عفان ثنا عبد الله بن نمير عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر انه كان إذا احتجم غسل محاجمه.

قلت: وقد ثبت عن ابن عمر خلافه أيضاً، بل كان يفتي بالوضوء، فقد أخرج عبد الرزاق^(٣) عن معمر عن الزهري عن سالم عن ابن عمر -سلسلة الذهب- قال: إذا رعف الرجل في الصلاة، أو ذرعه القئ، أو وجد مذياً فإنه ينصرف ويتوضأ، ثم يرجع فيتم ما بقي على ما مضى، ما لم يتكلم.

ثم أخرج عبد الرزاق إثره^(٤) عن ابن جريج، قال ابن شهاب -الزهري- عن سالم عن عبد الله بن عمر أنه كان يفتي الرجل إذا رعف في الصلاة، أو

(١) وانظر ميزان الاعتدال ٢٩٣/٤.

(٢) ثم رأيت في "إعلاء السنن" ١٣٨/١ ان ظفر أحمد التهانوي قال: بعد ما نقل قول الدارقطني المذكور "ويمكن أن يجاب عنه انه عليه السلام قاء بغير ملأ الفم فتوضأ استحباباً أو بحدث آخر، ثم أجاب ان الوضوء لو كان فريضة من هذا القئ الخ.

(٣) في "مصنفه" ٣٣٩/١.

(٤) ٢٤٠/٢ برقم ٣٦١٠.

ذرعه قى، أو وجد مذياً أن ينصرف فيتوضأ ثم يتم ما بقي من صلاته، ما لم يتكلم.

هذا، وقال ابن التركماني في الجوهر: "لا يدل ذلك - حديث ابن عمر بغسل المحاجم إذا احتجم - على ترك الوضوء إلا من باب مفهوم اللقب، وتقدم أنه ليس بحجة، وأنه أكثر العلماء لا يقولون به، وقد صحح البيهقي - نفسه - في باب من قال بينى على من سبقه الحدث، عن ابن عمر أنه كان إذا رجع انصرف فتوضأ ثم رجع فبنى على ما صلى ولم يتكلم. انتهى.

وقال بدر الدين محمود بن أحمد العيني في "عمدة القاري"^(١) شرح صحيح البخاري في الجواب عنه: "ومقصودهم من تصحيح هذه الرواية إلزام الحنفية، ولا يصعد ذلك معهم، لأن جماعة من الصحابة رأوا فيه الغسل منهم ابن عباس وعبد الله بن عمرو وعلي بن أبي طالب ... وأيضا فالدم الذي يخرج من موضع الحجامة مخرج وليس بخارج والنقض يتعلق بالخارج كما ذكرنا، فإذا احتجم وخرج الدم في المحجم بمص الحجام ولم يسلم، ولم يلحق إلى موضع يلحقه حكم التطهير، فعلى الأصل المذكور لا ينتقض وضوئه، ولكن لا بد من غسل موضع الحجامة، والمقصود إزالة ذلك من موضع الحجامة بأي شيء كان ولا يتعين الماء، وفي المحلى في أثر ابن عمر غسله بحصاة فقط، وعن الليث يجزيه أن يمسحه ويصلي ولا يغسله، فهذا يدل على أن المراد إزالة ذلك". انتهى كلامه الشافعي والكافي بهذا الصدد.

(٥) قال الحسن البصري: "ما زال المسلمون يصلون في جراحاتهم".

أخرجه البخاري في "صحيحه" (عمدة القاري ٥١/٣).

قلت: قال العيني: "معناه يصلون في جراحاتهم من غير سيلان الدم، والدليل عليه ما رواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (١٦٢/١) عن هشيم^(١) عن يونس عن الحسن -البصري- أنه كان لا يرى الوضوء من الدم إلا ما كان سائلاً". هذا الذي روى عن الحسن بإسناد صحيح هو مذهب الحنفية وحجة لهم على الخصم ...

(٦) أخرج ابن أبي شيبة في "مصنفه" (١٦٣/١) عن عبد الوهاب عن سليمان التيمي عن بكر قال: رأيت ابن عمر عصر ثبرة في وجهه فخرج شيئاً من دم فحكاه بين إصبعيه ثم صلى ولم يتوضأ. وأخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" (١٤٥/١) أيضاً.

قال العيني: هذا الأثر حجة للحنفية -لا عليهم- لأن الدم الخارج بالعصر لا ينقض الوضوء عندهم، لأنه مخرج والنقض يضاف إلى الخارج دون المخرج، كما هو مقرر في كتبهم، فإن فرح أحد من الخصوم انه حجة على الحنفية فهي فرحة غير مستمرة.

(٧) أخرج البخاري تعليقا^(١): بزق ابن أبي أوفى دما فمضى في صلاته. وأخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (١٤٩/١) موصولاً عن عبد الوهاب الثقفي عن عطاء بن السائب قال: رأيت ابن أبي أوفى بزق وهو يصلي ثم مضى في صلاته.

قال العيني في الجواب عنه: "وهذا -أيضاً- ليس بحجة لهم علينا، لأن الدم الذي يخرج من الفم إن كان من جوفه فلا ينقض وضوئه وإن كان من بين أسنانه فالاعتبار للغلبة بالبزاق والدم، ولم يتعرض الراوي لذلك، فلم يبق حجة...".

(١) وقع في نسخة العمدة "هشام" مكان هشيم، والله أعلم.

(١) مع شرح عمدة القاري ٥٢/٣.

(٨) أخرج البيهقي في "سننه"^(١) عن أبي بكر بن الحارث الفقيه قال أنا أبو محمد ابن حيان قال ثنا علي بن الحسين بن زاطيا ثنا داود بن رشيد ثنا مطرف بن مازن ثني إسحاق بن عبد الله بن أبي المجالد عن أبي الحكم الدمشقي ان عبادة بن نسر حدثه عن عبد الرحمن بن غنيم الأشعري عن معاذ بن جبل انه قال: ليس الوضوء من الرعاف، والقئ، ومس الذكر، وما مست النار بواجب. فقليل له: ان أناسا يقولون: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "توضؤوا مما مست النار!" فقال: ان قوما سمعوا ولم يعوا، كنا نسمي غسل اليد والفم وضوءا وليس بواجب، وإنما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم المؤمنين أن يغسلوا أيديهم وفواههم مما مست النار وليس بواجب.

قال البيهقي: مطرف بن مازن تكلموا فيه.

قلت: هو مطرف بن مازن الصنعاني، كذبه يحيى بن معين.

وقال النسائي: ليس بثقة، وقال آخر واه.

قال ابن معين: قال لي هشام بن يوسف: "جاءني مطرف، فقال: أعطني حديث ابن جريج ومعمر حتى أسمع منك، فأعطيته فكتبهما، ثم جعل يحدث بهما عنهما!!"

لكن وثقه ابن عدي. قائلا "لم أر له شيئا منكرا!!" مات سنة ١٩١ هـ.

قلت: لا اعتبار بتوثيق ابن عدي بعد ما جرحه ابن معين والنسائي، وآخرون، وفيهم البيهقي أيضا، حيث قال في "سننه" في باب سهم ذوى القربى "ضعيف".

فهذا الإسناد ضعيف.

(٩) أخرج مالك في "الموطأ"^(١) عن هشام بن عروة عن أبيه ان المسور بن مخرمة أخبره أنه دخل على عمر بن الخطاب من الليلة التي طعن فيها، فأيقظ عمر لصلاة الصبح، فقال عمر: نعم، ولا حظ في الإسلام لمن ترك الصلاة، فصلى عمر وجرحه يثعب دما.

قلت: ان حديث عمر خارج عن محل النزاع، فإنه كان في حالة العذر، والمعدور لا يضره جريان دم، كما في سلس البول. والله أعلم.

(١٠) أخرج ابن أبي شيبة في "مصنفه"^٢ عن أبي بكر عن هشيم عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أنه أدخل أصابعه في أنفه فخرج دم فمسحه فصلى ولم يتوضأ.

قلت: وقد صح الثبوت عن سعيد بن المسيب بخلاف ذلك أيضا، وإليك بيانه في "الموطأ" (٤٥/١).

فقد أخرج مالك عن يزيد بن عبد الله بن قسيط أنه رأى سعيد بن المسيب يرعف وهو يصلي فيأتي حجرة أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فأتى بوضوء فتوضأ، ثم رجع فبنى على ما قد صلى.

وأخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" أيضا عن هشيم عن عبد الحميد المدني -وهو ابن جعفر- عن يزيد بن عبد الله بن قسيط ... والبيهقي في "السنن" (٢٥٧/٢).

هذا، وأخرج عبد الرزاق في "مصنفه"^(٣) عن ابن جريج قال: أخبرني عبد الحميد بن جبير أنه سمع سعيد بن المسيب يقول: "إن رجعت في

(١) ٤٥/١ كتاب الصلاة باب الوضوء بعنوان العمل فيمن غلبه الدم من جرح أو رعاف.
 (٢) ١٦٢/١ كما أخرجه مالك في "الموطأ" ٤٦/١ من قبل من طريق عبد الرحمن بن حرملة الأسلمي، وعبد الرزاق في "المصنف" بتغير السير ١٤٦/١.
 (٣) ٣٤٠/٢ برقم ٣٦١٤.

الصلاة فاشدد منخرك، وصل كما أنت، فإن خرج شئ من الدم فتوضأ، ثم لا تتكلم حتى تبني على ما مضى".

قلت: رجال هذا الإسناد كلهم ثقات.

✦ وأما عبد الرزاق فهو ثقة ثبت، صاحب المصنف، توفي سنة ٢١١ هـ.

✦ وأما ابن جريج فهو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، ثقة ثبت،

توفي سنة ١٥٠ هـ.

✦ وأما عبد الحميد بن جبير فهو عبد الحميد بن جبير بن شيبه بن

عثمان القرشي، وقد قال عنه ابن معين: ثقة. وهو قول النسائي ومحمد بن سعد.

وذكره ابن حبان في "الثقات".

وهذا كله يدل على ان ابن المسيب أيضا كان قائلاً بنقض الوضوء

بخروج الدم، وأما ما نقل يحيى بن سعيد بأنه أدخل أصابعه في أنفه فخرج

دم فمسحه فصلى ولم يتوضأ. فلعل ذلك محمول على كون الدم غير

سائل، ولا خلاف لنا معهم فيه، والقرينة على هذا الاحتمال لفظ المسح،

والله أعلم. أو كان هذا عمله أولاً ثم رجع عنه.

وهذا نخب ما تيسر لي من سرد الروايات على عدم نقض الوضوء

بخروج الدم والكلام عليها، وإنما اكتفيت بهذه الروايات العشرة مع كونها

أكثر من ذلك، لما ان الروايات الأخرى تعول عليهن أو تشبه بهن.

خلاصة البحث

الروايات في هذا الباب -على نقض الوضوء بخروج الدم وعدم نقضه-

لكلا الفريقين وافرة كما رأيت، وكل أحد يستدلون بمستدلاتهم، لكن

يخطر بالبال، ان الجماعة التي -أعني الإمام أبا حنيفة وأصحابه، وأحمد

بن حنبل وأصحابه وآخرين معهم- قالوا بنقض الوضوء بسيلان الدم

وجريانه من الجسد هو الأقرب إلى الصواب، لمتانة مستدلاتهم، وكثرة مروياتهم -مرفوعا أو موقوفا أو مرسلا أو من أثر الصحابة والتابعين- بالنسبة أو الإضافة إلى الفريق الآخر، وإن كان كل من روايات هؤلاء ليست في غاية الصحة، بل بعضها حسان وبعضها ضعاف أيضا، لكن لا حرج بذلك، لأن الحديث يؤيد بعضه بعضا.

وأما روايات الشوافع أو المالكية بهذا الصدد فقد أجت بنقل نصوص الجهابذة^(١) عن كلها أو جلها.

وملخص ذلك، ان بعضا منها منكر، وبعضها ضعيف والبعض محمول على عدم سيلان الدم، وبعضها قد خالف فيه الصحابي أو التابعي عمل نفسه أو قول نفسه، كما وقع ذلك لعبد الله بن عمر، وسعيد بن المسيب، والحسن البصري، وطاؤس بن كيسان وغيرهم.

فالترجيح لمن يرون نقض الوضوء بالدم، وهو مذهب أئمة الأحناف. والله أعلم، وعلمه أتم وأحكم.

١٥ رجب سنة ١٤٢٢ هـ

(١) أو بالنقد السندي.

(٢) أحاديث "القهقهة في الصلاة"

قد اختلفت أقوال الأئمة في "القهقهة في الصلاة" - ذات ركوع وسجود- هل هو ناقض للوضوء أم لا؟
 فذهب الإمام أبو حنيفة وأصحابه إلى أنه ناقض، وإن كان القياس أنها لا تنقض، وهو قول مالك والشافعي وأحمد بن حنبل.
 فعند هؤلاء تنقض الصلاة ولا ينقض الوضوء.

مذهب أبي حنيفة

قال محمد في "كتاب الآثار" (ص ١٩٦ رقم ١٦٤) باب القهقهة في الصلاة وما يكره فيها. أخبرنا أبو حنيفة عن حماد^(١) عن إبراهيم^(٢) في الرجل يقهقه في الصلاة، قال: يعيد الوضوء والصلاة، يستغفر ربه، فإنه أشد الحدث.

قال محمد: وبه نأخذ، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى.

مذهب مالك

قال عبد الرحمن بن القاسم: "وقال مالك فيمن قهقهه في الصلاة وهو وحده قال يقطع ويستأنف، وإن تبسم فلا شيء عليه، وإن كان خلف الإمام فتبسم فلا شيء عليه، وإن قهقهه مضى مع الإمام فإذا فرغ الإمام أعاد صلاته - ولم يعد الوضوء لأنه ما نقض بالقهقهة - فإن تبسم فلا شيء عليه"

(١) هو حماد بن أبي سليمان، شيخ أبي حنيفة، مات سنة ١٢٠ هـ.

(٢) هو إبراهيم بن يزيد النخعي الكوفي، شيخ حماد، مات سنة ٩٥ هـ قيل سنة ٩٦ هـ.

انتهى بزيادة العارضين مني. (المدونة الكبرى ٩٨/١، الضحك والعطاس في المسجد، و"مواهب الجليل لشرح مختصر خليل" ٤٣٨/١)

مذهب الشافعي

قال أبو الحسن علي بن بكر الفرغاني المرغيناني^(١) في "الهداية" (٢٦/١) "في نواقض الوضوء... القهقهة في صلاة ذات ركوع وسجود - احتراز عن صلاة الجنابة - القياس أنها لا تنقض، وهو قول الشافعي، لأنه ليس بخارج نجس، ولهذا لم يكن حدثا في صلاة الجنابة وسجدة التلاوة وخارج الصلاة".

هذا، قال الإمام محي الدين يحيى النووي الشافعي^(٢) في "روضة الطالبين وعمدة المفتين" (٢٩٠/١): "الحال الثاني في الكلام بعذر، فمن سبق لسانه إلى كلام من غير قصد، أو غلبه الضحك، أو السعال فبان منه حرفان، أو تكلم ناسيا، أو جاهلا بتحريم الكلام، فإن كان ذلك يسيرا لم تبطل صلاته، وإن كثرت بطلت على الأصح، والرجوع في القلة والكثرة إلى العرف".

مذهب أحمد بن حنبل

قال موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الحنبلي^(٣) في "المغني" (٢٣٩/١) في باب ما تنقض الطهارة، فصل: وليس في القهقهة وضوء، روى ذلك عن عروة وعطاء، والزهري، ومالك، والشافعي، وإسحاق، وابن المنذر، وقال أصحاب الرأي: يجب

(١) المتوفى سنة ٥٩٣ هـ.

(٢) توفي سنة ٦٧٦ هـ وعمره ٤٥ فقط.

(٣) المولود سنة ٥٤١ هـ والمتوفى سنة ٦٢٠ هـ.

الوضوء من القهقهة داخل الصلاة دون خارجها، وروى ذلك عن الحسن والنخعي والثوري ...

(و"تنقيح تحقيق أحاديث التعليق" ١٦٧/١ لابن عبد الهادي الحنبلي^(١))
وليس من غرضي هنا بسط أقوال الأئمة الفقهاء في ذلك، بل غرضي سرد بعض مستدلاتهم^(٢) من الروايات - المرفوعة أو الموقوفة، الموصولة أو المرسلة - والآثار والمقاطع إثباتا ونفيا، أى على نقض الوضوء وعدمه، مع الجواب عن بعض تلك الروايات التي تدل على عدم النقض، حسب ما أمكن لي، وبالله التوفيق.

استدلال أئمة الأحناف

استدل أئمة الأحناف أي الإمام أبو حنيفة وأصحابه وكذا الحسن البصري وإبراهيم النخعي وسفيان الثوري على نقض الوضوء بالقهقهة بمرويات كثيرة، بعضها موصولة وبعضها مرسلة، وآثار عديدة، ومقاطع غير قليلة.

أما الروايات، فقد رويت عن عدة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم (مسندا/موصولا) ومرسلا.

أما المسانيد فهي تسعة على الأقل، وأعني بها (١) مسند أبي موسى الأشعري (٢) ومسند أبي هريرة (٣) ومسند عبد الله بن عمر (٤) ومسند أنس بن مالك (٥) ومسند جابر بن عبد الله الأنصاري (٦) مسند عمران بن الحصين (٧) مسند أبي المليح عن أبيه أسامة (٨) مسند رجل من الأنصار (٩) مسند معبد بن أبي معبد.

(١) المولود سنة ٧٠٦ والمتوفى سنة ٧٤٤ وعمره ٣٨ فقط.

(٢) الشهيرة مما كثر الجدل فيها.

وأما المراسيل فيهي خمسة حسب ما وجدت، وأعني بها (١) مرسل أبي العالية (٢) مرسل الحسن البصري (٣) مرسل إبراهيم النخعي (٤) مرسل ابن سيرين (٥) مرسل ابن شهاب الزهري.

(١) حديث أبي موسى الأشعري

أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير"^(١) فقال: حدثنا أحمد بن زهير التستري ثنا محمد بن عبد الملك الدقيقي ثنا محمد بن أبي نعيم الواسطي ثنا مهدي بن ميمون ثنا هشام بن حسان عن حفصة بنت سيرين عن أبي العالية عن أبي موسى قال: بينما رسول الله يصلي بالناس إذ دخل رجل فتردى في حفرة كانت في المسجد - وكان في بصره ضرر - فضحك كثير من القوم وهم في الصلاة، فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم: من ضحك أن يعيد الوضوء ويعيد الصلاة. انتهى.

قلت: رجال الإسناد كلهم ثقات، وما قال الهيثمي في "المجمع" (٢٤٦/١) إثر ذكره: "وفيه محمد بن عبد الملك الدقيقي ولم أر من ترجمه، وبقية رجاله موثقون، فيه توقف طويل.

لان محمد بن عبد الملك الدقيقي قد ترجم به المزني المتوفى سنة ٧٤٢ هـ - قبل وفاة الهيثمي سنة ٨٠٧ هـ بخمس وستين سنة - في كتابه "تهذيب الكمال" (١٧/١٢ برقم ٦٠١٦)، كما ترجم له الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨ هـ في "ميزان الاعتدال" (٣/٦٣٢ رقم ٧٨٩٣).

أقوال النقاد في حقه

قال أبو داود: لم يكن بمحكم العقل.

(١) كما في "مجمع الزوائد" ٨٢/٢ للهيثمي، ولم أجده في "المعجم" وإنما نقلت الإسناد والتمن من "نصب الراية" للزيلعي ٤٧/١ وقال الهيثمي بعد ذكر الحديث "رواه الطبراني في الكبير ورجاله موثقون وفي بعضهم خلاف".

لكن قال النسائي ومحمد بن عبد الله الحضرمي ومسلمة: "ثقة" وهو قول الدارقطني.

قال ابن أبي حاتم: كتبت عنه مع أبي بواسط، وسئل أبي عنه: فقال: صدوق، وثقه مطين.

وذكره ابن حبان في "الثقات".

قلت: فتحصل بهذه الآراء أنه كان ثقة صدوقا. مات سنة ٢٦٦ هـ وعمره ٨١. والإسناد جيد.

(٢) حديث أبي هريرة

أما حديث أبي هريرة في هذا الباب فقد أخرجه ابن عدي في "الكامل" (١٠٢/٤) فقال: ثنا ابن صاعد ثنا إسحاق بن الجراح ثنا الهيثم بن جميل ثنا عبد العزيز بن الحصين الترجمان عن عبد الكريم عن الحسن عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إذا قهقه أعاد الوضوء والصلاة". قال ابن عدي: والبلاء في هذا الإسناد من عبد العزيز بن حصين وعبد الكريم، هو عبد الكريم - ابن أبي المخارق - أبو أمية بصري وجميعا ضعيفان.

هذا، وأخرجه الدارقطني في "سننه" (١٦٤/١) بسنده عن الهيثم بن جميل... عن الحسن - البصري - عن أبي هريرة، مرفوعا.

وقال الدارقطني: عبد الكريم متروك، والراوي له عنه عبد العزيز بن الحصين وهو ضعيف أيضا.

وأورده الخطيب في "تاريخ بغداد" (٣٧٩/٩) في ترجمة عبد الله بن أحمد الباوردي بسنده عنه عن علي بن حجر عن عبد العزيز بن حصين عن عبد الكريم أبي أمية عن الحسن عن أبي هريرة مرفوعا بلفظ "من ضحك في الصلاة فليعد الوضوء والصلاة".

قلت: أُعترض على هذا الإسناد بوجهين، أحدهما: ضعف عبد العزيز بن الحصين وعبد الكريم أبي أمية، وثانيهما: الانقطاع بن الحسن البصري وبين سيدنا أبي هريرة.

أقول في الجواب عن الأول: ان هذا الاعتراض وإن كان صحيحا لكن لا يمنع ذلك عن كونه شاهدا للأحاديث سواء.

وأما الاعتراض الثاني: فالجواب عنه: ان الحسن البصري ثقة ثبت، أحد الأعلام، ولا يتصور منه أن يروى عن ضعيف شديد الضعف بإسقاطه! فمثل هذا الانقطاع ليس بضار، بل هذا كثيرا ما يوجد في ذلك القرن المشهود له بالخير، وبالحمل عليه يفوت كثير من السنن والروايات.

(٣) حديث عبد الله بن عمر

أخرجه ابن عدي في "الكامل" (١٠١/٤) في ترجمة الحسن البصري، فقال: ثنا ابن جوصا ثنا عطية بن بقية حدثني أبي ثنا عمرو بن قيس السكوني عن عطاء عن ابن عمر مرفوعا: "من ضحك في الصلاة فهقهة فليعد الوضوء والصلاة".

قلت: في الإسناد بقية بن الوليد المدلس الشهير، لكن لا حرج به، لأنه قد صرح بالتحديث هنا، والمدلس الصدوق إذا صرح بالتحديث زال عنه التهمة، نبه عليه أئمة هذا الشأن.

هذا، وأخرجه محمد في "كتاب الحجّة على أهل المدينة" (ص ٤٦) في باب الضحك في الصلاة، فقال: أخبرنا إسماعيل بن عياش قال حدثني عبد العزيز بن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر موقوفا: إذا فهقه الرجل في صلاته أعاد الوضوء والصلاة.

قلت: لا أدري هل هذا صحيح بطريق الرفع أم بطريق الوقف؟

(٤) حديث أنس بن مالك

حديث أنس بن مالك أخرجه ابن عدي في "الكامل" (١٠٠/٤)، فقال: ثنا أحمد بن الحسين الصوفي ثنا سفيان بن محمد الفزاري ثنا ابن وهب أخبرني يونس ابن يزيد عن الزهري عن أبي معاذ عن الحسن عن أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي بالناس، فدخل أعمى المسجد، فتردى في بئر أو حفرة، فضحك القوم، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم من ضحك أن يعيد الوضوء والصلاة.

قال ابن عدي: وأبو معاذ المذكور في هذا الإسناد، وهو سليمان بن أرقم الذي روى الزهري عنه عن الحسن، فقال في هذه الرواية عن أنس بن مالك، والبلاء في هذه الرواية من سفيان بن محمد الفزاري، فإنه ضعيف يجيء ذكره في اسم سفيان إن شاء الله.

وأخرجه الدارقطني في "سننه" (١٦٣/١) عن محمد بن مخلد عن إبراهيم بن محمد العتيق عن داود بن المحجر عن أيوب بن خوط عن قتادة عن أنس مرفوعا نحوه.

قال الدارقطني: والصواب من ذلك قول من رواه عن قتادة عن أبي العالية مرسلًا.

قلت: داود بن المحجر وأيوب بن خوط كلاهما ضعيفان، فهذا الإسناد فيه ضعف.

إلا أن له طريقا أخرى رواه أبو القاسم حمزة بن يوسف السهمي المتوفى سنة ٤٢٧ هـ،^(١) في "تاريخ جرجان" (ص ٣٦٤)،^(٢) فقال: حدثنا

(١) وترجمته في "تذكرة الحفاظ" ١٠٨٩/٣ رقم ٩٩٠.

(٢) كما في "فتح القدير" ٤٦/١، وحاشية كتاب الآثار لأبي الوفاء الأفعاني ٤٣٠/١ والنقل منه، (وقد صنف علي بن محمد الجرجاني المعروف بالإدريسي المتوفى سنة ٤٦٨ هـ كتابا باسم "تاريخ جرجان" أيضا، كما في "كشف الظنون" ٢٩٠/١).
وقال ابن الهمام: هذا من أغرب الطريق.

الإمام أبو بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي ثني أبو عمرو محمد بن عمرو بن شهاب بن طارق الأصبهاني ثنا أيوب ثنا جعفر ثنا أحمد بن فورك ثنا عبید الله بن أحمد الأشعري ثنا عمار بن يزيد البصري ثنا موسى بن هلال ثنا أنس بن مالك مرفوعاً "من قهقهه في الصلاة قهقهة شديدة فعليه الوضوء والصلاة".

(٥) حديث جابر بن عبد الله

أما حديث جابر بن عبد الله بهذا الصدد، فقد أخرج ذلك ابن عدي في "الكامل" (١٥٥/٩) في ترجمة يزيد بن سنان، فقال: أخبرنا عبد الله بن إسحاق المدائني والحسين بن أبي معشر قالوا: حدثنا فروة بن يزيد بن محمد بن يزيد بن سنان قال ثنا أبي عن أبيه عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من ضحك منكم في الصلاة فليعد الوضوء والصلاة".

قال ابن عدي: وهذا الحديث عن الأعمش بهذا الإسناد ليس يرويه غير أبي فروة.

قلت: أبو فروة بن يزيد بن سنان الرهاوي ضعيف.

فقد قال عنه البخاري: مقارب الحديث.

وضعفه ابن معين وأحمد وابن المديني.

وتركه النسائي.

وقال ابن عدي: عامة حديثه غير محفوظة.

فعلم ان الحديث فهذا الطريق ضعيف بضعف يزيد بن سنان.

هذا، وأخرجه الدارقطني في "سننه" (١٧٢/١) بسنده عن محمد بن

يزيد بن سنان قال ثنا أبي يزيد بن سنان ثنا سليمان الأعمش عن أبي سفيان عن جابر مرفوعاً: من ضحك منكم في صلاته فليتوضأ ثم ليعيد الصلاة.

قال الدارقطني: يزيد بن سنان ضعيف، ويكنى بأبي فروة الرهاوي، وابنه ضعيف أيضا، وقد وهم في هذا الحديث في موضعين، أحدهما في رفعه إياه إلى النبي صلى الله عليه وسلم، والآخر في لفظه، والصحيح عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر من قوله: "من ضحك في الصلاة أعاد الصلاة ولم يعد الوضوء".

قلت: فثبت ان الرواية صحيحة موقوفا، لا مرفوعا. وان الثابت عن جابر إعادة الصلاة فقط، لا إعادة الوضوء.

ثم سرد الدارقطني روايات شتى عن جابر مما تدل دلالة صريحة على إعادة الصلاة بالقهقهة دون الوضوء.

ويشهد عليه تخريج عبد الرزاق الرواية في "مصنفه" (٣٧٧/٢) برقم (٣٧٦٦) عن معمر عن مطر الوراق عن شعيب عن جابر بن عبد الله قال: "إذا ضحك الرجل في الصلاة، فإنه يعيد الصلاة ولا يعيد الوضوء".

(٦) حديث عمران بن حصين

أخرجه ابن عدي في "الكامل" (١٠١/٤) في ترجمة الحسن البصري عن عمر بن سنان المنبجي، ثنا عبد الوهاب بن الضحاك ثنا إسماعيل بن عياش عن عمر بن قيس عن عمرو بن عبيد عن الحسن -البصري- عن عمران بن حصين الخزاعي: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "من ضحك في الصلاة قهقهة فليعد الوضوء والصلاة".

ثم ساقه بهذا الإسناد وبهذا اللفظ في ترجمة عمرو بن عبيد (١٩٤/٦) أيضا. وأخرجه الدارقطني في "سننه" (١٦٥/١) بهذا الإسناد عنه، بلفظ "من ضحك في الصلاة قرقرة فليعد الوضوء والصلاة".

قلت: في الإسناد عمر بن قيس المكي، ويقال له "سندل" أيضا، تركه أحمد والنسائي والدارقطني.

وقال ابن معين: ليس بثقة.

وقال البخاري: منكر الحديث.

وأما عمرو بن عبيد: فهو أبو عثمان البصري المعتزلي القدرى مع زهده وتألّفه.

وثقه أناس وضعفه آخرون.^(١)

فالإسناد ليس بجيد، ولا بأس به، لكثرة شواهده.

(٧) حديث أبي المليح عن أبيه - أسامة -

أخرجه الدارقطني في "سننه" (١/١٦١)، فقال: ثنا أبو بكر النيسابوري ثنا محمد بن علي بن محرز الكوفي بمصر ثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد ثنا أبي عن ابن إسحاق ثني الحسن بن دينار عن الحسن بن أبي الحسن عن أبي المليح بن أسامة عن أبيه قال: بينا نحن نصلي خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم، إذ أقبل رجل ضرير البصر، فوقع في حفرة، فضحكنا منه، فأمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بإعادة الوضوء كاملاً، وإعادة الصلاة من أولها.^(١)

قلت: ثم أعله الدارقطني بضعف الحسن بن دينار والحسن بن عمارة وخطئهما في هذين الإسنادين.

✽ أما الحسن بن دينار^(٢): فكما ضعفه بعضهم، فقد وثقه بعض من الناقدين أيضاً.

قال سفيان الثوري: ما هو عندي من أهل الكذب، لكن لم يكن بالحافظ.

(١) وقد أطلال الذهبي ترجمته في "الميزان" ٣/٢٧٣-٢٨٠.

(١) قال ابن إسحاق: وحدثني الحسن بن عمارة عن خالد الحذاء عن أبي المليح عن أبيه مثل ذلك.

(٢) ميزان ١/٤٨٧ رقم ١٨٤٣.

وقال أبو عاصم: حدثنا شيخ من بني تميم.
 وقال ابن المبارك: اللهم لا أعلم إلا خيراً، ولكن وقف أصحابي فوقفت.
 ❖ وأما الحسن بن عمارة:^(١) فقد جرحه الدارقطني بقوله: "متروك".
 قلت: لا شك أنه ضعيف، لكن وثقه مثل سفيان بن عيينة وسفيان
 الثوري، وإن كان عدد الجارحين أكثر.

قال عيسى بن يونس الرملي الفاخوري: سمعت ابن سويد يقول: كنت
 عند السفيان الثوري فذكر الحسن بن عمارة فغمزه، فقلت يا أبا عبد الله!
 هو عندي خير منك، قال: وكيف ذاك؟ قلت: جلست معه غير مرة،
 فيجري ذكرك فما يذكرك إلا بخير، قال: قال أيوب فإن السفيان ما ذكر
 الحسن بن عمارة بعد ذلك إلا بخير حتى فارقتة.^(٢)
 وقال ابن عيينة: كان له فضل وغيره أحفظ منه.

وقال عيسى بن يونس: الحسن بن عمارة شيخ صالح، قال فيه شعبة،
 وأعانه عليه سفيان.

(وقد أجاب القاضي الرامهرمزي في "المحدث الفاصل" ص ٣٢٢-
 ٣٢٣ عن جرح شعبة على الحسن بن عمارة، بأسلوب جيد، وفيه فوائد)

(٨) حديث رجل من الأنصار

رواه الدارقطني في "سننه" (١٦٩/١) من جهة خالد بن عبد الله
 الواسطي عن هشام بن حسان عن حفصة - بنت سيرين - عن أبي العالية عن
 رجل من الأنصار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلى بأصحابه،
 فمر رجل في بصره سوء، فتردى في بئر فضحك طوائف من القوم، فأمر

(١) انظر "تهذيب التهذيب" ٣٠٤/٢، "ميزان" ٥١٣/١.

(٢) القصة مأخوذ من حاشية كتاب الآثار ٤٣١/١.

رسول الله صلى الله عليه وسلم "من كان ضحكك أن يعيد الوضوء والصلاة".^(١)

قال الدارقطني: ولم يسم الرجل ولا ذكر أ له صحبة أم لا؟ ولم يضع خالد شيئاً وقد خالفه خمسة أثبات ثقات حفاظ، وقولهم أولى بالصواب. قلت: قال أبو الوفاء الأفعاني في حاشية "كتاب الآثار" (٤٣٢/١): "قلت -القائل الأفعاني- زيادة خالد هذا الرجل الأنصاري زيادة عدل، لا يعارضها نقصان من نقصها".

أقول: "وخالد بن عبد الله الواسطي ثقة، روى عنه وكيع بن الجراح وعبد الرحمن بن مهدي وعفان بن مسلم وعمرو بن عون وسعيد بن منصور ومسدد وغيرهم.

قال أحمد بن حنبل: كان خالد بن عبد الله الواسطي من أفاضل المسلمين، اشترى نفسه من الله أربع مرات، فتصدق بوزن نفسه فضة أربع مرات. وقال أبو عبيد الأجرى: سمعت أبا داود يقول: قال إسحاق الأزرق: ما أدركت أفضل من خالد الطحان -الواسطي- قيل، قد رأيت سفيان؟ قال: كان سفيان رجل نفسه وكان خالد رجل عامة.

وقال أبو علي الحسين بن إدريس: وسألته -يعني محمد بن عبد الله بن عمار- عن جرير بن عبد الحميد وخالد الواسطي، أيهما أثبت؟ قال: خالد. ولد خالد سنة ١١٠ هـ وتوفي سنة ١٧٩ هـ وقيل سنة ١٨٢ هـ. وترجمته في "تاريخ بغداد" للخطيب (٢٩٤/٨ برقم ٤٣٩٧).

هذا، ورواه الطبراني أيضاً في المعجم ... بإسناده عن وهب بن خالد بن عبد الله الواسطي عن هشام بن حسان عن حفصة عن أبي العالية عن رجل من الأنصار عن النبي صلى الله عليه وسلم.^(١)

(١) نصب الراية للزيلعي ٥١/١.

(١) من "هامش كتاب الآثار" ٤٣٢/١ ولم أجده في المعجم الثلاثة للطبراني، فلعل الله يحدث بعد ذلك أمراً.

فالحاصل: هذا إسناد متماسك، ولا حرج بعد تسليم قول الدارقطني بأنه صحيح مرسلاً، لأن أبا العالية ثقة ثبت، وإرسال الثقة محتج به عند الجميع، كما سيجيئ تفصيله في المبحث الآتي.

(٩) حديث معبد بن أبي معبد

أخرجه ابن عدي في "الكامل" (١٠٢/٤) في ترجمة الحسن البصري، فقال: "ثنا ابن حماد ويحيى بن محمد بن صاعد ومحمد بن أحمد بن الحسين الأهوازي قالوا: ثنا شعيب بن أيوب ثنا أبو يحيى الحماني عن أبي حنيفة عن منصور بن زاذان عن الحسن -البصري- عن معبد عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: بينما هو في الصلاة، إذ أقبل أعمى يريد الصلاة، فوقع في زيبة، فضحك بعض القوم قهقهة، فلما انصرف النبي صلى الله عليه وسلم قال: "من كان منكم قهقهه فليعد الوضوء والصلاة".

قال ابن عدي: ورواه أبو يوسف ومكي بن إبراهيم والمقرئ وقال معبد الجهني: وأرسله محمد بن الحسن وزفر عن أبي حنيفة، ولم يذكر معبد في هذا الإسناد.

ثم قال ابن عدي بعد أسطر: فأخطأ أبو حنيفة في إسناد هذا الحديث ومثته لزيادته في الإسناد معبد، والأصل عن الحسن مرسلًا!!

هذا، وأخرجه الدارقطني في "سننه" (١٦٧/١) أيضاً، فقال: حدثنا أبو بكر الشافعي وأحمد بن محمد بن زياد وآخرون قالوا: ثنا إسماعيل بن زاذان عن الحسن عن معبد مرفوعاً الحديث، فذكره.

وقال الدارقطني: وهم فيه أبو حنيفة على منصور، وإنما رواه منصور بن زاذان عن محمد بن سيرين عن معبد، ومعبد هذا لا صحبة له، ويقال إنه أول من تكلم في القدر من التابعين، حدث به عن منصور عن ابن

سيرين: غيلان بن جامع وهيثم بن بشير وهما أحفظ من أبي حنيفة للإسناد!!؟ انتهى كلام الدارقطني.
ونحوه قول البيهقي في "سننه" (١٤٦/١).

الجواب عن قول ابن عدي والدارقطني وتعيين "معبد"

ما قال ابن عدي والدارقطني رضي الله تعالى عنهما، وجعل الجنة مثاهما فيه نظر وتأمل.

أما قول ابن عدي: "بأن أبا حنيفة أخطأ في إسناد هذا الحديث ومثته، لزيادته في الإسناد معبد، والأصل عن الحسن مرسلًا".

لا يخلو ذلك عن تسامح، لأن الحق ان هذه الرواية رويت عن الإمام أبي حنيفة بكلتا الجهتين، مسندة ومرسلة، وكلاهما صحيح.

فقد روى أبو يوسف في كتاب الآثار (ص ٢٨) ومكي بن إبراهيم - وهما ثقتان ثبتان - والمقرئ وأبو يحيى الحماني عن الإمام عن منصور عن الحسن البصري عن معبد موصولاً، مسنداً.

ورواه محمد في كتاب الحجّة (ص ٤٦) وزفر عن أبي حنيفة مرسلًا، فثبت ان القول بأنه صحيح مرسلًا فقط، ومقتضاه أنه باطل مسنداً أو موصولاً تحكّم ظاهر.

فلم يخطأ أبو حنيفة ولا وهم فيه، بل رواه تارة عن الحسن مرسلًا، وتارة بذكر معبد موصولاً، ومثل هذا ليس بقادح، فلا عيب في الإمام ولا إلزام عليه.

وأيضاً لو كان الإمام رواه عن منصور عن الحسن عن معبد الجهني أو عن أبي العالية يصح دعواه الوهم، لأنه جائز أنه سمعه منهما جميعاً،

فرواه تارة عن الحسن عن معبد بن أبي معبد كما سمعه منه وتارة عن ابن سيرين عن الجهني وأبي العالية مرسلا.^(١)

هذا، وأما قول الدارقطني رحمه الله تعالى -وهو قول البيهقي في "سننه" (١/١٤٦)- (١) بأن معبد هذا لا صحبة له، ويقال: إنه أول من تكلم بالقدر من التابعين (٢) وبأن غيلان بن جامع وهشيم بن بشير قد روياه عن منصور -ابن زاذان- عن ابن سيرين (لا عن الحسن) وهما أحفظ من أبي حنيفة للإسناد!! فيه أيضا توقف طويل.

وتفصيل ذلك: أن بهذا الاسم -معبد- عدة أشخاص، بعضهم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعضهم من التابعين لهم، فقد خلط في أسمائهم وأسماء آبائهم، بل أنسابهم أيضا، لأن بعضهم خزاعي وبعضهم جهني.

وإليك بيان ذلك منقحا موضحا:

(١) معبد بن أبي معبد الخزاعي (ويقال له ابن أم معبد أيضا).

(٢) معبد بن صبيح الخزاعي.

(٣) معبد بن هوذة.

(٤) معبد بن خالد الجهني.

أما الأول والثاني فمصداقهما واحد، وهو من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو المراد في إسناد أبي حنيفة.

قال عز الدين ابن الأثير المتوفى سنة ٦٣٠ هـ في "أسد الغابة" (٤/١٦٢) في ترجمة معبد بن صبيح، قلت: "قد أخرج ابن منده -وأبو

(١) استفدت القطعة الأخيرة من قوله "وأیضا" إلى قوله "مرسلا" من تعليق الأفغاني على كتاب الآثار ٤٣٥/١ فجزاه الله خير الجزاء.

نعيم أيضا في "معرفة الصحابة" - معبد بن أبي معبد، وذكر له حديث الضحك في الصلاة، وقال أبو نعيم: هو معبد بن صبيح، فبان بهذا أنهما واحد، وأنهما أخرجاه، فليس لإخراج أبي موسى إياه وجه". انتهى قول ابن الأثير.^(١)

هذا، وأما معبد بن هوزة: فهو أيضا صحابي من الأنصار، ذكره البخاري في كتاب "تسمية الصحابي"، كما قال ابن عدي في الكامل (١٠٢/٤).^(٢)

وأما معبد بن خالد الجهني:

فقد قال ابن حجر في "الإصابة" (٣٦٤/٦)، هو تابعي أرسل حديثا، فذكره بعضهم في الصحابة، وقيل هو معبد الجهني الذي كان أول من تكلم في القدر بالبصرة، وكان في عصر الصحابة ولا صحبة له، فاختلف في اسم أبيه، كما تقدم في القسم الأول.

قلت: أشار بذلك إلى ما نقل من قبل (١٦٥/٦) "قال أبو عمر -ابن عبد البر- "هو (معبد بن خالد الجهني أبو روعة) غير معبد الذي تكلم في القدر، وقيل هو هو، انتهى كلام ابن عبد البر.

قلت -القائل الحافظ بن حجر-: "هذا الثاني باطل، فإن القدرى وافق هذا الصحابي في اسم أبيه ونسبه، واختلف في اسم أبيه، فقيل خالد مثل الصحابي، وقيل عبد الله بن عويم، وقيل عبد بن عكيم ... انتهى.

قلت: وإليه ميلان ابن الأثير في "أسد الغابة" (١٦٠/٤) حيث نقل عن أبي أحمد الحاكم: هو غير معبد بن خالد الذي هو عندكم أول من تكلم بالبصرة بالقدر.

(١) لكن فيه خلاف الحافظ ابن حجر، فعنده ان راوي حديث القهقهة جهني، وولد أم معبد خزاعي!! أي أنهما ليسا بواحد كما زعم ابن الأثير، فالله أعلم بالصواب، وانظر الإصابة (١٦٥/٦، ٣٦٥).

(٢) وانظر ترجمة ته في "أسد الغابة" ١٦٥/٤ برقم ٥٠١٤ إذا شئت.

وأخيراً أختتم الكلام بهذا الصدد بنقل كلام ابن أبي حاتم الذي قاله في ترجمة معبد الجهني البصري في كتابه "الجرح والتعديل" (٢٨٠/٨) رقم (١٢٨٢) "معبد الجهني البصري: ويقال معبد بن عبد الله بن عويم، ويقال: معبد بن خالد، والصحيح ان لا ينسب، وكان أول من تكلم في القدر بالبصرة، روى عن عمر رضي الله عنه، مرسل، وعن حمران، روى عنه قتادة ومالك بن دينار وعوف الأعرابي، سمعت أبي يقول ذلك، سمعته يقول: كان صدوقاً في الحديث، وكان رأساً في القدر، قدم المدينة فأفسد بها ناساً، قال أبي عن إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين أنه قال: معبد الجهني ثقة".

خلاصة هذا البحث

ان المراد من معبد هنا أي في إسناد أبي حنيفة معبد بن أبي معبد وهو الذي يقال له معبد بن صبيح أيضاً، وهو صحابي، فالإسناد متصل، لا معبد بن هوزة ولا معبد الجهني المتكلم بالقدر كما زعم الدارقطني والبيهقي. ولئن سلم أنه معبد الجهني، ففيه أيضاً لا حرج، لأنه ثقة حسب تصريح ابن معين وأبي حاتم الرازي (وفي صحبته اختلاف، والراجح عدم صحبته) فإذا الرواية عنه تكون مرسلة، ومرسل الثقة حجة، فلا إشكال. هذا، وأما محاولة الدارقطني لإثبات الوهم عن أبي حنيفة بقوله: "غيلان بن جامع وهشيم بن بشير - كلاهما - أحفظ من أبي حنيفة للإسناد!!"

فلا تخلو عن قيل وقال.

وكيف يصح هذا الدعوى؟ والحال إن أمر هذين الراويين مختلف في التوثيق والتزييف.

وأما الإمام أبو حنيفة، فهل يسئل عن مثل شخصية؟ بل يقدر الجرح نفسه بالجرح عليه.

وقد قال عنه ابن معين: -ملك الجرح والتعديل- "كان أبو حنيفة ثقة، لا يحدث بحديث إلا بما يحفظه، ولا يحدث بما لا يحفظ".

ونقل ابن عبد البر عن أبي الأسود الدؤلي: حسدوا الفتى إذ لم ينالوا سعيه × فالناس أعداء له وخصوم. (جامع بيان العلم ١٩٨/٢)

وانظر الآن أقوال الناقلين في حق غيلان بن جامع^(١):

قال ابن معين وابن المديني ويعقوب بن شيبة: ثقة.

وقال أبو حاتم: شيخ.

قلت: نقل الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رضي الله عنه في "حاشية الرفع والتكميل" (ص ١٤٩-١٥٠) عن الحافظ الذهبي، أنه قال في "الميزان" (١٩/٢) في ترجمة العياش بن فضل، قال أبو حاتم: شيخ، فقله "هو شيخ" ليس عبارة جرح... ولكنها أيضا ماهي بعبارة توثيق، وبالاستقراء يلوح لك أنه ليس بحجة.

ثم سرد الشيخ أمثلة أخرى عن الآخرين في شرح اللفظ المذكور، وقال في الختام: "لفظة شيخ في وصف الراوي عنوان تليين لا تمتين، كما استفيد من الأمثلة.

قلت: فهذا هو حال غيلان بن جامع!! فقل أنت إن كان بك إنصاف هل هو أحفظ عن أبي حنيفة؟؟

هذا، وأما هشيم بن بشير،^(١) فقد وثقه أناس وضعفه آخرون، وإن كان عدد الموثقين أكثر.

(١) تهذيب الكمال ٢٧/١٥.

(١) انظر ترجمته في "ميزان الاعتدال" للذهبي ٣٠٦/٤ و"تهذيب التهذيب" للحافظ ابن حجر ٤٦-٥٩/١١.

قال محمد بن سعد: "كان ثقة كثير الحديث، ثبتا، يدلس كثيرا، فما قال في حديثه أنا فهو حجة، وما لم يقل فليس بشيء".
وقال أبو داود: قيل ليحيى بن معين في تساهل هشيم، فقال: ما أدراه ما يخرج من رأسه!!

وقال ابن معين أيضا: لم يلق أبا إسحاق السبيعي، وإنما كان يروي عن أبي إسحاق الكوفي، وهو عبد الله بن ميسرة وكنيته أبو عبد الجليل، فكفاه هشيم كينة أخرى!!

وذكر أبو عبد الله الحاكم: ان جماعة من أصحابه اتفقوا يوما على ألا يأخذوا عن هشيم تدليسا، ففطن لذلك، فجعل يقول في كل حديث يذكره: حدثنا حصين ومغيرة عن إبراهيم، فلما فرغ قال لهم: هل دلست لكم اليوم؟ فقالوا: لا، فقال: لم أسمع من مغيرة مما ذكرته حرفا؛ إنما قلت: حدثني حصين؛ ومغيرة غير مسموع لي.

فقل أنت أيها القاري هل تصح المقارنة أو الموازنة بين هذين الراويين وبين الإمام أبي حنيفة؟؟ فضلا عن أن يكونا أحفظ منه!!
فنسأل الله السداد في الأمور كلها.

وبعد أن فرغت من ذكر بعض الروايات الموصولة في نقض الموضوع بالقهقهة والكلام عليها حسب اقتضاء المقام أريد أن أتصدى بذكر بعض المراسيل الشهيرة بهذا الصدد، مما تدل دلالة واضحة، صريحة على نقض الموضوع بالقهقهة، وإليك بيانه:

(١) مرسل أبي العالية

هو أبو العالية الرياحي،^(١) واسمه رفيع بن مهران، أدرك الجاهلية وأسلم بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم بستتين.

(١) ينظر ترجمته في "تهذيب الكمال" ٦/٢٢٠، تهذيب التهذيب ٣/٢٨٤، ميزان الاعتدال ٥٤/٢، ٥٤٣/٤.

أقوال بعض الأئمة وأبو العالية

قال ابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم الرازيان: ثقة.

وقال أبو القاسم اللالكائي: ثقة مجمع على ثقته.

وقال أبو بكر بن أبي داود: ليس أحد بعد الصحابة أعلم بالقرآن من أبي

العالية، وبعده سعيد بن جبير، وبعده السدي، وبعده سفيان الثوري.

وقال ابن عدي: له أحاديث صالحة، وأكبر ما نقيم عليه حديث

الضحك في الصلاة، وكل من رواه غيره فإنما مدارهم ورجوعهم إلى أبي

العالية، والحديث له، وبه يعرف، ومن أجل هذا الحديث تكلموا في أبي

العالية، وسائر أحاديثه مستقيمة صالحة.

قلت: سيأتي الجواب عن قول ابن عدي هذا.

مات أبو العالية سنة ٩٠ هـ وهو الأشهر. وفيه أقوال غير ذلك.

ومرسله أشهر المراسيل في هذا الباب.

فقد أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" (٣٧٦/٢) باب الضحك والتبسم

في الصلاة عن هشام بن حسان عن حفصة بنت سيرين عن أبي العالية

مرسلاً: كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي بأصحابه يوماً، فجاء رجل

ضرب البصر، فوقع في ركية فيها ماء، فضحك بعض أصحاب النبي صلى

الله عليه وسلم، فلما انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: من

ضحك فليعد وضوءه، ثم ليعد صلاته.

قلت: رجال هذا الإسناد كلهم ثقات أثبات.

✦ أما عبد الرزاق فهو أحد الأعلام.

✦ وأما هشام بن حسان فهو أبو عبد الله القردوسي البصري، وصفه

الذهبي بـ"ثقة، إمام كبير الشأن".

❖ وأما حفصة بنت سيرين وكنيتها أم الهذيل، قال عنها ابن معين: ثقة حجة، وقال العجلي: بصرية ثقة.
❖ وأبو العالية، فقد سبق حاله بأنه عال في الثقافة والضبط، ومجمع على ثقته، لا خلاف فيه لأحد.

فالحديث مرسل قوي، والإسناد جيد جدا.

هذا، وأخرجه ابن عدي في مواضع من كتابه "الكامل"، مثلا بسنده عن قتادة عن أبي العالية، أو عن أبي هاشم الواسطي عن أبي العالية، أو عن حفص بن سليمان المنقري عن أبي العالية، أو حفصة بنت سيرين عنه، -كما سبق- ثم قال في آخره: ولأبي العالية أحاديث صالحة... ومن أجل هذا الحديث تكلموا في أبي العالية، وسائر أحاديثه مستقيمة صالحة. قلت: ما قال ابن عدي -كما تبعه البيهقي في "سننه"^(١)، وآخرون في مصنفاتهم- فيه نظر.

وذلك انا لا نسلم أولا، بأن مدار هذا الحديث على أبي العالية فقط، بل روى هذا من طرق كثيرة سوى طريقه، كما سبق تفصيله وكما سيجيء، فإذا القول بان المدار عليه قول ليس معه برهان.

وأما قوله: بأن أبا العالية سائر أحاديثه صالحة لكن نقم لأجل هذا الحديث، قول غير سالم عن الغلو والإفراط.

لأنه لما صلح سائر أحاديثه عند جميع المحدثين فلا مانع من صلاح هذا الحديث أيضا، وهذا الحديث قد رواه عنه كثير من الثقات، كما تقدم.

اللهم الا أن يقال أنه مرسل، فيكون ضعيفا!!

قلت: أي حرج في مثل هذا المرسل؟ وهو مرسل ثقة ضابط متقن في غاية الإتيان والثقافة، وذلك مقبول عند جميع الأئمة بلا خلاف، لا سيما هو من رجال القرن الأول المشهود له بالخبر.

فالحاصل: لا يلتفت إلى قول ابن عدي أو البيهقي فيه، ولأجل هذا قال الذهبي في "الميزان" (٥٤٣/٤) بعد نقل كلام ابن عدي المذكور، جواباً عنه: "قلت: ما زال الثقات ينفردون". هذا، وأخرجه الدارقطني في "سننه" من أماكن شتى، مثلاً ١/١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٨ وأعله، أي الطريق المرسلة. ولا أسرده لخوف الإطالة، وقد مر الجواب فيما سبق.

(٢) مرسل الحسن البصري

وأما مرسل الحسن البصري بهذا الباب فقد أخرجه محمد في كتاب الآثار (١/٤٢١ رقم ١٦٣)^(١) فقال: أخبرنا أبو حنيفة قال: حدثنا منصور بن زاذان عن الحسن البصري عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: بينما هو في الصلاة، إذ أقبل أعمى ... إلى قوله "من كان قهقهه منكم فليعد الوضوء والصلاة".

قلت: رجال هذا الإسناد كلهم ثقات.

✦ أما أبو حنيفة: فهو أبو حنيفة، جبل هذا الشأن.

✦ وأما منصور بن زاذان: فهو أبو المغيرة الثقفي الواسطي.

قال عنه أحمد بن حنبل: شيخ ثقة.

وقال ابن معين وأبو حاتم والنسائي: ثقة.

مات سنة ١٢٨ هـ وقيل غير ذلك.

✦ وأما الحسن البصري: فهو تابعي جليل القدر، ثقة مشهور، توفي

سنة ١١٠ هـ.

فالحديث بهذا الإسناد صالح جداً.

(١) وفي نسخة أخرى ص ١٩٦ في باب القهقهة في الصلاة وما يكره فيها.

وأخرجه محمد في "كتاب الحجّة على أهل المدينة" (ص ٤٦) بهذا الإسناد عنه، فلا أعيده.

كما أخرجه (أورده) ابن عدي في "الكامل" (١٠٠/٤) ترجمته عن ابن صاعد عن محمد بن عبد الملك بن زنجوية عن عبد الله بن صالح عن الليث عن يونس عن ابن شهاب -الزهري- قال: كان الحسن بن أبي الحسن يخبر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي بالناس ... إلى قوله عليه السلام: "من ضحك فليتوضأ وليعد الصلاة".

قلت: رجال الإسناد كلهم ثقات.

✽ أما ابن صاعد^(١): فهو يحيى بن محمد بن صاعد.

قال الخليلي: كان يقال: أئمة ثلاثة في زمان واحد، ابن أبي داود وابن خزيمة وابن أبي حاتم ورابعهم أبو محمد بن صاعد، ثقة إمام يفوق في الحفظ أهل زمانه.

وصفه الذهبي بـ"الإمام الحافظ المجود، محدث العراق، رحال جوال، عالم بالعلل والرجال".

قلت: هذا هو حاله ووصفه، مات سنة ٣١٨ هـ.

✽ وأما محمد بن عبد الملك بن زنجوية^(٢): فهو أيضاً ثقة، فقد وثقه النسائي.

وقال الذهبي: الحافظ الإمام، ... وله رحلة شاسعة، ومعرفة جيدة، وتواليف.

قلت: مات سنة ٢٥٨ هـ وقيل سنة ٢٦٨ هـ، والأصح الأول.

(١) ترجمته في "السير" ٤٤٦/١١ رقم ٢٨٠٤.

(٢) ترجمته في "السير" ٢٤٧/١٠ رقم ٢١٠٧.

✦ عبد الله بن صالح^(١): هو عبد الله بن صالح بن محمد بن مسلم الجهني المصري، أبو صالح، الشهير بـ"كاتب الليث" -ابن سعد-

قد كثر النزاع فيه ما بين تعديل وتليين، فكما وثقه أناس كثيرون، فقد جرحه أيضا رجال غير قليلين.

لكن الراجح -والله أعلم- أنه ثقة صدوق.

فقد قال عنه أبو زرعة: لم يكن عندي ممن يتعمد الكذب، وكان حسن الحديث.

وقال أبو حاتم: أخرج أحاديث في آخر عمره، أنكروها عليه، نرى أنها مما افتعل خالد بن نجيم، وكان أبو صالح يصحبه، وكان سليم الناحية، لم يكن وزن أبي صالح الكذب، كان رجلا صالحا.

وقال صالح جزرة: كان ابن معين يوثقه.

قلت: ولعل القول الفصل فيه ما قال الذهبي في "الميزان"^(١): هو صاحب حديث وعلم مكثر، وله مناكير.

قلت: وتلك المناكير أيضا ليست من صنعه، بل من صنع خالد بن نجيم -الكذاب الخبيث- صاحبه، كما نبه عليه أبو حاتم الرازي المذكور قوله أنفا. مات أبو صالح سنة ٢٢٢ هـ وقيل سنة ٢٢٣ هـ.

✦ الليث: هو الليث بن سعد بن عبد الرحمن المصري، أحد الأعلام. توفي سنة ١٧٥ هـ.

✦ يونس: هو يونس بن يزيد الأيلي، أحد الأعلام. توفي سنة ١٥٩ هـ.

(١) تذكرة الحفاظ ١/٣٨٨، تهذيب الكمال ١٠/٢١٨، ميزان ٢/٤٤٠، طبقات ابن سعد ٧/٢٣٩، تاريخ بغداد ٩/٤٧٨، السير ٩/١٢٩، التاريخ الكبير ٥/١٢١ وغير ذلك من المراجع.

(١) ٢/٤٤٠-٤٤٥ برقم ٤٣٨٣.

❖ وأما ابن شهاب، فهو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله الشهير بالزهري، أحد الأعلام والأثبات، توفي سنة ١٢٤ هـ.

❖ والحسن البصري: فهو أيضا من الثقات الأثبات، تابعي جليل.

فثبت أن الحديث بهذا الطريق لا كلام فيه ولا علة، سوى علة الإرسال، وفي الحقيقة هي ليست بعلة أصلا، لأنه مرسل تابعي ثقة ثبت، وهو محتج به بالاتفاق.

هذا، وأخرجه الدارقطني في "سننه" في مواضع عديدة بطرق كثيرة، ومن شاء تفصيل ذلك فليراجع ثمة ١/١٦٥، ١٦٦، ١٦٧.

كما أخرجه البيهقي في "سننه" (١/١٤٦) بسنده عن علي بن عاصم عن هشام بن حسان عن الحسن البصري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مرسلا.

(٣) مرسل إبراهيم النخعي

هو إبراهيم بن يزيد النخعي، أبو عمران الكوفي، كان رأسا في العلم والورع، وكان شيخ الشيخ للإمام أبي حنيفة، مع كونه تابعا، مات سنة ٩٦ هـ، ومرسله مرسل قوي في هذا الباب، وفيما يلي تخريج ذلك.

فقد أخرج محمد في "كتاب الآثار" (١/٤٣٣ رقم ١٦٤) عن أبي حنيفة عن حماد -ابن أبي سليمان- عن إبراهيم النخعي في الرجل يقهقه في الصلاة، قال: "يعيد الوضوء والصلاة، ويستغفر ربه فإنه أشد الحدث".

قال محمد: وبه نأخذ، وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه، قلت: فهذا مقطوع.^(١)

(١) تابعي ثقة، وذاك محتج به.

وأخرج محمد أيضا في "كتاب الحجّة" (ص ٤٦) عن أبي معاوية الكوفي عن الأعمش عن إبراهيم النخعي قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بالناس ذات يوم إلى قوله فأعادوا الوضوء والصلاة. قلت: رجال هذين الإسنادين المذكورين كلهم ثقات أثبات بلا شك، فالإسناد جيد.

وأخرج عبد الرزاق في "مصنفه" (٣٧٧/٢ رقم ٣٧٦٤) عن سفيان الثوري عن مغيرة عن إبراهيم النخعي قال: "إذا ضحك الرجل في الصلاة استأنف الوضوء واستأنف الصلاة".

قلت: فهذا أيضا مقطوع، ولا بأس به، بعد ان الرجال كلهم ثقات، والمراد من مغيرة هنا، مغيرة بن مقسم الضبي الكوفي، لا مغيرة بن النعمان النخعي الكوفي.

ومغيرة بن مقسم ثقة ضابط، توفي سنة ١٣٣ هـ وقيل غير ذلك.^(١) وأخرجه ابن عدي في "الكامل" (١٠٣/٤) في ترجمة الحسن البصري تحت عنوان ذكر حديث إبراهيم النخعي والاختلاف عليه، فقال: ثنا ابن صاعد ثنا أبو هشام الرفاعي ثنا حفص بن غياث عن الأعمش عن إبراهيم النخعي - ان قوما ضحكوا خلف النبي في الصلاة، فأمرهم أن يعيدوا الوضوء والصلاة.

قال ابن عدي: وهذا الحديث إنما أرسله إبراهيم عن نفسه، فأما الحديث فهو عن أبي العالية، وذكر عن أبي هاشم الواسطي قال: حدثت إبراهيم عن أبي العالية.

وأخرج الدارقطني في "سننه" (١٧١/١) بسنده عن أبي معاوية عن الأعمش عن إبراهيم النخعي قال: جاء رجل ... فذكر الحديث.

(١) انظر ترجمته في "تهذيب الكمال" ٣٢٠/١٨ رقم ٦٧٣٧.

وأخرجه البيهقي في "سننه" (١٤٦/١) بهذا الإسناد عنه. ثم قال بعد أسطر عزوا إلى ابن عدي أنه قال: ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ثنا العباس بن محمد الدوري قال: سمعت يحيى بن معين يقول: مرسلات سعيد بن المسيب أحسن من مرسلات الحسن، ومرسلات إبراهيم النخعي - صحيحة إلا حديث تاجر البحرين وحديث الضحك في الصلاة، ومرسل الزهري ليس بشيء.

تنقيح قول ابن معين

قلت: أشار بحديث تاجر البحرين، ما رواه ابن أبي شيبة في "مصنفه"^(١) عن وكيع قال ثنا الأعمش عن إبراهيم النخعي قال: جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: يا رسول الله! إني تاجر اختلف إلى البحرين، فأمره أن يصلي ركعتين - يعني القصر. انتهى.

وأما حديث "الضحك في الصلاة"، فهو هذا الحديث الذي نحن بصدده البحث عنه، ولعل سيدنا ابن معين رضي الله عنه إنما أعله من هذا الوجه - من مرسل النخعي - لما أن عنده الوسطة المحذوفة بعد النخعي ليس بثقة. والله أعلم.

لكنك تعلم أن إبراهيم النخعي ثقة ثبت حجة، ولا خلاف فيه لأحد، فإذا لا مانع عن قبول إرساله.

ولئن سلم أنه أسقط، واسطة أبي العالية الرياحي هنا، وأرسله عن نفسه - كما ادعى ابن عدي رحمه الله في "الكامل" - ففيه أيضا لا حرج.

لأننا نقول: إن إبراهيم النخعي لعلة أسقط واسطة أبي العالية (على تقدير إسقاط الوسطة) اعتمادا عليه وتوثيقا بجلالة شخصيته وقدره، وهو

(١) ... كذا في "نصب الراية" ٥٢/١ ومنه نقلت.

في الواقع أيضا ثقة ثبت، تابعي جليل، وممن أجمع الجميع عن ثقافته (بل وثقه ابن معين أيضا بقوله "ثقة").
فكان ماذا؟ وأي حرج فيه؟؟^(١)
وهذا ما خطر بالبال، والله أعلم بالصواب.

(٤) مرسل ابن سيرين^(٢)

هو محمد بن سيرين الأنصاري، أبو بكر بن أبي عمرة البصري، من التابعين، وأحد الأثبات المتقنين.

فقد قال عنه ابن معين: ثقة، وهو قول أحمد بن حنبل.

وقال العجلي: بصري، تابعي، ثقة.

وقال محمد بن سعد: كان ثقة مأمون، عاليا، رفيعا، فقيها، إماما،

كثير العلم ...

وقال ابن حبان: كان من أروع أهل البصرة، وكان فقيها، فاضلا، حافظا، متقنا، يعبر الرؤيا، رأى ثلاثين من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، مات في شوال سنة ١١٠ هـ. انتهى.

أخرج مرسل الدارقطني في "سننه" (١/١٦٨) عن أبي بكر النيسابوري عن يوسف بن سعيد عن الهيثم بن جميل عن هشيم - ابن بشير - عن خالد الحذاء عن حفصة بنت سيرين عن أبي العالية قال: وثنا منصور - ابن زاذان - عن ابن سيرين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بأصحابه ... الحديث.

(١) قال ابن رشد المالكي في حق مرسل النخعي: "هذا مرسل صحيح" في كتابه ... كذا في حاشية "كتاب الآثار" ١/٤٣٢.

(٢) تهذيب الكمال ١٦/٣٤٥-٣٥٠ رقم ٥٨٦٩.

وقال البيهقي في "سننه" بعد أن ساق الحديث من طريق أبي حنيفة عن منصور بن زاذان عن الحسن عن معبد الجهني عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا: "وخالفه غيلان بن جرير، فرواه عن منصور بن زاذان عن محمد بن سيرين عن معبد ... ورواه هشيم عن منصور عن ابن سيرين مرسلًا".

قلت: قد سبق مني الكلام على قول البيهقي -والدارقطني وابن عدي- المذكور، حينما بحثت عن رواية معبد بن أبي معبد، فلا حاجة إلى الإعادة.

(٥) مرسل ابن شهاب الزهري

قال ابن عدي في "الكامل" (١٠٠/٤) في ترجمة الحسن البصري، عقب إيراد الحديث المبحوث عنه من طريق أبي العالية مرسلًا: "وروي هذا الحديث الحسن البصري وقتادة، وإبراهيم النخعي، والزهري يحكون هذه القصة عن أنفسهم مرسلًا، وقد اختلف على كل واحد منهم موصولًا ومرسلًا، ومدار هؤلاء كلهم مرجعهم لأبي العالية، والحديث حديثه". قلت: لكن ما وجدت مرسل الزهري من تخريج ابن عدي، فلعله اكتفى بالإمام إليه. والله أعلم.

وأخرجه البيهقي في "سننه" (١٤٦/١)، فقال: "وأما حديث الزهري فأخبرناه أبو عبد الله الحافظ -الحاكم النيسابوري، صاحب المستدرک على الصحيحين- وأبو زكريا بن إسحاق المزكي قالوا: ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ثنا الربيع بن سليمان أنا الشافعي أنا الثقة^(١) عن ابن أبي ذئب عن

(١) أراد بذلك يحيى بن حسان بن حيان التنيسي البكري، نقل المزي في "تهذيب الكمال" ٥٤/٢٠ في ترجمته، قال الربيع بن سليمان عن الشافعي أخبرنا الثقة يحيى بن حسان.

ابن شهاب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر رجلا ضحك في الصلاة أن يعيد الوضوء والصلاة".

قال الشافعي: فلم تقبل هذا لأنه مرسل.

قلت: ثقاهة ابن شهاب وعدالته ليست بخفية على أحد، وهو أحد أوعية العلم، فرد حديثه لعله الإرسال فقط لا يخلو عن سؤال.

قول سعيد بن جبير بهذه المسئلة (المتوفى سنة ٩٥ هـ)

قال سعيد بن جبير -وهو تابعي جليل القدر، أحد الأعلام-: "إذا قهقه الرجل في الصلاة انتقضت صلاته وطهوره جميعا".

نقل ذلك محمد بن الحسن الشيباني في "كتاب الحجّة" (ص ٤٧)، فقال: أخبرنا عمرو بن أبي المقداد قال: حدثني سعيد بن جبير قال: إذا قهقه الرجل ... الحديث.

قول الإمام أبي حنيفة (المتوفى سنة ١٥٠ هـ)

قال أبو حنيفة رضي الله عنه: "من ضحك في صلاته إن تبسم أو كثر يمضي على صلاته وقد أساء في تعمد ذلك، وإن قهقه في صلاته أعاد الوضوء والصلاة جميعا، لأن القهقهة بمنزلة الكلام فيغالط الصلاة وهو حدث في الصلاة ينقض الوضوء وليس بحدث في غير الصلاة، وبذلك جاءت الآثار". (من "كتاب الحجّة" ص ٤٦)

قول محمد بن الحسن الشيباني (المتوفى سنة ١٨٩ هـ)

قال محمد بن الحسن رحمه الله تعالى في "كتاب الحجّة" (ص ٤٦): "لو لا ما جاء من الآثار -المذكورة آنفا بعضها- كان القياس على ما قال

أهل المدينة -أي بعدم نقض الوضوء بالقهقهة- ولكن لا قياس مع أثر، وليس ينبغي إلا أن ينقاد للآثار".

قلت: انظر إلى قول هذا الإمام الفذ، وقرأ هذه العبارة مرة بعد مرة، ثم قارنه مع إزامات الخصوم الذين ينسبون إلى الأحناف ويسبونهم "بأهل الرأي والقياس!!"

(الاعتذار:) وقد كنت أردت من قبل في فاتحة هذا المبحث أن أتصدى بالنقد لبعض ما استدل به الشوافع وغيرهم ولو على سبيل الاختصار، لكني الآن أمتنع عن ذلك لملال الطول وخوفه.

خلاصة البحث

فهذا ما تيسر لي من سرد بعض الروايات الموصولة والمرسلة - الشهيرة- وجمع بعض الآثار والمقاطيع هنا، التي تدل دلالة واضحة على نقض الوضوء بالقهقهة في الصلاة.

والكلام عليها نقدا وتنقيحا مع الإجابة عند بعض الاعتراضات التي وردت عليها جهد المستطاع.

فقد علمت بهذا كله أن لأحاديث نقض الوضوء بالقهقهة -أو الضحك- أصلا، نعم، فيه بعض من الأحاديث الضعاف ولا شك، ولكن جل أحاديث الباب إما صحاح أو حسان. ويتقوى الأحاديث بعضها ببعض.

فإذاً عرفت أن قول سيدنا الإمام الهمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه - "ليس في الضحك حديث صحيح". وكذا قول سيدنا الشافعي: "حديث أبي العالية الرياحي رباح"، وأيضا قول الإمام الذهلي رحمه الله تعالى: "لم تثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في الضحك في الصلاة خبر!!" فيه ما

فيه، وقولهم معارض بمن أخذ بأحاديث هذا الباب من أئمة التابعين وأتباعهم، وهم الحجة في أمر الدين.

وقد شاهدت في الصفحات السابقة بأن أحاديث نقض الوضوء بالقهقهة رويت عن تسع (٩) من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم رضوان الله عليهم أجمعين على الأقل بأسانيد متماسكة حسان (وإن كان في بعضها مقالا، لكن تنجبر ذلك بكثرة الطرق، وتوافر المتابعات القوية والشواهد الصحيحة).

هذا، وفيها روايات مرسلة عن أمثال أبي العالية والحسن البصري وابن سيرين وإبراهيم النخعي وابن شهاب الزهري.

وهؤلاء كلهم من جبال هذا الشأن، من غير خلاف لأحد.

فوضح جليا: بأن الاعتراض على أحاديث نقض الوضوء- موصولة أكانت أو مرسلة بالقول: "بأنها لا أصل لها!!" أو ليس فيه حديث صحيح؟! وغير ذلك من الانتقادات لا تخلو عن توقف وتأمل.

والله أعلم بالصواب.

ينظر في دعواهم أن جميع هذه المراسيل ترجع إلى مرسل أبي العالية، ولو صح أن إرسال هؤلاء الأئمة إنما هو أخذا عن أبي العالية، فمرسل أبي العالية صحيح فافهم، ومرسل صححه النخعي والحسن البصري وابن سيرين والزهري، أولئك الجبال الشوامخ، لا يُسمع فيه كلام لأحد.

أما رواية أبي معبد فنعم، وأما باقي الروايات المرفوعة المتصلة، فالجزم بسلامتها من العلة ينبغي التثبت فيه.

٢٥ رجب سنة ١٤٢٢ هـ

(٣) أحاديث ثماني ركعات في رمضان

عن جابر بن عبد الله قال: صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في شهر رمضان ثمان ركعات وأوتر، فلما كانت القابلة اجتمعنا في المسجد، ورجونا أن يخرج إلينا، فلم نزل فيه حتى أصبحنا، ثم دخلنا، فقلنا: يا رسول الله! اجتمعنا في المسجد، ورجونا أن تصلي بنا، فقال: إني خشيت -أو كرهت- أن تكتب عليكم.

هذا حديث يستدل به من يرون التراويح في شهر رمضان ثماني ركعات، فيقولون: بأنه ورد في صلاة التراويح!!

وفيما يلي بيان حقيقة هذا الاستدلال نقداً وبحثاً، تنقيحاً وتمحيصاً.

فأقول: أخرج الحديث المذكور أبو يعلى الموصلي في "مسنده" (٣٢٦/٢ برقم ١٧٩٦) عن أبي الربيع الزهراني عن يعقوب -ابن عبد الله القمي- عن عيسى -ابن جارية- عن جابر بهذا اللفظ، وابن حبان في "صحيحه" (١٦٩/٦) عنه به (و ١٧٣/٦) أيضاً، والطبراني في "المعجم الصغير" (١٩٠/١) عنه به، والطبراني أيضاً في "المعجم الأوسط" (٤٤١/٤ رقم ٣٧٤٥) عنه به.

كما أورده ابن عدي في "الكامل" (٤٣٨/٦) في ترجمة عيسى بن جارية، عنه به.^(١)

قلت: مدار هذا الإسناد إنما هو عيسى بن جارية، الأنصاري، المدني، فمن اللازم أن ينقل فيه أقوال أئمة هذا الشأن، ليتضح حاله.

(١) وأخرجه ابن نصر المروزي في "قيام الليل" ص ٢٥٢ (مختصر قيام الليل للمقرئزي ١٠٧٠ هـ)، وابن خزيمة (٣١١ هـ) في "صحيحه" ٢/== رقم ١٠٧٠.

أقوال الأئمة وعيسى بن جارية^(١)

قال أبو بكر بن أبي خيثمة عن يحيى بن معين: "ليس حديثه بذاك، لا أعلم أحدا روى عنه غير يعقوب القمي".

وقال عباس الدوري عن ابن معين: "عنده مناكير".

وقال أبو عبيد الآجري عن أبي داود: منكر الحديث.

وقال في موضع آخر: ما أعرفه، روى مناكير.

وضعه العقيلي بذكره في "كتاب الضعفاء" (٣/٣٨٣)، كما وضعه

زكريا الساجي.

وقال النسائي: منكر الحديث، وقال مرة: "متروك".

وقال ابن عدي: أحاديثه غير محفوظة.

قلت: فهذا جروح الناقدين في حقه.

ووثقه أبو زرعة بقوله: "ينبغي أن يكون مدينا، لا بأس به".

وذكره ابن حبان في "كتاب الثقات" (٥/٢١٤).

روى له ابن ماجه حديثا واحدا في الزهد، باب المداومة على العمل

رقم ٤٢٤١.

قلت: فقد رأيت أقوال الأئمة وأنظارهم، واستفيد من ذلك أنه منكر

الحديث. فحديثه يكون ضعيفا جدا.

وأما قول أبي زرعة فيه، فلعله لم يطلع على حاله مفصلا، كما يشهد

له إطلاق لفظ "ينبغي" منه.

(١) ينظر حاله في "التاريخ الكبير" ٦/٣٨٠، والجرح والتعديل ٦/٢٧٣، وتهذيب الكمال

١٤/٥٣٣، وتهذيب التهذيب ٨/٢٠٧.

وأما ذكره في كتاب الثقات لابن حبان، فليس ذلك توثيقه على الإطلاق، بعد أن عرف من تساهل ابن حبان ما عرف.

ولا يلتفت إلى مثل هذا التوثيق الضمني بعد أن جرحه أمثال ابن معين وأبو داود والنسائي - وهم جبال هذا الشأن وأعلامه - جرحاً شديداً.

وكم رواة ذكرهم ابن حبان في "الثقات" وهم هالكون، بل متروكون! هذا، وأما رواية ابن ماجه له في "سننه" فليس ذلك دليل على توثيقه أصلاً. لأن ابن ماجه رحمه الله تعالى لم يشترط على نفسه أن يخرج الأحاديث الصحاح فقط من رجال متقين، مثبتين.

فقد تفرد هو بأحاديث غير قليلة عن رجال متهمين بالكذب وسرقة الحديث ممن حكم عليها بالبطلان، أو الوضع.

فقد روى عن مسلمة بن علي، وهو متروك الحديث بالاتفاق، ومحمد بن الفضل، وهو متهم بالكذب.

وعمر بن هارون الذي قال عنه ابن معين: كذاب خبيث.

وقال أحمد: متروك الحديث.

وأمثال هذا لا تعد ولا تحصى.

فثبت أن عيسى بن جارية - مدار هذا الإسناد - ضعيف من غير ريبة.

✽ وأما يعقوب بن عبد الله القمي^(١): الراوي عن عيسى بن جارية، فهو ثقة.

وضعفه الدارقطني بقوله: ليس بالقوي، لكن وثقه نقاد آخرون سواه.

فهو صدوق إلا أنه يخطئ لعله في حفظه.

وبقية رجال هذا الإسناد ثقات.

(١) ترجمته في "تهذيب الكمال" ٤٣٧/٢٠ رقم ٧٦٨٧ وميزان الاعتدال للذهبي ٤٥٢/٤ برقم ٩٨١٥.

فالإسناد ضعيف لضعف عيسى بن جارية الأنصاري، وعليه المدار والمحمور، فإذا الحديث تكون ضعيفا لأجل ضعفه ألبتة. وإلى هنا كان الكلام من ناحية إسناده، وبقي البحث عن متونه، فإليك بيانه بنوع من البسط.

قد سبق أن ذكرت رواية عيسى بن جارية عن جابر في بداية البحث، من عدة كتب، وفيها ذكر رمضان، لكن توجد هذه الرواية بعينها عن عيسى بن جارية عن جابر وليست فيها ذكر رمضان!! فثبت الاضطراب في المتن.

فقد أخرج عبد الله بن أحمد في زوائد مسند أبيه (١١٥/٥) رقم (٢٠٥٩٥) عن أبيه قال ثنا أبو بكر بن أبي شيبة عبد الله بن محمد ثنا رجل سماه ثنا يعقوب بن عبد الله الأشعري -القمي- ثنا عيسى بن جارية^(١) عن جابر بن عبد الله عن أبي بن كعب قال: جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: نسوة معي في الدار، قلن لي إنك تقرأ الليلة عملا، قال: ما هو؟ قال: فرأينا أن سكوته رضا بما كان.

قلت: فهذا الحديث بهذا الطريق ليس فيه ذكر رمضان كما ترى، وأخرج الطبراني في "المعجم الأوسط" (٤/٤٤٠ رقم ٣٧٤٣) عن عثمان بن عبيد الله الطلخي، قال ثنا جعفر بن حميد قال ثنا يعقوب القمي عن عيسى بن جارية عن جابر قال: جاء أبي، فقال: يا رسول الله! كان مني الليلة شيء، إن نساء اجتمعن في داري لا يقرآن، فصليتُ بهن ثمانين ركعات، ثم أوترت فسكت النبي صلى الله عليه وسلم، فكان شبه الرضا.

قلت: فقد رأيت في رواية الطبراني هذه بطريق عيسى بن جارية أنه ليس فيها ذكر رمضان، فهذا أيضا يؤيد قولي السابق بأنه وجد الاضطراب في متن هذا الحديث.

(١) ومصحف هذا بـ"حارثة" في نسخة مسند أحمد، والصواب ما نقلت.

هذا، بل أخرج ابن حبان أيضا في "صحيحه" (٢٩١/٦ برقم ٢٥٥٠) بسنده عن يعقوب بن عبد الله القمي، قال: حدثنا عيسى بن جارية قال: حدثنا جابر بن عبد الله، قال: جاء أبي بن كعب إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله! ... الحديث.

وليس فيه تصريح برمضان.^(١)

فعلم أن الحديث ضعيف الإسناد ومضطرب المتن.

ولا أدري هذه الزيادة -أي زيادة رمضان- من إدراج من؟

ولا نسلم بعد فرض ثبوت لفظ رمضان أيضا أنها كانت صلاة التراويح بل نقول إنها صلاة التهجد أو قيام الليل، وكانت تلك سواء في شهر رمضان وغيره أي ثمان ركعات في أغلب الأحوال.

وفيما يلي بيان ذلك مدللا موضحا.

فقد عقد ابن خزيمة الباب في "صحيحه"^(٢) بعنوان "باب ذكر عدد صلاة النبي صلى الله عليه وسلم بالليل بذكر خبر مجمل غير مفسر قد يحسب بعض من لم يتجر العلم أنه خلاف بعض أخبار عائشة في عدد صلاة النبي صلى الله عليه وسلم بالليل. (حديث ابن عباس)

وقال: ثنا محمد بن بشار ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن أبي جمره قال: سمعت ابن عباس يقول: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة.

حدثناه الصنعاني محمد بن عبد الأعلى ثنا خالد -يعني ابن الحارث- عن شعبة عن أبي جمره عن ابن عباس بمثله. (حديث جابر)

(١) بل جعله المحقق بين العارضين هكذا -يعني في رمضان-.

(٢) ١٩١/٢.

قال ابن خزيمة: ثنا إبراهيم بن سعيد الجوهري ثنا يحيى بن سعيد الأموي عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن شرحبيل بن سعد أنه سمع جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى بعد العتمة ثلاث عشرة ركعة.^(١)

ثم قال ابن خزيمة إثره متصلا، "باب الخبر الذي قد يخيل إلى بعض من لم يتجر العلم أنه خلاف خبر ابن عباس -وخبر جابر أيضا- هذا الذي ذكرته". وبعد ذلك سرد رواية عائشة الشهيرة الآتية بسنده عن مالك عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أخبره أنه سأل عائشة كيف كانت صلاة رسول الله في رمضان؟ فقالت: ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة، يصلي أربعا فلا تسئل عن حسنهم وطولهن، ثم يصلي أربعا فلا تسئل عن حسنهن وطولهن ثم يصلي ثلاثا، قالت عائشة: فقلت: يا رسول الله! أتمام قبل أن توتر؟ فقال: يا عائشة! "إن عيني تنامان ولا ينام قلبي".

قلت: وهذا الحديث أخرجه البخاري في "صحيحه" في مواضع، في كتاب الصلاة (١٢٢/٢) وفي كتاب الصوم (٢٩٤/٤) مع شرح فتح الباري، وفي صفة النبي، وأخرجه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي أيضا في كتابهم.^(١)

هذا، وأخرج بعد ذلك ابن خزيمة حديثا^(٢) بسنده عن عبد الجبار بن العلاء عن سفيان عن عبد الله بن أبي لبيد، انه سمع أبا سلمة يقول: سألت عائشة: فقلت: أي أمه، أخبريني عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) صحيح ابن خزيمة ١٩٢/٢ رقم الحديث ١١٦٥ بتحقيق محمد مصطفى الأعظمي.

(١) انظر "تحفة الأشراف" للمزي ١٢/٣٤٩-٣٥٠ بقرم ١٧٧١٩.

(٢) ٣٤١/٣ رقم ٢٢١٣.

بالليل، فقالت: كانت صلاته بالليل في شهر رمضان وفيما سوى ذلك ثلاث عشرة ركعة.

قلت: فثبت بهذه الروايات كلها بأن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم سواء كان شهر رمضان أو غيره إحدى عشرة ركعة أو ثلاث عشرة ركعة، أي مع الوتر (مع تفاوت ركعات قيام الليل).

وعلم أيضا أنه لا تنافي بين روايتي جابر وعائشة، كما صرح به ابن خزيمة - ذلك الإمام الفذ - الذي روى عنه مثل الإمام البخاري ومسلم!! مع أنهم توفيا قبله بخمس وخمسين أو خمسين (على اللف والنشر) سنة لان ابن خزيمة توفي سنة ٣١١ هـ والبخاري سنة ٢٥٦ هـ ومسلم سنة ٢٦١ هـ في "صحيحه" بألفاظ واضحة.

ورجال الأسانيد التي نقلتها من "صحيحه" كلهم ثقات. وقد شاهدت هنا، بأنه فيه رواية عن جابر أيضا.

فلأجل هذا وذاك يحمل رواية جابر المذكورة في فاتحة البحث، المروية من طريق عيسى بن جارية عنه على التهجد أو قيام الليل، لا على صلاة التراويح في رمضان، كما سلك إليه بعض من لا نباهة لهم ولا عمق من مثل "أهل الحديث" في عصرنا هذا!!

وخلاصة البحث: إن الحديث المبحوث عنه ضعيف لضعف عيسى بن جارية، ولا شك فيه.

فالعجب لمن يستدلون به على عدد ركعات التراويح في رمضان بأنها ثمان؟! كأنه أصح شئ في هذا الباب! وكأن روايات غيرها مما فيها ذكر عشرين ركعة أو أكثر غير صحيحة!

والحال إن حال هذا الحديث كما شاهدت، ضعيف الإسناد، مضطرب المتن، بله انه أدرج فيه لفظ "رمضان" من غير تعيين ذلك المدرج، هل هو ثقة أم لا؟

فلذا ما رأينا هذه الزيادة في "مسند أحمد بن حنبل" - من زوائد ابنه عبد الله، و"المعجم الأوسط" للطبراني، بل في "صحيح ابن حبان" أيضا في سياق واحد.

وكيف يصح هذا القول، بأنه عليه السلام صلى في رمضان ثمانين ركعات فقط من صلاة التراويح، ولم يرو ذلك عن أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم سوى جابر؟؟؟

بل يرو عنهم خلاف ذلك من عشرين ركعة أو أكثر من ذلك (من عمر بن الخطاب وابن عباس وعبد الله بن مسعود وأبي ابن كعب وغيرهم) من روايات أو آثار، كما سيجيء بيانه في المبحث الآتي.

ومن الطريف أن راوي حديث الثمانية - جابر - قد روى عنه خلاف ذلك!

فبالجملة، الاستدلال بهذا الحديث على كون التراويح ثمانين ركعات استدلال خاطئ، بل الصحيح ان التراويح عشرين ركعة أو أكثر، وهو المنقول عن كافة من الصحابة، رضي الله عنهم أجمعين، وهو المأثور عن الأئمة الأربعة رحمهم الله تعالى.

وعليه العمل في الحرمين وغيرهما من بلاد العرب والعجم قديما وحديثا، قرنا بعد قرن، نسلا بعد نسل.

فلا يلتفت إلى استدلال شاذة قليلة من "متجاهلي هذا العصر ممن يسمون أنفسهم "أهل حديث"!!"^(١)

والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

٢٩ رجب سنة ١٤٢٢ هـ

(١) وإن كان لفظ "أهل الحديث" يتعوذ منهم، مائة مرة في كل يوم.

(٤) حديث قصة الذئب

حديث قصة الذئب ورد في روايات عدة من الصحابة مثل أبي هريرة وأبي سعيد الخدري وأنس وابن عمر ورهبان بن أوس ومطلب بن عبد الله وعن بعض التابعين أيضا مرسلًا مثل حمزة بن أبي أسيد الساعدي وسليمان بن يسار وغيرهم.

وهذه الروايات بعضها صحاح، وبعضها حسان وبعضها ضعاف، وإليك بيان ذلك منقحا موضحا:

(١) حديث أبي هريرة

أما حديث أبي هريرة فقد أخرج البخاري طرفا منه في "صحيحه" (٤٩٤/١) كتاب الأنبياء عن علي بن عبد الله عن سفيان بن عيينة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعا ... بلفظ "وبينما رجل في غنمه إذ عدا الذئب فذهب منها بشاة، فطلب حتى كأنه استنقذها منه، فقال له الذئب هذا استنقذها مني، فمن لها يوم السبع يوم لا راعي لها غيري؟ فقال الناس: سبحان الله! ذئب يتكلم، قال فإني أو من بهذا أنا وأبو بكر وعمر وما هما ثم".

وأخرجه مسلم في "صحيحه" (٢٧٤/٢) في كتاب فضائل الصحابة في باب من فضائل أبي بكر الصديق، بسنده عن ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب الزهري قال: حدثني سعيد بن المسيب وأبو سلمة بن عبد الرحمن أنهما سمعا أبا هريرة يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: بينما رجل يسوق بقرة، فذكر الحديث.

هذا، وأخرجه أحمد في "مسنده" (٢/٢٤٦ برقم ٧٣٥١)^(١) عنه به.
 وأخرج أحمد أيضا في موضع آخر من "مسنده" (٢/٣٠٦ رقم ٨٠٦٣)
 عن عبد الرزاق^(٢) قال: أخبرنا معمر عن أشعث بن عبد الله عن شهر بن
 حوشب عن أبي هريرة قال: جاء إلى راعي غنم فأخذ منها شاة، فطلبه
 الراعي حتى انتزعتها منه، قال: فصعد الذئب على تل، فألقى واستدفر،
 وقال: عمدت إلى رزق رزقيته الله عز وجل انتزعتة مني، فقال الرجل:
 تالله! إن رأيت كالיום ذئبا يتكلم! فقال الذئب: أعجب من هذا رجل في
 النخلات بين الحرمين، يخبركم بما مضى وبما هو كائن بعدكم، وكان
 الرجل يهوديا، فجاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأسلم وخبره، وصدقه
 النبي صلى الله عليه وسلم، ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم: "إنها أمانة
 من أمارات بين يدي الساعة، قد أوشك الرجل أن يخرج، فلا يرجع
 يتحدث نعلاه وسوطه ما أحدث أهله بعده.

قلت: هذا إسناد ضعيف، لما فيه شهر بن حوشب، وهو راو ضعيف بالاتفاق.

فقد قال عنه أبو حاتم: لا يحتج به.

وقال أبو زرعة: لا بأس به.

وروى النضر بن شميل عن ابن عون: قال: إن شهرا تركوه.

وقال النسائي وابن عدي: ليس بالقوي.

وقال ابن عدي مرة: شهر ممن لا يحتج به، ولا يتدين بحديث.

مات سنة ١١١ هـ وقيل ١١٢ هـ.

هذا، وأخرجه النسائي في "السنن الكبرى" له (٥/٣٧-٣٨ رقم ٨١١١،

٨١١٢، ٨١١٣، ٨١١٤) في كتاب المناقب، فضل أبي بكر وعمر.

(١) و ٣٠٥/١٢ الطبعية المحققة.

(٢) مصنف عبد الرزاق: رقم الحديث ٢٠٨٠٨.

كما أخرجه ابن حبان في "صحيحه" (٤٠٤/١٤، ٤٠٧ رقم ٦٤٨٥) أي في موضعين، بإسناده عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعا. قلت: إسناده صحيح في كلا الموضعين، ورجالهم ثقات. وأخرج البيهقي في "دلائل النبوة" (٣٩/٦-٤٠) نحوه عن أبي هريرة، وسرد فيه روايات عدة.

تتمة: كما أن البخاري أخرج الحديث المبحوث عنه (طرفه) في "صحيحه" كما سلف ذكره، فقد أخرجه في "الأدب المفرد" أيضا (ص ٣١٠ رقم ٩٠٢) باب قول الرجل عند التعجب: سبحان الله.

عن يحيى بن صالح المصري عن إسحاق بن يحيى الكلبي عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة مرفوعا باللفظ السابق.

(٢) حديث أبي سعيد الخدري

أخرجه أحمد في مواضع من "مسنده" مثلا ٨٤/٣، ٨٩/٣. فقال أحمد: ثنا يزيد أخبرنا القاسم بن الفضل الحداني عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري... فذكر الحديث بطوله.

قلت: أما يزيد: فهو يزيد بن هارون، أحد الأعلام، توفي سنة ٢٠٦ هـ. وأما القاسم بن الفضل الحداني: فهو أيضا من الثقات، قال الترمذي في "جامعه" ثقة مأمون عند أهل الحديث، وثقه يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي، توفي سنة ١٦٧ هـ.

وأما أبو نضرة: فالمراد منه المنذر بن مالك العبدي، ثقة، وثقه الأئمة، ولكن لينة ابن حبان بقوله: "كان ممن يخطئ"، توفي سنة ١٠٨ هـ. فثبت ان الإسناد صحيح، ولا علة فيه.

هذا، وقال أحمد في موضع آخر: حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب حدثني عبد الله بن أبي حسين حدثني شهر -ابن حوشب- أن أبا سعيد الخدري حدثه عن النبي صلى الله عليه وسلم ... فذكر الحديث الطويل.

قلت: رجال هذا الإسناد كلهم أثبات، إلا شهر بن حوشب، فإنه ضعيف، وقد تقدم حاله، فالإسناد ضعيف لأجل ضعفه، لكن يجبر هذا الضعف بكثرة المتابعات والشواهد، فلا بأس به.

وأخرجه عبد بن حميد في "مسنده" كما في "المنتخب من مسنده" (ص ٢٧٧) بالإسناد السابق.

وأخرجه الترمذي في "سننه" (٤/٤١٣ رقم ٢١٨١) من طريق القاسم بن الفضل الحداني المذكور، من غير ذكر قصة الذئب.

ثم قال الترمذي: وفي الباب عن أبي هريرة -كما سبق بيانه- وهذا -حديث أبي سعيد الخدري- حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث القاسم بن الفضل، والقاسم بن الفضل ثقة مأمون عند أهل الحديث، وثقه يحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي.^(١)

هذا، وأخرجه البزار في "مسنده" كما في "كشف الأستار عن زوائد البزار" للهيثمي (٣/١٤٣ برقم ٢٤٣١) باب اخبار الذئب بنبوته عليه السلام، فقال البزار: حدثنا محمد بن معمر ثنا مسلم ثنا القاسم بن الفضل عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري ... فذكر الحديث.

ثم قال البزار: لا نعلم رواه هكذا إلا القاسم، وهو بصري مشهور، وقد رواه عن أبي سعيد -الخدري- شهر بن حوشب -كما سبق ذكره من تخريج أحمد بن حنبل- وزاد فيه على أبي نضرة.

(١) وأورده العقيلي في "الضعفاء الكبير" ٣/٤٧٨ في ترجمة القاسم بن الفضل وقال: وقد روى قصة الذئب بإسناد غير هذا، وليس بالثابت!!

وأخرجه ابن حبان في "صحيحه" ٤١٨/١٤ برقم ٦٤٩٤ (ذكر شهادة الذئب لرسول الله صلى الله عليه وسلم على صدق رسالته).

فقال: أخبرنا أبو يعلى ثنا هدبة بن خالد القيسي ثنا القاسم بن الفضل الحداني ثنا الجريري ثنا أبو نضرة عن أبي سعيد الخدري الحديث. قلت: رجال الإسناد كلهم ثقات.

أما أبو يعلى، فهو صاحب المسند، ثقة ثبت، ما سنة ٣٠٧ هـ. وأما هدبة بن خالد القيسي فهو أيضا ثقة. وثقه ابن معين وأبو حاتم وابن عدي وغيره. وأما النسائي فقد قواه مرة وضعفه أخرى. مات سنة ٢٣٥ هـ.

وأما القاسم بن الفضل الحداني، فقد سبق ذكره مرارا، فلا أعيده. وأما الجريري: فهو سعيد بن إياس الجريري، وثقه أناس وضعفه آخرون.

قال ابن معين: ثقة.

وقال أبو حاتم: تغير حفظه قبل موته، فمن كتب عنه قديما فهو صالح، وهو حسن الحديث.

وقال أحمد بن حنبل عن يزيد بن هارون: ربما ابتدأنا الجريري، وكان قد أنكر وقال ابن معين: عن محمد بن أبي عدي: لا نكذب الله، سمعنا من الجريري وهو مختلط.

وقال النسائي: ثقة، أنكر أيام الطاعون.

قال ابن حجر: ثقة اختلط قبل موته بثلاث سنين.

قلت: فتحصل على ضوء هذه الآراء أنه كان ثقة.

وأما نسبة الاختلاط إليه، ففيه توقف، بل نسب الإمام أحمد ما وقع في حديثه من خلل إلى الشيخوخة لا إلى الاختلاط، كما في "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (٢/٤) في ترجمته.

وأما أبو نضرة: فهو المنذر بن مالك العبدي ثقة، وقد سبق حاله. هذا، وأخرجه الحاكم النيسابوري في "المستدرک" (٤/٤٦٨) برقم (٨٤٤٤) بالإسناد السابق، وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه. قلت: ولم يعقبه الذهبي في "تلخيص المستدرک" أيضا. وأخرجه البيهقي في "دلائل النبوة" (٦/٤١) باب ما في كلام الذئب وشهادته لنبينا صلى الله عليه وسلم بالرسالة وما ظهر في ذلك من دلالات النبوة من طريق القاسم بن الفضل عن أبي سعيد الخدري. ثم قال البيهقي: هذا إسناد صحيح، وله شاهد من وجه آخر عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٣) حديث عبد الله بن عمر

أورده ابن عدي في "الكامل" (٢/٣٩١) في ترجمة جعفر بن جسر بن فرقد من مناكيره، فقا: ثنا عبد الله بن أبي داود السجستاني ثنا يعقوب بن يوسف بن أبي عيسى الحراني ثنا جعفر بن جسر أخبرني أبي جسر ثنا عبد الرحمن بن حرملة عن سعيد بن المسيب قال: قال ابن عمر: "كان راع على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في غنم له، إذ جاء الذئب، فأخذ الشاة ووثب الراعي حتى انتزعها من فيه، فقال له الذئب: "أما تتقى الله تمنعني طعمة... الحديث.

قال ابن عدي إثر ذكره: "قال لنا ابن أبي داود: ولد هذا الراعي بـ"مروة"، يقال لهم من بني مكلم الذئب، ولهم أموال ونعم، وهم من

خزاعة، واسم مكلم الذئب أهبان، ومحمد بن الأشعث الخزاعي من ولده".

ثم قال: ولجعفر بن جسر أحاديث مناكير غير ما ذكرت، ولم أر للمتكلمين في الرجال فيه قولاً، ولا أدري كيف غفلوا عنه؟ لأن عامة ما يرويه منكر... ولعل ذلك إنما هو من قبل أبيه -جسر بن فرقد- فان أباه قد تكلم فيه من تقدم ممن يتكلمون في الضعفاء لاني لم أر جعفر يروي عن غير أبيه.

قلت: ما قال ابن عدي رحمه الله بأنه لم ير للمتكلمين في جعفر قولاً، حيث تعجب من غفلتهم هذه!

وذلك ان العقيلي المتوفى سنة ٣٢٢ هـ أي قبل ابن عدي ٤٣ سنة قد جرحه في كتابه "الضعفاء الكبير" (١/١٨٧ برقم ٢٣٢) بقوله: "جعفر بن جسر بن فرقد القصاب، بهري وحفظه فيه اضطراب شديد، كان يذهب إلى القدر، وحدث بمناكير".

وذكر الذهبي في "الميزان" (١/٤٠٣-٤٠٤) في ترجمته عدة مرويات من بلاياه.

على كل، جعفر بن جسر رجل متروك الحديث، فالحديث ضعيف جدا بهذا الطريق، والإسناد واه. والله أعلم.

(٤) حديث أنس

وأما حديث أنس بهذا الصدد فقد أخرجه أبو نعيم في... كما في "الخصائص الكبرى" (١٠٣/٢) للسيوطي، عن أنس بلفظ: قال: كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك، فشددت على غنمي، فجاء الذئب فأخذ منها شاة فاشتدت الرعاء خلفه، فقال الذئب: طعمة أطعمينها

الله تعالى تنزحونها مني، فبهت القوم، فقال الذئب: ما تعجبون من كلام الذئب، وقد نزل الوحي على محمد صلى الله عليه وسلم.
قلت: لا يسعني الآن الكلام التفصيلي على رواية أنس، لما أني لم أظفر بإسناده، فلعل الله يحدث بعد ذلك أمرا، ومعدرة.

(٥) حديث أهبان بن أوس^(١)

قال البيهقي في "دلائل النبوة" (٤٣/٦) "وروى عبد الله بن عامر الأسلمي عن ربيعة بن أوس عن أنس بن عمرو عن أهبان بن أوس: كنت في غنم لي فكلمه الذئب فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فأسلم.

قلت: نقل ابن حجر في الإصابة بعد ما ساق الرواية المذكورة قال البخاري: إسناده ليس بالقوي.

قلت: -القائل ابن حجر- "لأن فيه عبد الله بن عامر الأسلمي، وهو ضعيف".

قلت: أجاب البيهقي عن قول البخاري هذا في كتابه "دلائل النبوة" قائلا "قد مضى ما يقويه".

وقال -البيهقي- أخبرنا أبو سعد الماليني، أنبأنا أبو أحمد بن عدي الحافظ، حدثنا عبد الله بن أبي داود السجستاني أحد حفاظ عصره وعلماء دهره، فلا يقول مثل هذا في ولد مكلم الذئب إلا من معرفة وفي إشهار ذلك في ولده قوة الحديث.

(١) قال ابن الأثير في "أسد الغابة" ١/١٦٠ أهبان بن أوس الأسلمي، يعرف بمكلم الذئب، يكنى أبا عقبة، سكن الكوفة، وقيل إن مكلم الذئب أهبان بن عياذ الخراعي. لكن نقل الحافظ ابن حجر في "الإصابة" ١/١٤٢ عن ابن الكلبي وأبي عبيدة والبلاذري والطبري، أن مكلم الذئب هو أهبان بن الأكوع بن عياذ. والله أعلم بالحقيقة.

(٦) حديث مطلب بن عبد الله بن حنطب^(١)

هو مطلب بن عبد الله بن حنطب بن الحارث بن عبيد بن عمرو بن مخزوم القرشي.

قال ابن أبي حاتم: له صحبة، أي لأبيه عبد الله.

لكن قال الترمذي: عبد الله بن حنطب لم يدرك النبي صلى الله عليه وسلم. قال السيوطي في "الخصائص" (١٠٤/٢) أخرج ابن سعد -لعله في طبقاته- وأبو نعيم -لعله في "الدلائل" له- عن المطلب بن عبد الله بن حنطب قال: بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم جالس بالمدينة في أصحابه إذ أقبل ذئب، فوقف بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم فعوى، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: هذا وافد السباع إليكم، فإن أحببتم أن تفرضوا له شيئاً لا يعدوه إلى غيره، وإن أحببتم تركتموه وتحذرت منه، فما أخذ فهو رزقه، قالوا: يا رسول الله! ما تطيب أنفسنا له بشيء، فأومى إليه النبي صلى الله عليه وسلم باصابعه الثلاث أي خالسهم فولى وله عسلان.

بيان بعض المراسيل

مرسل حمزة بن أبي أسيد الساعدي

هو حمزة بن أبي أسيد، واسمه مالك بن ربيعة الأنصاري الساعدي أبو مالك المدني.

ذكره ابن حبان في الثقات.

روى له البخاري وأبو داود وابن ماجه.

يقال: إنه ولد في زمن النبي صلى الله عليه وسلم.

وأخرج مرسله البيهقي في "الدلائل" (٤٠/٦) وفيما يلي بيانه.

(١) الإصابة ٦/١٣٢.

قال البيهقي: "أخبرنا الحسين بن الفضل أنبأنا عبد الله بن جعفر حدثنا يعقوب بن سفيان حدثنا محمد بن وهب بن عمر بن أبي كريمة حدثنا محمد بن سلمة عن محمد بن إسحاق عن الزهري عن حمزة بن أبي أسيد قال: خرج رسول الله في جنازة رجل من الأنصار بالبقيع، فإذا الذئب مفترشا ذراعيه على الطريق، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "هذا أويس يستفرض فافرضوا له"، قالوا: نرى رأيك يا رسول الله! قال: "من كل سائمة شاة في كل عام" قالوا: كثير، قال: فأشار إلى الذئب أن خالسهم، فانطلق الذئب.

قلت: رجال هذا الإسناد كلهم ثقات.

وحمزة بن أبي أسيد أيضا تابعي ثقة، فهذا مرسل قوي، لا بأس بالاحتجاج به.

مرسل سليمان بن يسار

هو سليمان بن يسار الهلالي.

قال ابن معين: ثقة.

وقال أبو زرعة: ثقة مأمون فاضل عابد.

مات سنة ١٠٣ هـ وقيل غير ذلك.

وأخرج مرسله الواقدي وأبو نعيم الأصفهاني كما في الخصائص الكبرى (١٠٥/٢).

فعنه قال: أشرف النبي صلى الله عليه وسلم على الحرة، فإذا الذئب واقف بين يديه، فقال: هذا أويس، يسأل من كل سائمة شاة، فأبوا فأومى إليه بأصابعه فولى.

قلت: ما وجدت سنده، فمعدرة من البسط والإطالة.

الخلاصة

علم بهذا البحث إن أحاديث قصة الذئب جلها صحاح، نعم بعضها حسان وبعضها ضعاف أيضا لضعف الراوي مثل شهر بن حوشب وغيره. وهذه القصة من أحد معجزات رسولنا صلى الله عليه وسلم، فسبحان من أعطى النطق في الذئب مع أنه حيوان غير ناطق. وهو على ما يشاء قدير، وإنه حكيم عليم.

١١ شعبان سنة ١٤٢٢ هـ

٢٩ أكتوبر سنة ٢٠٠١ م

الأحاديث المعللة

(١) حديث "القسامة"

قال الإمام مسلم في "كتاب التمييز" (ص ١٩٤) في بحث "الحديث الذي نقل على الوهم في متنه ولم يحفظ" وهو يتحدث عن حديث بشير بن يسار في القسامة، فقال: بعد ما بحث بحثا طويلا عن وهم سعيد بن عبيد الطائي.

وقال: "غير ان الرواة قد اختلفوا في موضعين من هذا الخبر -خبر القسامة- سوى الموضع الذي خالف فيه سعيد، وهو ان بعضهم ذكر في روايته ان النبي صلى الله عليه وسلم بدأ المدعين بالقسامة، وتلك رواية بشير بن يسار ومن وافقه عليه، وهي أصح الروايتين.

وقال الآخرون: بل بدأ بالمدعى عليهم بسؤال ذلك.

والموضع الآخر ان النبي صلى الله عليه وسلم وداه من عنده، وهو ما قال بشير في خبره ومن تابعه.

وقال فريق آخرون: بل أغرم النبي صلى الله عليه وسلم يهود الدية.

وحديث بشير -ابن يسار- في القسامة، أقوى الأحاديث فيها وأصحها.

انتهى كلام مسلم.

شرح النص المذكور

فهذا النص معناه واضح ومراده بين غير مخفي.

وحاصل هذا النص: ان رواية بشير بن يسار أصح الروايتين في هذا

الباب، وذلك لوجهين.

الأول : ان المذكور في رواية بشير ومن وافقه ان النبي عليه السلام بدأ المدعين بالقسامة، بخلاف من خالفه، أي القائل بأن النبي عليه السلام بدأ القسامة بالمدعي عليهم وهم اليهود.

الثاني : وأيضا في رواية بشير ان النبي صلى الله عليه وسلم وداه من عنده ونفسه وهو الراجح، لكن قال فريق آخرون: ان النبي عليه السلام أغرم الدية على اليهود.

هذا، ولنشرع الآن في بيان طرق هذا الحديث من القسامة حيث يتجلى بذلك وجه ترجيح ما قال الإمام مسلم بان رواية بشير بن يسار أصح الروايتين في هذا الباب. والله ولي التوفيق.

بيان الطرق لهذا الحديث : الجانب الأول

قد أخرج الإمام مسلم هذا الحديث في "صحيحه" (٤٤٧/٥-٤٦٢) في كتاب القسامة مع شرح "إكمال المعلم" بسنده عن يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار عن سهل بن أبي حثمة وعن رافع بن خديج أنهما قالوا: خرج عبد الله بن سهل بن زيد ومحبيصة بن مسعود بن زيد حتى إذا كانا بخيبر تفرقا في بعض ما هنالك ... الحديث.

وفي هذا الحديث: أن النبي عليه السلام قال للأنصار: أتحلفون خمسين يمينا فتستحقون صاحبكم؟ أو -قاتلكم- قالوا: وكيف نحلف ولم نشهد؟ قال: "فتبرئكم يهود بخمسين يمينا" قالوا: وكيف نقبل أيمان قوم كفار؟ فلما رأى ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطى عقله". انتهى.

فهذا الحديث يدل واضحا ان النبي عليه السلام بدأ الأيمان بالمدعين، لا بالمدعى عليهم، كما زعم بعض من الأئمة والمحدثين، لأن النبي عليه السلام قال: أتحلفون خمسين يمينا فتستحقون صاحبكم؟

وأيضاً قد أخرج هذا الحديث بمثله أو نحوه أئمة كثيرون. فمنهم الإمام أحمد بن حنبل في "مسنده" (١١/٢٦ برقم ١٦٠٩١)، والطبعة السابقة (٢/٤).
وعبد الرزاق في "مصنفه" (٢٩/١٠ برقم ١٨٢٥٨).
والنسائي في "السنن الصغرى" (١٠/٨ برقم ٤٧١٦) كتاب القسامة تحت عنوان "تبدأة أهل الدم في القسامة".
وأبو داود في "سننه" (١٧٧/٤ رقم ٤٥٢٠).
والطبراني في "المعجم الكبير" (٩٩/٦ رقم ٥٦٢٥).
ومالك في "الموطأ" (٢/٢٥٣ رقم ١٣٩٦) مع شرح المسوى لولي الله الدهلوي.
والشافعي في "الأم" (٣٥٨/٥).
وابن أبي شيبة في "المصنف" (٦/٤١٢ رقم ١٦٧ (١٣)).
والبيهقي في "السنن الكبرى" (٨/١١٨) كتاب القسامة.
قلت:

مدلول هذه الروايات كلها: "البداءة بأيمان المدعين"، إلا في بعض الرواية عن سفيان بن عيينة ففيه وقع عكس هذا.
فقد أخرج الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١٠٨/٢) باب القسامة عن يونس عن ابن عيينة، وكما أخرجه البيهقي بسنده عن الحميدي عن ابن عيينة، ففيه: بدأ النبي عليه السلام بقوله: "تبدئكم يهود بخمسين يمينا يحلفون". وهذا خلاف ما رجحه الإمام مسلم الذي نحن بصدد التحقيق عنه، فأقول: لعل هذا وهم من الإمام سفيان بن عيينة.
وقد نبه الإمام أبو داود على وهم ابن عيينة في هذا المقام في "سننه"، فقال: رواه بشر بن المفضل ومالك عن يحيى بن سعيد قال فيه: "أتحلفون خمسين يمينا وتستحقون دم صاحبكم أو قاتلكم".

... ورواه ابن عيينة عن يحيى، فبدأ بقوله "تبدئكم يهود بخمسين يمينا يحلفون" ولم يذكر الاستحقاق، وهذا وهم من ابن عيينة. انتهى كلام أبي داود ملخصا. وذلك في "سننه" (١٧٧/٤ رقم ٤٥٢٠).

دلائل أخرى على وهم ابن عيينة

قال الشافعي في "الأم" عن ابن عيينة به (وإن لم يعثر لي الاطلاع على ذلك): إلا ان ابن عيينة كان لا يثبت أقدم النبي صلى الله عليه وسلم الأنصاريين في الأيمان أم يهود؟ فيقال في الحديث: إنه قدم الأنصاريين، فيقول: فهو ذاك أو ما أشبه هذا.

بل أخرجه الشافعي في "مسنده" (١١٤/٢) عن ابن عيينة به مختصرا بلفظ "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بدأ بالأنصاريين، فلما لم يحلفوا رد الأيمان على يهود".

قلت: وما يؤيد على دعوى أبي داود أنه وهم ابن عيينة إحالتي من "مسند أحمد"، حيث أخرج أحمد هذا الحديث من طريق سفيان بن عيينة، وفيه بداءة الأيمان بالمدعين، وهم الأنصار، لا بالمدعين عليهم وهم يهود!! (١١/٢٦ رقم الحديث ١٦٠٩١).

وقد أخرج مسلم حديث القسامة عن عمرو الناقد عن ابن عيينة وقال آخرا: "بنحو حديثهم"، وقد ذكر قبله الروايات التي تدل على بدأ الأيمان بالمدعين. وأيضا أخرج الطبراني هذا الحديث بسنده عن عبد الرزاق عن ابن عيينة كما أشرت إليه من قبل، ففيه أيضا ذكر البداءة بالمدعين والأنصار لا بالمدعين عليهم ويهود. (٩٩/٦ رقم ٥٦٢٥).

فكل من هذا يدل ويشهد على صحة دعوى الإمام أبي داود بنسبة الوهم فيه إلى ابن عيينة.

ذكر بعض الروايات التي فيها بداءة الأيمان بالمدعى عليهم

قد قدمت إلى الآن ونقلت بعض تلك الروايات التي فيها ذكر "بداءة الأيمان بالمدعين" الذي هو الراجح عند الإمام مسلم.

وأذكر الآن بعض الروايات التي فيها ذكر بداءة الأيمان بالمدعى عليهم وهو مرجوح عند مسلم.

فمن ذلك ما أخرجه ابن أبي شيبه في "مصنفه" (٤١٣/٦) في كتاب الديات باب اليمين بالقسامة ... ان عمر بن عبد العزيز بدأ بالمدعى عليهم باليمين ثم ضمنهم العقل".

وأخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" (٢٩/١٠) رقم (١٨٢٥٦) بعينه.

وأيضاً أخرج عبد الرزاق عن الحسن أنه أخبره أن النبي صلى الله عليه وسلم بدأ بيهود، فأبوا ان يحلفوا، فرد القسامة على الأنصار، فأبوا ان يحلفوا، فجعل النبي العقل على يهود.

وأخرج البيهقي في "سننه الكبرى" (١٢١/٨) بسنده عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن وسليمان بن يسار عن رجال من الأنصار ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ليهود وبدأ بهم يحلف منكم خمسون رجلاً، الحديث.

قلت: فهذه الروايات الأخرى تدل على "بداءة القسامة بالمدعى عليهم لا بالمدعين".

وجوه ترجيح رواية "بداءة الأيمان بالمدعين" على عكسه

ومما يبدو لي ان الإمام مسلم لعله رجح ذلك على هذا لوجهين:

(١) ان حديث بُشير بن يسار متصل مرفوع، بخلاف حديث الزهري وعمر بن عبد العزيز فإنه مرسل، كما هو ظاهر باستخراج هذه الروايات آنفاً.

(٢) هذا الحديث المذكور إنما يتعلق بالأنصارين، لأن المقتول أي عبد الله بن سهل كان من الأنصار، فقول الأنصار في هذا هو الأقرب إلى الصحة والقبول.

ومعلوم ان بشير بن يسار من الأنصار، من قبيلة الحارثة، مولاهم المدني، ويروي هو عن سهل بن أبي حثمة الأنصاري، "وصاحب البيت أدري بما فيه".

بخلاف طريق الزهري وعمر بن عبد العزيز، فإنهما ليسا من حزب الأنصار.

فائدة

ان أكثر كتب الحديث قد ذكرت فيه روايات "بداءة الأيمان بالمدعين" لا بالمدعى عليهم. وليس فيها ذكر البداءة بالمدعى عليهم أصلاً. والكتب التي فيها ذكر لبداءة الأيمان بالمدعى عليهم مثل مصنف عبد الرزاق، ومصنف ابن أبي شيبة، والسنن الكبرى للبيهقي، ففيها قد ذكرت روايات بداءة الأيمان بالمدعين أيضاً، أو قد أجاب المؤلف نفسه مثل البيهقي عن تلك الروايات التي فيها ذكر بداءة الأيمان بالمدعى عليهم.

ملاحظة هامة

وهذا ما حررته إلى الآن كل ذلك بناء على نهج دعوى الإمام مسلم حيث رجح رواية بشير بن يسار فيها ذكر بداءة الأيمان بالمدعين على غيرها من الروايات.

لكن فيه خلاف للإمام أبي حنيفة رضي الله عنه وأصحابه وسفيان الثوري وليس عندي الآن من الوقت والفرصة حتى أنقح دلائلهم ومروياتهم بطريق واضح، لذا أقول: ان هذا مما يوجب التوقف والنظر الطويل في هذا البحث، ولا أذهب إلى التفصيل. والله الحمد والمنة.

الجانب الثاني

هل النبي صلى الله عليه وسلم وداه من عنده؟ كما هو قول مسلم وإليه رجحانه، أم أغرم الدية على يهود؟ ماذا؟؟
وسأذكر طرق كلا الفريقين أولاً، ثم انقح ذلك باختصار وأوجز إشارة.

بعض الطرق لذكر أداء النبي الدية من عند نفسه (وإليه ميلان مسلم)

الطرق التي رويت عن بشير بن يسار سواء أكان الراوي عن بشير يحيى بن سعيد أو سعيد بن عبيد الطائي أو حبيب بن أبي ثابت أو غيرهم ففي جميع تلك الطرق "ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أدى الدية من عنده".
فمرة جاء اللفظ في الحديث "فلما رأى ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطى عقله" ومرة "فوداه رسول الله من قبله".
وجاء حيناً آخر "ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عقله من عنده"
وحيثاً آخر "فوداه رسول الله صلى الله عليه وسلم من عنده".
وتارة "فوداه من إبل الصدقة" وتارة أخرى "فبعث إليهم رسول الله مائة ناقة حتى ادخلت إليهم الدار" وهكذا ...
وخلاصة هذه الألفاظ كلها: ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أدى تلك الدية من عنده.

ومدار السند فيه بشير بن يسار، كما أشرت إليه، وهو ثقة. (لكن قليل الحديث)، روى عن أنس وجابر وابن مسعود وغيرهم.
والرواية عن بشير إما يحيى بن سعيد الأنصاري فهو أيضاً ثقة ثبت، وإما سعيد بن عبيد الطائي فهو أيضاً ثقة، وإما حبيب بن أبي ثابت فهو ثقة فقيه جليل.

والرواة عن يحيى بن سعيد إما ليث بن سعد أبو الحارث فهو الإمام، وإما حماد بن زيد فهو أحد الأعلام، أو سفيان بن عيينة فهو ثقة ثبت من الأعلام، وكذا الرواة عنهم جلهم ثقات، مثل قتيبة بن سعيد أو أحمد بن حنبل أو مسلم بن الحجاج (صاحب الكتاب).

وغرضي من هذا إثبات أمر انه لا علة في سند هذه الطرق ولا في متنه، أي الطرق التي جاءت فيه: ان نبي الله صلى الله عليه وسلم أدى الدية من عنده".

بيان بعض الطرق التي فيها ذكر إغرام الدية على اليهود

- (١) أخرج عبد الرزاق في "مصنفه" (٢٩/١٠) عن الحسن البصري، ان النبي صلى الله عليه وسلم جعل العقل على يهود.
- (٢) وأيضاً أخرج هو ان عمر بن عبد العزيز بدأ بالمدعى عليهم ثم ضمنهم العقل.
- (٣) وأخرج أيضاً بسنده عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم من الأنصار ان النبي صلى الله عليه وسلم جعل الدية على اليهود لانه وجد بين أظهرهم.
- (٤) هذا، وأخرج ابن أبي شيبة في "مصنفه" بسنده عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب مثل هذا.
- (٥) وأيضاً أخرج ابن أبي شيبة في "مصنفه" بسنده ما معناه عن ابن أبي ليلى عن الشعبي عن عمر: انه جعل الدية على المدعى عليهم.
- (٦) وأيضاً أخرج هو عن الزهري انه نقل عن عثمان بن عفان: انه أغرم الدية على المدعى عليهم.

(٧) وأخرج الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١١١/٢) عن الزهري: ان رسول الله قضى بالقسامة على المدعى عليهم.

ثم فصل الطحاوي فيه تفصيلا جيدا، وبين نظره فأفاد إفادة حسنة.

(٨) وأخرج البيهقي (١٢٢/٨) بسنده عن الزهري عن أبي سلمة وسليمان بن يسار عن رجال من الأنصار ان النبي صلى الله عليه وسلم جعل الدية على اليهود.

لكن أعله البيهقي بقوله: وهذا مرسل.

(٩) وأيضا أخرج البيهقي بسنده عن أبي صالح عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم جعل الدية على اليهود.

(١٠) وأيضا أخرج ابن عبد البر في "التمهيد" (٢٠٧/٢٣) مثل الحديث الثامن.

قلت: فقد جمعت ونقلت بعض الطرق للفريقين، أي ما فيها أداء النبي صلى الله عليه وسلم الدية من عنده، وما فيها إغرام النبي عليه السلام أو بعض أصحابه مثل عمر وعثمان على اليهود.

على كل، قد قال مسلم في "كتاب التمييز" ان ما فيه أدائه من عند النبي بطريق بشير بن يسار فذلك أصح الروايتين.

لكن لم يتضح عندي بوضوح وجه كونه أصح الروايتين عند مسلم، فهل الوجه فيه ان رواية بشير بن يسار عن سهل بن أبي حشمة متصل؟ ورواية الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أو عن سليمان بن يسار مرسل ومنقطع؟ فلئن كان كذلك، كما هو قول البيهقي لترجيح هذا على ذلك، أقول في الجواب عنه:

ان المرسل ليس بمردود مطلقا كما ان الموصول ليس بمقبول مطلقا، بل رد المراسيل لم يحدث إلا بعد المائتين. كيف؟ ومراسيل الثقات

حجة، وظاهر ان المرسل في هذا الحديث أبو سلمة بن عبد الرحمن وسليمان بن يسار وكلاهما ثقتان حجتان.

وعلى فرض صحة ثبوت حديث بشير بن يسار عن سهل بن أبي حشمة انه متصل أقول: إن سهلا هذا وإن سمع من النبي صلى الله عليه وسلم، لكن روايته لهذا الحديث مرسلة أيضا، لأنه كان صغيرا في ذلك الوقت، وذلك أنه ولد سنة ٣ هـ وغزوة خيبر وقعت سنة ٧ هـ، وهذه القصة وقعت قبل ذلك حين كانت خيبر صلحا، فكان عمره آنذاك ٣ فقط.

هذا، وان كان سبب ترجيح رواية بشير على رواية الزهري ان بشيرا روى عن سهل بن أبي حشمة، وكلاهما من الأنصار، وهذه القصة متعلقة بالأنصار، والزهري ليس من الأنصار!!

أقول في الذي عنه: ان الزهري إنما روى هذا عن سليمان بن يسار وأبي سلمة، وهما رويها هذا عن رجال من الأنصار.

وقول "صاحب البيت أدرى بما فيه" متحقق هناك أيضا.

ولئن قال الإمام مسلم: ان رجال رواية أداء الدية عن النبي عليه السلام ثقات، فيترجح لذلك!! (كما ذكرت من قبل).

قلت في الجواب عنه: بل رجال رواية إغرام الدية على اليهود أيضا ثقات، لذا قد أخرج مسلم نفسه في "صحيحه" رواية الزهري ولم ينقد عليه.

قال مسلم: ثنا حسن بن علي الحلواني ثنا يعقوب وهو ابن ابراهيم بن سعد ثنا أبي عن صالح - بن كيسان - عن ابن شهاب - الزهري - ان أبا سلمة بن عبد الرحمن وسليمان بن يسار أخبراه عن ناس من الأنصار ... وقضى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الناس من الأنصار، في قتيل ادعوه على اليهود. مسلم مع شرح "إكمال المعلم" (٤٦١/٥ رقم ١٦٧٠).

قلت: رجال هذه الرواية التي أخرجها مسلم كلهم ثقات أثبات، فهذا:

- (١) حسن بن علي الحلواني: ثقة ثبت (كما في الكاشف والتقريب).
- (٢) ويعقوب بن ابراهيم: حجة ورع.
- (٣) و ابراهيم بن سعد: كان من كبار العلماء.
- (٤) و صالح بن كيسان: ثقة جامع للفقه والحديث والمروءة.
- (٥) و أما ابن شهاب الزهري فهو ابن شهاب الزهري، الكلام عنه مني حطه عن رتبته السامي.
- (٦) بقي أبو سلمة بن عبد الرحمن: فهو أحد الأئمة روى عن أبيه وعائشة وأبي هريرة.
- (٧) وأخيرا سليمان بن يسار: فهو روى عن أبي هريرة، وكانا من فقهاء المدينة، قال الحسن بن محمد بن الحنفية: هو عندنا أفهم من سعيد بن المسيب، وقال أبو زرعة: ثقة مامون، عابد فاضل.
- فالحاصل: أن قول الإمام مسلم رواية بشير بن يسار الحارثي في هذا الباب أصح الروايتين، وإن كان صحيحا إلى جانب ما، لكن لا يعتمد عليه اعتمادا كلياً، بل هذا يحتاج إلى تحقيق طويل وتنقيح كثير وتأمل غير قليل. والبسط والتفصيل في كتب شروح الحديث أزيد من هذا، فمن شاء ذلك، فعليه ان يراجع هنالك.
- والله أعلم وعلمه أتم وأحكم.

٣ ربيع الأول سنة ١٤٢٢ هـ.

(٢) حديث اليمين

"من حلف على يمين رأى غيرها خيرا منها، فأتى الذي هو خير فهو كفارته"

قال مسلم: ثنا يحيى بن يحيى، ثنا هشيم، عن يحيى بن عبيد الله، عن أبيه عن أبي هريرة، قال: ذكر النبي صلى الله عليه وسلم: "من حلف على يمين رأى غيرها خيرا منها، فأتى الذي هو خير فهو كفارته".

ثم قال مسلم: ترك أهل الحديث حديث يحيى بن عبيد الله، لا يعتدون به، ثم قال: وأما حديث ابن خياط، عن عمرو بن شعيب، فلا معنى في التشاغل به. انتهى.

شرح النص المسطور

خلاصة قول الإمام مسلم ان حديث يحيى بن عبيد الله أي الحديث المروي بطريق يحيى ضعيف وفي متنه خطأ، لكونه مخالفا للأخبار الصحاح الثابتة في هذا الباب، فالعلة فيه انما هو يحيى بن عبيد الله.

وأيضاً الحديث المروي بطريق ابن خياط أيضاً معلول، ولعل العلة فيه ابن خياط. كما سيتضح ذلك عن قريب إن شاء الله تعالى. بعد استخراج هذه الرواية من عدة كتب وبعد نقل أقوال الأئمة في حق يحيى بن عبيد الله وابن خياط.

فأقول: قد أخرج البيهقي هذا الحديث في "سننه الكبرى" (٣٤/١٠) "باب شبهة من زعم ان لا كفارة في اليمين إذا كان حثها طاعة" بهذا اللفظ

بعينه وبهذا السند أي بسنده عن هشيم عن يحيى بن عبيد الله عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم.
ثم نقل البيهقي تضعيف يحيى بن عبيد الله هذا من أبي داود.

قلت: قال أبو داود في "سننه" (٢٢٨/٣ رقم ٣٢٧٤) باب اليمين في قطيعة الرحم: الأحاديث كلها عن النبي صلى الله عليه وسلم "وليكفر عن يمينه" إلا فيما لا يعبا به، قال أبو داود: قلت لأحمد: -ابن حنبل، أستاذ أبي داود- روى يحيى بن سعيد عن يحيى بن عبيد الله، فقال: تركه بعد ذلك، وكان أهلا لذلك، قال أحمد: أحاديثه مناكير، وأبوه لا يعرف.

وكذا قال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (٦٢٥/١١) كتاب كفارات الأيمان (رقم ٦٧٢٢) بعد نقل نص أبي داود المذكور: ويحيى أي ابن عبيد الله ضعيف جدا. انتهى.

وها أنا ذا أنقل نبذا من أقوال الأئمة في حقه وتضعيفهم إياه كي يتضح بذلك أمره جليا، ولم أجد من أحد من الأئمة توثيقه بل كلهم قد ضعفوه.

قال البخاري: كان ابن عيينه يضعفه وتركه يحيى القطان.
وقال أحمد بن حنبل: منكر الحديث، ليس بثقة. وقال مرة: أحاديثه مناكير ولا يعرف هو ولا أبوه.

وقال ابن معين: ليس بشيء، ولا يكتب حديثه.
وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، منكر الحديث جدا.
وقال النسائي: ضعيف لا يكتب حديثه.

وأمثال هذا من التضعيف والتزييف (تهذيب الكمال ١٦٥/٢٠ رقم ٧٤٧٠).
فقد ظهر بهذا ان يحيى بن عبيد الله ضعيف جدا في الحديث، وهو الآفة وسبب العلة في هذا الحديث، حيث قال الإمام مسلم: "ترك أهل الحديث حديث يحيى بن عبيد الله، لا يعتدون به".

وأما قول مسلم: "وأما حديث ابن خياط عن عمرو بن شعيب - عن أبيه عن جده - فلا معنى في التشاغل به".

قلت: قد أخرج هذا الحديث المشار إليها الإمام أحمد في "مسنده" (٣٤٨/١١) رقم ٦٧٣٦-١٨٥/٢) بسنده عن خليفة بن خياط عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها، فتركها كفارتها.

وهذا الحديث أخرجه أبو داود الطيالسي في "مسنده" (رقم ٢٢٥٩) أيضا عن خليفة بن خياط بهذا الإسناد. (من حاشية أحمد بن حنبل الطبعة المحققة).

وأخرجه أبو داود في "مسنده" والبيهقي في "سننه الكبرى" (٣٣/١٠) من طريق عبيد الله بن الأحنس عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده. وأعله أبو داود بقوله:

وأعله البيهقي بقوله: وقد روى في هذا الحديث زيادة مخالفة الروايات الصحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم. وأشار بالزيادة إلى لفظ "فتركها كفارتها" الواردة من طريق ابن خياط، وعبيد الله بن الأحنس، ولم يرد في الروايات الصحيحة الثابتة. فثبت بهذا: ان هذا وهم من ابن خياط، وابن الأحنس.

حول ابن الخياط

ومن الجدير أن يلقي ضوءاً على حال ابن خياط هذا، بنقل بعض النصوص من الأئمة في حقه، وذلك يكون معينا لبحثنا هذا أيضا، ولا يخفى ان "العلل" و"الجرح والتعديل" مرتبط بعضهما ببعض.

فأقول: قد اختلفت أقوال النقاد والأئمة في حقه، فمن موثق له ومن مضعف، إلا أن عدد المضعفين أكثر.

وابن خياط هذا هو خليفة بن خياط العصفري المعروف بشباب. قال ابن أبي حاتم: انتهى أبو زرعة إلى أحاديث كان أخرجها في فوائده عن شباب العصفري، فلم يقرأها علينا، فضربنا عليها وتركنا الرواية عنه. وقال أبو حاتم: لا أحدث عنه، هو غير قوي. وقال ابن عدي: هو مستقيم الحديث، صدوق، (تهذيب الكمال ٤٩٦/٥).

قلت: يفهم من هذا انه كان في حفظ ابن خياط شيء، ولعل ذلك هو الباعث على وهمه ومخالفته لروايات الثقات الأثبات، وقد مر التفصيل من قبل.

حول ابن الأخنس

قال ابن معين: ليس به بأس. وقال ابن حبان: يخطئ كثيرا، لذا قال الحافظ: صدوق. والخلاصة: حديث يحيى بن عبيد الله وكذا حديث ابن خياط وعبيد الله بن الأخنس معلول، مغلوط، والعلة في حديثهم إنما هو في المتن، لا في الإسناد. وان يحيى بن عبيد الله ضعيف جدا، وابن خياط لا بأس به في نفسه، غير أنه يهم، وابن الأخنس صدوق يهم... والصحيح في هذا روايات غيرهما، كما بينه مسلم تفصيلا، وكما هو مبسوط في كتب الحديث مفصلا.

المستفاد من النص المذكور

وقد استفدنا من هذا النص للإمام مسلم أمرين:

الأول: من أنواع علل الحديث التغيير في المتن، أو الزيادة فيه، ويستدل على ذلك بالحجج والقرائن، وأكبر ما يعين في ذلك مرجع الطرق ثم المقارنة فيما بينها، كما ظهر في هذا الحديث خطأ يحيى بن عبيد الله لمخالفته أحاديث الثقات وخطأ ابن خياط بزيادة تخالف الروايات الصحيحة.

الثاني: بين فن "علل الحديث" وفن "الجرح والتعديل" تعلق عميق وعلاقة قوية، كما شهدنا ذلك في نصوص الأئمة لا سيما في نص أحمد بن حنبل، حيث أجاب بعد سؤال تلميذه أبي داود عنه في هذا الحديث عن يحيى بن عبيد الله فقال: أحاديثه - يحيى - مناكير، وأبوه - عبيد الله - لا يعرف.

وكما رأينا في أقوال الأئمة في حقه. فلا حاجة إلى التفصيل.

٦ ربيع الأول سنة ١٤٢٢ هـ.

(٣) حديث الاستنجاء بحجرين وإلقاء الروثة .

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سمعت أبا زرعة يقول في حديث إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن عبد الله -ابن مسعود رضي الله عنه- "أن النبي صلى الله عليه وسلم استنجى بحجرين وألقى الروثة". فقال أبو زرعة: اختلفوا في هذا الإسناد، فمنهم من يقول: عن أبي إسحاق عن الأسود عن عبد الله، ومنهم من يقول: عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله، ومنهم من يقول: عن أبي إسحاق عن علقمة عن عبد الله.

والصحيح عندي حديث أبي عبيدة، والله أعلم.

وكذا يروي إسرائيل -يعني عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة- وإسرائيل أحفظهم. انتهى. (علل الحديث لابن أبي حاتم الرازي ٤٢/١ رقم ٩٠ كتاب الطهارة)

شرح هذا النص وتوضيحه

توضيح هذا النص وشرحه فيما يبدو لي: انه قد وقع الاختلاف والاضطراب في إسناد هذا الحديث، ومدار الإسناد فيه الإمام أبو إسحاق السبيعي، فبعض تلامذته يروي هذا الحديث عن أبي إسحاق عن الأسود، وبعضهم عنه عن عبد الرحمن بن يزيد، والبعض عنه عن علقمة، وبعضهم عنه عن أبي عبيدة، ثم عن عبد الله بن مسعود (في جميع الصور)، وهذه الصورة الأخيرة التي يرويها إسرائيل عن أبي إسحاق (وهو جده) عن أبي عبيدة عن أبيه عبد الله بن مسعود رضي الله عنه هو الصحيح والراجح عند أبي زرعة الرازي.

لذا قال: والصحيح عندي ... وقوله ... "وإسرائيل أحفظهم". (وهو قول الإمام الترمذي في "سننه"، وتبع الترمذي أبا زرعة في هذا الاختلاف أي في ترجيح طريق إسرائيل عن أبي إسحاق على طرق آخر كما سيجيئ التفصيل).

تخريج الحديث المشار إليه

هذا الحديث روى من غير وجه وطرق كثيرة، يظهر ذلك بتخريجه فيما يلي: * فرواية زهير عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه الأسود عن عبد الله بن مسعود، أخرجها الإمام البخاري في "صحيحه" (٣٠٨/١) مع شرحه فتح الباري في كتاب الوضوء باب "لا يستنجى بروث" (رقم ١٥٦)، وكذا النسائي في "السنن الصغرى" (٣٩/١ رقم ٣٨) في كتاب الطهارة باب "الرخصة في الاستطابة بحجرين" عنه به.

وأيضا النسائي في "السنن الكبرى" (٧٣/١ رقم ٤٣) في كتاب الطهارة بهذا الباب عنه به.

وابن ماجه في "سننه" (١١٤/١ رقم ٣١٤) في كتاب الطهارة باب الاستنجاء بالحجارة والنهي عن الروث والرمة عنه به.

وأبو يعلى الموصلي في "سنده" (رقم ٥١٢٧) عنه به.

والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١٢٢/١) عنه به.

وكذا الطبراني في "المعجم الكبير" (٦١/١٠ رقم ٩٩٥٣) عنه به.

وكذا البيهقي في "السنن الكبرى" (١٠٨/١) عنه به.

هذا، * وأما رواية أبي إسحاق السبيعي عن علقمة بن قيس عن ابن مسعود فقد أخرجها الإمام أحمد في "مسنده" (٣٢٦/٧ رقم ٤٢٩٩) في

مسند عبد الله بن مسعود رضي الله عنه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن أبي إسحاق بهذا الإسناد.

وأيضاً أخرجها الطبراني في "المعجم الكبير" (١٠/٦١ رقم ٩٩٥١) عنه به.

وكذا الدارقطني في "سننه" (١/٥٥).

وأيضاً البيهقي في "السنن الكبرى" (١/١٠٣) في كتاب الطهارة باب "وجوب الاستنجاء بثلاثة أحجار".

* وأما رواية زكريا بن أبي زائدة عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن يزيد، عن الأسود بن يزيد عن عبد الله بن مسعود، فلم أجد ذلك إلا في "المعجم الكبير" للطبراني، حيث أخرجها في هذا المعجم (١٠/٦٢ رقم ٩٩٥٦) عنه بهذا الإسناد.

* وبقي الآن، رواية إسرائيل بن يونس عن أبي إسحاق السبيعي عن أبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود، وهي صحيحة عند أبي زرعة، وأيضاً هذا هو الطريق الذي رجحه الترمذي في "سننه" على طرق أخرى.

فأقول: رواية إسرائيل عن أبي إسحاق السبيعي الذي هو جده من قبل الأب، أخرجها أحمد بن حنبل في "مسنده" (٦/٢١٠ رقم ٣٦٨٥) وأيضاً (٧/٤٣٤ رقم ٤٤٣٥) في مسند عبد الله بن مسعود بهذا الإسناد.

وأخرج الترمذي في "سننه" (١/٢٥ رقم ١٧) في أبواب الطهارة باب ما جاء في الاستنجاء بالحجرين بهذا الطريق بهذا الإسناد، وفصل الكلام تفصيلاً حول هذا الاختلاف وترجيح هذا الطريق.

وأيضاً أخرج ابن أبي شيبة في "مصنفه" (١/١٨٠) في كتاب الطهارات باب من كان لا يستنجي بالماء ويجتزئ بالحجارة عنه به.

وكذا أخرجها الطبراني في "المعجم الكبير" (١٠/٦١ رقم ٩٩٥٢) عنه به.

قلت: هذا ما تيسر لي من الجمع لطرق هذا الحديث واستخراجها،
وبعد ذلك اتصدى الآن للمقارنة المختصرة بين هذه الطرق.

المقارنة بين هذه الطرق

قد جمعت هنا طرقاً أربعة لهذا الحديث مدارها على أبي إسحاق، ففي
الطريق الأول، وهي رواية زهير بن معاوية، فزهير يروي هذا الحديث عن
أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن الأسود عن الأسود عن عبد الله بن مسعود.
وهذا الطريق اختاره البخاري في "صحيحه" ورجحه الحافظ ابن حجر
في "فتح الباري" والبدر العيني في "عمدة القاري" هذا الطريق على طريق
إسرائيل الآتي ذكره.

وسبب ذلك أن هذا الطريق وإن كان نازلاً، لما ان هناك بين أبي
إسحاق وبين ابن مسعود واسطتين، لكن بعد ذلك أيضاً هذا متصل
وموصول ليس فيه انقطاع، فلذا يرجح على طرق آخر، لكن سيجيء
الاعتراض على هذا الطريق.

هذا، وأما الرواية الثانية، أعني رواية معمر بن راشد وعمار بن رزيق.
وهما مرويان عن أبي إسحاق عن علقمة بن قيس عن عبد الله بن مسعود.
كما سبق.

لكن العلة في هذا الطريق ان أبا إسحاق لم يسمع من علقمة شيئاً.
صرح به الإمامان الهمامان أبو زرعة وأبو حاتم الرازي، فإذا هذا الطريق
منقطع، لكن أثبت الكرايسي سماعه عن علقمة، كما نقله الحافظ بن
حجر في "فتح الباري" (٣٠٩/١) في هذا البحث.

وأما الرواية الثالثة، فهي رواية زكريا ابن أبي زائدة، عن أبي إسحاق
عن عبد الرحمن بن يزيد عن الأسود بن يزيد عن عبد الله بن مسعود.

وهذا الطريق وإن كان ليس فيه انقطاع ظاهرا، لكن قال الحافظ ابن حجر في ترجمة زكريا بن أبي زائدة "كان يدلّس وسماعه من أبي إسحاق بأخرة". فاحتمال التدليس في هذا الطريق أيضا باق على حاله، والله أعلم.

وأما الطريق الرابع: فهي رواية إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق.

وهذا هو الطريق الذي رجحه أبو زرعة على الطريق الأخرى، وهو قول الترمذي، وإسرائيل انما يروي هذا عن جده أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن أبيه عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

قال أبو حاتم الرازي: هو من أتقن أصحاب أبي إسحاق، ونقل عنه الذهبي قوله: أحفظ حديث أبي إسحاق كما أحفظ السورة.

فهذا الطريق عالي، لان فيه بين أبي إسحاق وبين مسعود واسطة واحدة فقط. وأما القول بان هذا الطريق منقطع لعدم ثبوت سماع أبي عبيدة من أبيه ابن مسعود، فسيأتي الجواب عنه عن قريب إن شاء الله تعالى.

حاصل هذه المقارنة

ان كل طريق من هذه الطرق لا يخلو عن علة وان كانت خفيفة. فالعلة في الطريق الأول سماع زهير من أبي إسحاق بأخرة أي في آخر عمره بعد ما تغير حفظه.

والعلة في الطريق الثاني: عدم سماع أبي إسحاق من علقمة. وفي الطريق الثالث: سماع زكريا بن أبي زائدة عن أبي إسحاق واحتمال التدليس في روايته أيضا. وفي الرابع: احتمال عدم سماع أبي عبيدة من ابن مسعود.

فلما اضطرب كل طريق بالطريق الآخر واختلفت كل رواية عن الروايات الأخرى لهذا الحديث، وبلفظ آخر: العلة موجودة في جميع

الطرق، لا بد إذاً ان نسللك سبيل الترجيح، وذلك على ضوء ما قاله أئمة هذا الفن ونقاد هذا الشأن، حسب استطاعتي إن شاء الله تعالى.

فأقول: وجه ترجيح أبي زرعة والترمذي طريق اسرائيل والجواب عن بعض الاعتراض على هذا الترجيح:

قد بين الإمام الترمذي وجه ترجيح طريق اسرائيل على غيره من الطرق، وخلاصة ذلك: إنما يرجح هذا الطريق على غيره لثلاثة وجوه.

الأول: إن اسرائيل أثبت وأحفظ لحديث أبي إسحاق السبيعي، وقد مر نص أبي حاتم الرازي ونص اسرائيل نفسه هذا.

الثاني: يوجد المتابع مع متابعة كاملة لاسرائيل، وذلك المتابع هو قيس بن الربيع الأسدي الكوفي، لأن قيس بن الربيع يروي هذا الحديث عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود أيضاً.

الثالث: وأيضاً لقول عبد الرحمن بن مهدي، حيث قال هذا الإمام لهذا الشأن "ما فاتني الذي فاتني من حديث سفيان الثوري عن أبي إسحاق إلا لما اتكلت به على اسرائيل، لأنه كان يأتي به أتم".

قلت: يمكن ان يعد من وجوه ترجيحات طريق اسرائيل على غيره ان المثل مشهور "صاحب البيت أدري بما فيه"، واسرائيل هذا حفيد لأبي إسحاق السبيعي، فظاهر أنه يكون أعلم من غيرهم، وكيف لا يكون أعلم؟ وكان كثير الرواية عن جده، حتى قال يونس أي أبو اسرائيل: اذهبوا إلى ابني اسرائيل، فهو أروى عنه (أبو إسحاق) مني، وأتقن لها مني، هو كان قائد جده.

نقد الترمذي على طرق أخرى

وقد نقد الترمذي على طرق أخرى سوى طريق اسرائيل، فقال حول طريق زهير: وزهير في أبي إسحاق ليس بذلك، لأن سماعه منه بأخرة.

ثم نقل قول أحمد بن حنبل: إذا سمعت الحديث عن زائدة وزهير فلا تبالي ان لا تسمعه من غيرهما إلا حديث أبي إسحاق. (لأنهما وإن كانا ثقتين لكن لا يعتمد عليهما في الرواية عن أبي إسحاق، ذلك الإعتماد)

بعض الاعتراض على هذا الطريق والجواب عنه

يرد الاعتراض أنه كيف رجح أبو زرعة والترمذي رواية أبي عبيدة على طرق أخرى مع أنه منقطع؟

فالجواب عن هذا الاعتراض يكون من ناحيتين.

(١) عدم ثبوت سماعه عن أبيه لا يضر شيئاً، بل كان أعلم الناس بعلم أبيه، حيث قال الدارقطني: أبو عبيدة أعلم بحديث أبيه من حنيف بن مالك ونظرائه.

(٢) وكون عمره سبع سنين لا يكون مانعاً عدم سماعه من أبيه، فقد قال الحافظ ابن حجر نفسه والحال ان الحافظ رجح طريق زهير على طريق إسرائيل بدلائل قوية في الفتح، على كل، قال الحافظ في "تهذيب التهذيب" (٧٦/٥ رقم ١٢١) في ترجمة أبي عبيدة عامر بن عبد الله بن مسعود "هذا الاستدلال بكونه ابن سبع سنين على أنه لم يسمع من أبيه ليس بقائم". انتهى.

قلت: لقد أعجبني جواب العلامة العيني بهذا الصدد، قال العيني في "عمدة القاري" (٣٠٣/٢): وقد أجبنا عن قول من يقول: "أبو عبيدة لم يسمع من أبيه" وكيف ما سمع وقد كان عمره سبع سنين حين مات أبو عبد الله، قال غير واحد من أهل النقل، وابن سبع سنين لا ينكر سماعه من الغرباء عند المحدثين فكيف من الآباء القاطنين؟" انتهى.

بعض وجوه الترجيح بطريق زهير على طريق إسرائيل

قد قلت فيما سبق ان البخاري أخرج في "صحيحه" هذا الحديث بطريق زهير عن أبي إسحاق لا عن طريق إسرائيل، ولعل ذلك لكونه راجحا على غيره من الطرق، لذا قد بين الحافظ ابن حجر والحافظ العيني وجوه ترجيح طريق زهير على طرق غيره.

ويناسب أن أذكر خلاصة ذلك بأوجز إشارة ليكون البحث أتم والكلام أشمل.

فأقول: (١) ان لرواية زهير متابعات كثيرة، منها ما أخرجه الطبراني في المعجم الكبير رواية إبراهيم بن يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق السبيعي، وظاهر أن إبراهيم من ولد أبي إسحاق السبيعي، فالمتابعة قوية. وأما متابعة قيس بن الربيع لرواية إسرائيل، فالجواب عنه: أن قيس بن الربيع ضعيف جدا عند أئمة الحديث، لا سيما من ناحية الحفظ، فالمتابعة ليست بقوية.

وأیضا يوجد متابع لزهير في "مصنف ابن أبي شيبة" أيضا.

(٢) قد صرح أبو إسحاق السبيعي اسم عبد الرحمن بن الأسود في طريق زهير، وهذا مفقود في رواية إسرائيل.

(٣) شبهة التدليس منتفية في طريق زهير، وليست بمنتفية في طريق إسرائيل، وذلك أنه ثبت القول عن أبي إسحاق "حدثني عبد الرحمن بن الأسود" بخلاف طريق إسرائيل، فانه ليس فيه التصريح بالتحديث، بل فيه لفظ "عن" أي أبو إسحاق عن أبي عبيدة.

(٤) لا اختلاف في رواية زهير، والحال أن إسرائيل قد اختلف عليه،

فرواه تارة كرواية زهير.

(٥) قال الآجري: سألت أبا داود عن زهير وإسرائيل عن أبي إسحاق فقال "زهير فوق إسرائيل بكثير". (عمدة القاري ٣٠٣/٢)
قال العبد الضعيف عفا الله عنه:

هذا ما تيسر لي من البحث والتنقيح حول هذا الحديث، ولكن لم يتحقق لدي ولم يترجح عندي أحد الطريقتين على أخرى، بل خطر ببالي ان طريق إسرائيل وطريق زهير كلاهما صحيح، وأيضا الأدلة والبراهين متساوية عندي في كلا الطرفين. فالقول الفصل في مثل هذا البحث من العلل وهي من أدق مباحث علوم الحديث مني غير ممكن، لا سيما على سبيل التحقيق.

إلا أنني أقول في خاتمة هذا البحث تقليدًا للإمام حافظ ابن حجر العسقلاني، انه ليس الاضطراب في هذا الحديث أصلاً!!
وإن لم ينقح عندي بوضوح سبب ترجيح الحافظ طريق زهير على طريق إسرائيل، وإن تنقحت لي نكته "رد دعوى الاضطراب".
فها أنا ذا أنقل قول الحافظ من "فتح الباري" ملخصاً.

قلت: قد رد الحافظ ابن حجر في "مقدمة فتح الباري، المسمى بـ"هدي الساري" (ص ٣٤٨) دعوى الاضطراب. وقال: "والذي يظهر ان الذي رجحه البخاري هو الأرجح، وبيان ذلك ان مجموع كلام الأئمة مشعر بان الراجح على الروايات كلها إما طريق إسرائيل... فيكون الإسناد منقطعاً، أو رواية زهير فيكون متصلاً، وهو تصرف صحيح، لأن الأسانيد فيه إلى زهير وإلى إسرائيل أثبت من بقية الأسانيد، وإذا تقرر ذلك كانت دعوى الاضطراب في هذا الحديث منتفية لان الاختلاف على الحفاظ في الحديث لا يوجب ان يكون مضطرباً إلا بشرطين... فذكرهما، ثم قال بعد كلام غير قليل: وإذا تقرر ذلك لم يبق لدعوى التعليل عليه مجال، لأن

روايتي إسرائيل وزهير لا تعارض بينهما إلا ان رواية زهير أرجح ... إلى آخره.

قلت: أستفيد منه ان في دعوى الاضطراب في هذا الحديث نظرا وتأملا. والله أعلم بحقيقة الحال.

المستفاد من هذا النص وما يتعلق به

قد استفدت من هذا النص وما يتعلق به من البحث فوائد شتى ، وتلك كما تلي:

الأولى : من أنواع العلل أن يقع الاضطراب بين أصحاب محدث واحد كما وقع في هذا الحديث في أصحاب أبي إسحاق السبيعي بين إسرائيل وزهير ومعمر وزكريا بن أبي زائدة وغيرهم.

مثلا روى إسرائيل بذكر واسطة واحدة فقط بين جده أبي إسحاق السبيعي وبين عبد الله بن مسعود، وروى زهير هذا الحديث بذكر الواسطتين بينه وبين ابن مسعود رضي الله عنه.

الثانية : لاحظنا عدم الموافقة بين التلميذ الرشيد وأستاذه الخاص ، أعني بذلك الإمام الترمذي وأستاذه البخاري في هذه المسئلة من العلل ، حيث رأينا ان الترمذي الذي هو أجل تلميذ للبخاري ، وهو الذي يوافق البخاري في كثير من المسائل خالفه في هذه المسئلة. كما مر تفصيله.

الثالثة : المعرفة بنوعية أخطاء الرجل مما يساعد على معرفة العلل ودفعها وترجيحها وعكسها ، فقد رأينا ذلك في نص الترمذي في حق زهير وزائدة ، والترمذي تبع في هذه المسئلة ووافق في هذا البحث الإمام الكبير أبا زرعة الرازي.

الرابعة: وأيضا علم من هذا النص: الانقطاع في السند لا يمنع الحديث عن كونه صحيحا وقابلا للاستدلال، كما شاهدنا ذلك في رواية إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن ابن مسعود. (إن صحت نسبة الانقطاع إلى أبي عبيدة).

وسبب ذلك إما كون الراوي معتمدا أو معتبرا في نفسه أو بشخص مخصوص أو غير ذلك من السبب والوجه، كما نظرنا هذا في حق أبي عبيدة، حيث قال المحدثون في حق أبي عبيدة: "هو أعلم الناس بعلم ابن مسعود"، وقال البعض: (الدارقطني) أبو عبيدة أعلم بعلم ابن مسعود من حنيف بن مالك ونظرائه.

المراجع والمصادر

- (١) "علل الحديث" لابن أبي حاتم الرازي (١/٤٢ رقم ٩٠).
- (٢) "صحيح البخاري"، مع شرحه فتح الباري (١/٣٠٨ رقم ١٥٦).
- (٣) "هدي الساري" أي مقدمة فتح الباري (ص ٣٦٦).
- (٤) "عمدة القاري" (٢/٣٠٢).
- (٥) "مسند أحمد بن حنبل" المجلد السادس والسابع (الجديد) ورقم الحديث ما يلي: ٣٦٨٥، ٣٩٦٦، ٤٠٥٦، ٤٢٩٩، ٤٤٣٥.
- (٦) "سنن الترمذي" مع شرح أحمد شاكر (١/٢٥ رقم ١٧).
- (٧) "المجتبى" للنسائي (١/٨ رقم ٣٨).
- (٨) وأيضا النسائي في "السنن الكبرى" (١/٧٣ رقم ٤٣).
- (٩) "سنن ابن ماجه" (١/١١٤ رقم ٣١٤).
- (١٠) "مصنف ابن أبي شيبة" (١/١٨٠).

- (١١) "المعجم الكبير" للطبراني (١٠/٦١، ٦٢ رقم ٩٩٥١، ٩٩٥٢، ٩٩٥٣، ٩٩٥٦).
- (١٢) "مسند أبي يعلى الموصلي" (رقم ٥١٢٧).
- (١٣) "شرح معاني الآثار" للطحاوي (١/١٢٢).
- (١٤) "السنن الكبرى" للبيهقي (١/١٠٨).
- (١٥) "نصب الراية" للزيلعي (١/٢١٥).
- (١٦) "الكاشف" للذهبي، مواضع شتى.
- (١٧) "تقريب التهذيب"، مواضع متعددة.
- (١٨) "تهذيب التهذيب" (٥/٧٥ رقم ١٢١).
- (١٩) "معارف السنن" للبنوري (١/١١٨).

١١ ربيع الأول سنة ١٤٢٢ هـ.

(٤) حديث سعد بن معاذ

في قضائه وحكمه في بني قريظة .

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سألت أبي عن حديث رواه خالد بن عبد الرحمن عن محمد بن صالح التمار المدني عن سعد بن إبراهيم عن عامر بن سعد، قال: أتى سعدُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم يوم حكم في بني قريظة، فحكم فيهم ان يقتل كل من مر عليه موسى، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لقد حكم فيكم اليوم بحكم الله الذي حكم من فوق سبع سموات، ثم أتى، فقبل هذا سعد، فقد صار إلى المسجد، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: "قوموا إلى سيدكم".

وكان اشتكى فنقله النبي صلى الله عليه وسلم إلى المسجد، فكان يمرض فيه، فأتي يوماً حين صلى الغداة، فقبل له: قد مات سعد، فاسترجع ثم قال: لقد نزل اليوم سبعون ألف ملك ليشهدوه واستبشر به أهل السماء، فذكر الحديث بطوله.

قال أبي: كلام الأول قوله "قوموا إلى سيدكم" رواه شعبة عن سعد بن إبراهيم عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن أبي سعيد (الخدري) عن النبي صلى الله عليه وسلم. وهو أشبه، وذلك خطأ. ومحمد بن صالح شيخ، لا يعجبني حديثه. انتهى كلامه. (علل الحديث لابن أبي حاتم الرازي ١/٣٢٥ رقم ٩٧١ من علل أخبار في "الغزو والسير")

تشریح هذا النص وتوضیحه

سأل ابن أبي حاتم الرازي أباه عن هذا الحديث، أي حديث قضاء سعد بن معاذ رضي الله عنه وحكمه في بني قريظة.

وسبب سؤاله عنه أن هذا الحديث يرويه شعبة عن سعد بن إبراهيم وهو مدار هذا الإسناد، وأيضا يرويه محمد بن صالح التمار المدني عن سعد بن إبراهيم، وفي هذا الحديث طرفان، شق من بداية الحديث إلى قوله: "قوموا إلى سيدكم"، وشق بعد قول "قوموا إلى سيدكم" إلى آخره.

ولعل الذي اشتبهه على ابن أبي حاتم هو أن أي الرواية وأي الطريق صواب في بيان هذا الطرف من الحديث "قوموا إلى سيدكم" - هل رواية شعبة أم رواية محمد بن صالح؟

فأجابه أبوه أبو حاتم: أن طريق شعبة هو الصحيح وهو الأشبه بالصواب، وطريق محمد بن صالح خطأ.

أي ما روي هذا الكلام "قوموا إلى سيدكم" من سعد بن إبراهيم بطريق شعبة فذلك هو الأشبه.

وأما رواية محمد بن صالح التمار عن سعد بن إبراهيم فليس فيه هذا الكلام، بل هو خطأ وادراج، أخطأ فيه محمد بن صالح التمار المدني، الذي لا يعجب حديثه أبا حاتم.

وهكذا فهمت توضيح هذا النص وتشريحه. والله أعلم.

تخريج الحديث المذكور

قد قلت آنفا ان مدار الإسناد لهذا الحديث سعد بن إبراهيم، ويروى عن سعد بن إبراهيم بطريقين، (١) طريق شعبة (٢) طريق محمد بن صالح التمار.

فها أنا ذا أخرج كلا الطريقين لهذا الحديث، وأذكر أولا طريق شعبة وثانيا طريق محمد بن صالح، والله الموفق.

طريق شعبة

فقد أخرج البخاري هذا الحديث في "صحيحه" (٤٧٥/٧ رقم ٤١٢١) مع شرح فتح الباري في كتاب المغازي باب مرجع النبي صلى الله عليه وسلم من الأحزاب ومخرجه إلى بني قريظة، ومحاصرته إياهم.

بسند عن شعبة عن سعد بن إبراهيم عن أبي أمامة بن سهل عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

وأيضاً أخرجه البخاري في "الأدب المفرد" (رقم ٩٤٥ ص ٣٢٥) عن شعبة بهذا الإسناد.

وأخرجه مسلم في "صحيحه" (١٠٤/٦) مع شرح إكمال المعلم (رقم ١٧٦٨) باب جواز قتال من نقض العهد، وجواز إنزال أهل الحصن على حكم حاكم عدل أهل للحكم، عنه به.

وأخرجه أبو داود في "سننه" (٣٥٥/٤ رقم ٥٢١٥، ٥٢١٦) في كتاب الأدب باب ما جاء في القيام عنه به.

وأخرجه النسائي في "السنن الكبرى" (٦٢/٥ رقم ٨٢٢٢) في كتاب المناقب، تحت منقبة سعد بن معاذ سيد الأوس عنه به.

وأيضاً أخرجه أحمد بن حنبل في "مسنده" (٢٥٩/١٧ رقم ١١١٦٨) (٢٢/٣) في مسند أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن شعبة بهذا الإسناد.

وأخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (٥٠٣/٨) في كتاب المغازي باب ما حفظت في بني قريظة عنه به.

وأخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (٦/٦ رقم ٥٣٢٣) تحت بيان أحاديث سعد بن معاذ عنه به.

وأخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (٥٧/٦-٥٨) باب البلوغ بالأنثاء
(وأىضا ٦٣/٩ و٩٦-٩٧) عنه به.

وأىضا البيهقي في "شعب الإيمان" (٤٦٦/٦ رقم ٨٩٢٦) عنه به.
قلت: هذا ما تحصل لي من الجمع لطريق شعبة في هذا الحديث،
ولكن لم أعر على طريق محمد بن صالح إلا في كتابين فقط فيما راجعت
من كتب الحديث.

طريق محمد بن صالح

أحدهما: "السنن الكبرى" للنسائي (٦٢/٥ رقم ٨٢٢٣) في كتاب
المناقب تحت مناقب سعد بن معاذ رضي الله عنه. بسنده عن محمد بن
صالح عن سعد بن إبراهيم عن عامر بن سعد عن أبيه سعد بن أبي وقاص
رضي الله عنه.

وثانيهما: "شرح معاني الآثار" للطحاوي، فقد أخرجه الطحاوي في
هذا الكتاب (١١٨/٢) في باب "بلوغ الصبي بدون الاحتلام فيكون به في
معنى البالغين في سهمان الرجال وفي حمل قتله في دار الحرب إن كان
حربيا" عنه به.

تعيين موضع الاضطراب والاختلاف

وموضع الاضطراب والاختلاف في هذا الحديث كلام "قوموا إلى
سيدكم" إلى آخره، فهذا الطرف من الحديث يوجد في طريق شعبة عن
سعد بن إبراهيم، ولا يوجد في طريق محمد بن صالح عن سعد بن إبراهيم.
ويؤيد قولي هذا: ان هذا هو موضع الاختلاف، تخريج النسائي
والطحاوي هذا الحديث في كتابيهما من طريق محمد بن صالح، لكنهما

كلاهما لم يذكرنا شق "قوموا إلى سيدكم" الخ لكونه معلولة بذلك الطريق أي بطريق محمد بن صالح.

فعلم بذلك ان هذا الكلام أشبه في طريق شعبة، وخطأً ووهم ومدرج في طريق محمد بن صالح. كما صرح أبو حاتم الرازي.

ولوجود هذه العلة لا نقبل هذا الكلام وهذا الشق من طريق محمد بن صالح عن سعد بن إبراهيم. بل نقبل ذلك من طريق شعبة فقط. لكونه أشبه إلى الصواب والصحة.

فائدة

قلت: قد علم بعد استخراج هذا الحديث من كلا الطريقين أن أكثر أئمة الحديث وجلهم ومنهم البخاري ومسلم وأحمد بن حنبل أيضا الذين لهم ملكة تامة في نقد علل الحديث وغوامضه لم يذكروا في مصنفاتهم وكتبهم هذا الحديث من طريق محمد بن صالح. بل هم أخرجوا هذا الحديث من طريق شعبة بن الحجاج فقط، ووجه ذلك ما يلوح بقلبي: وجود العلة في طريق محمد بن صالح في "السنن الكبرى" للنسائي و"شرح معاني الآثار" للطحاوي فقط، لكنهما أيضا قد ذكرا ذلك بحذف تلك الحصة التي فيها العلة، بل النسائي لم يخرج هذا الحديث بطريق محمد بن صالح فقط بل أخرجه من طريق شعبة أيضا.

فالحاصل: طريق شعبة في هذا هو الأشبه وطريق محمد بن صالح فيه خطأ.

أقوال الأئمة حول محمد بن صالح التمار المدني

وأخيرا يناسب أن أذكر أقوال بعض الأئمة وآرائهم حول محمد بن صالح، وذلك لما بين فن العلل وفن الجرح والتعديل من الارتباط القوي. وأيضا بهذا يكون هذا البحث أجمع وأشمل إن شاء الله تعالى.

فأقول: قال أحمد بن حنبل: "ثقة ثقة".

وقال أبو داود بعد سؤال الأجرى عنه: "ثقة". وهو قول العجلي وكذا ذكره ابن حبان في الثقات.

وقال أبو حاتم: "شيخ ليس بالقوي، لا يعجبني حديثه".

وقال الدارقطني: "متروك" (لكن انتقد عليه الذهبي في الميزان، نقل ذلك العلامة الشيخ محمد عوامة حفظه الله تعالى ورعاه في حاشية "الكاشف" (١٨١/٢ رقم ٤٩٠).

قلت: فهذا كما قالوا في حق محمد بن صالح من جرح وتعديل وتوثيق وتزييف.

لذا يبدو في ذهني ان القول في حقه لعله ما قال الحافظ ابن حجر أي هو "صدوق يخطئ". والله أعلم.

ماذا يستفاد من هذا النص؟

يستفاد منه انه إذا اضطربت الروايتان، فالاعتبار في تلك الصورة لرواية الثقة لا لرواية من هو دونه، أو لرواية الأوثق إذا كان مقابله ثقة فقط. فهذا كما رأينا أن شعبة هو شعبة، جبل هذا الشأن، إمام ثقة ثبت، أحد الأعلام.

وهذا محمد بن صالح: فقد اختلف فيه أنظار الأئمة حيث جرحه الدارقطني بالجرح الشديد (إن صح ذلك) وضعفه أبو حاتم وإن وثقه أحمد.

لذا نقبل رواية شعبة لا رواية محمد بن صالح لما فيها من العلة.

١٣ ربيع الأول سنة ١٤٢٢ هـ

(٥) حديث أنس وأبي هريرة حول قصة أصحاب الغار الثلاثة .

قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن حديث رواه عمران القطان عن قتادة عن سعيد ابن أبي الحسن عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في قصة الغار.

ورواه أبو عوانة عن قتادة عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم مرفوعا. قلت لأبي: "ما الصحيح؟" قال: الحديثان عندي صحيحان، لأن ألفاظهما مختلفة، قال أبي: حدثنا مسدد قال حدثنا أبو عوانة عن قتادة عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم في قصة الغار.

وذاكرت أبا ربيعة فهد بن عوف فقال: كيف حدثكم المعلى؟ قلت: لم يرفعه، فقال: حدثنا أبو عوانة عن قتادة عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم. انتهى. ("علل الحديث" لابن أبي حاتم ٤٤٢/٢ رقم ٢٨٣٢ باب في الإجازات)

إيضاح النص مختصرا

حديث قصة الغار: أي أصحاب الغار الثلاثة الذين توسلوا عند الله بصالح أعمالهم حين انحطت على فم غارهم من الجبل.

فهذا الحديث روى بطرق كثيرة عن عدة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، مثل عبد الله بن عمر وأبي هريرة وأنس وعلي وعبد الله بن عمر وابن العاص وعتبة بن عامر وعبد الله بن أبي أوفى - عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وقد سأل ابن أبي حاتم في هذا أباه أبا حاتم الرازي عن مسند أبي هريرة ومسند أنس، وإنما سأله عن هذا ليعلم ما هو الصحيح في هذا، أحدث أبي هريرة أم حديث أنس؟ أم كلاهما؟ أم ماذا؟ فأجاب عن ذلك أبو حاتم بقوله: الحديثان عندي صحيحان، لأن ألفاظهما ليست بواحدة بل مختلفة.

فلم يرجح أبو حاتم أحدهما على آخر مع وجود الاضطراب بينهما سندا ومتنا. هذا، ثم قال أبو حاتم: قد وقع المذاكرة بيني وبين أستاذي أبي ربيعة فهد بن عوف حول هذا الحديث مرة، فسألني كيف حدثكم المعلى؟ -معلى بن أسد العمي، أستاذ أبي حاتم- هل حدثكم موصولا أم موقوفا؟ فقلت: ان المعلى لم يرفعه، فقال فهد بن عوف أبو ربيعة: حدثنا أبو عوانة عن قتادة عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم هذا الحديث، -أي هذا الحديث موصول- فلم يصب المعلى لروايته موقوفا على صحابي.

استخراج الحديث المذكور

قد قلت أنفا ان هذا الحديث روى عن عدة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بطرق شتى، لكن استخراج هنا الروايتين التين روينا عن أبي هريرة وأنس رضي الله عنهما فقط لا الروايات الأخرى لعدم العلاقة لتلك الروايات بما نحن فيه مباشرة.

فأقول: حديث أنس رضي الله عنه، قد أخرجه أحمد بن حنبل في "مسنده" (٤٣٨/١٩) رقم ١٢٤٥٤ (١٤٣/٣) في مسند أنس، عن يحيى بن حماد عن أبي عوانة عن قتادة عن أنس.

وأيضاً أخرجه أبو يعلى الموصلي في "مسنده" (٢٣٢/٣) رقم ٢٩٣٠ بسنده عن أبي عوانة عن قتادة عن أنس.

وأخرجه البزار -كشف الأستار للهيثمي- (٣٦٩/٢ رقم ١٨٦٨) عن هلال بن يحيى عن أبي عوانة عن قتادة، عن أنس.

ثم قال البزار: لا نعلم أحدا حدث به إلا أبو عوانة، عن قتادة، عن أنس. وأيضا أخرجه البزار (٣٧٠/٢ رقم ١٨٧٠) عن خالد بن يزيد عن الهيثم بن جميل عن مبارك بن فضالة عن الحسن -لعله البصري- عن أنس، لكن لم يسق متن الحديث في هذا الموضع، وقال البزار: لم يرو هذا الحديث أحد عن مبارك عن الحسن عن أنس إلا الهيثم، وكل من حدث به عن الهيثم غير محمد بن عوف، فقد قيل فيه واتهم. انتهى. يعني انه رواه جماعة هذا الحديث بهذا الطريق عن الهيثم بن جميل، وكلهم متكلم فيه سوى محمد بن عوف.

هذا، وأخرجه الخطيب البغدادي في "تاريخ بغداد" (٢٠٨/٦ رقم ٣٢٦٣) في ترجمة إبراهيم بن الهيثم البلدي بسنده عن الهيثم بن جميل عن مبارك بن فضالة عن الحسن عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولم يسق متن الحديث بطوله، بل أشار إليه فقط.

حديث أبي هريرة

وأما حديث أبي هريرة المشار إليه، فقد أخرجه البزار -كشف الأستار- (٣٧٠/٢ رقم ١٨٦٩) بسنده عن عمران القطان عن قتادة عن سعيد بن أبي الحسن عن أبي هريرة في كتاب البر والصلة "باب بر الوالدين".

وأیضا أخرجه ابن حبان في "صحيحه" (٢٥١/٣ رقم ٩٧١) في كتاب الرقائق باب الأدعية، عنه بهذا الإسناد.

وذكره الهيثم في "مجمع الزوائد" (٢٦٢/٨ رقم ١٣٤١٤) في كتاب البر والصلة، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

وأخرجه الطبراني في "المعجم الأوسط" (٢٢٥/٣ رقم ٢٤٧٥) عنه به، وقال: لم يرو هذا الحديث عن قتادة، عن سعيد بن أبي الحسن إلا عمران أي القطان.

تعيين موضع الاختلاف

(الجانب الأول) قلت: قد اتضح عندي أن بين حديثي أنس وأبي هريرة رضي الله عنهما اختلافا من ناحية الإسناد والتمتن كليهما، وذلك هو موضع الاختلاف بين هذين الحديثين.

بيد أنه لا أثر لذلك الاختلاف في صحة نفس الحديث (كما قال أبو حاتم) فذلك أمر آخر، لا علاقة له بما نحن بصدد البحث عنه.

على كل، فالاختلاف بين هذين الحديثين من ناحية الإسناد كما يلي:
(١) ان قتادة وهو مدار الإسناد يروي في حديث أبي هريرة عنه بواسطة سعيد بن أبي الحسن.

ولكن قتادة يروي في حديث أنس عنه بلا واسطة.

فهل قتادة أرسل عن أنس؟؟

(٢) حديث أبي هريرة ما وجدته سوى طريق قتادة عن سعيد بن أبي الحسن عن أبي هريرة، لكن حديث أنس وجدته من طريق آخر سوى طريق قتادة، وأعني بالطريق الآخر طريق مبارك بن فضالة عن الحسن البصري عن أنس (كما ذكر البزار).

فالحاصل: يوجد لحديث أنس شاهد، ولا يوجد ذلك لحديث أبي هريرة.

وأما الاختلاف من ناحية المتن:

فأقول: الاختلاف بينهما من ناحية المتن كثير غير قليل، فمن أهم ذلك: أنه جاء في أحاديث أبي هريرة كلها، قول ذلك الرجل الذي قال:

اللهم إن كنت تعلم أنه كان امرأة -ابنة عمه- تعجبني ... الحديث أولا، ثم قول الرجل: اللهم إن كنت تعلم اني استاجرت أجيرا يوما ... الحديث، آخرًا.

والحال أنه جاء الترتيب في أحاديث أنس كلها هكذا:

أولا: قول ذلك الرجل الذي قال: انه كان لي والدان، وهو في حديث أبي هريرة في الثاني.

ثانيا: ما جاء في أحاديث أبي هريرة أولا جاء في حديث أنس آخرًا.

ثالثا: ما جاء في أحاديث أبي هريرة آخرًا، جاء في أحاديث أنس متوسطًا.

وغير ذلك من الاختلاف الممتني الكثير، ولا يناسب إيراد كله في هذا الموضوع، لان التفصيل مفوض إلى كتب الحديث.

قلت: ومن الجدير بالذكر هنا: أنني ما وجدت أمرا يرجح بذلك أحد الحديثين على الآخر، فالقول فيه ما قاله أبو حاتم الرازي، ونعم ما قال: "الحديثان صحيحان، لأن ألفاظهما مختلفة". اللهم إلا أن يقال: ان لحديث أنس فوقية من وجه، وذلك ان الراوي فيه عن قتادة إنما هو أبو عوانة وهو وضاح بن عبد الله الشكري، وهو ثقة ثبت متقن لكتابه.

ومقابله عمران القطان أي في حديث أبي هريرة، فهو ليس في أعلى الثقافة بل هو صدوق يهيم.

(الجانب الثاني) هذا الحديث مرفوع أم موقوف؟

قد فهمت بعد استخراج هذا الحديث من طرق متعددة أنه مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وليس بموقوف على صحابي.

نعم، وجدت في "مسند أبي يعلى الموصلي" (٢٣٢/٣) رواية عن أنس ظاهرها تشعر أنها موقوفة على أنس، إلا أن الموصلي ذكر بعد تلك الرواية رواية أخرى عن أنس أيضا مرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

وأیضا رويت هذا الحديث عن عبد الله بن عمر في كتب شتى، صحيح البخاري (٣٠٣/١) كتاب الإجازات، ومسند أحمد بن حنبل (١٨٠/١٠) وصحيح مسلم مع شرح إكمال المعلم (٢٣٦/٨ رقم ٢٧٤٣) وسنن أبي داود (٢٥٦/٣ رقم ٣٣٨٧) والطبراني في "المعجم الكبير" (٢٣٥/١٢) رقم ١٣١٨٨، وكل ذلك مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

وحصل لي الاطلاع بهذا الصدد على حديث نعمان بن بشير رضي الله عنه أيضا وذلك في "مسند أحمد بن حنبل" (٣٦٦/٣٠ رقم ١٨٤١٧)، وفي "المعجم الأوسط" للطبراني (١٦٠/٣ رقم ٢٣٢٨) وفي "كشف الأستار على زوائد البزار" للهيثمي (رقم ٣١٧٨)، فكل ذلك مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

وحديث أنس وأبي هريرة الذي أنا بصدد الكلام عنه موصول كما لا يخفى. فعلم من هذا كله بطلان صنيع المعلى وخطأه حيث حدث هذا الحديث موقوفا غير مرفوع، كما يستفاد من قول أبي حاتم الرازي ونصه بعد سؤال فهد بن عوف عنه بهذا الأمر.

والمراد بالمعلى هنا "معلى بن أسد العمي، أستاذ البخاري وأبي حاتم الرازي، توفي سنة ٢١٨ هـ.

قال أبو حاتم في حقه: ثقة، ما أعلم أنني عثرت له على خطأ غير حديث واحد". من تهذيب الكمال (٢٥٩/١٨ رقم ٦٦٨٩).

قلت: هل أراد أبو حاتم بهذا القول خطأه وسهوه في هذا الحديث؟ حيث حدث ذلك غير مرفوع!! وجميع الرواة يروونه مرفوعا غير موقوف؟! والله أعلم.

حاصل هذا البحث

الصحيح في هذا الحديث أنه مرفوع ومن قال بكونه موقوفاً فذاك غلطه وسهوه وخطأه، كما وقع في هذا الخطأ معلى بن أسد، أستاذ أبي حاتم. والله أعلم.

وأيضاً حديث أنس وحديث أبي هريرة كلاهما صحيحان، وإن كان بينهما اختلافاً من ناحية السند والمتن.

١٥ ربيع الأول سنة ١٤٢٢ هـ

(٦) حديث ابن عمران "الحمد لله الذي كفاني وآواني" الخ.

نص ابن أبي حاتم رحمهما الله تعالى:

قال ابن أبي حاتم: "سألت أبي عن حديث رواه عبد الصمد بن عبد الوارث عن أبيه عن حسين المعلم عن ابن بريدة قال: حدثني ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يقول: إذا دخل مضجعه "الحمد لله الذي كفاني وآواني" وذكر الحديث.

ورواه أبو معمر المنقري عن عبد الوارث عن حسين المعلم عن ابن بريدة قال: حدثني ابن عمران أن النبي صلى الله عليه وسلم ... قلت لأبي: أيهما أصح؟ قال: حديث أبي معمر أشبهه، قلت لأبي: ابن عمران من هو؟ قال: لا أدري... قلت: فابن بريدة أدرك ابن عمر؟ قال: أدركه ولم يتبين لسماعه منه. انتهى. (علل الحديث لابن أبي حاتم الرازي (٢/١٨٤) رقم ٢٠٤٩ من علل أخبار في الدعاء)

إيضاح النص المذكور

هذا القول والنص واضح، لا خفاء فيه، فلا ضرورة للتفصيل، فأكتفي على بيان الخلاصة فقط، وخلاصته: ان هذا الحديث أي الحديث في الدعاء قبل النوم وإذا آوى الرجل إلى فراشه، رواه عبد الصمد بن عبد الوارث بسنده عن ابن عمر، كما رواه أبو معمر المنقري بسنده عن ابن عمران. فسأل ابن أبي حاتم أباه: أي الروايتين أصح في هذا؟ فأجاب أبو حاتم: حديث أبي معمر المنقري أشبه بالصواب.

ورجح أبو حاتم روايته على رواية عبد الصمد بن عبد الوارث.
ثم أشار أبو حاتم إلى أن رواية ابن بريدة عن ابن عمر إنما هو على
سبيل الإرسال الخفي، لأن ابن بريدة هذا وإن أدرك ابن عمر لكن لم يظهر
سماعه منه. والله أعلم.

استخراج الحديث

قد أخرج هذا الحديث المشار إليه الإمام أحمد بن حنبل في "مسنده"
(١٩٠/١٠) (١١٧/٢) رقم (٥٩٨٣) في مسند عبد الله بن عمر رضي الله
عنهما عنه به، أي بسنده عن ابن بريدة عن ابن عمر ان رسول الله ...
وأيضاً أخرجه أبو داود في "سننه" (٣١٣/٤) رقم (٥٠٥٨) في كتاب
الأدب باب ما يقال عند النوم عنه به.
وأخرجه النسائي في "عمل اليوم والليلة" (صفحة ٤٦٦ رقم ٧٩٨) عنه به.
وأخرجه ابن السني أيضاً في كتابه "عمل اليوم والليلة" (صفحة ٦٦٠
رقم ٧٢٣) باب ما يقول إذا أخذ مضجعه عنه به.
وأخرجه ابن حبان في "صحيحه" (٣٤٩/١٢) رقم (٥٥٣٨) في كتاب
الزينة باب آداب النوم، في بيان ذكر ما يستحب للمرأة ان يحمد الله جل
وعز على ما كفاه وآواه عند إرادته النوم عنه به.

تعيين موضع الاختلاف ووجه ترجيح أبي حاتم رواية أبي معمر على عبد الصمد

قلت: موضع الاختلاف في هذا بين عبد الصمد وأبي معمر، الراويين
لهذا الحديث عن عبد الوارث، هو أن عبد الصمد جعله من مسند ابن
عمر، وأبو معمر جعله من رواية ابن عمران.

ورجح أبو حاتم رواية أبي معمر عن ابن عمران، حيث رآه أشبهه،
وسبب ذلك ما يبدو في ذهني:

الأول: ان أبا معمر المنقري (عبد الله بن عمر وابن أبي الحجاج) أوثق
من عبد الصمد بن عبد الوارث، وكلام النقاد خير شاهد على ذلك. قال
ابن معين في حق أبي معمر: ثقة ثبت، وفي موضع آخر: ثقة نبيل عاقل.
وقال أبو حاتم في حقه: صدوق متقن، قوي الحديث، غير أنه لم يكن
يحفظ، وكان له قدر عند أهل العلم.

في حين انه قال في حق عبد الصمد: صدوق صالح الحديث.
ولقد أعجبني قول أبي داود جدا، لان ذلك واضح بهذا الصدد، وذلك
ان أبا عبيد الآجري قال: سمعت أبا داود يقول: أبو معمر أثبت من عبد
الصمد مرارا.

هذا، فعلم من هذا ان أبا معمر أوثق جدا من عبد الصمد بن عبد
الوارث فمقتضى المقام ان يكون حديثه أشبه بالصواب لا حديث عبد الصمد.
الثاني: ان أبا معمر جاءت روايته هنا على خلاف الجادة، وعبد
الصمد سلك مسلك الجادة، حيث جعله "ابن عمر"، فالترجيح إنما يكون
لرواية أبي معمر لا محالة، وكيف؟ وهو ثقة ثبت متقن ضابط.

فالحاصل: قول أبي معمر هو الأشبه، والأقرب إلى الصواب، وقول
عبد الصمد إنما هو سهو منه وخطأ، نشأ إما لعدم حفظه، أولغفلته أوغير
ذلك من السبب.

حول ابن عمران

لم يحصل لي الاطلاع على ترجمته فيما راجعت من الكتب المتعلقة،
وقد قال فيه أبو حاتم: لا أدري من هو؟ كما سبق.

وابن عمران هذا ليس بصحابي، نبه عليه الحافظ ابن حجر في "نتائج الأفكار على تخريج أحاديث الأذكار" بقوله: "فان ابن عمران لا صحبة له".
 (من حاشية عمل اليوم والليلة للنسائي صفحة ٤٦٦)
 قلت: فإذا هذا الحديث ليس بموصول بل مرسل.

الاستفادة من هذا النص

(١) إذا وقع الاضطراب بين الراويين فالعبرة لمن هو أوثق منهما. فرأينا أن أبا معمر المنتقري أوثق من عبد الصمد بن عبد الوارث، فالاعتبار حاصل لقوله.

(٢) الترجيح يحصل لغير الجادة على الجادة، فالجادة هاهنا "ابن عمر" وغير الجادة "ابن عمران" فيترجح الثاني.
 والله أعلم وعلمه أتم وأحكم.

١٨ ربيع الأول سنة ١٤٢٢ هـ

(٧) حديث عمر رضي الله عنه

ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يشبع من الاقل وما
ترضون أنتم دون ألوان التمر وألوان الثياب .

نص ابن أبي حاتم:

سألت أبي عن حديث رواه شعبة عن سماك بن حرب عن النعمان بن بشير عن عمر قال: "ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يشبع من الاقل، وما ترضون أنتم دون ألوان التمر وألوان الثياب"، قال: كذا قال شعبة، وأما غيره من أصحاب سماك فليس يتابعه أحد منهم، إنما يقولون: سماك عن النعمان عن النبي صلى الله عليه وسلم.

قال: وإن لم يتابعه أحد فإن شعبة أحفظهم. انتهى.

(علل الحديث لابن أبي حاتم ١٠٦/٢ رقم ١٨١١ علل أخبار في الزهد)

إيضاح هذا النص وشرحه

ملخص شرح هذا النص ما يلوح بقلبي: ان هذا الحديث الذي ذكره ابن أبي حاتم، قد اختلف فيه بين شعبة وبين أصحاب سماك بن حرب الآخرين، وذلك ان شعبة يروي هذا الحديث بذكر زيادة الواسطة، أعني واسطة عمر رضي الله عنه بين النعمان بن بشير رضي الله عنه وبين النبي صلى الله عليه وسلم؛ لكن أصحاب سماك بن حرب الآخرين سوى شعبة يرويه بحذف تلك الواسطة أي واسطة سيدنا عمر الذي وقع في رواية شعبة بين النعمان بن بشير وبين النبي صلى الله عليه وسلم.

فيروونه هكذا ... سماك - بن حرب - عن النعمان - بن بشير الأنصاري -
عن النبي صلى الله عليه وسلم.

فلا يوجد من يوافق شعبة ويتابعه في زيادة هذه الوسطة من أصحاب
سماك بن حرب.

وهذا هو موضع الاختلاف في هذا النص.

ووجه الفرق بين هاتين الروايتين: ان في رواية شعبة توجد زيادة في
الإسناد، ألا وهو واسطة عمر، ولا يوجد في روايات غيره، وهذا القسم
من العلل هو الذي يقال في مصطلحات أهل الفن "زيادة الرجل بين
الرجلين في السند".

على كل، لأجل هذا الفرق الذي وضحته، سأل ابن أبي حاتم أباه "أي
الطريقين أصح في هذا؟ أطريق شعبة؟ أم طريق غيره من أصحاب سماك
بن حرب؟

فأجاب أبو حاتم: ان طريق شعبة أصح في هذا، مع كونه مخالفا
لأصحاب سماك بن حرب الآخرين.

ووجه ذلك: ان شعبة أحفظ وأتقن وأضبط لحديث سماك بن حرب من
أصحابه الآخرين. فيترجح روايته دون رواية غيره.

فالحاصل: رواية شعبة عن سماك في هذا الحديث هو الأشبه
والأصح، ورواية غيره ليس كذلك، فالحديث في نفسه من مسند عمر لا
من مسند النعمان. والله أعلم.

٢٠ ربيع الأول سنة ١٤٢٢ هـ

(٨) حديث ابن عباس

"انا ننزل بأهل الذمة فمنا من يذبح له الشاة . . ."

نص ابن أبي حاتم:

سألت أبي عن حديث اختلف شعبة وزهير بن معاوية عن أبي إسحاق فروى شعبة عن أبي إسحاق عن زيد بن صعصعة قال: قلت لان عباس: إنا ننزل بأهل الذمة، فمنا من يذبح له الشاة، ومنا من يذبح له الدجاج، ولئن استفتحنا فلم يفتح لنا كسرنا الباب، قال: فكيف تقولون في ذلك؟ قال: منا من لا يرى بذلك بأساً، قال: أنتم تقولون كما قال أهل الكتاب "ليس علينا في الأميين سبيل ويقولون على الله الكذب وهو يعلمون".

وروى زهير بن معاوية هذا الحديث عن أبي إسحاق عن صعصعة بن يزيد قال: قلت لابن عباس، وزاد في المتن، فقال ابن عباس: "لا يحل لكم أن تأكلوا من أموال هذه الأمة إلا بطيب نفس منهم، وكلوا ما أكلتم بثمن". فسمعت أبي يقول: "الصحيح صعصعة بن يزيد عن ابن عباس، وخطأ شعبة أكثره في أسماء الرجال يعني الرواة". انتهى. (علل الحديث لابن أبي حاتم ٤٤١/٢ رقم ٢٨٣١ علل أخبار رويت في الخراج)

شرح هذا النص

حديث ابن عباس رضي الله عنه هذا، الذي ذكره ابن أبي حاتم، قد اختلف فيه شعبة وزهير بن معاوية الراويين لهذا الحديث عن أبي إسحاق السبيعي، وذلك ان شعبة يرويه عن أبي إسحاق عن "زيد بن صعصعة"، لكن زهير يرويه عن أبي إسحاق عن "صعصعة بن يزيد".

فهذا هو موضع الاختلاف في هذا.

ووجه الفرق موجود بين رواية شعبة وبين رواية زهير بن معاوية من ناحية المتن أيضا.

وهو أن في رواية زهير توجد فيها زيادة في المتن وهو قوله: "لا يحل لكم أن تأخذوا من أموال هذه الأمة إلا بطيب نفس منهم، وكلوا ما أكلتم بثمن".

وهذه الزيادة لا نجدها في رواية شعبة عن أبي إسحاق، بل فيه قوله "ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون" فقط.

فلأجل هذا الاضطراب ولوجه هذا الفرق سأل ابن أبي حاتم أباه عن هذا الحديث، أي ما هو الصحيح في هذا؟ هل رواية شعبة؟ حيث قال: "زيد بن صعصعة"! أم قول زهير؟ حيث قال: "صعصعة بن يزيد" أم ماذا؟

فأجاب أبوه أبو حاتم بجواب حاصله: ان الصحيح ما قاله زهير بن معاوية، أي "صعصعة بن يزيد"، لا كما قاله شعبة حيث جعله "زيد بن صعصعة"، فهذا وهم وهم فيه شعبة، وخطأ أخطأ فيه مثل شعبة جبل هذا الشأن، ومثل هذه الأخطاء مع جلالة قدره وعلو مكانه تقع عنه أحيانا.

وسبب ذلك ان خطأ شعبة أكثره في أسماء الرجال يعني في أسماء الرواة، كما وقع ذلك في هذا المكان (وكما سأنقل بعض نصوص الأئمة عن قريب) حيث جعل مكان "صعصعة" "زيد"، كما بدل "يزيد" عن "صعصعة"، أي غير اسم الراوي باسم أبيه وذلك أيضا محرف ("زيد" مكان "يزيد") ثم خلط اسم الراوي نفسه حيث جعله في اسم أبيه، كما يظهر بعد النظر في النص.

قلت: ومن الجدير بالذكر أن أنقل بعض النصوص لبعض الأئمة حول وهم شعبة في أسماء الرجال، وليس هذا إلا لتوضيح قول أبي حاتم،

حيث قال هنا في هذا النص "وخطأ شعبة أكثره في أسماء الرجال يعني الرواة".

فأقول: قال سفيان بن عيينة: "وشعبة يخطئ فيما لا يضره، ولا يعاب عليه يعني في الأسماء".

وقال أحمد بن حنبل: ما أكثر ما يخطئ شعبة في أسماء الرجال. وأيضا قال: كان شعبة يحفظ، لم يكتب إلا شيئا قليلا، ربما وهم في الشيء. وقال العجلي: شعبة ثقة ثبت في الحديث، وكان يخطئ في أسماء الرجال قليلا. (شرح علل الترمذي ٤٥/١ بتحقيق همام وأيضا "تهذيب الكمال" ٣٥٥/٨ ترجمة شعبة)

قلت: بل نبه أبو حاتم نفسه على خطأ شعبة ووهمه في هذا الكتاب، نقل ذلك منه ابنه عبد الرحمن بن أبي حاتم.

وها أنا أشير إلى ذلك بذكر الجزء والصفحة مع ذكر الأرقام مختصرا. (١) ٢٧/١ رقم ٤٥، وفي هذا النص قال أبو حاتم: "وشعبة ربما أخطأ في أسماء الرجال".

(٢) ٩٠/١ رقم ٢٤٢، وفيه قال أبو حاتم: هذا خطأ، وهم فيه شعبة إنما هو يزيد بن خمير ...

(٣) ١٠٨/١ رقم ٢٩٢، قال أبو زرعة وأبو حاتم فيه: "هذا وهم وهم فيه شعبة، إنما هو "علي بن عبد الرحمن المعاوي". وجعله شعبة "عبد الرحمن بن علي".

(٤) ١١٠/١ رقم ٢٩٩.

(٥) ١٣٢/١ رقم ٣٦٥ فيه قال أبو حاتم ... "وشعبة صاحب جفظ" أشار بذلك إلى سبب وهمه.

(٦) ٢٢٥/١ رقم ٦٥٥.

(٧) ٤٤١/٢ رقم ٢٨٣١ أي هذا الحديث الذي نحن بصدد الشرح عنه وغير ذلك من الأحاديث أيضا.

فحاصل شرح هذا النص

ان قول زهير بن معاوية هو الصحيح في هذا، حيث قال: ... "صعصعة بن يزيد"، وقول شعبة إنما هو خطؤه ووهمه كما مر بفصله. وأما ما يتعلق بالزيادة التي وجدت في رواية زهير فلم يتعرض لحكمها أبو حاتم هنا. والله أعلم.

٢١ ربيع الأول سنة ١٤٢٢ هـ

(٩) حديث أبي مسعود رضي الله عنه
أنه قيل للنبي عليه السلام : "قد عرفنا السلام عليك
فكيف الصلاة عليك؟"

نص ابن أبي حاتم رحمهما الله تعالى :

سألت أبي عن حديث رواه داود بن قيس عن نعيم المجمر^(١) عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم، أنه قيل له : قد عرفنا السلام عليك، فكيف الصلاة عليك؟ ورواه مالك عن نعيم المجمر عن محمد بن عبد الله بن زيد عن أبي مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم.
قال أبي : حديث مالك أصح، وحديث داود خطأ.

قيل لأبي : ان موسى بن إسماعيل أبا سلمة قد روى عن حبان بن يسار قال : حدثنا أبو مطرف عبید الله بن طلحة بن كريز قال : حدثني محمد بن علي الهاشمي يعني أبا جعفر عن المجمر عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم.

فقلت لأبي : قد تابع هذا داود بن قيس!

قال : "مالك أحفظ، والحديث حديث مالك". انتهى.

(علل الحديث لابن أبي حاتم ٧٦/١ رقم ٢٠٥ من علل أحاديث في الصلاة)

شرح هذا النص

هذا الحديث ذكره ابن أبي حاتم قد اختلف فيه الراويان عن نعيم المجمر وهو مدار السند لهذا الحديث، وأعني بالراويين داود بن قيس الفراء المدني، وإمام دار الهجرة مالك بن أنس.

(١) هو نعيم بن عبد الله المجمر، أبو عبد الله المدني، مولى آل عمر، سمي المجمر لأنه كان يجمر مسجد. (تهذيب الكمال ١٩/١٤٢)

وذلك ان داود بن قيس يروي هذا الحديث عن نعيم المجمر عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم.

في حين ان مالكا يرويه عن نعيم المجمر عن محمد بن عبد الله بن زيد عن أبي مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم.

فعلم من هذا ان الوساطة في طريق داود بن قيس بين نعيم المجمر وبين النبي صلى الله عليه وسلم واحد فقط، أعني سيدنا أبا هريرة رضي الله عنه. وأما في طريق مالك، فهناك بين نعيم المجمر وبين النبي عليه السلام توسط اثنين - أحدهما محمد بن عبد الله بن زيد، وثانيهما سيدنا أبو مسعود رضي الله تعالى عنه.

فهذا هو موضع الاختلاف في هذا النص.

وأما وجه الفرق بين هذين الطريقتين: فذلك أنه يوجد متابع (قوي) لداود بن قيس، والمتابع له محمد بن علي الهاشمي أبو جعفر الباقر، وهو ثقة فاضل. لكن لا يوجد متابع لمالك في روايته عن أبي مسعود رضي الله عنه. ويمكن ان يوجد فروق أخرى بين روايتي هذين الراويين بعد تخريج الأحاديث من كلا الطريقتين، وبعد المقارنة بينهما من جوانبها الداخلية والخارجية مفصلاً، لكن ذلك مفوض إلى وقت طويل في المستقبل إن شاء الله تعالى.

على كل، لأجل هذا وذاك سأل ابن أبي حاتم أباه أيهما أصح في هذا؟ فأجاب أبو حاتم بما خلاصته: أن حديث مالك بن أنس أصح، وحديث داود بن قيس خطأ.

هذا، ولم يكتف أبو حاتم على ترجيحه فقط، بل بين معه سبب ترجيحه وما هو الباعث إليه، فقال: "ومالك أحفظ"، أي أن مالكا أحفظ من داود بن قيس الفراء، فالترجيح يحصل لمالك لا محالة.

قلت: داود بن قيس أيضا ثقة، وتشهد عليه كلمات النقاد في حقه، حيث قال أحمد بن حنبل: "صالح الحديث"، وابن معين "كان صالح الحديث"، وقال أبو زرعة وأبو حاتم والنسائي "ثقة". بل لم أجد من أحد من النقاد تضعيفه فيما راجعت من المراجع والمصادر.

لكن بعد ذلك أيضا ثقافته وحفظه دون ثقاهة مالك وحفظه وضبطه كما لا يخفى.

وكيف يساوي مالكا؟ ومالك فهو مالك، أحد الأعلام، جبل هذا الشأن، ذروة هذا الفن وسنامه، وهو الثقافة والحفظ والضبط في مكان لا يصل إليه داود بن قيس البتة.

فالحاصل

حديث مالك هو الأصح لأنه أحفظ، وان لم يكن له متابع لا كاملا ولا ناقصا، وحديث داود بن قيس خطأ، مع حصول المتابعة التامة له من أبي جعفر الباقر الهاشمي.

المستفاد من هذا النص

(١) إذا وقع الخلاف في الرواية، وكان أحد الجانبين أوثق، والجانب الآخر أكثر عددا، فهل الترجيح للأوثق أم للجماعة، ففيه تفصيل ...

(٢) الثقة إذا خالف من هو أوثق منه، فوقتئذ القول قول الأوثق لا قول الثقة، ونظائره كثيرة، لا تعد ولا تحصى.

(٣) ربما لا يفيد المتابع أي لا يؤثر في رفع العلة وإن كان كاملا وتاما وقويا، كما في هذا النص، فإننا شاهدنا ان المتابع لداود ابن قيس الفراء

هناك إنما هو محمد بن علي الهاشمي أبو جعفر الباقر، وقد اتفق الأئمة على توثيقه.

فقال العجلي: مدني، تابعي، ثقة.

وقال ابن البرقي: كان فقيها فاضلا، قد روي عنه.

وذكره النسائي من فقهاء التابعين من أهل المدينة، من الممكن جدا أن يرجح غير أبي حاتم هنا قول داود لوجود المتابعة وجلالة المتابع، اللهم إلا أن لا تصح سند المتابعة فذاك أمر آخر غير أن أبا حاتم ركز الأمر. على إتقان مالك، وقد يفوق في ذلك داود والباقر معا.

وقال جعفر بن محمد: وكان -أي محمد بن علي الباقر- خير محمديّ على وجه الأرض.

وغير ذلك من التوثيقات والكلمات الثنائية.

لكن مع ذلك كله أيضا عد حديث داود بن قيس الفراء المدني هناك معلولا وخطأ، كما عد حديث مالك صوابا وصحيحا، كما مر تفصيله. فالله أعلم وعلمه أتم وأحكم.

٢٣ ربيع الأول سنة ١٤٢٢ هـ

(١٠) حديث ابن عمر

"لا تحمدوا إسلام امرئ حتى تعرفوا عقدة رأيه".

نص ابن أبي حاتم رحمهما الله تعالى:

"سمعت أبي وذكر الحديث الذي رواه إسحاق بن راهوية عن بقية قال: حدثني أبو وهب الأسدي قال: حدثنا نافع عن ابن عمر قال: لا تحمدوا إسلام امرئ حتى تعرفوا عقدة رأيه".

قال أبي: هذا الحديث له غلة، قل من يفهمها، روى هذا الحديث عبيد الله بن عمرو عن إسحاق بن أبي فروة عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم، وعبيد الله بن عمرو كنيته أبو وهب وهو أسدي، فكأن بقية بن الوليد كنى عبيد الله بن عمرو ونسبه إلى بني أسد، لكيلا يظن به حتى إذا ترك إسحاق بن أبي فروة من الوسط لا يهتدي له. وكان بقية من أفعال الناس لهذا.

وأما ما قال إسحاق في روايته عن بقية عن أبي وهب: حدثنا نافع فهو وهم، غير أن وجهه عندي أن إسحاق لعله حفظ عن بقية هذا الحديث، ولما لم يظن لما عمل بقية من تركه إسحاق من الوسط، وتكنيته عبيد الله بن عمرو فلم يفتقد لفظة بقية في قوله: حدثنا نافع أو عن نافع". انتهى. (علل الحديث لابن أبي حاتم ١٥٤/٢ رقم ١٩٥٧ علل أخبار في الإيمان)

إيضاح النص وتفسيره

هذا الحديث الذي أورده ابن أبي حاتم هنا ناقلا عن أبيه - رواه إسحاق بن راهوية عن بقية عن أبي وهب الأسدي عن نافع عن ابن عمر.

ورواه عبيد الله بن عمرو (كنية أبي وهب الأسدي) عن إسحاق بن أبي فروة عن نافع عن ابن عمر.

فعلم من هذا بداهة: أن موضع الاختلاف فيه: ان في رواية إسحاق بن راهوية ليس فيه ذكر واسطة إسحاق بن أبي فروة بين أبي وهب أي عبيد الله بن عمرو وبين نافع.

في حين ان عبيد الله هذا قد صرح في روايته اسم إسحاق بن أبي فروة بينه وبين نافع.

فوجه الفرق هناك: ذكر واسطة إسحاق بن أبي فروة وعدم ذكره.

ووجه ذلك وسببه: ان هذا من صنيع بقية بن الوليد، حيث دلس تدليس التسوية في هذا الحديث بحذفه إسحاق بن أبي فروة بين عبيد الله بن عمرو وبين نافع، وجعله رواية عبيد الله بن عمرو المكنى به "أبي وهب الأسدي" عن نافع مباشرة والحال ان هذا خلاف الواقع.

ولعله حمل بقية على هذا: لأن إسحاق بن أبي فروة من الرواة الذين قد اتفق الأئمة والنقاد على تركه وتضعيفه بالغلظة، لذا أسقطه من سلسلة السند موهما ان عبيد الله سمع من نافع مباشرة!! ولم يرو عن ابن أبي فروة!!

هذا، ولم يكتف بقية على هذا فقط، بل غير اسم عبيد الله بكنيته، - أبي وهب الأسدي- أو يقال بلفظ آخر: أنه دلس في اسم شيخه أيضا، فهذا ما يقوله أبو حاتم بقوله: فكأن بقية بن الوليد كنى عبيد الله بن عمرو ونسبه إلى بني أسد، لكيلا يفتن به، حتى إذا ترك إسحاق بن أبي فروة من الوسط لا يهتدي له. انتهى.

قلت: لأجل صنيعه هذا أي تدليسه تدليس التسوية قد وقع مثل إسحاق بن راهوية (وهو أحد الأعلام) في الوهم في هذا الحديث وسبب ذلك أن

سيدنا ابن راهوية لعله لم يتنبه مع جلالة قدره وتبحر علمه وغاية فطانتته على عمل بقية وصنيعه هذا من تركه إسحاق بن أبي فروة من سلسلة السند، وتغييره (اسم) "عبيد الله بن عمرو" بكنيته (أبي وهب)، فوهم فيه ما وهم - حيث لم يفتش لفظ بقية عن أبي وهب في قوله: "حدثنا نافع أوعن نافع" أي هل كان صيغة الرواية في تحديثه لفظ: "حدثنا..." أولفظ "عن..."؟ والواقع أن لفظ بقية كان "عن"، وإلا لكان كذب على شيخه ولكن إسحاق رحمه الله تعالى لم يتنبه وغير "عن" بحدثنا، من غير شعور وسالكا الجادة.

وخلاصة البحث: ان هذا الحديث معلول؛ وفيه علة، ودليل العلة فيه تدليس بقية الشهير بوصمة التدليس. فهذا من قسم "المعلول المدلل"، ولا شك. وأما حكم نفس الحديث أي قوله "لا تحمدوا إسلام امرئ، حتى تعرفوا عقدة رأيه" فحكمه أنه موضوع.

عده الحافظ ابن القيسراني المعروف بطاهر المقدسي من الموضوعات بذكره في كتابه "تذكرة الموضوعات" (صفحة ١٤٢).

وذكره ابن عدي في "الكامل" (١/٥٣٥) في ترجمة إسحاق بن فروة من جملة أخباره، وقال: وإسحاق بن أبي فروة هذا ما ذكرت هاهنا من أخباره بالأسانيد التي ذكرت، فلا يتابعه أحد على أسانيده ولا على متونه... وأيضا ذكره الذهبي في "الميزان" (١/١٩٤) من مناكيره.

المستفاد من النص

(١) ربما يقع بعض الثقات الأعلام في الوهم لأجل تدليس بعض الراوي، كما غرّ ووهم مثل إسحاق بن راهوية - وهو ثقة ثبت - بتدليس بقية في هذا الحديث، كما مر تفصيله.

(٢) استفيد منه ان تدليس بقية إنما يوجد بصور شتى، فتارة يدلس تدليس التسوية، وتارة يدلس في اسم شيخه، الغرض هو يدلس كثيرا. لذا بدأ به الحافظ ابن حجر (وعده) في "نكته على ابن الصلاح" (صفحة ٢٥٧) تحت عنوان "من أكثروا من التدليس وعرفوا به". وقد أشار أبو حاتم رحمه الله إليه بقوله: وكان بقية من أفعل الناس لهذا. والله أعلم.

٢٤ ربيع الأول سنة ١٤٢٢ هـ

(١١) حديث عائشة

ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لها : ناوليني الخمرة الخ .

نص ابن أبي حاتم رحمهما الله تعالى :

سألت أبي عن حديث رواه ثابت بن عبيد عن القاسم عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها : "ناوليني الخمرة، قلت: إني حائض، قال: ان حيضتك ليس في يدك".

ورواه عبد الله البهي عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه.

فقال أبي: حديث ثابت عن القاسم عن عائشة أحب إلي، وذلك ان البهي يدخل بينه وبين عائشة عروة وربما قال: حدثني عائشة! ونفس البهي لا يحتج بحديثه، وهو مضطرب الحديث. انتهى. (علل الحديث لابن أبي حاتم ٧٧/١ رقم ٢٠٦ علل أحاديث في الصلاة)

شرح هذا النص

شرح هذا النص وتوضيحه واضح، لا خفاء فيه، مدلل لا إبهام فيه، منقح لا غموض فيه، فلا أطيل بذكره.

استخراج الروايات (رواية عبد الله البهي)

رواية عبد الله البهي قد أخرجه ابن ماجه في "سننه" (٢٠٧/١) رقم (٦٣٢) في الطهارة، باب الحائض تتناول الشيء من المسجد بهذا الإسناد. وأخرجه أحمد في "مسنده" (١١٠/٦) رقم (٢٤٢٧٣) في مسند عائشة عنه به. كما أخرجه ابن حبان في "صحيحه" (١٩٠/٤) رقم (١٣٥٦) في كتاب الطهارة، باب الحيض والاستحاضة عنه به.

وأخرجه الدارمي في "سننه" ...
وأخرجه أبو نعيم في "حلية الأولياء" (٢٣/٩ رقم ١٢٩٢٦) عنه به.

رواية القاسم بن محمد

وأما رواية القاسم بن محمد بن أبي بكر فقد أخرجها الإمام أحمد في مسنده (١٤٦/٧) (١٠١/٦) في مسند عائشة رقم (٢٤١٨٤) عنه به.
وأخرجه الدارمي في "مسنده" (١٤/٥ رقم ٨١٧) في كتاب الحيض والاستحاضة باب "الحائض تبسط الخمرة" عنه به.
وأخرجه مسلم في "صحيحه" (١٣١/٢ رقم ٢٩٧) في كتاب الحيض عنه به.
وأخرجه أبو داود في "سننه" (٣٥/١) في كتاب الطهارة باب "الحائض تناول من المسجد" عنه به.
وأخرجه الترمذي في "سننه" (٣٥/١) في كتاب الطهارة باب ما جاء في الحائض تتناول الشيء من المسجد عنه به.
وأخرجه النسائي في "المجتبى" (١٤٦/١ رقم ٢٧١) في كتاب الحيض باب "استخدام الحيض" عنه به.
وأخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (١٨٦/١) في كتاب الطهارة باب "الدليل على طهارة عرض الحائض والجنب" عنه به.

التدريب في "الأحاديث الموضوعة"
و"المشتهرة على الألسنة"

(١) حديث : "من قال : إن الإيمان يزيد وينقص ، فقد خرج من أمر الله ، ومن قال : أنا مؤمن إن شاء الله تعالى فليس له في الإسلام نصيب" .

هذا الحديث موضوع ، باطل ، لا أصل له ، وقد اتفقت الأئمة على كونه موضوعا باطلا .

وهو من وضع محمد بن تميم بن سليمان السعدي الفاريابي .

ووضعه على أنس رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وممن حكم على هذا الحديث بالوضع والكذب الإمام أبو الفرج ابن الجوزي ، حيث قال بعد ذكر هذا الحديث في "كتاب الموضوعات" له (١/٨٩) "وضعه ابن تميم" .

ووافقه السيوطي في "اللائي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة"

(١/٤٢) بعد ذكر هذا الحديث بقوله : "وضعه محمد بن تميم" .

ثم بعده ابن عراق الكناني من المتأخرين في كتابه "تنزيه الشريعة

المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة" (١/١٥٠) .

هذا ، وقال ابن قيم الجوزية في كتابه الأنيق "المنار المنيف في الصحيح

والضعيف" (ص ١١٩) ضمن ذكر جوامع وضوابط كلية في الحديث

الموضوع : "وكل حديث فيه : ان الإيمان لا يزيد ولا ينقص" فكذب مختلق

-وقابل من وضعها طائفة أخرى ، فوضعوا أحاديث على رسول الله صلى

الله عليه وسلم انه قال : الإيمان يزيد وينقص ، وهذا كلام صحيح ، وهو

إجماع السلف ، حكاه الشافعي وغيره ، ولكن هذا اللفظ كذب على رسول الله

صلى الله عليه وسلم، ... وليست هذه الألفاظ حديثا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومن روى ذلك عنه فقد غلط". انتهى.

قلت: ومثله قول مجد الدين الفيروز آبادي، كما نقل عنه الملا علي القاري في "المصنوع في معرفة الحديث الموضوع" (ص ٦٥)، والعجلوني في "كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس" (١٨/١) فقال: "الحديث المشهور" ان الإيمان قول وعمل يزيد وينقص، وكذا حديث الإيمان "لا يزيد ولا ينقص، كل ذلك غير صحيح". انتهى.

قلت: علامة الوضع موجودة في نفس هذا الحديث من نواحي كثيرة، منها ان هذا الحديث مما يتعلق بأمر الإيمان، الذي عليه أساس الإسلام وبنائه، فلا يتصور أن يكون هذا الحديث صحيحا أو حسنا أو ضعيفا ولا يذكر في أحد من الكتب الحديثية المعتبرة، لا في الكتب الستة ولا في المسانيد ولا في المعاجم ولا في المستخرجات!!

وأما قول ابن القيم: هذا كلام صحيح، فالمراد منه ان هذا القول أي "الإيمان يزيد وينقص" صحيح من حيث المعنى فقط (عند المحدثين) لا من حيث كونه حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وقوله. وكيف يصح ذلك عن رسول الله؟ وآثار الوضع لبينة فيه.

فصحة المعنى شيء، وصحة كونه حديث رسول الله شيء آخر، وبينهما فرق كثير، كما لا يخفى على الفطن البصير.

ومن الجدير هنا أن يلقي ضوءا على حال محمد بن تميم هذا، الوضع لهذا الحديث المذكور، والآفة فيه، ليكون البحث أتم والكلام أشمل وأجمع. فأقول: قال ابن حبان في "كتاب المجروحين" له (٣٠٦/٢) في ترجمة محمد بن تميم: "يضع الحديث، تعلق محمد بن كرام برجله، وتشبث

بالجويباري في كتابه، فأكثر روايته عنهما، وجميعا كانا ضعيفين في الحديث، ... وإنما كان السبب في تركهم -أصحاب الحديث- إياهما - محمد بن تميم والجويباري- أنهما كانا يضعان الحديث على رسول الله وضعا". انتهى باختصار وزيادة.

وقال الحاكم: هو كذاب خبيث.

وقال أبو نعيم: كذاب وضاع.

وقال النقاش: وضع غير حديث.

وقال سهل بن ساذوية، كما نقل ذلك الحافظ ابن حجر في "لسان الميزان" (٩٨/٥ رقم ٣٣١): رأيت ببخارى ثلاثة من الكذابين الذين يكذبون على رسول الله صلى الله عليه وسلم، محمد بن تميم والحسن بن سهل وآخر.

قلت: فتحصل من جميع هذه الأقوال والآراء: ان محمد بن تميم كذاب خبيث وضاع لحديث رسول الله، وهذا الحديث أيضا من جملة ما وضعه على رسول الله صلى الله عليه وسلم أو على الصحابة رضي الله عنهم، فهو من مناكيره وأباطيله التي تفرد بها، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين.

وهذا ما تيسر لي من البحث على هذا الحديث، والله أعلم بالصواب.

٦ ربيع الآخر سنة ١٤٢٢ هـ.

(٢) حديث : خير الناس العرب ، وخير العرب قريش ،

وخير قريش بنو هاشم ، وخير السودان النوبة . . .

هذا الحديث رواه الديلمي في "مسنده" بطريق عنبة بن عبد الرحمن عن عبد الله بن الحسن عن فاطمة بنت الحسين وهي أم عن أبيها عن جدها علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. كما نقل السيوطي في كتابه "ذيل اللآلي المصنوعة" كتاب المناقب (ص ٧٩). وهذا الحديث موضوع ، مختلق.

وهو من وضع عنبة بن عبد الرحمن ، وضعه على علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بالإسناد المذكور. وعلامة الوضع وأثرها لواضحة فيه ، من ناحية المتن والسند كليهما. أما المتن : فواضح.

وأما من ناحية الإسناد : فذلك ان في إسناد هذا الحديث عنبة بن عبد الرحمن ، وقد أجمع الأئمة النقاد على أنه كذاب متروك ، وأنه كان يضع الحديث.

فها أنا ذا أنقل بعض آرائهم في حقه لكي يتجلى الأمر.

قال ابن معين : لا شيء.

وقال البخاري : منكر الحديث ، تركوه ، ومرة قال : ذاهب الحديث.

وقال أبو حاتم : هو متروك الحديث ، كان يضع الحديث.

وقال النسائي : متروك الحديث.

وقال ابن حبان : صاحب أشياء موضوعة ، وما لا أصل له مقلوب ، لا

يحل الاحتجاج به.

وقال ابن عدي: هو منكر الحديث.

قلت: ولم أجد عن أحد من الأئمة توثيقه، بل كلهم قد ضعفوه وأغلظوا القول فيه.

ولعل هذا هو الباعث لقول السيوطي بعد إيراد هذا الحديث في "ذيل اللآلي" (ص ٧٩) وفيه عنبة (بن عبد الرحمن) متهم متروك. انتهى.

فالحاصل: ان هذا الحديث المبحوث عنه من أحاديث عنبة التي وضعها على علي بن أبي طالب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم زورا وبهتانا، كذبا وافتراء.

فنسأل الله تعالى السلامة والعافية في الأمور كلها.

٩ ربيع الآخر سنة ١٤٢٢ هـ.

(٣) حديث : اتخذ الله إبراهيم خليلاً ، وموسى نجياً ،
واتخذني حبيباً ، ثم قال : وعزتي وجلالي لأوثرن حبيبي
على خليلي ونجبي .

هذا الحديث أخرجه البيهقي في "شعب الإيمان" (٢/١٨٥) رقم
١٤٩٤) في باب "حب النبي" فصل في برائه صلى الله عليه وسلم في
النبوة ، بسنده عن ابن أبي مريم - أي سعيد بن الحكم بن أبي مريم - أخبرنا
مسلمة بن علي الخشني حدثني زيد بن واقد عن القاسم بن مخيمرة عن
أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "اتخذ
الله إبراهيم خليلاً ... الحديث.

ثم قال البيهقي : "ومسلمة بن علي هذا ضعيف عند أهل الحديث" انتهى .
وأورده ابن الجوزي في "كتاب الموضوعات" له (١/٢١٤) في باب
فضل النبي صلى الله عليه وسلم على موسى عليه السلام بهذا الإسناد
المذكور . وقال : "هذا حديث لا يصح ، انفرد بروايته عن زيد - ابن واقد
القرشي الدمشقي - مسلمة - ابن علي الخشني - ، قال يحيى : - ابن معين -
مسلمة ليس بشيء ، وقال النسائي والدارقطني والأزدي : متروك" انتهى كلام
أبي الفرج ابن الجوزي بزيادة يسيرة .

قلت : حاصل كلام ابن الجوزي : ان هذا الحديث المذكور لا يصح ،
وظاهر ان كلمة "لا يصح" استعملها هنا في معنى "موضوع" أو بمعنى "أنه
لا يتصف بشيء من الصحة" ، كما يكون المراد لهذه الكلمة إذا أطلقها
الحفاظ في كتب الضعفاء أو الموضوعات .

وسبب كونه غير صحيح ان هذا الحديث مما تفرد به مسلمة بن علي الخشني وهو "متروك" أو "ليس بشئ" كما صرح به الأئمة.

هذا، لكن تعقبه السيوطي بعد ذكر الحديث بقوله: "قلت: أخرجه البيهقي في الشعب -شعب الإيمان، في باب حب النبي- ومسلمة -ابن علي الخشني- وإن ضعف فلم يخرج بكذب، وهو من رجال ابن ماجه". انتهى كلام السيوطي نقلا عن "التعقبات على الموضوعات" له (ص ٥٣) من باب المناقب بزيادة قليلة مني.

وأیضا تعقب هو في "اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة" (٢٧٢/١) في كتاب المناقب أيضا.

قلت: يتلخص تعقب السيوطي بما يلي.

(١) هذا الحديث أخرجه البيهقي في كتابه "شعب الإيمان"، والسيوطي إنما يعتمد كثيرا على البيهقي لما أنه التزم ان لا يورد في كتبه حديثا يعلم أنه موضوع!!؟

فإخراج البيهقي هذا الحديث دليل على أنه ليس بموضوع!!

(٢) مسلمة بن علي الخشني هذا وإن ضعف - (بتضعيف شديد أوخفيف) لكن مع هذا لم يتهم بكذب في الأحاديث النبوية، فهذا أيضا مما يقوي الظن انه ليس بموضوع؛ بل له أصل ما؟!!

(٣) وأيضا مسلمة من رجال ابن ماجه، وابن ماجه أحد الكتب الستة

الشهيرة المتداولة!!

قلت: ما ذهب إليه السيوطي ففيه أنظار كثيرة وتوقف طويل. فها أنا ذا أتصدى إلى تنقيح ذلك النظر وإيضاحه واحدا بعد واحد.

فأقول: قول السيوطي: "إن البيهقي أخرجه في الشعب" -يشير بذلك إلا أن إخراج البيهقي دليل على أنه غير موضوع- لا يخلو عن التوقف والتأمل لوجوه.

الأول: ليس الأمر كما زعم السيوطي في غير موضع من كتبه ان البيهقي لا يخرج في كتبه حديثا يعلم أنه موضوع، بل يخرج هو الموضوعات أيضا ولو من غير شعور.

وقد فصل ذلك العلامة أحمد بن الصديق الغماري المغربي في كتابه "المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير"، فأفاد وأجاد. ونبه في كتابه المذكور على طائفة من الأحاديث التي رواها البيهقي في كتبه وهي موضوعة.

الثاني: إيراد الإمام البيهقي مثل هذه الأحاديث الواهية أو المنكرة لا يكون للاستدلال به في جميع الأوقات، بل ربما يوردها لهتكه وكشف سقوطه. وأنا أظن ان هذا الحديث الذي نحن بصدده البحث عنه من هذا القسم، والقرينة عليه قول البيهقي نفسه بعد إيراد الحديث: ومسلمة بن علي هذا ضعيف عند أهل الحديث" والله أعلم.

الثالث: لا ينبغي للمحدث البصير بأحوال الرجال والامتون أن يظفر على حديث منكر المعنى، أو في إسناده متهم أو كذاب (كما وقع في هذا الحديث، وهو مسلمة بن علي، كما سيتضح إن شاء الله تعالى). ثم يحكم بضعفه فقط، أو على كونه غير موضوع تقليدا لصنيع السابقين والمتقدمين، مثل البيهقي أو أبي نعيم.

فحاصل هذا النظر: أن استدلال السيوطي في نفي الوضع عن هذا الحديث مع كونه محدثا بصيرا وخبيرا بأحوال الرجال والإسناد تقليدا للبيهقي لالتزامه ان لا يخرج حديثا يعلمه موضوع ليس بمناسبة ولسان الغماري رحمه الله "هي طريقة (السيوطي) لا تفيد عنه التحقيق".

هذا، وأما قول السيوطي لذبح الوضع عن هذا الحديث: "ومسلمة ابن علي وإن ضعف فلم يخرج بكذب" ففيه أيضا توقف طويل.

وسبب ذلك، أن أقوال الأئمة وآرائهم في حق مسلمة بن علي تشهد بخلاف ما ادعاه السيوطي بأنه ضعيف! بل الحق: ان آرائهم تقتضي أنه متهم ومتروك، وليس هو في حد الضعف فقط.

فها أنا أنقل أقوال بعض الأئمة في حقه كي تتضح حقيقة الحال.

قال ابن معين: ليس بشيء.

وقال البخاري وأبو زرعة: منكر الحديث (ومذهب البخاري في هذا اللفظ معروف).

وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، منكر الحديث، لا يشتغل به، هو في حد الترك.

وقال الجوزجاني: ضعيف، وحديثه متروك.

وقال يعقوب بن سفيان: لا ينبغي لأهل العلم أن يشغلوا أنفسهم بحديثه.

وقال النسائي والدارقطني والبرقاني والأزدي: متروك.

وقال الحاكم: ذاهب الحديث، وأيضا قال: روى عن الأوزاعي والزبيدي المناكير والموضوعات.

وقال الساجي: ضعيف جدا.

وقال ابن حبان: كان ممن يقلب الأسانيد، ويروي عن الثقات ما ليس عندهم ولا من حديثهم، فلما فحش ذلك بطل الاحتجاج به.

وقال ابن عدي: بعد ذكر جملة من أحاديثه: ولمسلمة غير ما ذكرت من الحديث، وكل أحاديثه - ما ذكرته وما لم أذكره - كلها أو عامتها غير محفوظة.

قلت: وضعفه النقاد الآخرون أيضا تضعيفا شديدا، فهذا مما يدل وضاحة انه متروك وحديثه منكر واهي.

ولم أجد عن أحد منهم توثيقه وتعديله.

فعلم من هذا، ان في دعوى الإمام السيوطي انه ضعيف فقط نظرا وتأملا. هذا، وقول السيوطي: "وهو أي مسلمة بن علي من رجال ابن ماجه"، وكأنه يريد بذلك تقويته، ففيه نظر.

ووجه ذلك، أنه لا يلزم من كونه رجال ابن ماجه أن لا يكون حديثه الذي تفرد به موضوعا، لأن ابن ماجه نفسه لم يشترط إخراج الصحيح، بل أخرج من كل الأنواع من الأحاديث، وفيها الصحاح والحسان، والمنكرات، والواهيات بل الموضوعات أيضا.

وفي رجال ابن ماجه أيضا من هو عادل ومنتقن، ومن هو صدوق، ومن هو ضعيف بل من هو متروك وكذاب.

وكيف يصح استدلال السيوطي على عدم وضعه بإخراج ابن ماجه حديثه أو كونه من رجال ابن ماجه؟ والحال انه قد تفرد ابن ماجه بأحاديث كثيرة عن رجال متهمين بالكذب وسرقة الحديث مما حكم عليها بالبطلان أو بالسقوط.

وقد قال شيخ بعض شيوخنا العلامة الشيخ محمد عبد الرشيد النعماني رحمه الله تعالى رحمة واسعة في كتابه الماتع "الإمام ابن ماجه وكتابه السنن" (ص ٢٢٨) بعد الكلام على أحاديث ابن ماجه التي قد حكم عليها ابن الجوزي بالوضع، وعدده أربعة وثلاثون حديثا، وأوصله الشيخ النعماني بزيادة سبعة أحاديث أخرى (من عند غير ابن الجوزي) إلى أحد وأربعين حديثا. فقال العلامة النعماني: فهذا ما اطلعت عليه وقت جمع هذه العجالة من الأحاديث التي قد حكم عليها بعض الحفاظ بالوضع، وفيها أحاديث كثيرة ضعيفة، وبعضها أشد في الضعف من بعض، ولو جمعها أحد من علماء هذا الشأن لجا في مجلد لطيف. انتهى.

وقال الذهبي في "السير" (٢٧٨/١٣) في ترجمة الإمام ابن ماجه: قد كان ابن ماجه حافظا ناقدًا صادقًا واسع العلم، وإنما غض من رتبته سننه. ما في الكتاب من المناكير، وقليل من الموضوعات، ثم قال: والأحاديث التي لا تقوم بها حجة، فكثيرة لعلها نحو الألف. انتهى.

وقد حصل لي الاطلاع على حديث في "سنن ابن ماجه" برواية مسلمة بن علي (٤٦٢/١ رقم ١٤٣٧) وذلك في كتاب الجنائز، باب ما جاء في عيادة المريض، فأخرج ابن ماجه ذلك الحديث بسنده عن مسلمة بن علي عن ابن جريج عن حميد الطويل عن أنس قال: كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يعود مريضًا إلا بعد ثلاث.

قال البوصيري في "الزوائد" (٢٥٨/١) عقب هذا الحديث "في إسناده مسلمة بن علي، قال فيه البخاري وأبو حاتم وأبو زرعة: منكر الحديث". انتهى.

وعد البوصيري هذا الحديث من منكراته.

وقال أبو حاتم الرازي في حق هذا الحديث: "هذا حديث منكر باطل".

وحكم الذهبي وغيره بأن هذا الحديث موضوع.

(وقال الملا علي قاري: أما حديث أنس هذا فضعيف جدا، تفرد به

مسلمة بن علي وهو متروك.)

قلت: فيتحصل من مجموع هذه الامور: ان كون مسلمة بن علي من

رجال ابن ماجه لا ينافي كونه متروكا، كما نص عليه الأئمة.

وبهذا اتضح ان ما استدل به السيوطي بقوله "وهو من رجال ابن ماجه"

فيه ما فيه، كما لا يخفى على الفطن اللبيب والحاذق البصير.

فالحاصل: أن هذا الحديث موضوع أو واه على أكبر تنزل، لا سيما

بهذا السياق وبهذا الإسناد الذي تفرد به مسلمة بن علي الخشني.

وقد مرّ فيما سبق ان مسلمة بن علي هو ممن أجمع الأئمة النقاد على ضعفه وتجريحه، بل تتفق عباراتهم على أنه متروك وأن أحاديثه منكورة. فإذا كان حال مسلمة بن علي هذا، فكيف لا يحكم على ما تفرد به بالوضع؟ حيث لم يوجد له متابع ولا شاهد أيضا، لا بالقوي ولا بالضعيف.

إلا أنني لا أعلم بيقين عن صحة معنى هذا الحديث، لإمكان وروده بمتن صحيح وبإسناد سالم في موضع آخر الذي لم يحصل لي الاطلاع على ذلك.

وأما بهذا السياق فلا شك أنه موضوع أو واه.

والله أعلم وعلمه أتم وأحكم.

١٣ ربيع الآخر سنة ١٤٢٢ هـ.

(٤) حديث : "ضع القلم على أذنك فإنه أذكر للمملي".

هذا الحديث أخرجه الترمذي في "سننه" (٦٣/٥ رقم ٢٧١٤) في كتاب الاستئذان بسنده عن عنبة بن عبد الرحمن عن محمد بن زاذان عن أم سعد عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال: دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وبين يديه كاتب، فسمعتة يقول: ضع القلم على أذنك، فإنه أذكر للمملي.

قال الترمذي عقب ذكره "هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وهو إسناد ضعيف، وعنبة بن عبد الرحمن ومحمد بن زاذان يضعفان في الحديث. انتهى.

وذكره ابن حبان في "كتاب المجروحين" له (١٨٠/٢) بهذا الإسناد في ترجمة عنبة ذاكرًا مناكيره.

وتبعه في ذلك ابن الجوزي في "كتاب الموضوعات" له، (١٨٩/١) باب وضع القلم على الأذن بالإسناد المذكور. وقال: هذا حديث لا يصح، أما عنبة فهو ابن عبد الرحمن البصري، قال يحيى -أي ابن معين- "ليس بشيء"، وقال النسائي: "متروك". وقال أبو حاتم الرازي: "كان يضع الحديث"، وأما محمد بن زاذان -هو شيخ عنبة المذكور- فقال البخاري: "لا يكتب حديثه".

انتهى كلام ابن الجوزي بزيادة العارضتين مني.

قلت: خلاصة قول ابن الجوزي (أ) ان الحديث المذكور غير صحيح، وموضوع، (ب) ووجه ذلك أن في إسناد هذا الحديث، عنبة بن عبد

الرحمن وشيخه محمد بن زاذان، فأما عنبسة فهو متروك متهم بالوضع حسب تصريح الأئمة، وأما شيخه فهو ممن لا يكتب حديثه، كما قال البخاري.

هذا، وقد تعقبه السيوطي في كتابه الشهير "اللائي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة"، وكذا في كتابه الآخر المسمى بـ"التعقبات على الموضوعات".

فقال في "اللائي" (٢١٦/١) في كتاب العلم بعد ذكر الحديث، قلت: -القائل السيوطي- "ورد من حديث أنس، أخرجه ابن عساكر أنبأنا أبو الفرج سعيد بن أبي الرجاء... عن عمرو بن الأزهر^(١) عن حميد عن أنس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لكاتبه "إذا كتبت فضع قلمك على أذنك فإنه أذكرك".

وقال الديلمي أنبأنا عبدوس عن ابن لال... عن إبراهيم ابن زكريا الواسطي عن عمرو بن أبي زهير (هكذا في النسخة ولعله تحريف من "عمرو بن الأزهر") عن حميد عن أنس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إذا كتبت فضع القلم خلف أذنك فإنه أذكرك" والله أعلم. انتهى عبارة السيوطي من اللائي.

وقال في "التعقبات" (ص ٥) باب العلم، قلت: "الحديث أخرجه الترمذي من هذا الوجه، (كما ذكرت ذلك في فاتحة البحث) وله شاهد من حديث أنس أخرجه الديلمي". هـ (كما مر سنده ومثله أنفا).

قلت: حاصل تعقب السيوطي ما يلي:

(١) هذا الحديث أخرجه الترمذي، وإخراجه دليل على أنه ليس بموضوع ولا واه بل هو معمول به، لما أن الترمذي قال نفسه في "كتاب

(١) قلت: في النسخة التي بين يدي وقع هذا اللفظ محرفاً إلى "الأزهري"، والصواب ما كتبه أي "الأزهر".

العلل" له (أي العلل الصغير الذي شرحه العالم الفذ الإمام ابن رجب الحنبلي المتوفى سنة ٧٩٥ هـ، المطبوع في آخر "سنن الترمذي" وأما "العلل الكبير" له، فهو لم يطبع إلى الآن فيما أعلم) "جميع ما في هذا الكتاب من الحديث هو معمول به، وبه أخذ بعض أهل العلم ما خلا حديثين، حديث ابن عباس، أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين الصلاتين ... وحديث النبي ... أنه قال: إذا شرب الخمر فاجلده، فإن عاد في الرابعة فاقتلوه. انتهى كلامه بتغير قليل.

فالظاهر أن الحديث المبحوث عنه أيضا يكون معمولاً به!!

(٢) تعقب الترمذي إنما يدل على أن عنسة وشيخه محمد بن زاذان ضعيفان فقط وليسا بكذابين في الحديث، فالحديث من طريقهما ضعيف فقط على الأكثر، وليس بموضوع! فلا هو من قبيل ما لا يصح!! كما قال ابن الجوزي.

(٣) إن لهذا الحديث شاهدا من حديث أنس رضي الله عنه، أخرجه الديلمي في "مسنده" وابن عساكر في "تاريخ مدينة دمشق".

فهذا أيضا يقوي أمر هذا الحديث!؟

قلت: ما سلك إليه السيوطي ففيه أنظار غير قليلة.

وأرى من المناسب أن أنقح تلك الأنظار وأفصلها حسب ما اقتضاه المقام واحدا بعد واحد، وبالله التوفيق.

فأقول: قول السيوطي "أخرجه الترمذي" وهو يشير بذلك إلى أن إخراج الترمذي لهذا الحديث دليل على أنه غير موضوع - لا يخلو عن تأمل وتوقف. وذلك أن إخراج الترمذي للحديث لا يلزم من ذلك صحته أو خروجه عن حد الوضع والنكارة، لأن الترمذي لم يلتزم الاقتصار على إخراج الصحيح في "سننه" (أو "جامعه") بل أخرج أحاديث متفاوتة الدرجات من

الصحيح والحسان والضعاف والمناكير والواهيات بل بعض الموضوعات أيضا (ولو من غير قصد).

وها أنا إذا أنقل قول الذهبي والنووي على هذا.

قال الذهبي وهو قول ذهبي في "سير أعلام النبلاء" له (٦١٢/١٠) رقم ٢٣٥٠ في ترجمة أبي عيسى الترمذي، قلت: القائل الذهبي "في الجامع" علم نافع، وفوائد غزيرة، ورؤوس المسائل، وهو أحد أصول الإسلام، لو لا ما كدره بأحاديث واهية بعضها موضوع، وكثير منها في الفضائل". انتهى بعينه.

وقال النووي: تقسيم البغوي أحاديث المصابيح إلى حسان وصحاح، مريدا بالصحاح ما أخرجه الشيخان، وبالحسان ما في "السنن" -أي السنن الأربعة- ليس بصواب، لأن في "السنن" (ومنها "سنن الترمذي" أيضا) الصحيح والضعيف والمنكر". انتهى.

("التقريب" للنووي ١/١٦٥ مع شرح "تدريب الراوي" للسيوطي)
قلت: فاتضح بذلك أن في "جامع الترمذي" أيضا أحاديث منكروة وموضوعة. فبطل استدلال السيوطي بنفي الوضع عن هذا الحديث باخراجه الترمذي فقط على الإطلاق.

هذا، وأما قول السيوطي بأن الترمذي حكم على عنبة ومحمد بن زاذان بالضعف فقط، فمقتضاه أن يكون الحديث ضعيفا، لا واهيا ولا موضوعا!!

ففيه أيضا نظر طويل وتوقف غير قليل.

وقبل أن أنقح النظر أرى من المناسب ان يعاد النظر إلى عبارة الترمذي ثانيا بتأني، حيث يتضح بذلك أن السيوطي أحل في النقل عن الترمذي ولو من غير شعور، لأن السيوطي إنما اكتفى بقول الترمذي من الطرف الآخر

فقط أي قوله "وهو إسناد ضعيف وعنبسة بن عبد الرحمن ومحمد بن زاذان يضعفان في الحديث".

وقد أهمل كلمة الترمذي من الطرف الأول، والحال أنه هام جدا، أعني بذلك قول الترمذي عقب ذكر هذا الحديث "هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه".

ومعلوم أن مقتضاه أن هذا مما تفرد به عنبسة، حيث لم يتابعه أحد في هذا، وعنبسة متهم بالوضع كما سيأتي بيانه.

فيكون الحديث منكرا واهيا، لا ضعيفا فقط؛ كما قاله السيوطي رحمه الله تعالى.

وبعد هذا أعود ثانيا إلى تنقيح النظر، فأقول: استدلال السيوطي من عبارة الترمذي أنهما (عنبسة وابن زاذان) ضعيفان فقط، ليس في محله، بل التحقيق أنهما متروكان، وفي أحاديثهما مناكير وواهيات، لا سيما عنبسة، كيف لا؟ وقد اتهم بوضع الحديث.

ومن الجدير بالذكر هنا قبل نقل آراء الأئمة الآخرين في حقهما أن يذكر قول ابن عدي، قال ابن عدي في "الكامل" (٤٢٣/٧) في ترجمة محمد بن زاذان: "محمد بن زاذان هذا مضطرب الحديث، ولا أعلم يرويه عنه غير عنبسة بن عبد الرحمن القرشي".

أقوال بعض الأئمة حول عنبسة بن عبد الرحمن

قال ابن معين: لا شيء.

وقال الترمذي نفسه نقلا عن شيخه البخاري: "ذاهب الحديث".

وقال البخاري مرة أخرى: منكر الحديث، تركوه.

وقال أبو حاتم الرازي: هو متروك الحديث، كان يضع الحديث.

وقال أبو زرعة الرازي: واهي الحديث، منكر الحديث.

وقال الأزدي: كذاب.

وقال النسائي: متروك الحديث.

وقال ابن عدي: هو منكر الحديث.

وقال ابن حبان: صاحب أشياء موضوعة، وما لا أصل له مقلوب، لا يحل الاحتجاج به.

قلت: حاصل هذه الأقوال (مع أنني لم استوعب ذكر أقوال الأئمة لما ان المقام لا يتحمل ذلك، ومع التنبيه أنهم كلهم قد أغلظوا القول فيه) أنه كذاب، متروك، وأنه كان يضع الحديث. ويكفي قول هؤلاء الجهابذة لرد حديثه.

وأما شيخه محمد بن زاذان، فقال الترمذي نفسه لما خرج حديثا له آخر: منكر الحديث.

وقال البخاري: منكر الحديث، لا يكتب حديثه. (مع العلم باصطلاحه بهذا اللفظ).

وقال ابن معين: ليس حديثه بشيء.

وقال أبو حاتم: متروك الحديث، لا يكتب حديثه.

وقال زكريا الساجي: لا يكتب حديثه.

وقال ابن عدي: هو مضطرب الحديث، منكر الحديث، لا يكتب حديثه.

قلت: فتبين على ضوء هذه الآراء أن محمد بن زاذان متروك، منكر الحديث، وليس هو في حد الضعف الخفيف فقط، كما قال السيوطي.

ولما اتضحت منزلة ابن زاذان وأنه منكر الحديث، إضافة إلى منزلة شيخه عنبسة وأنه أيضا منكر الحديث، متروك، عُرفت منه مكانة هذا

الحديث، فلا شك "انها ظلمات بعضها فوق بعض"، وانها "الضعف على إباله".

فمن هذه الناحية أيضا انكشف أن استدلال السيوطي فيه ما فيه. وليس في كلمتي الترمذي: "ضعيف"، و"يضعفان" ما يقيم العذر للسيوطي رحمه الله تعالى، فإن ذلك يستعمل القدماء في أنواع الضعف الشديد أيضا، ولفظ يضعفان حكاية للتضعيف، وليس لفظ الحكم، فلا بد من النظر في ألفاظ التضعيف التي حكي به عنها، وقد نقلت لك ألفاظ الأئمة في تضعيفه، وكلها صريحة في كونهما متروكين متهمين، فافهم ذلك جيدا.

هذا، وبقي الآن البحث عن نظر آخر فقط. (وهو نظر ثالث حسب ما رتبته) وذلك ان السيوطي أورد له شاهدا من حديث أنس من رواية ابن عساكر والديلمي، فكأنه يريد بذلك تقوية هذا الحديث، لكن فيه أيضا توقف طويل، ووجه ذلك ان مدار السند في كلتا الروايتين إنما هو عمرو بن الأزهر العتكي عن حميد عن أنس، وهو متهم بوضع الحديث.

قال البخاري: يرمى بالكذب.

وقال أحمد: كان يضع الحديث.

وقال ابن معين: ليس بثقة.

وقال النسائي وغيره: متروك.

وقال ابن عدي بعد ذكر هذا الحديث في "الكامل" (٢٣٣/٦) بسنده عن عمرو بن الأزهر عن حميد عن أنس: "وهذا عن حميد لا أعلمه إلا من رواية عمرو بن الأزهر عنه". ثم قال: ولعمرو بن الأزهر غير ما ذكرت من الحديث، وكلها غير محفوظة. انتهى.

وقال ابن حبان في "كتاب المجروحين" (٧٨/٢): "كان ممن يضع الحديث على الثقات، ويأتي بالموضوعات عن الأثبات، لا يحل كتابة حديثه ولا ذكره في الكتب إلا على سبيل الاعتبار والقدح فيه".

قلت: فتحصل من مجموع هذه الآراء أنه متهم بالوضع، فحديثه واه على الأقل، فإذا كان هذا حاله؛ فإذا كيف يصح استدلال السيوطي بكونه شاهداً لذلك الحديث؟؟

هذا، وقد حصل لي الاطلاع أثناء تحرير هذا البحث على طريق آخر عن أنس لهذا الحديث، وذلك في "ذكر أخبار أصبهان" لأبي نعيم الأصبهاني (٣٣٧/٢).

وساقه أبو نعيم بسنده عن إبراهيم بن زكريا الواسطي، عن عثمان بن عمرو بن عثمان البصري عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ... الحديث.

ومدار هذا الطريق إنما هو إبراهيم بن زكريا الواسطي، الذي قال فيه العقيلي: مجهول وحديثه خطأ.

وقال ابن حبان: يأتي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات، إن لم يكن بالمتعمد فهو المدلس عن الكذابين، لأنني رأيت قد روى أشياء عن مالك موضوعة. انتهى.

وقال أبو نعيم الأصبهاني: روى عن مالك وابن عياش أحاديث مناكير.

قلت: فوضح جلياً أن إبراهيم بن زكريا أيضاً منكر الحديث، فلا يقوي الحديث بمثل هذا الشاهد أيضاً. وهو لا يخفى.

والحاصل: ان هذا الحديث "موضوع"، أو "منكر" على الأقل، خصوصاً بهذا السياق الذي تفرد به عنبة بن عبد الرحمن المتهم بالوضع عن شيخه محمد بن زاذان الذي هو منكر الحديث متروك.

وعنبة هذا قد اتفق الأئمة على تضعيفه وتجريحه. بل تكاد تنفق آرائهم انه "متروك" وحديثه "منكر".

ولما كان حاله هذا، فلا مانع من الحكم على هذا الحديث بالوضع أو النكارة الشديدة، مع العلم أنه ليس له متابع أصلا، لا قوي ولا ضعيف. وأما الشواهد فكلها ضعيفة جدا، وفيها من هو "متهم بالوضع" مثل عمرو بن الأزهر، ومن هو "منكر الحديث" مثل إبراهيم بن زكريا الواسطي.

فالعجب من السيوطي، أنه مع كونه عارفا بمتون الحديث، وبصيرا بطرقه كيف يسوغ لنفسه أن يسعى في إخراجه عن حد الوضع متعقبا على ابن الجوزي؟!!

بل الأسف أنه تصدى لتقوية هذا الحديث بالشواهد التي لا تزيده إلا نكارة، ولا تزيد في الطين إلا بلة.

فصدق قول شيخ بعض شيوخنا العلامة المحدث الكبير الشيخ عبد الفتاح أبي غدة رحمه الله تعالى حيث قال في "حاشية ظفر الأمانى" (ص ٤٢٧) ونعم ما قال: "السيوطي في بعض الأحيان يؤيد الموضوعات بالموضوعات، والواهيات بالواهيات تساهلا منه، فينبغي الانتباه لصنيعه". انتهى.

وبهذا أختتم البحث والكلام عن هذا الحديث.

وفوق كل ذي علم عليم.

١٧ ربيع الآخر سنة ١٤٢٢ هـ.

(٥) حديث : "أربع لا يشبعن من أربع ، أرض من مطر
وأنتى من ذكر وعين من نظر وعالم من علم"
(قلت : وكذاب من كذب!! قاله الذهبي)

الحديث المذكور متنه منكر جدا ، حيث يمجه السمع ، وفي سنده أيضا
مطعن شديد لا ينجبر. لذا تكاد تتفق أقوال الأئمة على أنه "موضوع" ، وأنه
ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم جزما.
وقد وجدته مرويا عن أبي هريرة وعائشة.
وروى عن أبي هريرة من طريقين.

الطريق الأول طريق محمد بن الفضل بن عطية عن سليمان بن طرخان
التميمي عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم.
رواه أبو نعيم الأصبهاني في "حلية الأولياء" (٢/٣١٩ رقم ٢٣٩٢)
بالإسناد المذكور ، وحكم عليه (مع كونه متساهلا) بقوله: "غريب" ، من
حديث محمد -أي ابن الفضل بن عطية- من حديث التيمي -وهو سليمان
بن طرخان- تفرد به عنه محمد بن الفضل.

وأما الطريق الثاني: فهو طريق محمد بن الحسن بن زباله عن عبد الله
بن محمد بن عجلان عن أبيه عن جده عن أبي هريرة.

فقد أورده العقيلي في "كتاب الضعفاء الكبير" له (٢/٢٩٧ رقم ٨٦٩)
في ترجمة ابن عجلان ، وقال: مدني منكر الحديث ، لا يتابع على هذين
الحديثين (أي هذا الحديث وحديث آخر).

وذكره ابن حبان في "كتاب المجروحين" له (١٩/٢) في ترجمة ابن عجلان أيضا، لا يحل كتابة حديثه إلا على جهة التعجب. ثم ذكر في مناكيره هذا الحديث السمج.

هذا، وأما ما جاء من عائشة فقد أخرجه ابن عدي في "الكامل في ضعفاء الرجال" (٢٣/٧) من طريق عياس بن الوليد عن عبد السلام بن عبد القدوس عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم، في ترجمة عبد السلام.

وأيضاً أخرجه الطبراني في "المعجم الأوسط" (١٢٥/٩ رقم ٨٢٦٢) من عبد السلام بن عبد القدوس، وقال لم يرو هذا الحديث عن هشام بن عروة إلا عبد السلام بن عبد القدوس.

قلت: هذا ما تيسر لي من جمع الروايات والطرق لهذا الحديث، وفي كل منها مطاعن شديدة، كما سيأتي بيانه مفصلاً، ولأجل هذه المطاعن ولنكارة المتن وسماجته حكم عليه ابن الجوزي بالوضع، فقال: هذا حديث لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. (الموضوعات ١/١٨١) وقد سبقه إلى ذلك ابن حبان وابن عدي.

وقد وافق هؤلاء كثيرون من المصنفين قديماً وحديثاً، فمنهم ابن طاهر المقدسي المتوفى سنة ٥٠٧، كما نقل عنه الزركشي في "التذكرة" (ص ٢٠٨)، وأيضاً "تذكرة الموضوعات" لابن طاهر المقدسي المطبوع مع "الموضوعات الكبرى" لعلي القاري في أسفل الصفحة (ص ٢٧). ومنهم الحافظ ابن القيم الجوزية، حيث أورده في كتابه "المنار المنيف في الصحيح والضعيف" (ص ٩٩ فصل ٢٣) وقال: ومما يعرف كون الحديث موضوعاً. ركافة ألفاظ الحديث وسماجتها، بحيث يمجها السمع ويدفعها الطبع، ويسمج معناها للفظن، كحديث "أربع لا تشبع عن أربع.... انتهى.

قلت: وهذا أول حديث ساقه في هذا الفصل.

وممن حكم ببطلانه البخاري في "المقاصد الحسنة" (ص ٦٩)، إلا أنه قال في ختام البحث: "ولبعضه شواهد، كحديث "منهومان لا يشبعان: طالب علم، وطالب دنيا"، وحديث: "لا يشبع عالم من علم حتى يكون منتهاه الجنة".

قلت: وسوف يأتي الكلام بهذا الصدد والجواب عنه إن شاء الله تبارك وتعالى في موضعه.

وممن حكم عليه بالوضع أيضا (وذلك حسب ما ظفرت من المراجع الموجودة بن يدي) نور الدين أبو الحسن السمهودي المتوفى سنة ٩١١ هـ في كتابه المفيد "الغماز على اللماز في الموضوعات المشهورات" (ص ٣٧ رقم ٢٠) وقال بعد ذكره "حديث موضوع".

وأیضا علي القاري في كتابيه، أحدهما "المصنوع في معرفة الحديث الموضوع" (ص ٥٥ رقم ٢٦) المعروف بالموضوعات الصغرى، وقال ذكره ابن الجوزي في "الموضوعات". (كما مر)

وعلق عليه الشيخ عبد الفتاح أبو غدة قول الذهبي، قلت: "وكذاب من كذب"، نقلا من "میزان الاعتدال" (١/٥٤٢)، وذكر الذهبي هذا الحديث في ترجمة حسين بن علوان الكوفي الكذاب الخبيث، ثم عقبه بهذا القول.

وثانیهما "الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة"، المعروف بالموضوعات الكبرى (ص ٥٧ رقم ١٨٩/وص ٣٠ الطبعة الباكستانية).

وقال: موضوع، كما ذكره ابن الجوزي، قال السخاوي: وذكره الحاكم في "تاريخ نيسابور"، وأبو نعيم في "الحلية" من حديث سليمان التيمي، عن محمد بن الفضل بن عطية، اتهم بالوضع والكذب. قال الزركشي: ورواه ابن عدي من حديث عائشة، وقال: منكر، وقال المنوفي: الأشبه ما في المشهور أنه من كلام الحكماء. انتهى.

هذا، وأيضاً حكم بوضعه من المتأخرين إسماعيل العجلوني في "كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس" (ص ٩٥ رقم ٣٠٩).

ومحمد بن علي الشوكاني في "الفوائد المجموعة في الأحاديث الضعيفة والموضوعة" (٢/٣٥٥ رقم ١٠/٨٦١).

ومحمد بن درويش في "أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب" (ص ٤٩ رقم ١٦٣).

ومن الغريب جداً ما فعله الحافظ السيوطي رحمه الله تعالى هنا، إذ تعقب على ابن الجوزي في الحكم على هذا الحديث بالوضع (حيث قال: هذا حديث لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم) بقوله، قلت - القائل السيوطي - "محمد بن الفضل - ابن عطية - روى له الترمذي وابن ماجه وابن زبالة - محمد بن الحسن بن زبالة - روى له أبو داود ولم يعل العقيلي الحديث به؛ بل أورده في ترجمة عبد الله محمد بن عجلان - شيخ ابن زبالة - وقال: مدني منكر الحديث، لا يتابع على هذا الحديث، وعباس بن الوليد - ابن صبح الخلال السلمى الدمشقي - روى له ابن ماجه، وقال أبو حاتم: شيخ. وقال ابن عدي: هذا الحديث منكر عن هشام - ابن عروة - لم يروه غير عبد السلام - ابن عبد القدوس -، الآتي حاله عن قريب إن شاء الله. انتهى. (اللائي المصنوعة ١/٢١٠ كتاب العلم بزيادة ما بين العارضتين مني)

هذا، ووافق السيوطي ابن عراق الكنانى في "تنزيه الشريعة المرفوعة في الأخبار الشنيعة الموضوعة" (١/٢٦٢) في كتاب العلم، الفصل الثاني (إلا في قول واحد فقط، أي قول السيوطي: وابن زبالة روى له أبو داود،) كما سيأتي.

فقال بعد كلام طويل "فالظاهر ان الحديث لا يبلغ رتبة الموضوع،
ولبعضه شواهد، كحديث: منهومان لا يشبعان، طالب علم وطالب دنيا،
وحديث: لا يشبع عالم من علم حتى يكون متناه الجنة". انتهى.
قلت: يمكن ان يتلخص تعقب السيوطي وابن عراق في النكات التالية
والأمور الآتية.

(١) ان رجال هذا الحديث ليسوا في حد يكون به الحديث موضوعا
ومتروكا، فهم وإن لم يكونوا في مرتبة الثقافة لكن ليسوا في حد الترك
أيضا، بل هم ثقات في الجملة، بدليل كونهم من رجال "سنن الترمذي" أو
"سنن أبي داود" أو "سنن ابن ماجه"!! وهذه من الكتب الشهيرة!

فمقتضاه ان الحديث ليس بموضوع بل ضعيف على الأكثر؟!!

(٢) إعلال العقيلي لهذا الحديث لا علاقة له بمحمد بن الحسن بن
زباله، بل هو وارد على شيخه عبد الله بن محمد بن عجلان، فلا حرج!!

(٣) وجود بعض المتابع والشواهد يخرجهم عن حين الوضع؟!!

فالحاصل: أن هذا الحديث له أصل، أنه ليس بموضوع، بل هو
ضعيف على الأكثر (ولأجله ذكره السيوطي في "الجامع الصغير" بشرح
"فيض القدير" ٤٦٧/١ رقم ٩٢٣ من حديث عائشة، ورمز له بـ"ض" في
آخر الحديث أي أنه ضعيف) فادعاء ابن الجوزي على وضعه ليس بسديد!!!

هذا حاصل ما رامه الشيخان السيوطي وابن عراق!!

قلت: ما نحا إليه السيوطي وابن عراق بإخراج هذا الحديث من حكم
الوضع ففيه نظر طويل.

فإن قول السيوطي لتقوية الرواة المذكورين بأنه روى لبعضهم الترمذي
وابن ماجه ولبعضهم أبو داود، ففيه توقف شديد، إذ أن رواية هؤلاء لا

تدل على قوة الرجل، كما قد بحثت عن ذلك فيما سبق أثناء الحديث الثالث والرابع من هذه الرسالة، بالدلائل العقلية والنقلية، فلا أعيد هنا بتمامه.

فاستدلال السيوطي بهذا النمط ليس بسالم عن النقد والرد.

وإليك أقوال الأئمة في هؤلاء الرواية لكي تنكشف الحقيقة.

فأولا : محمد بن الفضل بن عطية.

قال أحمد بن حنبل : حديثه حديث أهل الكذب.

وقال الجوزجاني : كان كذابا.

وقال ابن معين : ليس بشيء ، كان كذابا ، وهو قول النسائي.

وقال الفلاس : متروك الحديث ، كذاب.

وقال صالح بن محمد الحافظ : كان يضع الحديث.

وقال أبو حاتم : ذاهب الحديث ، ترك حديثه.

وقال ابن حبان : يروي الموضوعات عن الأثبات.

وثانيا : محمد بن الحسن بن زبالة.

قال ابن معين : ابن زبالة كذاب خبيث ، لم يكن بثقة ولا مأمون يسرق ،

وأیضا قال : محمد بن الحسن الزبالي والله ما هو بثقة ، حدث عدو الله عن مالك ...

وقال البخاري : عنده مناكير.

وقال أحمد بن صالح المصري : كتبت عنه مائة ألف حديث ثم تبين لي

أنه كان يضع الحديث فتركت حديثه.

وقال أبو زرعة : واهي الحديث.

وقال أبو حاتم : واهي الحديث ، ذاهب الحديث ، ضعيف الحديث ،

عنده مناكير ، منكر الحديث.

وقال النسائي : متروك الحديث ، ليس بثقة ، ولا يكتب حديثه.

وقال الساجي: وضع حديثا على مالك.

وقال ابن حبان: كان يروي عن الثقات ما لم يسمع منهم.

وقال الدارقطني: متروك.

قلت: هذه بعض ما قاله النقاد، فانظره وتدبر، ثم انظر إلى قول

السيوطي: "وابن زباله، روى له أبو داود!!"

وكيف يقول السيوطي هذا؟ والحال ان الآجري يقول: سمعت أبا داود

يقول: كذا المدينة محمد بن الحسن بن زباله، ووهب بن وهب أبو

البخترى، بلغني أنه كان يضع الحديث بالليل على السراج. (الكامل لابن

عدي ٣٧٠/٧، تهذيب الكمال ٢٠٥/١٦ رقم ٥٧٣٥، ميزان الاعتدال

٥١٤/٣ رقم ٧٣٨٠)

بل رد على السيوطي ابن عراق أيضا ردا بليغا بقوله: "هذا ممنوع، فقد

قال الحافظ ابن حجر في "تهذيب التهذيب" (١١٦/٩ رقم ١٦٠) لم يرو

أبو داود لابن زباله (شيئا) إنما أخرج عنه قوله، لا له، وكيف يخرج له؟

وقد صرح بكذبه". انتهى قول العراق.

وثالثا: عباس بن الوليد.

فهو وإن لم يكن متهما أو كذابا لكن فيه ضعف (شديد) لا محالة،

ويدل عليه آراء الأئمة.

قال أبو حاتم: "شيخ" (وسياتي التفصيل عليه بعد أسطر).

وقال أبو داود: كان عالما بالرجال، عالما بالأخبار، لا أحدث عنه.

وقال ابن حبان: كما نقله ابن الجوزي في الموضوعات (١٧١/١)

"يروى العجائب، لا يجوز الاحتجاج به بحال، ولا كتب حديثه إلا

للاعتبار". انتهى.

قلت: علم منه جليا أن فيه ضعفا شديدا، فحديثه منكر على الأقل. فثبت ان ما ادعى السيوطي بأنه روى له ابن ماجه وكأنه يريد بذلك تقويته لا يخلو عن مناقشة.

وأما استدلاله بقول أبي حاتم "شيخ" على توثيقه، فهو أيضا غير محفوظ عن القيل والقال، وذلك أن لفظ "شيخ" ليس عنوانا متمين وتوثيق، بل هو عنوان تليين وتزييف، وقد نبه عليه الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله تعالى في حاشية "الرفع والتكميل" (ص ١٥٠) بعد إيراد الأمثلة الكثيرة من نصوص الأئمة؛ ومنهم أبو حاتم أيضا، فقال: فلفظة "شيخ" في وصف الراوي، عنوان تليين لا متمين، كما استفيد من الأمثلة المذكورة. هذا، وأما قول السيوطي بأن العقيلي لم يعمل الحديث بابن زبالة بل أعل بشيخه عبد الله بن عجلان.

ولعل السيوطي يريد بذلك الدفاع عن ابن زبالة ويقصد ان الآفة ليس ابن زبالة الذي مدار السند في هذا الطريق؛ بل الآفة إنما هو شيخه عبد الله بن محمد بن عجلان!!

فهذا أيضا استنتاج غير سالم عن الخطأ.

وسبب ذلك ان العقيلي إنما ضعف ابن زبالة أيضا، لذا قال في ترجمته في "الضعفاء الكبير" (٤/٥٨ رقم ١٦٠٩) "لا يتابع إلا من هو مثله أو دونه".

ثم إعلال العقيلي هذا الحديث بذكره في ترجمة عبد الله بن محمد بن عجلان (شيخ ابن زبالة) لا يلزم منه براءة محمد بن الحسن بن زبالة من الآفة، وكيف؟ وقد اتفق الأئمة بأنه كذاب خبيث يضع الحديث ويسرقه.

لأجل هذا وذاك خطر بالبال ان الآفة في هذا الطريق هو هو، ولئن سلم ان الآفة ليس هو، بل شيخه ابن عجلان فذاك أيضا لا يعين السيوطي لإخراج هذا الحديث من حيز الوضع أو النكارة.

لأن ابن عجلان أيضا متهم بالوضع، فقد قال ابن حبان في "كتاب المجروحين" (١٩/٢) في ترجمته روى عن أبيه عن جده عن أبي هريرة نسخة موضوعة، (ومعلوم ان الحديث الذي نحن بصدد البحث عنه من هذا القبيل، أي يرويه عن أبيه عن جده عن أبي هريرة، كما سبق ذكره في فاتحة البحث) ليس من حديث رسول الله ولا من حديث أبي هريرة، ولا من حديث جده، ولا من حديث أبيه، لا يحل كتابة حديثه إلا على جهة التعجب، روى عن أبيه عن جده عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أربع لا يشبعن من أربع... الحديث. انتهى.

وأيضاً قال العقيلي: في "كتاب الضعفاء والكبير" (٢٩٦/٢ رقم ٨٦٩) مدني منكر الحديث، لا يتابع على هذين الحديثين - أي هذا الحديث وحديث آخر ذكره-.

قلت: فتحصل من هذا وذاك أن الآفة أيا من كان، سواء أكان ابن زبالة أو شيخه ابن عجلان، فإن ذلك لا يؤيد في إخراج الحديث عن درجة الوضع، ففيه ظلمات بعضها فوق بعض. والله أعلم.

هذا، وبقي الآن البحث عن بعض المتابع والشواهد بهذا الحديث فقد استدل ابن عراق بذلك أنه يخرج هذا الحديث عن رتبة الوضع؟! قلت: أما المتابع الذي أشار إليه ابن عراق لكي يقوي هذا الحديث، فذلك في "المعجم الأوسط" للطبراني (١٢٥/٩ رقم ٨٢٦٢)، ومدار الإسناد فيه عبد السلام بن عبد القدوس، عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة، ((وقد قال فيه أبو حاتم: هو وأبوه ضعيفان، وقال أبو داود: عبد القدوس ليس بشيء، وإبنة (عبد السلام) شر منه).

وقال العقيلي: لا يتابع على شيء من حديثه وليس ممن يقيم الحديث.

وقال أبو نعيم الأصبهاني: لا شيء.

وقال ابن عدي بعد ذكر هذا الحديث أي "أربع لا يشبعن وحديث آخر في ترجمته في "الكامل" (٢٣/٧) وهذان الحديثان عن هشام بن عروة بهذا

الإسناد لا يرويها عن هشام غير عبد السلام هذا، وهما بهذا الإسناد منكران" ثم قال: وعامة ما يرويه غير محفوظ. انتهى.) وهو متهم بسرقة هذا الحديث عن حسين بن علوان الكوفي، الكذاب الخبيث الوضع لحديث رسول الله على هشام بن عروة وغيره.

وليس هذا دعوى بلا بينة، فقد صرح بذلك ابن طاهر المقدسي كما نقل عنه الزركشي في "التذكرة في الأحاديث المشتهرة" (ص ٢٠٨) عقب ذكر هذا الحديث، قال ابن طاهر المقدسي: رواه (هذا الحديث) عن هشام -ابن عروة- حسين بن علوان الكوفي، وكان يضع الحديث، وعبد السلام -ابن عبد القدوس- هذا لعله سرقه منه. انتهى.

هذا، وإليك الآن بعض أقوال الأئمة حول حسين بن علوان الكوفي ليكون بحثي أشمل وكلامي أجمع.

فأقول: قال ابن معين: كذاب، وأيضا كذبه أحمد بن حنبل.

وقال أبو حاتم والنسائي والدارقطني: متروك الحديث.

وقال علي بن المديني: ضعيف جدا.

وقال ابن حبان: كان يضع الحديث على هشام بن عروة، وغيره من

الثقات وضعا، لا تحل كتابة حديثه إلا على جهة التعجب.

وذكر ابن حبان هذا الحديث الذي رواه حسين عن هشام بن عروة عن

أبيه عن عائشة من موضوعاته. (كتاب المجروحين ١/٢٤٥)

وقال ابن عدي: يضع الحديث، وله أحاديث كثيرة، وعامتها

موضوعة، وهو في عداد من يضع الحديث". (الكامل ٣/٢٣٣)

ولما ساق الذهبي هذا الحديث في "ميزان الاعتدال" (١/٥٤٢) في

ترجمته، عقبه بقوله "قلت: وكذاب من كذب". (كما مر نقله من حاشية

"المصنوع" (ص ٥٥) بتعليق الشيخ أبي الفتوح رحمه الله تعالى.)

قلت: هذا هو حال المتابع، فما زاد هذا في الطين إلا بلة، ولا أتحف إلا نكارة، فهو "موج من فوقه موج من فوقه سحاب".

هذا، وأما الشاهدين اللذين ساقهما ابن عراق، أي (١) منهومان لا يشبعان ... (٢) لا يشبع عالم ...

فهما أيضا لا يخلوان من الطعن والاعتراض.

وتفصيل ذلك، ان الشاهد الأول أي حديث "منهومان لا يشبعان، طالب علم، وطالب دنيا" قد روى عن عبد الله بن مسعود، وأنس، وابن عباس، وفي جميع الطرق رواة هلكى وضعفاء أو من هو منكر الحديث أو مثلهم.

فأما طريق ابن مسعود الذي أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (١٠/١٨٠ رقم ١٠٣٨٨) ففيه أبو بكر الداهري، وهو ضعيف جدا.

قال الذهبي: ليس بثقة ولا مأمون.

قلت: ومن الطريف جدا ان السيوطي نفسه قد قال بتضعيف هذا الحديث في كتابه "الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة" (ص ١٨٠ رقم ٤١٦) حيث قال: (أخرجه الطبراني من حديث ابن مسعود، والبزار من حديث ابن عباس بسند ضعيف!!)

وأما طريق أنس الذي أخرجه البيهقي في "المدخل" ... ففيه محمد بن أحمد بن يزيد، قال ابن عدي: "ضعيف، كان يسرق الحديث، ويحدث بأشياء منكورة.

قلت: فبقي طريق ابن عباس، وفيه الليث بن أبي سليم وهو مختلف في التصحيح والتضعيف، والأكثر على تضعيفه.

قال أحمد بن حنبل: هو مضطرب الحديث.

قال ابن معين والنسائي: ضعيف.

وقال ابن حبان: اختلط في آخر عمره، وكان يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل.
قلت: ولعل هذه البواعث أدت بابن الجوزي أن يحكم على هذا
الحديث بالوضع، حيث قال في "العلل المتناهية" (١/٩٥ رقم ١١٣) في
باب "بيان أن طالب العلم لا يشبع منه" "هذا حديث" لا يصح عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم.

أقول: قول ابن الجوزي وإن كان غير خال عن الغلو والإسراف،
والمبالغة والتشدد، (لما أن الحديث في الأصل ليس بموضوع كما زعم
هو) إلا أنه "منكر" على أكبر التنزل ولا شك، فتقوية هذا الحديث بمثل
هذا الشاهد لا يكون فعلا محمودا ولا أمرا مشكورا، لا سيما وليس فيه
الجزء المنكر السمج الذي تفردت به الرواية المبحوث عنها.

حول الشاهد الثاني

وأما الشاهد الثاني أي حديث "لا يشبع عالم من علم حتى يكون منتهاه
الجنة" قد أورده البيهقي في "شعب الإيمان" (٢/٨٦ رقم ٢٣١) من حديث
أبي سعيد الخدري (إلا أن فيه "مؤمن" بدل "عالم") من طريق دراج أبي
السمح عن أبي الهيثم عنه.

وكذا رواه ابن عدي في "الكامل" (٤/١٢) في ترجمة دراج. ودراج
هذا منكر الحديث، وهو ضعيف جدا.

قال أحمد بن حنبل: أحاديث دراج عن أبي الهيثم فيه ضعيف. (وهذا
الحديث أيضا منه كما رأيت) وأيضا قال: أحاديثه مناكير.

وقال فضلك الرازي: ما هو ثقة، ولا كرامة.

وقال النسائي: منكر الحديث، ليس بالقوي.

وقال ابن عدي: وعامة أحاديثه لا يتابع عليها.

قلت: وكفي لرده ورد حديثه قول هؤلاء، -وهو جبال هذا الشأن- في حقه، كما ترى. فاتضح الأمر، وتبين أن دعوى ابن عراق فيه ما فيه. وأقول من ناحية أخرى: على فرض تسليم هذين الشاهدين المذكورين، "إن هذين الشاهدين إنما هما يشبهان ذلك الحديث (أربع لا يشبعن...)" في جزء واحد فقط أي في لفظ "عالم من علم" وانتفت المشابهة في الكلمات الثلاثة الباقية، -وهذا القدر ليس بكاف بكونهما شاهدين للحديث المبحوث عنه.

لا سيما وإن هذا الشاهد أيضا ضعيف جدا، فلا جرم أنه لا ينهض لتقويته ذلك الحديث -أربع لا يشبعن-. والله أعلم.

وحاصل البحث: ان هذا الحديث "موضوع سمج" سندا ومنتنا، أما سندا فقد مر توضيحه وتفصيله في الصفحات الماضية، وأما منتنا، فقد سبق مني الإلمام بذلك أيضا، بعبارة مختصرة.

وكيف لا؟ وقد يمجه السمع المستقيم، ويدفعه الطبع السليم، ويكره معناه الفطن اللبيب ويستنكره الحاذق البصير.

وعلى الرغم من هذا، هو مشتمل على المجازفات التي لا يقول مثلها رسول الله صلى الله عليه وسلم المعصوم.

فالفواد ينفر منه والقلب ينكره.

فآثار الوضع لبينة فيه، ومعه ما يبطله.

فالعجب من السيوطي وهو مع كونه من الحذاق المطلعين، كيف سعى

سعى بالغا، وجهد جهدا بالغا في إخراجه عن حيز الوضع؟!!

فنسأل الله السلامة والعافية في الأمور كلها. في معسورها وميسورها يا

كريم. وفوق كل ذي علم عليم.

٢٠ ربيع الآخر سنة ١٤٢٢ هـ.

(٦) حديث : "إذا كان يوم القيامة نادى مناد من وراء الحجاب، يا أهل الجمع! غضوا أبصاركم عن فاطمة بنت محمد صلى الله عليه وسلم حتى تمر".

هذا الحديث أخرجه الحاكم النيسابوري في "المستدرک" (١٦٦/٣) رقم ٤٧٨٢، طبعة دار الكتب العلمية) في كتاب معرفة الصحابة بسنده عن العباس بن الوليد بن بكار الضبي عن خالد بن عبد الله الواسطي عن بيان عن الشعبي عن أبي جحيفة عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم. وحكم عليه بقوله: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه". لكن تعقبه الذهبي في "تلخيص المستدرک" وقال: لا والله، بل موضوع، والعباس -ابن الوليد بن بكار الضبي- قال الدارقطني: كذاب، ثم أورده الحاكم بعد ورقتين (١٧٥/٣) رقم ٤٧٥٧ طبعة دار الكتب العلمية): أخبرنا القطيعي، ثنا الكجي، ثنا عبد الحميد بن بحر، ثنا خالد الضحاك، فذكره، وزاد: "فتمر وعليها ريطتان خضروان". وعبد الحميد - قال ابن حبان كان يسرق الحديث". انتهى تعقب الذهبي.

قلت: هذا ما روي من حديث علي، وقد ظفرت علي رواياته من حديث أبي أيوب الأنصاري وأبي سعيد الخدري وأبي هريرة وعائشة أيضا. لكن في جميع الطرق آفات ومطاعن بعضها فوق بعض، ومجموع ذلك يصدق قول الذهبي "لا والله بل موضوع" -على رسول الله صلى الله عليه وسلم-.

فما صنعه الحاكم النيسابوري هنا لا يخلو عن نظر طويل. حيث أخرجه من حديث علي في موضعين، الأول من طريق عباس بن الوليد، والثاني

من طريق عبد الحميد بن بحر؛ ولم يكتف بإخراجه فقط بل حكم في الأول بأنه صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه!! وفي الثاني بأنه صحيح الإسناد ولم يخرجاه!؟

فلا بد أن يلقي ضوء على الطريقتين اللذين ساقهما الحاكم -أولاً- ثم البحث والتنقيح عن الطرق الأخرى له -ثانياً-.

فأقول: أما ما جاء عن علي رضي الله عنه ففي طريقه الأول -عباس بن الوليد وهو متهم بالكذب. وإليك نبذة من أقوال النقاد في حقه.

قال الدارقطني: كذاب، وقال العقيلي: الغالب على حديثه الوهم والمناكير، وقال ابن حبان: يروي عن أبي بكر الهذلي والخالد الواسطي وأهل البصرة عجائب، لا يجوز الاحتجاج به بحال، ولا كتابة حديثه إلا على سبيل الاعتبار للخواص، روى عن خالد الواسطي عن بيان عن الشعبي عن أبي جحيفة عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: إذا كان يوم القيامة ... الحديث.

وقال ابن عدي: منكر الحديث عن الثقات وغيرهم.

وذكر هذا الحديث من مناكيره، وحكم عليه بقوله "وهذا الحديث بهذا الإسناد منكر، لا أعلم قد رواه عن خالد غير عباس هذا". انتهى.

وقال الذهبي: انه اتهم بهذا الحديث (المبحوث عنه).

قلت: فتحصل من هذه الآراء أنه متهم، فلا جرم ان يكون حديثه في درجة الواهي أو المتروك على أكبر التنزل. والله أعلم.

هذا، وأما الطريق الثاني الذي أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (١/١٠٨ رقم ١٨٠) و"المعجم الأوسط" (٣/١٩٧) من حديث علي (بهذا الإسناد) ففيه عبد الحميد بن بحر أبو الحسن العسكري، وقد اتهم بسرقة الحديث.

قال ابن حبان: كان يسرق الحديث، وقال ابن عدي: (بعد ذكر حديثين من مناكيره) ولعبد الحميد هذا غير حديث منكر رواه، وسرقه من قوم ثقات.

وترجمه الذهبي في "الميزان" (٥٣٨/٢) ثم ذكر في مناكيره هذا الحديث. وإلى هنا تم الكلام من حديث علي رضي الله عنه.

وأما حديث أبي أيوب الأنصاري بهذا الصدد، فقد أخرجه أبو بكر الشافعي في "فوائده" المعروفة بـ"الغيلانيات" (ص ٣٦٨ رقم ١٠٧١) كما أخرجه ابن الجوزي في "العلل المتناهية" (٢٦٣/١) من طريق محمد بن يونس الكديمي عن الحسين بن الحسن الأشقر عن قيس بن الربيع عن سعد بن طريق عن الأصبع بن نباتة عن أبي أيوب الأنصاري عن النبي صلى الله عليه وسلم.

قلت: هذه سلسلة الكذابين والمتروكين، وإليك توضيحه وبيانه. أولاً: محمد بن يونس الكديمي^(١): وما أدراك ما الكديمي؟ هو أحد من الكذابين والوضّاعين.

قال الآجري: رأيت أبا داود يطلق في الكديمي الكذب.

وقال ابن حبان: لعله قد وضع أكثر من مائة ألف حديث!

قال موسى بن هارون وهو متعلق بأستار الكعبة "اللهم إني أشهدك ان الكديمي كذاب، يضع الحديث".

وقال ابن عدي: قد اتهم الكديمي بالوضع.

وسئل عنه الدارقطني، فقال: يتهم بوضع الحديث، وما أحسن فيه

القول إلا من لم يخبر حاله.

(١) انظر "الوضع في الحديث" (٢٨٩/٣) ففيه فوائده وتذكرة الحفاظ.

قلت: ويكفى بك هذه الجروح لرد حديثه، إن كنت عاقلا.
 ثانيا: الحسين^(١) بن الحسن الأشقر، وهو أيضا ضعيف جدا.
 قال البخاري: فيه نظر، عنده مناكير.
 قلت: فظاهر أنه متروك عند البخاري بل متهم واه. لما سبق من مراده
 من هذين اللفظين.

وقال أبو زرعة: منكر الحديث.

وقال أبو حاتم: ليس بقوي.

وقال ابن عدي بعد ذكر بعض من مناكير "البلاء عندي من الأشقر".

وقال أبو معمر الهذلي: الأشقر كذاب.

قلت: يستفاد من هذه، أنه ضعيف جدا ولا شك، فلا يحتج بحديثه لا سيما إذا تفرد به ولم يوجد له متابع قوي ولا شاهد كامل، بل مثله لا يجوز الاستشهاد بروايته أيضا.

وثالثا: قيس بن الربيع الأسدي الكوفي: أحد من المتروكين، قال ابن معين: ليس بشيء، ومرة "ليس حديثه بشيء"، وسئل أحمد بن حنبل، قيس بن الربيع أي شيء ضعفه؟ قال: روى أحاديث منكورة.

وقال أحمد أيضا: كان وكيع إذا ذكر قيس بن الربيع، قال: الله المستعان.

قلت: ومن الجدير بالذكر ان ينقل هنا ما قاله الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله تعالى في حاشية "الرفع والتكميل" (ص ١٧٥) كما نقل عنه صاحبه الشيخ محمد عوامه حفظه الله تعالى في "مقدمة الكاشف" (ص ٣٥) في شرح هذا اللفظ.

(١) انظر "الوضع في الحديث" لعمر فلاتة (١٤٩/٣) ففيه فوائد بهذا الصدد.

فقد قال الشيخ: ترى المحدثين والمؤرخين حين يذكرون خبرا كاذبا أو راويا دجالا، أو مدعيا الصحبة لرسول الله صلى الله عليه وسلم، أو التعمير إلى أزمان متأخرة، يتبعون كلامهم عليه، أو يختمونه بقولهم: "والله المستعان" أو "فالله المستعان"، إيدانا بكذبه، أو كذب ما ذكر قبل هذا الختام، أو بأنه شبيه بالكذب، كما تراه كثيرا منتشرا في "الميزان" للذهبي، و"لسان الميزان" و"تهذيب التهذيب" لابن حجر وغيرها من كتب الرجال. انتهى.

هذا، وقال الجوزجاني: ساقط.

وقال النسائي: متروك الحديث.

قلت: فعلم من هذا وذاك بداهة بأنه ضعيف جدا أو متروك.

ورابعا: سعد بن طريف، وفيه ضعف شديد، كما تدل عليه أقوال الأئمة.

قال ابن معين: ليس بشيء.

وقال أبو حاتم: "منكر الحديث".

وقال البخاري: ليس بالقوي.

وقال النسائي: متروك الحديث.

وقال ابن عدي: ضعيف جدا.

وقال زكريا الساجي: عنده مناكير يطول ذكرها.

وقال ابن حبان: كان يضع الحديث.

قلت: فاستفيد من هذه كلها، ان هذا الحديث لا يصح من حديث

سيدنا أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه، بل هو موضوع.

ولا أدري ممن الآفة في هذا الطريق على التعيين، من الظن القوي بأنه

صنيع أحد من المتهمين والمتروكين الذين ذكرتهم آنفا. فالآفة يدور

عليهم. والله أعلم.

هذا، وأما ما جاء من حديث أبي سعيد الخدري، ففي إسناده داود بن إبراهيم العقيلي المتهم بالكذب مع كونه مجهولا.

فقد قال ابن الجوزي في "العلل" قال الأزدي الحافظ: هذا حديث منكر، وداود بن إبراهيم العقيلي (مجهول) كذاب لا يحتج به. قلت: فأنت كما ترى حال هذا الطريق، فلا جرم أنه لا يكون سالما عن الآفة والعلة.

وأما الحديث المنسوب إلى سيدنا ومولانا أبي هريرة رضي الله عنه، فإنه روى بسندين وفي كليهما من هو متهم بالكذب والوضع. تفصيل ذلك، أن في السند الأول (كما نقله السيوطي في اللآلي ٤٠٣/١ عن أبي بكر الشافعي) عمرو بن زياد الثوباني، وهو أحد الوضاعين.

قال الدارقطني: يضع الحديث.

وقال ابن عدي: يسرق الحديث، ويحدث بالبواطيل، يتهم بوضع الحديث.

وفي الثاني -الذي أخرجه الحافظ الأزدي في "كتاب الضعفاء" له، كما في "اللائلي المصنوعة" للسيوطي (٤٠٤/١)- عمير بن عمران ومحمد بن عبيد الله العرزمي.

أما عمير بن عمران- فقد قال ابن عدي: حدث بالبواطيل عن الثقات، (مثلا عن حفص بن غياث في هذا الحديث) والضعف بين علي حديثه.

وأما محمد بن عبيد الله العرزمي: فهو من الذين أجمع الأئمة على تركه، وإليك طائفة من آراء النقاد بهذا الصدد.

قال أحمد بن حنبل: ترك الناس حديثه.

وقال ابن معين: ليس بشيء، لا يكتب حديثه.

وقال البخاري: تركه ابن المبارك ويحيى.

وقال الفلاس والأزدي: متروك الحديث.

وقال أبو حاتم: هو ضعيف الحديث جدا.

وقال الحاكم: متروك الحديث بلا خلاف.

قلت: تبين من هذا بوضوح أنه متروك وإن أحاديثه منكروة وواهية. وعلم معه حال الحديث المنسوب إلى أبي هريرة أيضا.

وبقي الآن الكلام عن الحديث الذي نسب إلى سيدتنا عائشة فقط.

فأقول: حديث عائشة أيضا روى بطريقين، أخرجهما الخطيب البغدادي في "تاريخ بغداد" (١٤١/٨ رقم ٤٢٣٤) في ترجمة الحسين بن معاذ الأخفش، بسنده عن حسين بن معاذ عن شاذ بن فياض عن حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة. (وهذا في الطريق الأول) ويسنده عن جار لحماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة (في الطريق الثاني).

فأما الطريق الأول: ففيه حسين بن معاذ بن حرب، وشاذ بن فياض.

وحسين بن معاذ هذا مضطرب الحديث، فإنه يقول مرة: حدثنا شاذ عن حماد، ومرة حدثنا الربيع بن يحيى ...

قال الذهبي في "الميزان" (٥٤٨/١) في ترجمته وهو يعد هذا الحديث من مناكيره، فالحسين قد اضطرب في إسناده، ومع اضطرابه فأتى بهذا الباطل.

وأما شاذ بن فياض (واسمه "هلال"، و"شاذ" إنما هو لقبه) فهو ساقط، وذاهب الحديث.

قال ابن حبان: كان يرفع الموقوفات، ويقلب الأسانيد، لا يشتغل بروايته، كان محمد بن إسماعيل البخاري شديد الحمل عليه. وأما الطريق الثاني: فهناك جار حماد بن سلمة، وهو مجهول. وهو الآفة فيه.

قلت: هذا ما تيسر لي من البحث والكلام على هذا الحديث من ناحية الإسناد والرجال، فقد اتضح بهذا حال هذا الحديث جليا، وذلك أنه "واه" و"موضوع". لما في إسناده إما من هو وضاع أو كذاب أو من هو متهم بأحدهما أو مثل ذلك.

فلعل هذه البواعث هي التي أدت بابن الجوزي والذهبي أن يحكم على هذا الحديث بالوضع.

حيث قال ابن الجوزي في "العلل المتناهية" (٢٦٥/١) "هذا (الحديث المبحوث عنه) حديث لا يصح من جميع طرقه".

وحيث قال الذهبي: في "تلخيص المستدرک" متعبقا على الحاكم - "لا، والله، بل موضوع". كما مر.

ولا عجب من الحاكم رحمه الله تعالى من إدراجه هذا الحديث الموضوع في "مستدرکه" والحكم عليه بقوله "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه"!!؟

لما أن تساهل الحاكم بهذا الصدد مشهور في هذا الكتاب وغيره، (كما صرح به الأئمة الكثيرون) مع كونه شيعيا أو مائلا إلى التشيع، وهذا الحديث أيضا من ذلك القبيل، كما شاهدت.

لكن العجب من الحافظ السيوطي سامحنا الله وإياه وغفر لنا وله، حيث تعقب على ابن الجوزي لإدخال هذا الحديث المذكور في سلك الموضوعات، وجهد جهدا بليغا (وهو في الحقيقة جهد غير مثمر) مما لا

طائل تحته في كتابه "اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعية" (٤٠٢/١-٤٠٤) لإخراجه عن رتبة الوضع، بل رمز له في كتابه "الجامع الصغير" (مع شرح "فيض القدير" للمناوي ٤٢٩/١ رقم ٨٢٢) بـ"صح" أي حديث صحيح!!؟

فجزى الله المناوي صاحب "فيض القدير" عن العلم وأهله أحسن الجزاء حيث رد على صنيع السيوطي قائلاً، وحكم ابن الجوزي بوضعه - الحديث المبحوث عنه- وتعقبه المؤلف -أي السيوطي في "اللآلي المصنوعة"، في باب مناقب أهل البيت- فلم يأت بشيء سوى أن له شاهداً.

قلت: وحال ذلك الشاهد بل غيره من الشواهد أيضاً كما رأيت، وانكشف عندك لأنها ضعيفة جداً، أو فيها الوضاعون أو الكذابون. ومعلوم أن مثل هذه الشواهد لا تستطيع أن تخرج الحديث عن سلك الوضع وحيزه. كما لا يخفى.
والله أعلم بالصواب.

٢٦ ربيع الآخر سنة ١٤٢٢ هجري.

(٧) حديث : "أنا الشجرة وفاطمة فرعها وعلي لقاحها
والحسن والحسين ثمرتها وشيعتنا ورقها وأصل الشجرة
في جنة عدن وسائر ذلك في سائر الجنة".

هذا الحديث باطل موضوع. متنه منكر جدا، وإسناده مظلم للغاية،
وفيه من المطاعن الشديدة ما لا تنجبر. فنفس الحديث معه ما يبطله.

وقد أخرجه الحاكم النيسابوري في "المستدرک" (٣/١٧٣ رقم ٤٧٠٠)
في كتاب معرفة الصحابة بسنده عن إسحاق بن إبراهيم بن عباد عن عبد
الرزاق عن أبيه همام عن ميناء بن أبي ميناء مولى عبد الرحمن بن عوف عن
مولاه عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وقال الحاكم عقبه "هذا متن شاذ، وإن كان كذلك فإن إسحاق الدبري
صدوق، وعبد الرزاق وأبوه وجده ثقات، وميناء مولى عبد الرحمن بن
عوف قد أدرك النبي صلى الله عليه وسلم وسمع منه".

هذا، وقد تعقبه الذهبي تعقبا بليغا في "تلخيص المستدرک" بقوله: "ما
قال هذا بشر سوى الحاكم، وإنما ذا -ميناء بن أبي ميناء- تابعي ساقط،
وقال أبو حاتم: كذاب يكذب، وقال ابن معين: ليس بثقة، ولكن أظن أن
هذا وضع على الدبري -إسحاق بن إبراهيم-، فإن ابن حيوه متهم
بالكذب، أفما استحيت أيها المؤلف أن تورده هذه الأخلوقات من أقوال
الطرقية فيما يستدرک على الشيخين؟! ". انتهى تعقب الذهبي نقلا عن
حاشية المستدرک.

قلت: فهذا كما قال الذهبي، وقد سبقه في الحاكم على هذا الحديث
بالوضع ابن الجوزي، حيث قال في "كتاب الموضوعات" له (١/٣٢١)

بعد إيراده بالإسناد المذكور "هذا حديث موضوع"، وقد اتهموا بوضعه ميناء،^(١) وكان غالبا في التشيع (كما قال ابن عدي: وتبين على أحاديثه أنه يغلو في التشيع) قال يحيى: ليس بثقة، وقال الدارقطني: متروك، وقال ابن حبان: "لا تحل الرواية عنه إلا اعتبارا، ولا تحل الرواية عن الحسن بن علي الأزدي فإنه يضع الحديث عن الثقات". (والحسن بن علي أحد من رجال هذا الطريق، قال ابن عدي: له أحاديث لا يتابع عليها في فضائل علي).^(٢)

ثم قال، قلت: -القائل ابن الجوزي- وهو -أي ميناء بن أبي ميناء- المتهم به عندي". انتهى.

قلت: بل وافقه السيوطي!! في اللآلي (٤٠٥/١) حيث لم يتعقب عليه بشيء. وإلى هنا ما كان الكلام على الخبر المبحوث عنه، من رواية عبد الرحمن بن عوف.

هذا، وقد وجدته منسوبا إلى ابن عباس وجابر وأبي أمامة أيضا. فأما ما جاء من حديث ابن عباس؛ فقد أورده ابن الجوزي في "كتاب الموضوعات" (٣٢١/١) في باب فضل أهل البيت كما ذكره السيوطي في "الآلي المصنوعة" (٤٠٥/١).

وقال ابن الجوزي: وهذا -الحديث المذكور- موضوع، وموسى -أي موسى بن نعيمان، أحد رواة الحديث- لا يعرف.

وأما ما جاء من حديث جابر فقد أورده ابن عدي في "الكامل" (٣٠٣/٦) في ترجمة عثمان بن عبد الله الأموي الشامي من مناكيره، وهو متهم بالكذب وبسرقة هذا الحديث عن ميناء بن أبي ميناء.

(١) انظر "الوضع في الحديث" ٢٩٨/٣.

(٢) قال ابن حبان: يضع على الثقات لا تحل الرواية عنه بحال، وذكره الذهبي من مناكيره في ترجمته في "الميزان" (٥٠٥/١).

فقال ابن عدي: "وهذه الأحاديث عن ابن لهيعة التي ذكرتها لا يرويهها غير عثمان بن عبد الله هذا، وله (عثمان) غير ما ذكرت من الأحاديث الموضوعة". انتهى.

وقال ابن الجوزي في "الموضوعات" (٣٢١/١) وقد أخذ هذا الحديث (المبحوث عنه) عثمان بن عبد الشامي (عن ميناء بن أبي ميناء المتهم بوصمة الكذب) فغيره وزاد فيه ونقص ورواه من حديث جابر. انتهى.

وأما ما جاء من حديث أبي أمامة ففيه فضال بن جبر وهو متكلم فيه، قال ابن عدي: أحاديثه غير محفوظة، وقال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به بحال، يروي أحاديث لا أصل لها، وأيضا قال: شيخ يزعم أنه سمع أبا أمامة يروي عنه ما ليس من حديث، قلت: وضعفه أبو حاتم أيضا.

فخلاصة البحث: أن الحديث موضوع من جميع طرقه بلا شك. وهو فرية على رسول الله صلى الله عليه وسلم المعصوم عن الكذب بلا مرية. فبجح الله واضعه وعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين.

٢٧ ربيع الآخر سنة ١٤٢٢ هجري.

(٨) حديث : "ثلاثة يزدن في قوة البصر ؛ النظر إلى الخضرة، وإلى الماء الجاري، وإلى الوجه الحسن".

هذا الحديث أورده ابن الجوزي في "كتاب الموضوعات" له (١١٢/١) في باب النظر إلى الوجه الحسن بسنده عن أبي بكر محمد بن أحمد بن هارون الشافعي الريوندي عن أحمد بن عمر عن عبيد الزنجاني عن أبي البخترى وهب بن وهب عن جعفر الصادق عن أبيه عن جده علي بن الحسين عن أبيه عن جده علي رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "ثلاث يزدن في قوة البصر... الحديث.

وحكم عليه بالوضع بقوله: "هذا حديث باطل، ووهب بن وهب -أبو البخترى القدسي- لا يختلف في أنه كذاب، وقد كذب في الاخبار بمواجهة الرشيد -الخليفة العباسي- بمثل هذا الكلام في حق إبنه، هذا إن ثبت الحديث عن وهب وإنما فيه محسنة أخرى وهو أبو بكر الشافعي فإنه ليس بشيء، ويغلب على ظني أنه هو الذي وضع هذا.

قال الحاكم أبو عبد الله -النيسابوري- حدث عن قوم لا يعرفون، فقلت له: إن أحمد بن عمر ما خلق بعد. وقال أبو بكر الخطيب: أحمد بن عمر أحد المجهولين. انتهى كلام ابن الجوزي بزيادة ما بين العارضتين مني. هذا، ووافقه في الحكم عليه بالوضع ابن قيم الجوزية. حيث قال في "المنار المنيف في الصحيح والضعيف": فصل، ونحن ننبه على أمور كلية يعرف بها كون الحديث موضوعا، فصل (١٢) ومنها: أن يكون كلام -أي كلام الحديث- لا يشبه كلام الأنبياء، فضلا عن كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم، الذي هو وحي يوحى. كما قال الله تعالى "وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى" أي وما نطقه إلا وحي يوحى، فيكون الحديث مما لا يشبه الوحي، بل لا يشبه كلام الصحابة.

كحديث: "ثلاثة تزيد في البصر: النظر إلى الخضرة، والماء الجاري، والوجه الحسن". وهذا الكلام مما يُجلّ عنه أبو هريرة وابن عباس، بل سعيد بن المسيب والحسن، بل أحمد ومالك رحمهم الله. انتهى.

تعقب السيوطي على ابن الجوزي

ولكن تعقب السيوطي على ابن الجوزي، فقال: إن لهذا الحديث طرقاً أخرى، فعند الحاكم في "تاريخه" -أي تاريخ نيسابور- من حديث ابن عمر، وعند ابن السني في "الطب النبوي" من حديث بريدة، وعن ابن عباس موقوفاً، وعند أبي الحسن الفراء في "فوائده تخريج السلفي" من حديث بريدة أيضاً بلفظ "ثلاثة يزدن في قوة البصر، الكحل بالأثمد، والنظر إلى الخضرة، والنظر إلى الوجه الحسن"، وعند الخرائطي في "اعتلال القلوب" من حديث أبي سعيد الخدري. (تنزيه الشريعة ١/٢٠٠)

وأيضاً قال السيوطي في "اللآلي المصنوعة" (١/١١٧) "هو -الحديث الذي نحن بصدد البحث عنه- باطل من الطريق التي أوردها ابن الجوزي، وله أصل من طرق كثيرة وشواهد يرتفع بها عن درجة الوضع، ومعلوم أن هذا المتن صحيح من طرق أخرى، وإنما حكم -ابن الجوزي- عليه بالبطلان من حيثية هذا السند المخصوص الذي اختلقه أبو بكر -محمد بن أحمد بن هارون الشافعي- ومجموع هذه الطرق يرقى الحديث عن درجة الوضع". انتهى كلامه بتقديم وتأخير مني.

حاصل تعقب السيوطي

قلت: حاصل تعقب السيوطي بما يلي:

(١) أن الحديث موضوع من حيثية هذا السند الخاص الذي فيه وهب بن وهب الكذاب، وأبو بكر الشافعي الذي وضعه، وليس بموضوع في بقية الأسانيد وطرق أخرى!!

(٢) له طرق كثيرة، مثلاً عند الحاكم من حديث ابن عمر، وعند أبي نعيم في "الطب النبوي" من حديث عائشة، وعنده في "أخبار أصبهان" من حديث ابن عباس، وعند ابن السني من حديث بريدة، وعند الخرائطي عن حديث أبي سعيد الخدري وغير ذلك.

فهذه الطرق الكثيرة مع وجود بعض الشواهد مثلاً في "شعب الإيمان" للبيهقي عن أنس، وفي "الطب النبوي" لأبي نعيم عنه - يرقى الحديث عن درجة الوضع، ويخرجه عن سلك الموضوعات!! فهو ضعيف على الأكثر؟! (لذا رمز له بـ"ض" أي ضعيف في كتابه "الجامع الصغير" (٣/٣١٣) مع شرح فيض القدير، وليس بموضوع، كما زعم ابن الجوزي!! قلت: ما مشى إليه السيوطي ففيه أنظار كثيرة.

فقوله الأول "بأن الحديث موضوع بالإسناد الخاص الذي وضعه أبو بكر الشافعي" -الذي أورده ابن الجوزي في "الموضوعات" - فيه مناقشة، وذلك أن الأمر ليس كما زعم، بأن الحديث موضوع بهذا السياق أي سياق أبي بكر الشافعي (في حديث علي) فقط!، بل الحق أنه موضوع من غير هذا السياق أيضاً، كما سيجيء تفصيله. مثلاً من سياق سليمان بن عمرو النخعي في حديث عائشة، وسياق أبي سعيد حسن بن علي في حديث ابن عباس. فأقول: ان ما جاء من طريق سيدتنا عائشة، الذي أخرجه أبو نعيم في "الطب النبوي" ففيه سليمان بن عمرو النخعي وهو كذاب مشهور، ووضع خبيث. قال أحمد بن حنبل: كان يضع الحديث.

وقال ابن معين: معروف بوضع الحديث، ومرة أخرى "كان أكذب الناس". وقال البخاري: متروك، رماه قتيبة وإسحاق بالكذب. وقال يزيد بن هارون: لا يحل لأحد أن يروي عنه. وقال ابن عدي: أجمعوا على أنه يضع الحديث.

وقال ابن حبان: كان رجلا صالحا في الظاهر، إلا أنه كان يضع الحديث وضعا.

وقال الحاكم: لست أشك في وضعه الحديث على تقشفه وكثرة عبادته. قلت: فقد تجلى بهذا كالشمس في وسط النهار انه كان وضاعا على رسول الله صلى الله عليه وسلم، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين. وإذا كان هذا حاله كما رأيت، فقد عرفت منزلة الحديث لا محالة بهذا السياق ومن هذا الطريق.

فثبتت حقيقة دعوى السيوطي "انه موضوع من سياق أبي بكر الشافعي فقط!!" ان فيه ما فيه. فسامحنا الله وإياه.

وإلى هنا ما كان الكلام على الخبر المبحوث عنه من رواية عائشة.

وأما ما روى عن حديث ابن عباس (بمعناه) فله طرق شتى.

ففي أحد الطرق، وذلك ما أخرجه ابن السني في "كتاب الطب النبوي" بسنده عن القاسم بن مطيب العجلي عن منصور بن صفية بنت شيبة عن أبي معبد عن ابن عباس (نقلا عن "اللائي المصنوعة").

قال ابن حبان: يستحق الترك، وكان يخطئ على قلة روايته.

وفي الطريق الآخر عنه أبو سعيد حسن بن علي بن زكريا العدوي، (كما أورده ابن الجوزي في "كتاب الموضوعات" ١/١١٢) وهو متهم بالوضع. فإليك نبذة من آراء النقاد.

قال ابن عدي: يضع الحديث، حدث عن جماعة لا يدري من هم وحدث عن الثقات بالبواطيل، عامة ما حدث به إلا القليل موضوعات، وكنا نتهمه، بل نتيقن أنه هو الذي وضعها.

وقال الدارقطني: متروك.

وقال ابن حبان: لعله قد حدث عن الثقات بالأشياء الموضوعات ما يزيد على ألف حديث.

وقال ابن الجوزي بعد ذكر الحديث المشار إليه: "هذا حديث موضوع، لا نشك ان أبا سعيد هو الذي وضعه".

وقال الذهبي: "هذا شيخ قليل الحياء، ما تفكر فيما يفترية". انتهى.

قلت: وكفى بك هذه الجروح لكونه كذابا خبيثا، فحال الحديث واضح، ولا حاجة إلى التعليق.

ومن الجدير بالذكر هنا، اني قد وجدت طريقا آخر إلى ابن عباس، في "ذكر أخبار أصبهان" (٣٦٦/٢) بهذا الصدد، فقد ساقه أبو نعيم بسنده عن أبي غسان المؤدب عن ابن سلام عن يحيى بن أيوب البغدادي عن أبي خالد النخعي عن منصور بن صفية عن أبي معبد عن ابن عباس عن النبي ... ثلاث يجلين البصر ... الحديث.

ولكن لم أعثر بعد جهد غير قليل من الآفة فيه؟؟

فلعل الله يحدث بعد ذلك أمرا.

هذا وأما الحديث المنسوب إلى سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما الذي أخرجه الحاكم النيسابوري في "تاريخ نيسابور"، ففي إسناده عبد الله بن عبد الوهاب الخوارزمي، قال أبو نعيم: "في حديثه نكارة". وبقية رجال الحديث غير معروفين ومجهولون.

وأما ما جاء عن حديث بريدة الأسلمي المخرج في "الطب النبوي" لابن السني، والمذكور في "فوائد تخريج السلفي" لأبي الحسن الفراء (نقلا عن "اللائي المصنوعة") فمدار الإسناد هنا محمد بن سليم أبو هلال الراسبي، وهو ضعيف بالاتفاق.

قال أحمد بن حنبل: يحتمل في حديثه، إلا أنه يخالف في قتادة، وهو مضطرب الحديث.

وقال عمرو بن علي الفلاس: كان يحيى -القطان- لا يحدث عنه.

وقال أيضا: سمعت يزيد بن زريع يقول: عدلت عن أبي بكر الهذلي

وألبي هلال -الراسبي- عمدا.

وقال ابن أبي حاتم: أدخله البخاريُّ في "كتاب الضعفاء"، وسمعت أبي يقول: يحول منه.

وقال النسائي: ليس بالقوي.

وقال ابن عدي: بعد أن ذكر له أحاديث: "كلها أو عامتها غير محفوظة". قلت: فتحصل على ضوء هذه الآراء أنه ضعيف هالك بلا ريب، فحديثه منكر لا محالة. والله أعلم.

ونُسب الحديث المبحوث عنه إلى جابر بن عبد الله وإلى أبي سعيد الخدري رضي الله عنهما أيضا، لكن في كلا الإسنادين إما ضعيف وإما مجهول أو مثلهما؛ ولا أذهب الآن إلى التفصيل.

فخلاصة الكلام: ان الحديث الذي بحثنا عنه موضوع، أما من ناحية المتن فظاهر؛ لأنه لا يشبه كلام الأنبياء والمرسلين، فضلا عن كلام خاتم النبيين، بل لا يشبه كلام الصحابة أيضا رضوان الله عليهم أجمعين، ولا كلام التابعين وأتباع التابعين، نعم! يشبه بكلام الطرقية والسوقية، وبقول الأطباء والحكماء.

وأما من ناحية الإسناد: ففيه أيضا ظلمات بعضها فوق بعض في كل من الطرق أو جلها، كما عرفت فيما سبق، ففيه من هو ضعيف، أو مجهول، أو متهم، أو كذاب ووضاع.

وإذا كان حاله هكذا فإذا جهود السيوطي رحمه الله تعالى (وكذا جهود ابن عراق وعلي القاري) لإخراجه عن حيز الوضع وإدخاله في سلك الأحاديث الضعيفة فقط لا شك أنه جهد غير مثمر ومحاولة غير ناجية. فغفر الله لنا وله، وسامحنا وإياه.

والله أعلم بالصواب.

١ جمادى الأولى سنة ١٤٢٢ هـ

٢٣ يوليو سنة ٢٠٠١ م

(٩) حديث : " حب الوطن من الإيمان "

هذا الحديث لا أصل له عند حفاظ الحديث، ونقاد الشأن، أي ليس له إسناد لا صحيح ولا ضعيف ينقل به.

ولما كان حاله هذا، إذًا فلا قيمة له ولا يلتفت إليه البتة، لأن المدار في نقل كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم إلينا إنما هو على الإسناد الصحيح الثابت أو ما يقوم مقامه، وما كان خلاف ذلك فلا عبرة به. مثلاً حديث "تسليم الغزاة على النبي صلى الله عليه وسلم، فهذا حديث لا أصل له، كما صرح به ابن كثير. (انظر المقاصد الحسنة ص ١٨٧ رقم ٣٣٢) فإذا لا يجوز نقله ولا نشره، لأنه اختلاق فاحش على الرسول المعصوم صلى الله عليه وسلم.

هذا، وقد صرح على أن ليس لهذا الحديث المذكور أصل - الحافظ ابن حجر، فقال: "لم أقف عليه". (وهو قول الزركشي). قلت: عدم وقوف هذا الحافظ البارع عليه ليس إلا لأجل أن ليس له أصل ما.

وكذا قال تلميذه وصاحبه الحافظ السخاوي في "المقاصد الحسنة" (ص ٢١٩ رقم ٣٨٦)، ولفظه: "لم أقف عليه ومعناه صحيح". (وسوف يأتي الجواب عن قوله "معناه صحيح"، فاصبر صبراً جميلاً).

وأيضاً الحافظ السيوطي مع كونه مشهوراً بالتساهل في "الدرر المنتشرة في الأحاديث المشتهرة" (ص ١١٠ رقم ١٩٠): "لم أقف عليه".

وهو قول العلامة طاهر الفتني في "تذكرة الموضوعات" (ص ١١) نقلاً عن الصاغانى وقال السيد معين الدين الصفوي: ليس بثابت.

لأجل هذا وذاك قال علي القاري: "لا أصل له عند الحفاظ".
قلت: فتيين جليا بأنه لا أصل له. هذا، وأما قول السخاوي "ومعناه صحيح" ففيه نظر.

وقد أجاب عن قوله هذا صاحبه المنوفي المصري في "الدرة اللامعة في بيان كثير من الأحاديث الشائقة" فقال: "ما ادعاه من صحة معناه - الحديث المبحوث عنه- عجيب، إذ لا ملازمة بين حب الوطن وبين الإيمان، ويرده قوله تعالى "ولو أنا كتبنا عليهم أن اقتلوا أنفسكم أو اخرجوا من دياركم ما فعلوه ألا قليل منهم" (النساء ٦٦) فإنه دل على حبه لوطنهم مع عدم تلبسهم بالإيمان، إذ ضمير (عليهم) للمنافقين" انتهى تعقبه على السخاوي -وهو شيخه- نقلا عن "الأسرار المرفوعة" للقاري (ص ١٠٩-١١٠).

قلت: وهذا كما قال، وقد سنح ببالي أن يجاب عن قولهم "معناه صحيح" من ناحية أخرى.

وذلك أنه لو كان معناه صحيحا كما هو دعوى السخاوي والفتني لوجب حسب اقتضائه أن يكون حب أمريكا أو البريطانية أو ملك آخر للنصارى واليهود وأعداء الإسلام- من الإيمان، للمتوطنين المسلمين هنالك!! لما أن حب الوطن من الإيمان؟!
والحال أنه خلاف النقل والعقل.

وأما قول بعض المصنفين الصوفيين، ومنهم علي القاري (في "الأسرار المرفوعة" المشهور ب"الموضوعات الكبير") وجلال الدين الرومي (في المثنوي) وغيرهما، بأن المراد ب"الوطن" هنا إما الجنة فإنه المسكن الأول لأبينا آدم، وإما مكة المكرمة فإنها أم القرى وقبلة العالم، وإما الرجوع إلى الله تعالى فإنه المبدأ والمعاد!! ففيه توقف طويل.

ولا يخفى على الفطن اللبيب ان هذا صرف النصوص عن ظواهرها،
وحملها على خلافها من غير دليل شرعي، والحال انه ليس بمناسب ولا
بلائق؛ لأنه النصوص إنما يجب أن تحمل على الظواهر، ما لم يقيم دليل
شرعي أو حجة شرعية على خلافها.

فالحاصل: إن حديث "حب الوطن من الإيمان" لا أصل له عند
الحفاظ، والادعاء بصحة معناه أيضا ليس بسالم عن الاعتراض، كما أن
القول بأن المراد من "الوطن" الجنة أو مكة أو غيرهما قول وجداني ناهض
من غير دليل وبرهان.

والله أعلم وعلمه أتم وأحكم.

٢ جمادى الأولى سنة ١٤٢٢ هـ

(١٠) حديث : "إذا ختم أحدكم فليقل : اللهم آنس وحشتي في قبري"

هذا الحديث أخرجه الحاكم النيسابوري في "تاريخ نيسابور" بسنده عن أحمد بن عبد الله بن خالد الجويباري عن الوليد بن مسلم عن سالم -ابن عبد الله- الخياط عن الحسن -البصري- عن أبي أمامة رضي الله عنه. ومن طريقه أورده الديلمي في "مسند الفردوس". وهذا الحديث مختلق وموضوع على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو برئ منه ومنزه عنه.

لما أن في إسناده كذا با ووضاعا؛ لا سيما الجويباري، ولعله هو المختلق له. وإليك نبذة من آراء النقاد في حقه لينكشف عندك حاله. قال النسائي والدارقطني: كذاب.

وقال ابن حبان: هو دجال من الدجاجلة.

وقال ابن عدي: كان يضع الحديث لابن كرام على ما يريد.

وقال الحاكم: (مع أن الحاكم أخرجه في "تاريخه" من طريقه!!) هذا كذاب خبيث، وضع كثيرا في فضائل الأعمال، لا تحل رواية حديثه بوجه، وهو الواضع لحديث "سمع الحسن -البصري- من أبي هريرة!!" وقال البيهقي: أما الجويباري فإنني أعرفه حق المعرفة بوضع الأحاديث على رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقد وضع عليه أكثر من ألف حديث. وقال الذهبي: "الجويباري ممن يضرب المثل بكذبه".

قلت: فلا ضرورة إلى التعليق بعد هذه الجروح، ومجمل القول: أنه وضاع كذاب خبيث، فعليه لعنة الله إلى يوم القيامة.

هذا، وأما سالم بن عبد الله الخياط، أحد من رجال هذا الإسناد فهو ضعيف جدا، لا يحل الاحتجاج ولا الاستشهاد بحديثه، كما تدل عليه أقوال الأئمة.

فقد قال ابن معين: ليس بشيء. (ومعلوم أنه يريد منه التضعيف الشديد.) ومرة أخرى: لا يسوي فلانا. وقال أبو حاتم: ليس بقوي. وقال النسائي: ليس بثقة. وقال ابن حبان: لا يحتج به. وقال الدارقطني: لين الحديث. ويكفيك بهذه الأقوال لرد حديثه وبس.

وأما ليث بن محمد أي الموقري فهو متروك، فلا اعتبار لحديثه أيضا. قال النسائي: متروك، وهو قول ابن أبي شيبة في حقه - كما ذكر الحافظان الذهبي وابن حجر.

قلت: لأجل هذه المطاعن والبلايا ذكره السيوطي في "ذيل اللآلي المصنوعة" (ص ٢٥) وقال: "أحمد بن عبد الله بن خالد هو الجويباري أحد المشهورين بوضع الحديث".

فبالخلاصة: إن الحديث المبحوث عنه موضوع، والآفة فيه أحمد بن عبد الله الجويباري، الكذاب المشهور. فلا يجوز روايته ولا نقله كحديث لرسول الله صلى الله عليه وسلم. أما قرائته كدعاء من الأدعية، فلا بأس به. لكن لا يعتقد أنه دعاء النبي صلى الله عليه وسلم المأثور عنه والمنقول منه!! وهذا ما تيسر لي من البحث على هذا الحديث.

وفوق كل ذي علم عليم.

٢ جمادى الأولى سنة ١٤٢٢ هـ

٢٤ يوليو سنة ٢٠٠١ م

الأحاديث الموضوعة والمشتهرة
باللغة البنغالية

মাতৃভাষা বাংলায় তামরীনে হাদীসের নমুনা

(১) حَدِيثٌ : "مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ يَتَأَكَّلُ بِهِ النَّاسَ جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَوَجْهُهُ عَظْمٌ لَيْسَ عَلَيْهِ لَحْمٌ"

সাহাবী হযরত বুরাইদাহ (রাযি.) থেকে বর্ণিত, তিনি বলেন: ‘প্রিয়নবী সাল্লাল্লাহু আলাইহি ওয়াসাল্লাম ইরশাদ করেছেন,

مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ يَتَأَكَّلُ بِهِ النَّاسَ جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَوَجْهُهُ عَظْمٌ لَيْسَ عَلَيْهِ لَحْمٌ.

অর্থাৎ, ‘যে ব্যক্তি মানুষের নিকট থেকে খানাখাপ্তির প্রত্যাশায় (অর্থাৎ, পার্থিব যে কোন উদ্দেশ্যে) কুরআন পাঠ করবে, কিয়ামতের দিবসে সে এরূপ অবস্থায় আসবে যে, তার চেহারা শুধু হাড়ির হবে; যাতে কোন গোশত থাকবে না’।

আলোচ্য হাদীসটি ইমাম বাইহাকী রহ. স্বীয় ‘শুআবুল ঈমান’ গ্রন্থে (২/৫৩২, হাদীস ২৬২৫) বর্ণনা করেছেন। আবু নুআইম রহ. তাঁর গ্রন্থ ‘হিলইয়াতুল আউলিয়া’য় (৪/২২১) আহমাদ বিন ইউনুস থেকে তিনি সুফিয়ান সাওরী থেকে তিনি ওয়াকিদ থেকে তিনি যাযান থেকে মউকুফ হাদীস হিসেবে বর্ণনা করেন।

হাদীসটির সনদ বা সূত্র নিম্নরূপ:

বাইহাকী রহ. আবু আব্দুল্লাহ হাফেয,(হাকেম নাইসাবুরী উদ্দেশ্য) আবুল কাসেম বিন হাবীব মুফাসসির, ও মুহাম্মাদ বিন মুসা বিন ফযল থেকে, তাঁরা প্রত্যেকেই আবু আব্দুল্লাহ আলআসবাহানী মুহাম্মাদ বিন আব্দুল্লাহ আস-সাফহার থেকে, তিনি আহমাদ বিন মীছাম বিন আবু নুআইম আল ফযল বিন দুকাইন থেকে, তিনি আলী বিন কাদেম আল খুযায়ী থেকে, তিনি সুফিয়ান ছাওরী থেকে, তিনি আলকামা বিন মারছাদ থেকে, তিনি সুলাইমান বিন বুরাইদা রাযি. থেকে এবং তিনি প্রিয়নবী সাল্লাল্লাহু আলাইহি ওয়া সাল্লাম থেকে হাদীসটি বর্ণনা করেছেন।

কিন্তু হাদীসটির ব্যাপারে হাদীস বিশেষজ্ঞ মনীষীদের মতামত হল এই যে, এটি একটি বানোয়াট বা জাল হাদীস।

তাইতো ইবনে হিব্বান রহ. 'কিতাবুল মাজরুহীন' (১/১৪৮-১৪৯)-এ নিজ সূত্রে হাদীসটি উল্লেখ করে বলেন,

وهذان حديثان لا أصل لهما من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم.

অর্থাৎ 'এ দুটি হাদীস (আলোচ্য হাদীস এবং কুরআন মাজীদে ফযীলত সম্পৃক্ত অন্য একটি হাদীস) এর প্রিয়নবী সাল্লাল্লাহু আলাইহি ওয়াসাল্লামের হাদীস হিসেবে কোন ভিত্তি নেই।

উল্লেখ্য যে, হাদীস বিশেষজ্ঞগণ যখন لا أصل له শব্দটি ব্যবহার করেন তখন এর দ্বারা উদ্দেশ্য থাকে হাদীসটি জাল ও বানোয়াট, যদিও তার সনদ বা সূত্র রয়েছে; কিন্তু সেটা মনগড়া, ভুয়া। (দেখুন উপক্রমনিকা, 'আলমাসনূ ফী মারিফাতিল হাদীসিল মউযূ' পৃষ্ঠা ১৭-২৪)

অত্র হাদীসের রাবী বা বর্ণনাকারীদের মধ্যে একজন হলেন আহমাদ বিন মীছাম- দারাকুতনী রহ. তাকে দুর্বল রাবী হিসেবে আখ্যায়িত করেছেন।

আর ইবনে হিব্বান রহ.-এর মন্তব্য হচ্ছে, সে আলী বিন কাদেম থেকে প্রচুর পরিমাণ মুনকার... বর্ণনা করে থাকে এবং তিনি ছাড়া অন্যান্য নির্ভরযোগ্য রাবীদের বর্ণনাও সে উলট-পালট করে বর্ণনা করে। (দেখুন, 'কিতাবুল মাজরুহীন ১/১৪৮, তাঁর শব্দ এরূপ-

أحمد بن ميثم بن أبي نعيم الفضل بن دكين، من أهل الكوفة، كنيته أبو الحسن، يروي عن علي بن قادم المناكير الكثيرة وعن غيره من الثقات الأشياء المقلوبة.)

তাছাড়া ইবনুল জাওয়ী রহ. স্বীয় গ্রন্থ 'আল-ইলালুল মুতানাহিয়া'য় (১/১১৭-১১৮) হাদীসটি উল্লেখ করে বলেছেন,

هذا حديث لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإنما يروي نحوه عن الحسن البصري، قال أبو حاتم بن حبان: لا أصل لهذا من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم.

অর্থাৎ এটি প্রিয়নবী সাল্লাল্লাহু আলাইহি ওয়াসাল্লামের হাদীস হিসেবে প্রমাণিত নয়, বরং এ জাতীয় কথা হাসান বসরী রহ. থেকে বর্ণনা করা হয়ে থাকে...।

অর্থাৎ, হাদীসশাস্ত্রের পণ্ডিতগণ যখন মউযুআত বা যুআফা গ্রন্থে هذا حديث لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم শব্দ ব্যবহার করেন তখন তাদের উদ্দেশ্য থাকে এটি একটি বানোয়াট, জাল হাদীস, এতে শুদ্ধতার লেশমাত্র নেই, একথা বুঝানো। (দেখুন, মুকাদ্দামাতুল মাসনূ; পৃষ্ঠা ২৭)

আর পরবর্তী যুগের হাদীস শাস্ত্রবিদদের মধ্যে ইমাম যাহাবী নিজ 'মীযানুল ইতিদাল' গ্রন্থে (১/১৬০) হাদীসটিকে আহমাদ বিন মীছামের مناقير বা বানোয়াট বর্ণনাসমূহের মধ্যে অন্যতম একটি বর্ণনা হিসেবে পেশ করেছেন।

ইমাম ইবনে হাজার আসকালানী রহ. 'লিসানুল মীযান' গ্রন্থে (১/৩১৬) এ মনোভাবই ব্যক্ত করেছেন।

তাছাড়া ইমাম সুয়ূতী রহ. 'যাইলুল লাআলিল মাসনূআ' গ্রন্থেও (পৃষ্ঠা ২৬ ফাযায়িলে কুরআনের অংশ) এটিকে মওযু বা জাল হাদীস হিসেবে উপস্থাপন করেছেন।

আর ইবনুল আররাক রহ. 'তানযীহুশ শরীআহ' গ্রন্থে (১/৩০০, ৩য় অধ্যায়ে) এটাকে উল্লেখ করে সে মতকেই সমর্থন করেছেন।

তবে দুঃখজনক ব্যাপার হল এই যে, ইমাম সুয়ূতী রহ. 'যাইলুল লাআলী' তে হাদীসটি মউযু বলা সত্ত্বেও স্বীয় তাফসীর গ্রন্থ 'আদুররুল মানসূরে' (২/৪৬) হাদীসটি উল্লেখ করেছেন। শুধু তাই নয়, তিনি নিজ গ্রন্থ الجامع الصغير -এ (৬/১৯৬) হাদীসটি পেশ করে এটাকে 'সহীহ' হিসেবে চিহ্নিত করেছেন!?

যাইহোক, অত্র সূত্রে হাদীসটি যে জাল এতে কোনই সন্দেহ নেই। উপরন্তু এর সনদে 'আহমাদ বিন মীছাম' (যার কথা ইতিপূর্বে বিস্তারিত উল্লেখ করা হয়েছে)-এর শাইখ আলী বিন কাদেম রয়েছে। হাদীস শাস্ত্রবিদগণ তাকেও সাংঘাতিক দুর্বল হিসেবে অভিহিত করেছেন।

ইমাম ইবনে মাঈন বলেন, 'সে যঈফ বা দুর্বল রাবী'।

ইবনে সা'দ বলেন, 'সে মুনকারুল হাদীস এবং মারাত্মক পর্যায়ের শিয়া'।

ইবনে আদী বলেন, সুফিয়ান সাওরী থেকে যেসব বর্ণনা তিনি এককভাবে করেন, সেসব বর্ণনার জন্য তার সমালোচনা করা হয়েছে'।

বলা বাহুল্য যে, বক্ষ্যমাণ হাদীসটিও তিনি সুফিয়ান সাওরী থেকে এককভাবে বর্ণনা করেছেন, আমার জানা মতে হাদীসটি তিনি ছাড়া অন্য কেউ সুফিয়ান সাওরী থেকে বর্ণনা করেন না।

শেষকথা

আলোচ্য হাদীসটি যদিও মউযূ বা বানোয়াট। কিন্তু এর মাফহুম বা ভাবার্থ কুরআনে কারীমের অসংখ্য আয়াত ও বিভিন্ন সহীহ হাদীস দ্বারা সুপ্রমাণিত। অর্থাৎ দুনিয়াবী বা পার্থিব উদ্দেশ্যে কুরআন পড়া যাবে না; বরং তা একমাত্র আল্লাহ তা'আলার সম্বলিত অর্জনের নিমিত্ত হতে হবে। মহান রাব্বুল আলামীন ইরশাদ করেন,

إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ الْكِتَابِ وَيَشْتَرُونَ بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَٰئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلَّا النَّارَ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ.

অর্থাৎ, নিশ্চয় যারা সেসব বিষয় গোপন করে, যা আল্লাহ তা'আলা কিতাবে নাযিল করেছেন এবং তার বিনিময়ে অত্যন্ত তুচ্ছমূল্য গ্রহণ করে, তারা আগুন ছাড়া নিজের পেটে আর কিছুই ঢুকায় না, আর কিয়ামতের দিন আল্লাহ তাদের সাথে কথা বলবেন না এবং তাদেরকে পবিত্র করবেন না, বস্তুতঃ তাদের জন্য রয়েছে বেদনাদায়ক শাস্তি। (সূরা বাকারাহ; আয়াত ১৭৪)

অন্যত্র আল্লাহ পাক ইরশাদ করেন,

إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَٰئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ.

(সূরা আলে ইমরান; আয়াত ৭৭)

আরো দেখুন সূরা আলে ইমরান; আয়াত ১৮৭, সূরা তাওবা; আয়াত ৯, সূরা বাকারাহ; আয়াত ৪১ সহ অন্যান্য আয়াত।

আর এ বিষয়ে সহীহ হাদীসও রয়েছে। নিম্নে তা উল্লেখ করা হলো-

أخرج أحمد بن حنبل في مسنده ٤: ٤٣٢ وأيضاً ٤: ٤٣٩ عن عبد الرزاق عن سفيان عن الأعمش عن خيثمة - أو عن رجل - عن عمران بن حصين قال: مر برجل وهو يقرأ على قوم فلما فرغ سأله فقال عمران: إنا لله وإنا إليه راجعون، إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: من قرأ القرآن فليسأل الله تبارك وتعالى به، فإنه سيجئ قوم يقرؤون القرآن يسألون الناس به.

অর্থাৎ হযরত ইমরান বিন হুসাইন (রাযি.) থেকে বর্ণিত, তিনি বলেন, আমি প্রিয়নবী সাল্লাল্লাহু আলাইহি ওয়াসাল্লামকে বলতে শুনেছি, 'যে ব্যক্তি কুরআন পাঠ করবে সে যেন তার দ্বারা আল্লাহর কাছে প্রার্থনা করে। কেননা অতিসত্তর এমন এক সম্প্রদায় আসবে যারা কুরআন পড়ে মানুষের নিকট চাইবে'। (নাউযুবিল্লাহ)

হাদীসটি ইমাম আহমাদ বিন হাম্বল রহ. স্বীয় 'মুসনাদে' (৪/৪৩২, ৪৩৯) উল্লেখ করেছেন। তিরমিযী রহ.ও নিজ 'সুনানে' (২/১১৯) উল্লিখিত সূত্রে বর্ণনা করেছেন।

এতদ্ব্যতীত ইমাম বাইহাকী রহ. নির্ভরযোগ্য সূত্রে এ সংক্রান্ত একাধিক হাদীস স্বীয় কিতাব 'শুআবুল ঈমানে' (২/৫৩২- ৫৩৬) উল্লেখ করেছেন। যেমন আব্দুর রহমান বিন শিবল আনসারী রাযি. থেকে বর্ণিত, প্রিয়নবী সাল্লাল্লাহু আলাইহি ওয়াসাল্লাম ইরশাদ করেন,

اقرأوا القرآن ولا تغلوا فيه ولا تجفوا عنه ولا تأكلوا به ولا تستكثروا به.

অর্থাৎ তোমরা কুরআন পাঠ কর, কিন্তু এ ব্যাপারে বাড়াবাড়ি করো না এবং... এবং এর মাধ্যমে ভক্ষণ করো না এবং এর মাধ্যমে আধিক্য অন্বেষণ করো না।

قال الراقم: رواة هذا الحديث كلهم ثقات.

যাইহোক, আলোচনার প্রারম্ভে উল্লিখিত আহমাদ বিন মীছাম সূত্রে বর্ণিত হাদীসটি বানোয়াট হওয়ার দরুন ফাযায়িলে কুরআন অংশে (অধ্যায়ে) এটাকে পেশ করা অনুচিত। বরং এ বিষয়ে সহীহ হাদীসসমূহ পেশ করা বাঞ্ছনীয় এবং সেগুলোই যথেষ্ট। মহান আল্লাহ আমাদেরকে সঠিক বুঝ দান করুন। আমীন।

১৪/০৮/১৪২২ হি.

৩১/১০/২০০১ ইং

(২) مَنْ قَالَ جَزَى اللَّهُ عَنَّا مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، أَتَّعَبَ سَبْعِينَ كَاتِبًا أَلْفَ صَبَاحٍ

হযরত আব্দুল্লাহ বিন আব্বাস রাযি. থেকে বর্ণিত, তিনি বলেন, প্রিয়নবী
সাল্লাল্লাহু আলাইহি ওয়াসাল্লাম ইরশাদ করেছেন,
مَنْ قَالَ جَزَى اللَّهُ عَنَّا مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، أَتَّعَبَ
سَبْعِينَ كَاتِبًا أَلْفَ صَبَاحٍ.

অর্থাৎ, যে ব্যক্তি উল্লেখিত দুর্কদটি পাঠ করবে যার অর্থ হলো, ‘মহান
আল্লাহ মুহাম্মাদ সাল্লাল্লাহু আলাইহি ওয়াসাল্লামকে আমাদের পক্ষ হতে সে
প্রতিদান দিন যার তিনি উপযুক্ত’ (এটি পাঠ করার ফযীলত হচ্ছে এই যে,)
সত্তর জন লেখক (ফেরেশতা) একহাজার দিন পর্যন্ত তার সওয়াব লিখতে
লিখতে ক্লান্ত হয়ে পড়বে!!

এই বর্ণনাটি ইমাম তাবারানী রহ. স্বীয় ‘আল-মুজামুল কাবীর’ (১১/১৬৫)
এবং ‘আল-মুজামুল আওসাত’ গ্রন্থে (১/১৮০) নিম্নলিখিত সূত্রে বিধৃত করেছেন-
قال الطبراني: حدثنا أحمد بن رشدين، قال حدثنا هاني بن المتوكل
الاسكندراني قال ثنا معاوية بن صالح، عن جعفر بن محمد، عن عكرمة
عن ابن عباس مرفوعا.... من قال جزى الله... الحديث،

قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن عكرمة إلا جعفر بن محمد، ولا
عن جعفر بن محمد إلا معاوية بن صالح، تفرد به هاني بن المتوكل، اهـ.

ইমাম তাবারানী বলেন, ‘এ হাদীসটি ইকরামা থেকে জাফর বিন মুহাম্মাদ
ব্যতীত অন্য কেউ রিওয়ায়াত করেননি এবং জাফর বিন মুহাম্মাদ থেকে
মুআবিয়া বিন সালাহ ব্যতীত অন্য কেউ রিওয়ায়াত করেননি। আর মুআবিয়া
বিন সালাহ থেকে একমাত্র হানী বিন মুতাওয়াক্কিল বর্ণনা করেছেন’।

তাবারানী ছাড়া আরো অনেক মুহাদ্দিস বর্ণনাটি স্ব স্ব গ্রন্থে উপরে বর্ণিত
সূত্রে উল্লেখ করেছেন। যেমন ইমাম আবু নুআইম আল-আসফাহানী নিজ

‘হিলয়াতুল আউলিয়া’ গ্রন্থে (৩/২৪০) এবং ‘যিকরু আখবারে আসফাহান’ গ্রন্থে (২/২৩০), খতীবে বাগদাদী ‘তারীখে বাগদাদে’ (৮/৩৩৮)।

হাফেয আব্দুল আযীম মুনযিরী স্বীয় ‘আত-তারগীব ওয়াত-তারহীব’ কিতাবেও (২/৫০৪) তাবারানী রহ.-এর উদ্ধৃতিতে বর্ণনাটি পেশ করেছেন।

বর্ণনাটির মানগত অবস্থা

মানগত ভাবে অত্র বর্ণনাটি অত্যন্ত দুর্বল। কেননা এটি একমাত্র হানী বিন মুতাওয়াক্কিল আল আসকানদারানীর সূত্রে পাওয়া যায়, অথচ হানী বিন মুতাওয়াক্কিল সাংঘাতিক দুর্বল একজন বর্ণনাকারী।

শুনুন তার ব্যাপারে হাদীস বিশেষজ্ঞদের মন্তব্য:

قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه، فقال: أدركته ولم أكتب (وفي نسخة ولم أسمع) عنه.

‘অর্থাৎ ইমাম আবু হাতিম বলেন, আমি তাকে পেয়েছি; কিন্তু তার কাছ থেকে কোন কিছু লিখিনি’ (সম্ভবত সাংঘাতিক দুর্বল হওয়ার দরুন)। দেখুন, আল-জারহু ওয়াত-তা’দীল (৯/১০২)

ইমাম ইবনে হিব্বান রহ. বলেন,

كان يدخل عليه لما كبر فيجيب فكثر المناكير في روايته، فلا يجوز الاحتجاج به بحال.

অর্থাৎ ‘তিনি বার্ষিক্যে উপনীত হওয়ার পর তার সম্মুখে হাদীস উপস্থাপন করা মাত্রই তিনি তাতে সায় দিয়ে দিতেন। একারণেই তার বর্ণনায় মুনকারাতের ... আধিক্য দেখা দেয়। অতএব তার বর্ণনা দ্বারা কোন অবস্থাতেই দলীল বা প্রমাণ দেওয়া যাবে না’। দেখুন, কিতাবুল মাজরুহীন (৩/৯৭)।

পরবর্তী যুগের হাদীস শাস্ত্রবিদদের মধ্যে ইমাম যাহাবী নিজ ‘মীযানুল ইতিদাল’ গ্রন্থে (৪/২৯১) এটাকে হানী বিন মুতাওয়াক্কিল এর ‘মানাকীর’ ... বর্ণনা হিসেবে গণ্য করে দুর্বল আখ্যা দিতে চেয়েছেন। তাঁর পরে হাফেয ইবনে হাজার আসকালানীও স্বীয় ‘লিসানুল মীযান’ গ্রন্থে (৬/১৮৬) এ মতকে পরিপূর্ণভাবে সমর্থন করেছেন। এছাড়া ‘মাজমাউয যাওয়ায়িদ’ গ্রন্থেও (১০/২৫৪) হাফেয হাইছামী তাকে দুর্বল বর্ণনাকারী বলে অভিহিত করেছেন।

১. হাফেযুল হাদীস উদ্দেশ্য অধুনা প্রচলিত শুধু ‘কুরআন’ -এর হাফেয বুঝানো উদ্দেশ্য নয়।

সুতরাং উল্লেখিত আলোচনার দ্বারা একথা সুস্পষ্টভাবে প্রতীয়মান হল যে, হানী বিন মুতাওয়াক্কিল যিনি আলোচ্য বর্ণনাটির মূল কেন্দ্রবিন্দু। অত্যন্ত দুর্বল রাবী। কাজেই বর্ণনাটিও মানগতভাবে নিতান্ত দুর্বল; এতে সন্দেহের বিন্দুমাত্র অবকাশ নেই।

আর বাস্তবিক পক্ষে হাদীস গ্রন্থসমূহের সুবিশাল ভাণ্ডারে দুরূদ শরীফের ব্যাপারে এত অধিক সহীহ ও বিশুদ্ধ বর্ণনা রয়েছে, যেগুলো থাকার কারণে আমাদের এ জাতীয় নিতান্ত দুর্বল বর্ণনার উপর আমল করার বিশেষ কোন প্রয়োজনীয়তাও থাকে না।

এখানে এ কথাটি খুব ভালোভাবে স্মরণ রাখা উচিত যে, হাদীস শাস্ত্রবিদগণ ‘দুর্বল হাদীস ফায়য়িলে গ্রহণযোগ্য’ বলে যে অভিমত ব্যক্ত করেছেন সেটা ঐ সব হাদীসের ক্ষেত্রে প্রযোজ্য যেগুলো সাধারণ পর্যায়ের দুর্বল। ভয়ংকর দুর্বল (যেমন আলোচ্য বর্ণনাটি) বা *ضعيف جدا* কস্মিনকালেও তাঁদের এ শিথিলতার ঘোষণার আওতাভুক্ত নয়।

মহান আল্লাহ তা‘আলা আমাদের সকলকে এ ব্যাপারে সঠিক বুঝ দান করুন। আমীন।

১৪/০৮/১৪২২ হি.

০১/১১/২০০১ ইং

فهرس موضوعات الكتاب

الصفحة	الموضوع
٣	مقدمة المؤلف
٥	أحوال الرواة
٦	(١) أيمن بن نابل الحبشي
٩	(٢) بشر بن شعيب
١٣	(٣) عبد الكريم بن أبي المخارق
٢١	(٤) عمر بن حفص أبو حفص العبدي
٣٠	(٥) محمد بن كثير بن أبي عطاء الصنعاني ثم المصيبي
٣٦	(٦) محمد بن كثير العبدي
٤٠	(٧) عطاء بن السائب
٤٥	(٨) الخليل بن مرة الضبي البصري
٥٠	(٩) سليمان بن أرقم
٥٣	(١٠) قيس بن الربيع
٦٥	(١١) فرقد السبخي
٧١	(١٢) عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان «الإبن»
٧٨	(١٣) أبوه ثابت بن ثوبان
٨١	(١٤) مسلمة بن علقمة
٨٧	(١٥) سلم بن قيس العلوي البصري
٩٥	(١٦) جنيد بن العلاء
٩٩	(١٧) الحسين بن داود سنيد المصيبي
١٠٧	(١٨) عبد الله بن عياش القتباني المصري
١١٢	(١٩) عبد الله بن محمد بن جعفر أبو القاسم القزويني
١١٧	(٢٠) نعمان بن شبل الباهلي
١٢٢	(٢١) هاشم بن مرثد الطبراني الكوفي

الصفحة	الموضوع
١٢٤	(٢٢) بشر بن المنذر قاضي المصيصة
١٢٧	(٢٣) ربيح بن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري
١٣٢	(٢٤) سلمة بن نبيط الأشجعي
١٣٧	(٢٥) بشر بن غياث المريسي
١٤٤	الأحاديث التي اختلف في تصحيحها وتضعيفها
١٤٥	(١) من حفظ على أمتي أربعين حديثاً
١٦٣	(٢) النظر إلى علي عبادة
١٩٦	(٣) رجعنا من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر
٢٠٦	(٤) حديث عرض الخبر على كتاب الله تعالى
	(٥) من تعلم القرآن وحفظه أدخله الله الجنة
٢٣٣	وشفعه في عشرة من أهل بيته كل قد أوجب النار
٢٤٩	أحاديث الأحكام
٢٥٠	(١) أحاديث "نقض الوضوء بخروج الدم"
٢٨٢	(٢) أحاديث "القهقهة في الصلاة"
٣١٤	(٣) أحاديث "ثمانية ركعات في رمضان"
٣٢٢	(٤) حديث "قصة الذئب"
٣٣٣	الأحاديث المعللة
٣٣٤	(١) حديث القسامة
٣٤٥	(٢) حديث اليمين
٣٥٠	(٣) حديث الاستنجاء بحجرين
٣٦٢	(٤) حديث سعد بن معاذ في بني قريظة
٣٦٨	(٥) حديث أنس وأبي هريرة حول قصة أصحاب الغار الثلاثة
٣٧٥	(٦) حديث ابن عمران: الحمد لله الذي كفاني وآواني
٣٧٩	(٧) حديث عمر: ما كان النبي يتشبع من الاقل

الموضوع	الصفحة
(٨) حديث ابن عباس: إنا ننزل بأهل الذمة فمنا من يذبح له الشاة ...	٣٨١
(٩) حديث أبي مسعود: قيل للنبي: قد عرفنا السلام عليك	٣٨٥
(١٠) حديث ابن عمر: لا تحمدوا إسلام امرأ حتى تعرفوا	٣٨٩
(١١) حديث عائشة: ان النبي قال لها: ناوليني الخمرة، قلت: إني حائض ..	٣٩٣
الأحاديث الموضوعة والمشتهرة	٣٩٥
(١) حديث من قال: إن الإيمان يزيد وينقص فقد خرج من أمر الله،	
ومن قال أنا مؤمن الخ	٣٩٦
(٢) حديث خير الناس العرب، وخير العرب قريش،	
وخير قريش بنو هاشم	٣٩٩
(٣) حديث: اتخذ الله إبراهيم خليلاً، وموسى نجياً، واتخذني حبيباً	٤٠١
(٤) حديث: ضع القلم على أذنك فإنه أذكر للمملي	٤٠٨
(٥) حديث: أربع لا يشبعن عن أربع	٤١٧
(٦) حديث: إذا كان يوم القيامة نادى مناد من وراء الحجاب يا أهل	
الجمع غضوا أبصاركم عن فاطمة بنت محمد ... حتى تمر	٤٣٠
(٧) أنا الشجرة وفاطمة فرعها وعلي لقاحها	٤٣٩
(٨) ثلاث يزدن في قوة البصر، النظر إلى الخضرة	
وإلى الماء الجاري وإلى الوجه الحسن	٤٤٢
(٩) حب الوطن من الإيمان	٤٤٨
(١٠) إذا ختم أحدكم فليقل: اللهم أنس وحشتي في قبري	٤٥١
الأحاديث الموضوعة والمشتهرة باللغة البنغالية	٤٥٣
(١) من قرأ القرآن يتأكل به الناس جاء يوم القيامة	
ووجهه عظم ليس عليه لحم	٤٥٤
(٢) من قال جزى الله عنا محمداً بما هو أهله،	
أتعب سبعين كاتباً ألف صباح	٤٥٩